إريك فونر



ثورة لم تكتمل

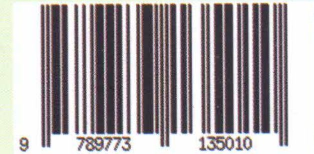
تاريخ إعادة البناء في أمريكا بعد الحرب الأهلية

ترجمة: سامح سعيد عبود

مركز المحروسة
للنشر و الخدمات الصحفية و المعلومات

هذا الكتاب

تأتى أهمية ترجمة نشر هذا الكتاب واتاحته لقراء العربية من أنه جاء فى ظل لحظة تاريخية ملائمة تماما، وهى اندلاع انتفاضات الربيع العربى التى بدأت مع عام 2011، باعتبارها فى النهاية صراع تخوضه الشعوب العربية نحو التقدم الاجتماعى والسياسى وقيم الحداثة والتحرر، فالكتاب يتحدث عن لحظة مشابهة إلى حد كبير فى التاريخ الأمريكى، حيث انقسمت الولايات المتحدة التى تكون الاتحاد بين ولايات متقدمة فى الشمال تقوم على العمل المأجور الحر، ومن ثم تنتمى للحداثة الرأسمالية الصناعية، وولايات متخلفة تقوم على العمل العبودى، ومن ثم تنتمى لما قبل الرأسمالية الصناعية، ويتناول الكتاب الصراع بين المعسكرين، الجمهورى الساعى لعتق العبيد ليتحولوا إلى عمالة حرة، والديمقراطى الساعى للإبقاء على واقع العبودية والتمييز العنصرى، هذا الصراع الذى وصل لذروته فى الحرب الأهلية الأمريكية، التى انتهت بانتصار الشمال و بعتق العبيد، ثم إعادة بناء النظام السياسى الاجتماعى الاقتصادى فى الولايات المتحدة، شمالها وجنوبها، فى الفترة التى تلت الحرب، والصراعات بين القوى السياسية المختلفة، الراديكالية والمعتدلة واليمينية، وكيف انتهت تجربة إعادة البناء فى الجنوب لردة رجعية نحو نظام التمييز العنصرى، ضد الأمريكيين الأفارقة، والذين كان عليهم أن ينتظروا قرنا كاملا حتى يزول تماما فى ستينيات القرن العشرين بفضل حركة الحقوق المدنية.


9 789773 135010



ثورة لم تكتمل

تاريخ إعادة البناء فى أمريكا

بعد الحرب الأهلية

إريك فونر

ترجمة: سامح سعيد عبود

مراجعة : كمال السيد

رقم الإيداع : ٢٠١٤/١٦١٧
الترقيم الدولى: ٩٧٨-٩٧٧-٣١٣-٥٠١-٠٠
جميع حقوق الطبع
محفوظة لمركز المحروسة
الطبعة الأولى ٢٠١٤



قطعة رقم ٧٣٩٩ ش٢٨ من ش ٩ - المقطم - القاهرة
ت، ف : ٠٠٢-٠٢-٢٥٠٧٥٩١٧

www.mahrousaeg.com
e.mail : info@mahrousaeg.com
e.mail : mahrosacenter@gmail.com

رئيس مجلس الإدارة : فريد زهران
الغلاف: محمد السيد

A Short History of Reconstruction. Copyright © 1990 by Eric Foner. All rights reserved. Printed in the United States of America. No part of this book may be used or reproduced in any manner whatsoever without written permission except in the case of brief quotations embodied in crucial articles and reviews.

Published in arrangement with HarperColliins Publishers. This Work has been translated and published in the collaboration with the Arabic Book Program of the US Embassy in Cairo.

العنوان الأصلى للكتاب : A Short History of Reconstruction
حقوق التأليف والنشر ©١٩٩٠:
جميع الحقوق محفوظة ل إريك فونر.
طبع الكتاب في الولايات المتحدة الأمريكية.
أي جزء من هذا الكتاب لا يمكن استخدامه أو استنساخه في أي شكل من الأشكال دون إذن خطي من المؤلف إلا في حالة الاقتباسات المختصرة من المقالات والعروض.
تم النشر بالترتيب مع الناشرين Harper Colliins . وقد ترجم هذا العمل ونشر بالتعاون مع برنامج الكتاب العربي في السفارة الأمريكية في القاهرة.

نسخة مختصرة من إعادة البناء: الثورة الأميركية التى لم تنته، الحائز على جائزة بانكروفت، وجائزة أو.أفيري. كرافن، وجائزة جريدة لوس أنجلوس تايمز للكتاب،وجائزة فرانسيس باركمان، وجائزة فرانك وهارييت أوليسلى، وجائزة ليونيد تريلنج.

الطبعة الأولى ٢٠١٤

ثورة لم تكتمل

تاريخ إعادة البناء في أمريكا

بعد الحرب الأهلية

إريك فونر

ترجمة: سامح سعيد عبود

مراجعة : كمال السيد

الطبعة الأولى ٢٠١٤

بطاقة فهرسة
فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشئون الفنية

فونر، اريك. ثورة لم تكتمل : تاريخ إعادة البناء فى أمريكا بعد الحرب الأهلية / أريك فونر/
ترجمة : سامح سعيد عبود، مراجعة كمال السيد. ط١.
القاهرة : مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠١٤.
ص ؛ ٢٨٤ × ٢٤سم؛
تدمك : ٠ ٥٠١ ٣١٣ ٩٧٧ ٩٧٨
١- الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ.
٢- الولايات المتحدة الأمريكية - تاريخ - الثورات.
أ. السيد، كمال (مراجع)
ب. عبود، سامح سعيد (مترجم)
ج. العنوان.
٩٧٣

رقم الإيداع : ١٦١٧ / ٢٠١٤

المحتويات

المقدمة

مراجعة تفسيرات الماضي متأصلة في دراسة التاريخ. لكن لم تشهد أى فترة من الخبرة التاريخية الأميركية في السنوات الخمس والعشرين الماضية إنقلابا كاملا لوجهة نظر كانت مقبولة مثلما حدث لفترة إعادة البناء- وهى الفترة الدرامية المثيرة للجدل التي تلت الحرب الأهلية الأمريكية. فمنذ أوائل ستينات القرن العشرين، تضافر تغيير عميق فى مكانة السود في المجتمع الأمريكي،والأدلة التى كشفت مؤخرا، والتعريفات المتغيرة للتاريخ نفسه لتغير من فهمنا لمفهوم إعادة البناء.

لقد بدأت الدراسة العلمية لمفهوم إعادة البناء في وقت مبكر من القرن العشرين مع عمل وليام.أ.دانينغ، وجون. دبليو. بورجيس، وتلاميذهما. ويمكن تلخيص التفسير الذي وضعته مدرسة دانينغ بإيجاز على النحو التالي: عندما انتهت الحرب الأهلية، تقبل البيض في الجنوب واقع الهزيمة العسكرية، وأصبحوا على استعداد لإنصاف العبيد المحررين، ورغبوا فوق كل ذلك فى إعادة الإندماج سريعًا في نسيج الحياة الوطنية. وكان إبراهام لنكولن قبل وفاته قد شرع في مسار المصالحة الفئوية، وخلال فترة إعادة البناء الرئاسية (١٨٦٥-١٨٦٧) حاول خليفته أندرو جونسون، تنفيذ سياسات لنكولن السمحة لكن جهود جونسون تم اعتراضها وأحباطها في نهاية المطاف بسبب معارضة الجمهوريين الراديكاليين في الكونغرس. فبدافع من الكراهية غير المنطقية ل"المتمردين" الجنوبيين والرغبة في توطيد صعود حزبهم قوميا، نحى الراديكاليون جانبا في عام ١٨٦٧ الحكومات الجنوبية التى قد أقامها جونسون وفرضوا حق الاقتراع للسود فى الجنوب المهزوم. وتبعت ذلك الفترة المنحطة لإعادة البناء الجذرى (١٨٦٧-٧٧)، وهى عصر الفساد الذى تصدره "السياسيون الغرباء "[1]عديمو الضمير من الشمال والبيض الجنوبيين

---

[1] ملحوظة للمترجم الكلمة فى النص الإنجليزى carpetbaggers وهى تعبير عن الساسة الغرباء عن المنطقة من غير سكانها الأصليين التى يعملون بها وهى تستخدم على سبيل الاستهجان وقد نشأت من ظاهرة عرفتها الولايات المتحدة بعد الحرب الأهلية وهى نزوح كثير من الشماليين الطموحين للجنوب بعد الحرب لا يحملون سوى حقائبهم ليستفيدوا من الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتاحة لنجاحهم الشخصى.

"الموالين للاتحاد"[1] المجردين من المبادئ والسود الجهلة غير المستعدين للحرية وغير القادرين على ممارسة الحقوق السياسية والتى ضمنها لهم الشماليون بشكل صحيح. وبعد الكثير من المعاناة التى لا داعي لها، تضافر مجتمع بيض الجنوب معا لإسقاط هذه الحكومات واستعادة "الحكم المحلى" لهم (كناية عن تفوق البيض). وكان لسان حال الجميع هو أن عصر إعادة البناء أحلك الصفحات في ملحمة التاريخ الأميركي.

خلال عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين، عززت دراسات جديدة لسيرة جونسون فضلا عن أبحاث جديدة حول المنابع الاقتصادية للسياسة الجمهورية، الإزدراء السائد لإعادة البناء. ذلك أن كتاب سيرة جونسون صوروه باعتباره مدافعا شجاعا عن الحرية الدستورية وإن أعماله فوق مستوى الملامة. وفى الوقت نفسه فإن مؤرخي المدرسة التقدمية الذين رأوا الأيديولوجيات السياسية ليست أكثر من أقنعة للأغراض الاقتصادية الفجة، قوضوا بدرجة أكبر سمعة الراديكاليين من خلال تصويرهم كعملاء للرأسمالية الشمالية وأنهم استخدموا مسألة حقوق السود لتعزيز الهيمنة الاقتصادية الشمالية على الجنوب دون إيمان بها.

بدأت الأصوات الأكاديمية المعارضة لمدرسة داننج التاريخية ترتفع منذ بداية ظهورها، ابتداءا من قبل حفنة من الباقين من عصر إعادة البناء وأخوية صغيرة من المؤرخين السود. فقد نشر الناشط والباحث الأكاديمى الأسود دبليو.إى. بى. دو بوا فى عام ١٩٣٥، مؤلفه "السود في عصر إعادة إعمار أمريكا"، وهو دراسة جليلة صورت إعادة البناء على أنه جهد مثالي لبناء نظام سياسي ديمقراطي متعدد الأعراق من رماد العبودية، وكذلك مرحلة من النضال الطويل المدى بين رأس المال والعمل من أجل السيطرة على موارد الجنوب الاقتصادية، وقد أنهى كتابه بقائمة اتهامات للأكاديميين الذين تجاهلت كتاباتهم شهادة الممثل الرئيسي في دراما إعادة البناء - أى العبد المعتوق - والتى ضحت بالموضوعية العلمية على مذبح التحيز العنصري. وقد كتب دو بوا " هناك حقيقة واحدة وواحدة فقط " " توضح اتجاه معظم الكتاب الجدد نحو إعادة البناء: أنهم لا يستطيعون تصور الزنوج كبشر". الأمر الذى أكدته الدراسات الأكاديمية الحديثة حول إعادة البناء فيما يتعلق بالسود بطرق عديدة. وهو الأمر الذى تم تجاهله فى ذلك الوقت إلى حد كبير.

وكانت نهاية التفسيرالتقليدي أمرا لا مفر منه برغم طول عمره الملحوظ وسيطرته القوية على المخيلة الشعبية، وقد كانت دعامته الأساسية تلك القناعة القائلة ب "عجز

---

[1] ملحوظة للمترجم الكلمة فى النص الإنجليزى scalawags وحرفيا تعنى الانتهازيون الوضعاء الأوغاد... ولكن على ما يبدوا إنه تعبير استخدمه الجنوبيون الانفصاليون لوصف البيض الفقراء من المعادين للانفصال والموالين للاتحاد والمتعاونين معه ولذلك فضلت ترجمتها بالبيض الجنوبيين الموالين للاتحاد.

الزنجي"، على حد تعبير أحد أعضاء مدرسة دانينغ. وعندما جعلت الموضوعية الأكاديمية والخبرة الحديثة افتراضاتها العنصرية أمرا لا يمكن الدفاع عنه، حيث أصبحت الأدلة المألوفة التى تستند عليها تقرأ بشكل مختلف، أدى ذلك أن هذا الصرح بأكمله قد سقط حين جاءت الأسئلة الجديدة فجأة في الصدارة.

بيد إنه لم يكن المطلوب هو مجرد تطور الدراسة الأكاديمية، ولكن إحداث تغيير عميق في كل من السياسات القومية في البلاد والاتجاهات العنصرية لتوجيه الضربة القاضية إلى مدرسة دانينج. وإذا كان التفسير التقليدي قد انعكس وساعد على إضفاء الشرعية على النظام العنصري للمجتمع حيث كان السود محرومين من حقوقهم السياسية والمدنية، ومعرضين للتمييز في كل جانب من جوانب حياتهم، فإن مراجعة فترة إعادة البناء تحمل نفس سمة حركة الحقوق المدنية الحديثة. وفي ستينيات القرن العشرين أكتسحت موجات المراجعة مجال التأريخ، مدمرة، في تعاقب سريع، كل افتراضات وجهة النظر التقليدية. فأولا قدم الأكاديميون تقييما مراجعا بشكل حاد للسياسات القومية. وصورت الأعمال التأريخية الجديدة أندرو جونسون كسياسي عنصرى عنيد غير قادر على الاستجابة للحالة غير المسبوقة التي واجهته كرئيس للبلاد، وبرأت الراديكاليين- الذين اعتبروا مجددا كإصلاحيين مثاليين ملتزمين بصدق بحقوق السود - من الدوافع الانتقامية ومن اتهامهم بأنهم ستار ودريئة الرأسمالية الشمالية. وعلاوة على ذلك، تبين أن تشريعات إعادة البناء ليست مجرد نتاج لدسيسة راديكالية، ولكنها كانت برنامجا حظى بدعم واسع في كل من الكونغرس والشمال بشكل عام.

بل لقد كانت الصورة المراجعة للحكم الجمهوري في الجنوب الأكثر مدعاة للاندهاش. فنظرا لأن الصيغة العنصرية القديمة، لإعادة البناء كانت متأصلة للغاية، فقد استغرق الأمر عقدا كاملا من البحث العلمى لإثبات الادعاءات السلبية بأن "حكم الزنوج" كان خرافة،و إن إعادة البناء شكل أكثر من "مجرد إعتام لحكم نزية." فقد دحض إنشاء نظم المدارس العامة، ومنح المواطنة المتساوية للسود، والجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد المدمر للجنوب، الوصف التقليدي لفترة إعادة البناء بأنها "عصرا مأساويا" لسوء الحكم المستشري. وأشار المراجعون كذلك إلى أن الفساد في إعادة البناء فى الجنوب يشحب بالمقارنة ب فضيحة ضرائب قماش التويد، وفضيحة شركة الإئتمان العقارى، وفضيحة ضرائب الويسكي، فى شمال ما بعد الحرب الأهلية. وهكذا بحلول نهاية ستينات القرن العشرين، كان ينظر لإعادة البناء بأنه زمن من التقدم الاجتماعي والسياسى غير العادى للسود. وإذا كان عصر "مأساويا"، فقد كان ذلك بسبب أن التغييرات لم تذهب بعيدا بما فيه الكفاية، خاصة في مجال الإصلاح الزراعى.

بيد إنه حتى عندما كانت المراجعة فى ذروتها، فإن نتائجها الأكثر تفاؤلا تم تحديها، حيث صور المؤرخون الأكثر تأثيرا "تغيرات سنوات ما بعد الحرب الأهلية باعتبارها "سطحية " بشكل أساسى. لأن العنصرية الراسخة، كما جادل أكاديميوا ما بعد المراجعة أهدرت الجهود الرامية إلى توسيع نطاق العدالة لتشمل السود، وحرم توزيع الأراضي العبيد المعتوقين من تحقيق استقلال ذاتي حقيقى وجعل كافة حقوقهم المدنية والسياسية بلا معنى. وفي ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، حول جيل جديد من الأكاديميين البيض والسود،هذه النظرة المتشككة عمليا إلى كل مظاهر تلك الفترة. وقد أكدت الدراسات الحديثة لسياسات وأيديولوجيات فترة إعادة البناء "الطابع المحافظ" لواضعي السياسات الجمهوريين، حتى في ذروة نفوذ الراديكاليين، واستمرار سيطرة العنصرية والفيدرالية على الرغم من امتداد حقوق المواطنة للسود وتعزيز نطاق السلطة القومية. وصورت دراسات السياسة الاتحادية في الجنوب الجيش ومكتب العبيد المعتوقين بأنهما كانا يعملان يدا بيد مع ملاك العبيد السابقين لإجهاض تطلعات العبيد المعتوقين وإجبارهم على العودة إلى العمل في المزارع. وفي الوقت نفسه، أكدت الأبحاث عن التاريخ الاجتماعي للجنوب بقاء طبقة المزارعين القديمة، وعلى استمرار الصلة بين الجنوب القديم والجديد. ومثلت تفسيرات ما بعد المراجعة خروجا صارخا على كل التفسيرات السابقة تقريبا لهذه الفترة، أيما كانت اختلافاتهما، فالمؤرخين التقليديين والمراجعين اتفقوا على الأقل على إن فترة إعادة البناء كانت عصر تغيير جذري. فقد لاحظ فان.سى. ودوارد في عام ١٩٧٩ فى تلخيص لعقد من الكتابة التاريخية إن المؤرخين يدركون حاليا "كيف أن إعادة البناء كانت فترة محافظة وغير ثورية حقا ."

وفى تأكيدهم أن فترة إعادة البناء كانت جزء من التطور المستمر لمجتمع الجنوب أكثر من كونها مجرد ظاهرة عابرة، قدم مفكروا ما بعد المراجعة مساهمة مفيدة لدراسة الفترة. ومع ذلك، فإن وصف فترة إعادة البناء ب "المحافظة"، لا يبدو مقنعا تماما عندما نفكر فى أن الأمر قد استغرق قرنا كاملا من الأمة لتنفيذ مطالبها الأساسية، في حين أن مطالب آخرى لا يزال يتعين انجازها. ولم تسفر مسألة الاستمرارية عن صورة مقنعة تماما لعصر توافق عليه كل المعاصرين له على أن التغيير الاجتماعي والسياسي فيه كان مضطربا ومؤلما. فمنذ أكثر من نصف قرن من الزمان، سك كل من تشارلز ومارى بيرد مصطلح "الثورة الأمريكية الثانية" لوصف التحول فى السلطة الذي أحدثته الحرب الأهلية، من "الأرستقراطية الزراعية" الجنوبية إلى"الرأسماليين الشماليين والمزارعين الأحرار". وفى الفرضيات التفسيرية الأخيرة أصبح التركيز على التغيرات في القوة النسبية للطبقات الاجتماعية مرة أخرى شاغلا مركزيا للكتابة التاريخية. بيد أنه على عكس أنصار بيرد، الذين تجاهلوا جميعا كل تجربة السود؛

فإن الأكاديميين المعاصرين يميلون للنظر إلى العتق نفسه على أنه من بين الجوانب الأكثر ثورية في تلك الفترة.

ويعد هذا الكتاب موجز لعملى عن "إعادة البناء: الثورة الأمريكية التى لم تنته، ١٨٦٣-١٨٧٧"، وهو تقييما شاملا حديثا عن تلك الفترة. وقد لمس العمل الأصلى الأكبر بالضرورة عددا وافرا من القضايا، ولكن هناك بعض الموضوعات العامة توحد السرد وتبقى حاسمة في هذا الإصدار الأقصر. الأول هو مركزية تجربة السود. فبدلا من اعتبارهم ضحايا سلبيين لتصرفات الآخرين أو مجرد "مشكلة" تواجه المجتمع الأبيض، كان للسود قوى فاعلة في صنع إعادة البناء، وبذلوا مسعاهم لاستقلالية الفرد والجماعة، وفعلوا الكثير لوضع جدول أعمال الفترة التاريخية السياسية والاقتصادية. على الرغم من فشل مسعاهم للحصول على الأرض، استغل السود الفرصة التي سنحت لهم بإنهاء العبودية لتحقيق الاستقلال بأقصى حد ممكن في حياتهم العملية، وتوطيد أسرهم وجماعاتهم المحلية، ومطالبهم بالمواطنة المتساوية. فقد كانت مشاركة السود في الحياة العامة بعد ١٨٦٧ فى الجنوب تشكل التطور الأكثر جذرية في سنوات إعادة البناء.

كان تحول العبيد إلى عمال أحرار ومواطنين متساوين المثال الأكثر إثارة للاهتمام للتغييرات الاجتماعية والسياسية التي أطلقت عنانها الحرب الأهلية والعتق. أما الغرض الثاني من هذه الدراسة فهو تتبع الطرق التى اتبعها المجتمع الجنوبى ككل فى التحور، والقيام بذلك دون إغفال الاختلافات المحلية في أنحاء مختلفة من الجنوب. وبحلول نهاية إعادة البناء، كانت بنية طبقية جديدة وعدة نظم جديدة لتنظيم العمل فى الجنوب فى طريقها للتوحد. وعلاوة على ذلك، فإن العملية الجارية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، كانت تتصل اتصالا وثيقا بسياسة إعادة البناء، لأن مجموعات مختلفة من السود والبيض كانت تسعى إلى استخدام الدولة والحكومة المحلية لتعزيز مصالحها الخاصة وتحديد مكانها في النظام الاجتماعى الجديد فى الإقليم.

يتناول الموضوع الثالث لهذا الكتاب تطور المواقف العرقية وأنماط العلاقات العرقية، والروابط المعقدة بين العرق والطبقة في الجنوب بعد الحرب. حيث كانت العنصرية السائدة في منتصف القرن التاسع عشر فى أمريكا قد شكلت على الصعيدين الإقليمي والقومي حاجزا كاملا قويا أمام التغيير. لكن على الرغم من العنصرية، كان هناك عدد كبير من البيض الجنوبيين على استعداد لربط مصيرهم السياسي بمصير هؤلاء السود، وربط الجمهوريون الشماليون، مصيرهم وسبب وجود حزبهم لفترة مع العبيد السابقين، لتجسيد انتصار الاتحاد في الحرب الأهلية. وعلاوة على ذلك، فإن هذه القضايا، الحرجة المترابطة الخاصة بالأرض والعمل، العرق والطبقة، والصراع المستمر بين رغبة ملاك المزارع فى إعادة السيطرة على القوى العاملة وسعى السود للاستقلال

الاقتصادى، ترتبط ارتباطا لا ينفصم مع السعي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي. ومثلما لاحظت صحيفة واشنطون في عام ١٨٦٨، أنه "من المستحيل الفصل بين مسألة اللون ومسألة العمل بسبب أن الغالبية العظمى من العمال... في جميع أنحاء الولايات الجنوبية من الملونين، وكل الملونين في الوقت الحاضر تقريبا من العمال".

كذلك تسعى الفصول التالية إلى وضع قصة الجنوبيين في السياق القومى. وموضوع الكتاب الرابع هو انبثاق دولة قومية تملك سلطة بصلاحيات موسعة وبمجموعة جديدة من الأهداف خلال الحرب الأهلية وإعادة البناء، بما في ذلك التزاما غير مسبوق بالمثل الأعلى للمواطنة القومية حيث المساواة في الحقوق هي ملك لجميع الأمريكيين بغض النظر عن العرق. وإذا كان منشأ الدولة التدخلية يرجع إلى مقتضيات زمن الحرب، فقد جاءت لتجسيد الدافع للإصلاح عميق الجذور في سياسات ما بعد الحرب. وأنتجت إعادة البناء تغييرات دائمة في القانون والدستور وتغييرات جوهرية فى العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات وإعادة تعريف معنى المواطنة الأمريكية. ومع ذلك، فبسبب تهديد تقاليد الحكم الذاتي المحلي، فقد أنتجت الفساد السياسي، وأصطحبت على نحو وثيق بالحقوق الجديدة للسود، ونشوء معارضة قوية لها،تلهمها الدولة، أضعفت بدورها، دعم إعادة البناء.

وأخيرا، فإن هذه الدراسة تتناول الكيفية التى أثرت بها التغييرات في اقتصاد الشمال والبنية الطبقية على إعادة البناء. وتتمثل حقيقة ان اعادة البناء فى الشمال تلقت اهتماما أقل من نظيرتها الجنوبية جزئيا، فى عدم وجود كتابات تاريخية مفصلة عن هيكل المنطقة الاجتماعى والسياسى في هذه السنوات. ومع ذلك، لا يمكن أن نفهم إعادة البناء بشكل كامل دون الانتباه إلى أبعاده الشمالية والقومية المتميزة.

وهذا التقييم لإعادة البناء لا يبدأ من عام ١٨٦٥، ولكن يبدأ مع إعلان عتق العبيد من عام ١٨٦٣. وأفعل ذلك لتأكيد أهمية الإعلان في توحيد موضوعين رئيسيين لهذه الدراسة --- الجذور الشعبية لنشاط السود والدولة القومية التى تمكنت مؤخرا من أسباب القوة ---- وللإشارة إلى أن إعادة البناء ليست فترة زمنية محددة فحسب، ولكن أيضا بداية عملية تاريخية موسعة: التغير الذى حدث فى المجتمع الأمريكي لإنهاء العبودية. لقد حول تدمير المؤسسة المركزية للحياة الجنوبية لما قبل الحرب بشكل دائم طبيعة الحرب وأثار مناقشات وصراعات بعيدة المدى حول الدور الذى سيلعبه العبيد السابقون وذريتهم في الحياة الأميركية، ومعنى الحرية التي حصلوا عليها. وهذه هى الأسئلة حول إعادة البناء التى ظلت مطروحة باستمرار.

الفصل الأول

العالم الذى صنعته الحرب

قدوم عتق العبيد

في أول يناير ١٨٦٣،أشرقت الشمس وسط سماء صافية فوق العاصمة واشنطن، بعد عاصفة شتوية اكتسحت الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وفى البيت الأبيض كان إبراهام لينكولن قد أمضى غالب ذلك اليوم فى استقبال الضيوف فى الاحتفال التقليدى بقدوم السنة الجديدة. وأخيرا، في وقت متأخر بعد الظهر، انسحب الرئيس إلى مكتبه للتوقيع على إعلان عتق العبيد، والذى استثنى من نطاق سلطاته ٤٥٠٠٠٠ عبيدا كانوا مقيمين فى ولايات الحدود الموالية للاتحاد، وهى ديلاوير، وكنتاكي، وميريلاند، وميسوري، فضلا عن ٢٧٠،٠٠٠ فى المناطق التي يحتلها الاتحاد فى تينيسي، وعشرات الآلاف في أجزاء كثيرة من لويزيانا وفرجينيا كانت تحت سيطرة الجيوش الاتحادية. لكن الإعلان أمر بأن العبيد المقيمين في البلاد، وهم أكثر من ٣٠٠٠٠٠٠ من الرجال والنساء والأطفال سيصبحون أحرارا منذئذ فصاعدا.

كان قد أنقضى ما يقرب من قرنين ونصف منذ أن هبط ٢٠ من الرجال والنساء السود فى سفينة هولندية على فرجينيا. ومن تلك البذرة الصغيرة نمت ثمرة مسمومة من عبودية المزارع، شكلت عبر مسارات عميقة ومتناقضة، مسار التطور الأميركى. وحتى عندما كانت العبودية تسخر من المثل العليا لأمة من المفترض أنها كرست نفسها للحرية والمساواة، لعب عمل العبيد دورا لا غنى عنه في النمو السريع للجمهورية الفتية بالتوسع غربا، منتجين القطن الذى غذى الثورة الصناعية مبكرا. إلا أن مسألة العبودية قسمت كنائس البلاد، ومزقت الروابط السياسية بين الطوائف، وحطمت أخيرا أواصر الاتحاد. وعلى أساس مبدأ معارضة حدوث مزيد من امتداد الرق، صعد حزب سياسي جديد إلى السلطة في عقد

الخمسينات من القرن التاسع عشر، وحل في البيت الأبيض، أحد أبناء كنتاكي ولاية الرقيق، والذي كان قد ترعرع فيها لسن الرجولة، ثم فى براري إلينوي الحرة. و كان يعتقد أن الولايات المتحدة لا يمكن أن تستمر إلى الأبد نصف عبودية ونصف حرة. وفي الأزمة التي أعقبت انتخاب لنكولن، انسحبت ١١ ولاية من ولايات الرقيق في عام ١٨٦١ من الاتحاد معجلة بأكثر الحروب دموية في نصف الكرة الغربي على الإطلاق[1].

ولم يتوج إعلان عتق العبيد، عقودا من النضال فحسب، لكنه استحضر أيضا الرؤى المسيحية لحقبة من التقدم غير المحدد بحدود لأمة طهرت نفسها أخيرا من خطيئة العبودية. حتى أن المحررين الجادين لصحيفة نيويورك تايمز أعترفوا بأن الإعلان مثل نقطة تحول في الحياة الأميركية، "و إنه حقبة في تاريخ... هذا البلد والعالم." فالعتق كان يعنى أكثر من نهاية لنظام عمل، وحتى أكثر من تصفية لأكبر تركز من الملكية الخاصة الأكثر تركيزا في البلاد دون تعويض. فالحرب الأهلية بدأت للحفاظ على الاتحاد، وهى الآن تبشر بتحول بعيد المدى في حياة الجنوب وإعادة تحديد مكانة السود في المجتمع الأميركي، بل وفى نفس معنى الحرية في الجمهورية الأميركية.

وتضاعفت التقارير عن السلوك الفاسد أخلاقيا والمتمرد فى كل أرجاء الجنوب. بيد إنه بمعنى ما، فإن الإعلان لم يؤكد إلا على ما كان يحدث بالفعل في المزارع في جميع أنحاء الجنوب. لقد قيل دائما بأن الحرب مولدة للثورة، بل أنه حتى قبل ١٨٦٣ كان تفكك العبودية قد بدأ بالفعل. وعندما أحتل جيش الاتحاد الآراضى الواقعة على محيط الكونفدرالية، أولا في فرجينيا، ثم في ولايتى تينيسي، ولويزيانا، وغيرها من الأماكن، فقد اصطف الآلاف من العبيد إلى جانب الاتحاد، وحتى في قلب الكونفدرالية، فإن النزاع قوض " المؤسسات المميزة " للجنوب." فقد ترك الرجال البيض في الخدمة العسكرية المزارع تحت سيطرة زوجات المزارعين وكبار السن والواهنين من الرجال، ومن ثم تزايد شعور العبيد بقدرتهم على تحدي سلطة هؤلاء. لكن وصول جنود الاتحاد كان هو الذى دمر نظام الرقيق عموما، إذ أدرك السود بسرعة أن وجود قوات الاحتلال قد دمر القوة القسرية سواء للسيد الفرد أو لمجتمع ملاك العبيد. ومع وصول جيش الاتحاد في عام ١٨٦٢ لمزرعة أشجار الماجنوليا في لويزيانا

---

[1] ملحوظة للمترجم الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، أو الحرب بين الولايات ويطلق عليها عدة أسماء أخرى، وهي حرب أهلية قامت في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلنت إحدى عشرة ولاية من ولايات الجنوب تحت قيادة جيفرسون ديفيس، الانفصال عن الولايات المتحدة وأسست الولايات الكونفدرالية الأمريكية. وأعلنت الحرب على اتحاد الولايات المتحدة، والتي كانت تساندها كل الولايات الحرة وولايات الرقيق الخمسة التي تقع على الحدود. كان يشار للاتحاد أحيانا بالشمال.

اشتعلت شرارة التوقف عن العمل بل وما هو أسوأ من ذلك: حيث كانت "لدينا حالة يسودها الاضطراب إذ رفض زنوجها العمل.... ونصب الزنوج المشانق في كل الأنحاء، وقدموا لذلك ذريعة للعبيد لأنه طلب منهم طرد ساداتهم... وشنقهم، وعندئذ سوف يصبحون أحرارا ". وكتب مراسل شمالى في نوفمبر ١٨٦٢، إن الرق في لويزيانا الجنوبية "قد دمر وأصبح بلا قيمة للأبد، بغض النظر عن ما قاله السيد لينكولن أو أي شخص آخر حول هذا الموضوع".

وعلى حد تعبير، دبليو.أى.بى. دو بوا "، فانه فى الوقت نفسه، ابتعدت حكومة الولايات المتحدة بخطوات مرتبكة ومتقاعسة، اتبعتها عن خطوات الرقيق الأسود فى هذا الوقت. وكان عزم " العبيد" على اغتنام الفرصة التي أتاحتها الحرب سببا فى إحراج إدارة لينكولن، وعبئا على الجيش. وكان لينكولن كما سوف نلاحظ في خطاب تنصيبه الثاني، " قد قدر بشكل كامل أن العبودية، كانت بطريقة ما" سببا للحرب. لكن كان من المفهوم أيضا الأهمية الحيوية للحفاظ على ولايات الرقيق ضمن حدود الاتحاد، وهذا ما ولد الدعم بين أوسع الدوائر الانتخابية في الشمال، وأضعف الكونفدرالية خلال التلويح للجنوبيين المترددين بإمكانية العودة إلى الاتحاد مع سلامة ممتلكاتهم، بما في ذلك العبيد. فقد كانت استعادة الاتحاد، وليس تحرير العبيد، هى السبب الذى ولد أوسع نطاق لدعم جهود الحرب في عام ١٨٦١.

و مع ذلك، ففى حين أن الكونفدرالية أعدت العبيد للعمل باعتبارهم عمالا لا عسكريين، وإن وجود جنود الاتحاد عجل بفرار العبيد من المزارع على نطاق واسع، فإن تلك السياسة انهارت بسرعة. وتبنت السلطات العسكرية الخطة التي بدأها الجنرال ف. بنيامين بتلر في فرجينيا، التى اعتبرت العبيد الهاربين "هاربين من الحرب" يتم استخدامهم كعمال لجيوش الاتحاد. وعندئد أيضا فإن المؤيدين لإلغاء العبودية الشماليين والجمهوريون الراديكاليين أقروا بأن الانفصال يتيح فرصة ذهبية لتوجيه ضربة قاتلة للعبودية. ومن هنا فإن تحريضهم حافظ على مسألة غرض الصراع النهائى في مقدمة السياسات الشمالية.

وقد تم تسجيل الخطوات التي اتخذها الكونغرس والرئيس فى اتجاه إلغاء العبودية. ففي مارس ١٨٦٢، سن الكونغرس تشريعا للحرب يحظر صراحة على الجيش إعادة الهاربين لأسيادهم. ثم جاء إلغاء العبودية فى مقاطعة كولومبيا والأراضى التابعة لها (مع صرف تعويضات للملاك الموالين)، وتبع ذلك قانون المصادرة الثانية، القاضى بعتق العبيد الذين كانوا يقيمون في الأراضي التي احتلها الاتحاد أو هربوا إلى خطوط الاتحاد، إذ كان سادتهم غير موالين له. وأخيرا، في سبتمبر، جاء إعلان عتق العبيد الأول، وفى أول يناير عام ١٨٦٣، جاء المرسوم النهائى الذى شكل نقطة تحول في السياسة القومية، وكذلك في طبيعة الحرب في الواقع، وتحولت به الحرب من صراع بين الجيوش إلى صراع جماعات. وكان لينكولن قد حذر

الكونجرس في ديسمبر ١٨٦١، من أن الحرب الأهلية يجب أن لا تتحول إلى "صراع ثوري عنيف لا يرحم"، وأوضح الإعلان أن هذا هو بالضبط ما يجب أن تسير عليه الأمور.

وفيما يتعلق بأحكام الإعلان، فقد كان بعضها أكثر لزوما لبعث الحياة في وعود العتق من التسجيل الواسع للسود للانخراط فى الخدمة العسكرية. وبحلول نهاية الحرب، كان ١٨٠٠٠٠ من السود قد خدموا في جيش الاتحاد. وكان مصدر النسبة الأعلى هو الولايات الحدودية، حيث كان التجنيد هو الطريق الوحيد إلى الحرية فى معظم فترة الحرب.

وعلى الرغم من اضطرار الجنود للعمل في وحدات منفصلة تحت إمرة ضباط بيض مقابل أجر كان يقل عنه بالنسبة للقوات المكونة من البيض فى البدء، فقد لعب الجنود السود دورا حاسما ليس فقط في الفوز في الحرب الأهلية، ولكن أيضا في تحديد نتائج الحرب. وكانت "النتيجة المنطقية" لخدمتهم العسكرية، كما لاحظ أحد أعضاء مجلس الشيوخ في عام ١٨٦٤، هى " أن الرجل الأسود من الآن فصاعدا يجب أن يحتل وضعا جديدا فيما بيننا." فللمرة الأولى في التاريخ الأميركي، عوملت أعداد كبيرة من السود على قدم المساواة أمام القانون ــــ حتى لو كان القانون العسكري فقط. كما أن العديد من العبيد السابقين تعلموا لأول مرة القراءة والكتابة فى الجيش، سواء من المدرسين العاملين لدى جمعيات المعونة الشمالية أو في الفصول الدراسية أو الأندية الأدبية التى أقامها الجنود أنفسهم ومولوها. ولقد فتح الجيش أبواب التقدم والاحترام. بالنسبة للرجال الموهوبين والطموحين، ومن الجيش أتي كثير من الزعماء السياسيين السود في فترة إعادة البناء، بما في ذلك ما لا يقل عن ٤١ مندوبا فى المؤتمرات الدستورية للولايات، و٦٠ مشرعا، وثلاثة من قائمى مقام حكام الولايات، وأربعة من أعضاء الكونجرس. ووفى نهاية الأمر تلاشت المساهمة السوداء في المجهود الحربي للاتحاد من الذاكرة الجماعية للأمة، ولكنها لا تزال تشكل جزءا حيويا من إحساس المجتمع الأسود بتاريخه الخاص. وكان هناك مبرر حاسم للثقة بالنفس لدى السود للمطالبة "بالمواطنة المتساوية خلال فترة إعادة البناء يتمثل فيما أكده " مزارع ولاية ألاباما الذى قرر في عام ١٨٦٧، أن "البيض الشماليين،اليانكى،لم يكونوا ليتمكنوا أبدا من جلد الجنوب بدون مساعدة الزنوج.".

وفيما يتعلق بمناصرى "المؤسسة المميزة" للجنوب، كانت الحرب الأهلية لحظة رهيبة من اكتشاف الحقيقة. أدرك أكثرهم تبصرا عبرها انهم لم يعرفوا حقا عبيدهم. فقد اعترف مزارع الأرز ب كارولينا الجنوبية وهو أيه. إل. تافو بعد شهرين من انتهاء الحرب "بقوله كنت أعتقد أن هؤلاء الناس كانوا قانعين، سعداء، ومتعلقين بأسيادهم،". ولكن إذا كانت هذه هي الحالة، فلماذا هجر العبيد أسيادهم "في اللحظة التى كانوا فى حاجة إليهم وهرعوا إلى صف عدو، لا يعرفونه؟"، لقد أدرك تافو حينذاك إن السود ظلوا أجيالا يتطلعون إلى عصر الحرية الشاملة"

من داخل الحرب الأهلية :

غيرت كل من الحرب الأهلية وتدمير الرق على نحو دائم مشهد الحياة فى الجنوب، مثل زلزال ضخم، وفضحا ووسعا أوجه التصدع التي كانت بالكاد مرئية تحت السطح. فقد تحول مجتمع البيض على نحو لا يقل اكتمالا عن تحول مجتمع السود. حيث تفاقمت العداوات التقليدية لتصبح أكثر حدة، واكتسبت الصراعات الطويلة الأمد معانى مغايرة، وظهرت تشكيلات جديدة في الوعي السياسي.

فمنذ الأيام الأولى للاستيطان، لم يكن هناك قط جنوب أبيض موحد، وفي القرن التاسع عشر انقسم الإقليم ككل، وكل ولاية فى نطاقها، إلى اقتصاديات سياسية مختلفة بشكل حاد. ودعم حزام الزراعة، الذي كان يضم الأراضي الجنوبية الأكثر خصوبة، حيث كانت الزراعة مزدهرة مندمجة في السوق العالمية للقطن والأرز والسكر والتبغ. وكان يضم معظم العبيد، وكذلك معظم ملاك المزارع الذين سيطروا على المجتمع والنظام السياسى الحاكم في الجنوب وعلى معظم موارد الثروة الاقتصادية فى المنطقة. وعاش عدد أكبر من الجنوبيين البيض فى داخل البلاد[1]، الذى كان مساحة مخصصة لصغار المزارعين والرعاة الذين قد يملكون عددا قليلا من العبيد أو لا يملكون، وينخرطون إلى حد كبير في الزراعة المختلطة وزراعة الكفاف وداخل البلاد نفسه يشمل بيدمونت الواقعة عند سفوح الجبال، حيث كان للرق وجود كبير وريف الجبال والتلال، حيث كانت المجتمعات الصغيرة من الأسر البيضاء تعيش في أوضاع الحدود، معزولين عن بقية الجنوب. وظل الاكتفاء الذاتي الهدف الأساسي لتلك الأسر الزراعية فى داخل البلاد، وكانت الغالبية الكبرى منهم يملكون أرضهم ويعملون فيها بأنفسهم، دون عبيد أو عمل مأجور.

و فى الجنوب، لم تكن ولايات الحدود تتفق مع خطوط التخصص الاقتصادي. فقد كان جنوب الأبلاش، وهو منطقة جبلية واسعة متميزة بدرجة جمال غير عادية، تمتد من ولاية فرجينيا الغربية وممتدة عبر أجزاء من ولايات كنتاكي، وتينيسي وكارولينا الشمالية وجورجيا، وألاباما. وكانت مملكة القطن، التي تسيطر عليها مزارع العبيد تمتد من جنوب غرب كارولينا إلى لويزيانا وشرق تاكساس. كانت المنطقة الغربية من ولاية تينيسي تحتوى العديد من مزارع القطن، وأزدهرت فى الجزء الأوسط المزارع المتوسطة الحجم لزراعة الذرة وتربية الماشية للسوق، ومساحة جبلية واسعة تمتد إلى الشرق، حيث مزارع الكفاف الصغيرة وعدد قليل من الرقيق.

---

[1] ملحوظة للمترجم داخل البلاد هو ما اخترته لترجمة كلمة upcountry والتى تعنى المناطق الداخلية غير الساحلية ولا الحدودية من البلاد.

كان الكثير من صغار المزارعين (حوالي النصف في كل من ولايتى الميسيسيبي وكارولينا الجنوبية) يملكون عبدا أو أثنين، وحتى في الجبال كان الرق "راسخا" بين النخبة المحلية الصغيرة ولكن المؤثرة فى نفس الوقت: المكونة من قلة من كبار المزارعين، والمهنيين والتجار وأصحاب مشروعات الأعمال فى المدن الصغيرة. بيد إنه خارج حزام المزارع، لم تكن للغالبية من المزارعين الملاك مصلحة اقتصادية في النظام. ومع ذلك فقد أخذت العبودية تؤثر فى المجتمع في كل مكان في الجنوب، وحتى ساكنو الجبال المزارعين فى العديد من اتجاهاتهم، بما فيها الالتزام بتفوق البيض. ومن ثم فقد فشل الصراع الطبقي الكامن بين البيض فى ايجاد تعبير متماسك عنه طالما لم يتعارض الرق وحكم ملاك المزارع، مع مزارعى الاكتفاء الذاتي واستقلاليتهم المحلية.

وفي خضم أزمة الانفصال والحرب الأهلية أكتشفت أعداد كبيرة من صغار ملاك الأراضى فى داخل البلاد أنفسهم مثل العبيد باعتبارهم طبقة سياسية. وأدت انتخابات المندوبين لمؤتمرات الانفصال في شتاء ١٨٦٠-١٨٦١ إلى نبذ أعداد كبيرة من هؤلاء للانشقاق على الاتحاد في مناطقهم. وبمجرد أن بدأت الحرب، تبنى معظم من هم فى عمق البلاد قضية الكونفدرالية. ولكن منذ البداية، كان عدم الولاء قد أخذ ينتشر في الجبال الجنوبية. ومن ذلك ان مقاطعات ولاية فرجينيا الغربية انفصلت عنها في عام ١٨٦١ وبعد سنتين التحقت مرة اخرى بالاتحاد كولاية مستقلة. ومن شرق تينسى التى كانت تدرك منذ أمد طويل أنها نائية عن بقية الولاية، شق الآلاف من الرجال طريقهم عبر الجبال من أجل الانخراط في جيش الاتحاد. وقد ازدهرت جماعات اتحادية سرية في جبال أوزارك بشمال ولاية اركنسو، حيث انضم في نهاية المطاف ٨،٠٠٠ رجل منها إلى الجيش الاتحادي.

وقد نما الاستياء ببطء أكثر خارج الجبال، ولم يكن لمجرد التفاني من أجل الاتحاد، ولكن آثار الحرب وعواقب السياسات الكونفدرالية هى التي أيقظت مشاعر التعاطف مع السلام والصراع الاجتماعى. ذلك لأن الحرب تتطلب التضحية في أي مجتمع، وغالبا ما يقوم الدعم العام لها بناء على الاقتناع بأن التضحية يتم تقاسمها بشكل منصف بين الجميع. لكن الحكومة الكونفدرالية صاغت سياساتها على نحو متزايد لمصلحة طبقة ملاك المزارع. وأجبر تفكك العبودية الحكومة الكونفدرالية على اتخاذ خطوات للحفاظ على المؤسسة، ومزقت هذه السياسات، بدورها المجتمع الأبيض.

وسرعان ما انتشر بسرعة بين صغار ملاك الأرض الجنوبيين الانطباع بأن ملاك المزارع فى الجنوب لم يتحملوا نصيبهم العادل من أعباء الحرب. فقد أصبح سكان عمق البلاد يشعرون بأنهم يتحملون نصيبا غير عادل من الضرائب، وأستاءوا بشكل خاص من الضريبة العينية

وسياسة التسخير للمصلحة العامة التى تأذن لضباط الجيش بمصادرة السلع الزراعية المناسبة لتغذية الجيش.و انحدرت الآلاف من الأسر للفقر فى داخل البلاد خلال الحرب، وخصوصا تلك التى يكون رجالها مجندين في الجيش. واشتعلت أعمال الشغب بسبب الغذاء في فرجينيا وكارولينا الشمالية، وفى مقاطعة راندولف، فى ألاباما، احتشدت النساء للاستيلاء على مخازن الذرة الحكومية "لحماية أنفسهن وأسرهم من الموت جوعا". ولكن، وقبل كل شيء، فإنه بالنسبة للعديد من صغار ملاك الأرض أصبح النضال من أجل استقلال الجنوب "حربا لأجل الرجل الغنى وقتال من قبل الرجل الفقير". فقد سنت الكونفدرالية "بداية من عام ١٨٦٢، قوانين التجنيد الأولى في التاريخ الأميركي، بما في ذلك الأحكام التي تعفى المجند من الخدمة العسكرية عند تقديم بديل عنه، وكان تقديم عشرين عبدا من شأنه إعفاء ذكر واحد أبيض بصحة جيدة من الخدمة العسكرية. وقد فاقم هذا "التشريع الطبقى" من الاستياء داخل البلاد، وارتفعت تكاليف تقديم بديل بسرعة تتجاوز ما هو أبعد من امكانيات أكثر الأسر البيضاء، في حين سمح حكم "العشرين زنجى"، الذى جاء استجابة لتراجع الانضباط في المزارع، لكثير من أبناء المشرفين ولملاك المزارع بالتهرب من الخدمة العسكرية.

و في مناطق واسعة من داخل البلاد فى الجنوب، أعقبت خيبة الأمل الحماس الأولي للحرب بسبب التهرب من الخدمة العسكرية، وأخيرا قامت المقاومة الصريحة في نهاية للسلطة الكونفدرالية ك --حرب أهلية داخل الحرب الأهلية—و بحلول نهاية الحرب، كان أكثر من ١٠٠،٠٠٠ رجل قد فروا من الخدمة بالكامل تقريبا، وكما لاحظ أحد الضباط، فقد كانوا من بين "الطبقة الأفقر من غير ملاك العبيد والذين يعد عملهم ضروريا لدعم أسرهم يوميا." وفي غرب ووسط ولاية كارولينا الشمالية حيث أيد السكان البيض الكونفدرالية في البداية، أنشأ أبطال أمريكا، الذين ربما وصل عددهم ل ١٠،٠٠٠ رجل، "أنفاقا سرية تحت الأرض" لتمكين أنصار الاتحاد من الهروب إلى الخطوط الاتحادية.

وقد انقسم الجنوبيون فى داخل البلاد ضد أنفسهم أكثر من أي وقت مضى فيما بين ١٨٦١ و١٨٦٥ وقدم صغار ملاك الأرض كلا من الكتلة الأساسية من الجنود الكونفيدراليين، ودعم الفارين والمقاومين للتجنيد. وقد خربت مسيرات الجيوش المتصارعة أجزاء من مقاطعات تينيسى، وألاباما والميسيسيبي الواقعة عند مفترقات الطرق الحربية الاستراتيجية. وفي مناطق أخرى، نهب الفارون من الجندية اللصوص مزارع وورش عمل المتعاطفين مع الكونفدرالية وسرقوا الماشية ودمروا المحاصيل، في حين طردت القوات الكونفدرالية أسر الاتحادين من مواطنهم. وفى هذه الحرب الأهلية الداخلية ارتكبت الفظائع من كلا الجانبين، ولكن نظرا لأن الجزء الأكبر من داخل البلاد ظل داخل خطوط الكونفدرالية معظم فترة

الحرب، فقد عانى الاتحاديون أكثر بشكل أشد. وفي شرق ولاية تينيسي، جرى سجن المئات من قبل المحاكم العسكرية وتمت مصادرة ممتلكاتهم مما أدى "إلى الإفقار الكلى للمتضررين."

وبالتالي أعادت الحرب رسم الخريطة الاقتصادية والسياسية للجنوب الأبيض بشكل دائم. فقد أغرق التدمير العسكرى والسياسات الاقتصادية الكونفدرالية كثيرا من داخل البلاد فى الفقر، مما هدد الاستقلال الاقتصادي للمزارعين الملاك وفتح الباب لانتشار زراعة القطن والاستئجار. وانتهت الحرب بعزلة داخل البلاد، وإضعاف خصائصه المحلية، وأيقاظ وعيه السياسى الذاتي. وخرج من صفوفه العديد من أبرز قادة الحزب الجمهوري البيض لفترة إعادة البناء. ومن بين حكام الحزب فى الجنوب،كان أدموند جى. ديفيس، الذي انضم بسلاح فرسان تكساس أثناء اشتعال الحرب إلى الجيش الاتحادى، ووليام.و. هولدن، الذى كان نجاح حملته للسلام عام ١٨٦٤ مبررا لانتخابه كحاكم ولاية كارولينا الشمالية وقد أصبح العمود الفقري للجمهوريين البيض في الولاية؛ وويليام.سى. براونلو، الواعظ البروتستانتى المتجول ومحرر صحيفة نوكسفيل الذي ألقى خطابات عنيفة في الشمال ضد الكونفدرالية. وقد أيدت مناطق مثل شرق تينيسي وغرب كارولينا الشمالية ومقاطعات فرادى في أرياف التلال فى ولايات أخرى، الحزب الجمهوري بعد الحرب الأهلية وظلت معاقل له لفترة طويلة حتى القرن العشرين. بيد أن ولائها الأول كان إلى الاتحاد ومن بعد إلى الجمهوريين. ومع ذلك، ولم يكن هذا يعني تعاطفهم مع إلغاء الرق خلال الحرب (أو يعنى الالتزام بحقوق السود بعد ذلك على الرغم من أنهم كانوا مستعدين تماما لقبول التضحية بالعبودية للحفاظ على الاتحاد). وكما أوضح المراسل الشمالى سيدنى اندروز في خريف عام ١٨٦٥، فإن النزعة الاتحادية عند سكان داخل البلاد، قامت قبل كل شيء على "كراهية هؤلاء الذين ذهبوا إلى التمرد" وعلى "طبقة حاكمة معينة" جلبت على المنطقة الأثار المدمرة للحرب الأهلية.

تحول الشمال :

بالنسبة للاتحاد أيضا، كانت الحرب الأهلية وقتا للتغيير. صحيح أن الولايات الشمالية لم تواجه ثورة بعيدة المدى تصل لحد العتق، ولكن لم يسلم أي جانب من جوانب الحياة هناك من الصراع القائم. حيث تعاظمت سياسات الحكومة القومية، وازدادت قوتها سنة بعد أخرى مع استمرار الحرب واتاحت فرصا اقتصادية لا مثيل لها لبعض الشماليين في حين أثارت معارضة حازمة بين آخرين. وكما هو الحال في الجنوب، كانت ردود فعل الشماليين على الحرب ونتائجها عكس الانقسامات المسبقة بسبب العرق، والطبقة، والنظام السياسي الحاكم، وحتى هذا نفسه أعاد تشكيل هذه العوامل نفسها عبر الصراع.

وإذا ما كانت الحرب الأهلية قد ألحقت الدمار الاقتصادي بالجنوب، فقد كانت بالنسبة للشمال وقت رخاء لم يسبق لها مثيل. حيث ازدهرت خطوط السكك الحديدية التى تحمل القوات والإمدادات، واستفادت من إغلاق نهر المسيسيبي. وبناء على موجة من طلبات الجيش، ازدهرت صناعة تعليب اللحوم؛ فى شيكاغو، مدينة السكك الحديدية والمجازر، حيث شهدت نموا غير مسبوق في عدد السكان من ذوى الخبرة، فى البناء، والخدمات المصرفية، والتصنيع. وبحلول عام ١٨٦٥ وقفت بلا منازع باعتبارها مركز الغرب الأوسط التجاري البارز. وواصلت مصانع إنتاج الأقمشة الصوفية العمل ليل نهار في نيو انجلاند وولايات وسط الأطلنطى لتلبية الطلبات العسكرية للبطانيات والزي العسكرى الرسمي، وجنت أرباح هائلة، وازدهرت الزراعة أيضا، ومع تجنيد صبيان المزارع بالآلاف في الجيش، دفعت حدود الزراعة باتجاه الغرب، مع توافر الآلات والهجرة للإحلال محل العمالة المفقودة.

وصحبت تغيرات هيكلية عميقة، ازدهار الشمال في زمن الحرب. فالحرب التى عجلت بظهور البرجوازية الصناعية الأمريكية، ربطت حظوظ هذه الطبقة بالحزب الجمهوري والدولة القومية. فقد كان الأمر يتعلق بما هو أكثر من الأرباح المعتصرة من العقود الحكومية، ولذلك اعتمد الكونجرس فى مواجهة المطالب المالية غير المسبوقة للحرب السياسات الاقتصادية التي تشجع التوسع الصناعي،وغير على نحو دائم شروط تراكم رأس المال. ولتعبئة الموارد المالية للاتحاد، أنشأت الحكومة عملة ورقية قومية ودينا قوميا ضخما ونظاما مصرفيا قوميا. ولجمع الأموال زادت التعريفة الجمركية وفرضت ضرائب جديدة على كل فرع تقريبا من الإنتاج والاستهلاك. وللمساعدة في تعويض استنزاف الرجال في الجيش، أنشىء المكتب الاتحادي لتشجيع الهجرة بموجب عقود عمل. ولتعزيز التنمية الزراعية، أصدر قانون هومستد[1] الذى وفر أرضا خالية للمستوطنين من الأملاك العامة، وساعد قانون منح الأراضى للكليات، الولايات لإنشاء "كليات الزراعة والميكانيكيا"، وفى مسعى لمواصلة تدعيم الاتحاد، أغدق الكونغرس منح الأراضي العامة والسندات الحكومية عند إجراء التحسينات الداخلية، وأبرزها السكك الحديدية العابرة للقارة، التي وسعت عند اكتمالها في عام ١٨٦٩، السوق القومية، وسهلت تغلغل رأس المال في الغرب، وبشرت بهلاك هنود السهول. وقد جسدت سياسات الاتحاد روحا من النشاط الاقتصادي القومي لم يسبق لها مثيل في سنوات ما قبل الحرب.

---

[1] قانون يستثنى البيت وما حوله من آراضى من البيع استيفاء لدين عام ويتيح بيع الأراضى العامة للمستوطنين(المترجم)

وقد عكست هذه التدابير للسلطة الاتحادية في توسيعها للسلطة الاتحادية وجهودها الرامية إلى تنظيم الاقتصاد اللامركزي وتجزئة نظام الحكم، ميلاد الدولة الأميركية الحديثة. فعشية الحرب الأهلية، كانت الحكومة الاتحادية "في حالة من العجز" حيث كانت تتم معالجة معظم مهام الحكومة على مستوى الولايات والمحليات؛ بحيث كان يمكن للمرء أن يعيش حياته كلها من دون أن يواجه في أي وقت ممثلا رسميا للسلطة القومية. لكن مقتضيات الحرب، خلقت كما أوضح السيناتور جورج بوتويل في وقت لاحق، "حكومة جديدة"، لديها دخل متزايد وجهاز بيروقراطي ضخم، ومجموعة من المسؤوليات. فالحكومة التى كانت قد حددت قوة الجيش في عام ١٨٦٠ ب ١٦٠٠٠ شخصا فقط وجدت نفسها تعبئ وتدرب وتجهز وتنسق أنشطة الملايين من الرجال، فارتفعت الميزانية الاتحادية البالغة ٦٫٣ مليون دولار في عام ١٨٦٠، لتبلغ أكثر من ١ مليار دولار بحلول عام ١٨٦٥. وفي نهاية الحرب أصبحت الحكومة الاتحادية، توظف ٥٣٠٠٠ موظفا بينهم مسؤولون في إدارة الجمارك الجديدة، ووكلاء الإيرادات الداخلية، والكتبة، والمفتشين، وأصبحت أكبر رب عمل في البلاد.

وبعد أن كسا إعلان العتق السلطة الوطنية هدفا أخلاقيا لاجدال فيه خاصة، أعلى مقام الجمهوريين فى انضاج الدولة باعتباره عاقبة من أنفع عواقب الحرب. وكما أعلن السيناتور جون شيرمان "فإن سياسة هذا البلد"، يجب "أن تهدف لجعل كل شيء قوميا بقدر الإمكان؛ يجب أن نضفى طابعا قوميا على بلادنا حتى نحبها. " وفى داخل الكونجرس، تبنى الجمهوريون الراديكاليون فى المحل الأول نزعة شيرمان القومية العريضة. وفيما يتعلق بالراديكاليين، فإن الأمة أصبحت "حارسا للحرية"، وتسائل البعض عما إذا كان بعض الولايات تستحق الاستمرار على الإطلاق. فقد بررت الحرب قناعتهم بأن الحرية أكبر خطرا من التقليص بفعل السلطات المحلية بأكثر مما فعلت السلطات القومية. وفى فورة من الحماس القومى المتطرف،أعلنت مجلة أسسها دعاة محاربة العبودية المتحمسون وجعلوا لها اسما له مغزى هو "الأمة" فى عددها الثانى

تميز مسألة الحرب توطيد القومية فى أشكال ديمقراطية.... فقد تمت المطابقة الإقليمية والسياسية والتاريخية للأمة بدم الآلاف من أبنائها.... وكانت المسألة الرئيسية للحرب بين قومية واحدة لا تتجزأ، أو الاتحاد الفضفاض والقابل للضياع والتغيير من الولايات المستقلة.

وقد عبأت الحرب طاقات الإصلاحيين الشماليين كما لم يحدث من قبل. وألهمت خاصة بين النساء مشاعر فياضة نحو التعهدات الطوعية. وتركز الكثير من نشاطهن على اللجنة الصحية للولايات المتحدة، التي نظمت المعونة الطبية وغيرها من الخدمات للجنود، وحركة مساعدة العبيد المعتوقين، ومحاولة مساعدة الحكومة على مواجهة مشكلة مروعة بمساعدة السود المعوزين المعتوقين من العبودية. وعلى الرغم من أن الرجال كانوا يسيطرون على هذه

المنظمات على أعلى المستويات، فإن سنوات الحرب رسخت فى أذهان المرأة اهتماما متزايدا بالشأن العام وشعورا بالاستقلال والإنجاز، في حين وفرت لها أيضا التدريب المنظمة وعلى الرغم من أن التحريض قبل الحرب لإقرار الحق فى التصويت وصل إلى طريق مسدود، فإن الحرب وسعت صفوف النساء اللواتي أعلن استيائهن من تبعيتهن القانونية والسياسية للرجال وإيمانهن بحقهن في التصويت والاعتراف بمساهمتهن في فوز الاتحاد وتدمير الرق.

وإذا كانت الحرب قد فتحت أبواب الفرص للمرأة، فقد دعمت الأمل فى حدوث تحول أكثر جذرية في حالة القلة الصغيرة السوداء المزدراة فى الولايات الحرة. فقد كان السود الذين وصل عددهم لأقل من ربع مليون في عام ١٨٦٠، يمثلون أقل من اثنين في المئة من سكان الشمال، ولكنهم وجدوا أنفسهم يتعرضون لتمييز واسع الانتشار. حيث كان معظم السود الشماليين ممنوعين في معظم الولايات من حق التصويت، والالتحاق بالمدارس، والاستفادة من المرافق العامة، واقتصر عملهم على المهن الوضيعة، وكانوا يعيشون في أفقر الأحياء غير الصحية فى مدن مثل نيويورك، وفيلادلفيا، وسينسيناتي، وبحلول خمسينيات القرن التاسع عشر كانوا قد يئسوا من العثور على مكان آمن يضمن لهم العيش على قدم المساواة مع البيض في الحياة الأميركية.

لقد أحدثت الحرب الأهلية تحولا مفاجئا من حالة التشاؤم الذى كان سائدا فى خمسينيات القرن التاسع عشر إلى روح متجددة من الوطنية وعودة الإيمان بالمجتمع الأكبر. وحتى قبل إعلان تحرير العبيد، توقع رجل أسود من كاليفورنيا ببزوغ فجر يوم جديد لشعبه:

كل شيء بيننا يشير إلى تغيير في وضعنا، و{يجب علينا} الإستعداد للعمل في مجال مختلف عن ذلك الذى عملنا فيه من قبل..... إن علاقتنا بهذه الحكومة تتغير يوما بعد يوم... الأشياء القديمة تزول، وفى النهاية يجب على التحيزات القديمة أن تتبعها. لقد بدأت الثورة، والوقت وحده يجب أن يقرر أين ينتهي ذلك.

وزاد بعد العتق تحول فى استجابة السود للقومية الأمريكية. وكان دفاع فريدريك دوجلاس المثابر طوال حياته، عن فكرة أن السود يشكلون جزءا لا يتجزأ من الأمة ويحق لهم نفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها المواطنون البيض، وهو الدفاع الذى اسماه أحد المؤرخين التقاليد العظيمة لاحتجاجات السود ---. كان دوجلاس ظهر عندئذ باعتباره المتحدث الأول باسم أمريكا السوداء وأصبح مجددا مرحبا به في البيت الأبيض، وطبعت خطبه على نطاق واسع في الصحافة الشمالية. وطوال فترة الحرب أصر دوجلاس على أن التحرر يجب أن يسفر عن نهاية كل تمييز بسبب اللون، وتحقيق المساواة أمام القانون، ومنح حق التصويت للسكان السود --- "وتبنى السود بشكل تام وكامل" في الأسرة القومية الكبرى الأمريكية

وقد حفزت الحرب هجوم جبهة تعارض خط التقسيم حسب اللون فى الشمال، في أشهر الصراع النهائي، حيث فازوا ببعض الانتصارات المتواضعة ولكنها مثيرة للإعجاب فى نفس الوقت. ففي فبراير ١٨٦٥، أصبح جون. س. روك من. بوسطن أول محامي أسود اعترفت به المحكمة العليا. وببطء، بدأت الحواجز العنصرية فى الشمال تتهاوى. ففي عام ١٨٦٣، سمحت ولاية كاليفورنيا لأول مرة للسود بالشهادة في القضايا الجنائية؛ وفي وقت مبكر من عام ١٨٦٣، ألغت إلينوي قوانينها التى تمنع السود من دخول الولاية، والعمل في هيئات المحلفين، أو الشهادة في المحكمة، في حين أنهت أوهايو آخر أشكال "التمييزية فى القوانين " فيما يتعلق بالسود. وفي مايو ١٨٦٥، أصدرت ماساتشوستس أول قانون شامل ينظم للمساعدة العامة في التاريخ الأميركي. وكانت مدن نيويورك، وسان فرانسيسكو، وسينسيناتي، وكليفلاند تلغى التفرقة بين السود والبيض فى الحافلات خلال الحرب. و وبالنسبة للإصلاحيين، كان هذا هو التقدم الأول لنبوءة عن المولد الجديد للجمهورية والذين كانوا يعتقدون أنها سوف تنبثق من الحرب. وفي هذا التحول قد تكون بعض الإجراءات غير المحددة بعد حينئذ ضرورية فيما يتعلق بتحقيق المساواة للسود أمام القانون، و"تجديد" الجنوب، وغرس، "الحضارة الأرقى في الشمال فيه." كما أرادها دوجلاس.

كان الجمهوريون قد جلبوا الى الحرب أيديولوجية ترتكز على قناعة بتفوق العمل الحر على عمل العبد، والذى أثبت جدراته المتميزة فى مجتمع الشمال باعتبار أنه وفر للعمال الأجراء فرصة الارتقاء إلى منزلة المزارع أو الحرفى المستقل المرتفع الأجر بالمقارنة بالوضع داخل المزارع أو العمل الحرفي المستقل. ووضع لينكولن في عام ١٨٦١، النضال بحزم من السياق المألوف لأيديولوجية العمل الحر. وأصر على أن العبودية تجسد فكرة أن حالة العامل ينبغي أن تظل على ما هى عليه إلى الأبد ؛ أما في الشمال، فعلى النقيض، فلم يكن هناك " شيء من هذا القبيل... إذ تقرر للرجل الحر أن لايحيا فى وضع العامل الأجير.... حيث كان الرجال، يعملون لأنفسهم مع أسرهم في مزارعهم الخاصة، وفي منازلهم، وفي ورشهم، ويحصلون على كامل ما ينتجوه لأنفسهم، ولا يطلبون معروفا من رأس المال من ناحية ولا من العمال الأجراء أو العبيد من ناحية أخرى ". وكانت تلك الرؤية الاجتماعية، هى التى تم تجاوزها بفعل الثورة الصناعية وظهور طبقة العمال الأجراء الدائمين.والواقع إنه حتى عندما رسخت الحرب أيديولوجية العمل الحر، فقد دعمت الاتجاهات التى حولت بلا هوادة مجتمع صغار المنتجين الذى انبثقت عنه هذه الأيديولوجية. وقد كتب وندل فيليبس المطالب بالغاء العبودية في عام ١٨٦٤، "إن من هم أصغر فى السن فيما بيننا لن يشاهدوا مرة ثانية الجمهورية التى ولدنا فيها"

كان العالم الذى ولدت فيه أيديولوجية العمل الحر لا يزال قريبا بما فيه الكفاية من حيث الزمان. ووكانت افتراضاته صادقة بما يكفى في خبرة رجال مثل لينكولن والملايين من الرجال والنساء في البلدات الصغيرة و الريف الذين كانوا لا يزالون يمثلون غالبية سكان الشمال وبما لايسمح بقبول واسع لتلك الأيديولوجية والتى كرسها الشمال، وخرجت من الحرب وقد ازدادت قوة باعتبارها دعامة للسياسة التي يقوم عليها الحزب الجمهوري. وحينذاك انفتحت الآفاق أمام العمل الحر والديمقراطى، فى الجنوب الحر، مع استبدال المزارع الكبيرة بمزارع صغيرة، وقدوم الرأسمالية الشمالية والمهاجرين لتنشيط المجتمع. وكان فى صدارة كل تلك التحولات الدولة القومية الخيرة والقوية. مع "انفتاح القارة كلها على العمل الحر والمشاريع الشمالية،" وقد استطارت فرحا فقط من إعلان عتق العبيد، الجريدة المؤيدة لإلغاء العبيد قائلة يمكن للخيال المبالغة بالكاد نحن نرى مجد وقوة الجمهورية الأمريكية. وأنها سوف تلقي بظلال عظمتها على العالم".

وهكذا فقد عززت الحرب الأهلية الدولة القومية مع تعريف تلك الدولة،عن طريق العتق بدعمها مصالح البشرية جمعاء، وبصراحة أكثر، تعريفها بإئتلاف جماعات وطبقات متنوعة.واحتضنت البرجوازية الصناعية الناشئة، وأتباع الحزب الجمهوري، ورجال ونساء من الوسط الإصلاحى، ومجتمع السود الشماليين المطالب بالوضع الجديد في الحياة الأمريكية --- التى احتضنت كل هذه التغييرات الناجمة عن الحرب. ولكن هذه التطورات حفزت أيضا معارضة مريرة في زمن الحرب. فقد كان إثراء الصناعيين وحملة السندات غير عادل بالنسبة للعمال الذين دمرتهم نظم الضريبة التنازلية والتضخم. واصطدمت عملية تكوين الدولة القومية مع التقاليد العزيزة من الحكم الذاتي المحلي والتنوع الثقافي. وأثارت حتى التحسينات الصغيرة في حالة السود الشماليين، ناهيك عن التغييرات الواسعة التى انطوت عليها عملية العتق، الهجمات المعارضة القبيحة من دعاة تفوق البيض.

حصد الحزب الديمقراطي، وهو المؤسسة المحافظة البارزة فى ذلك العصر، ثمار المعارضة السياسية للتغيرات الناجمة عن الحرب. ويشهد بقاء الحزب الديمقراطى الذى كان تلطخ بالخيانة في نظر الجمهوريين، والعاجز عن تقديم بديل متماسك لسياسات إدارة لينكولن، بعد الحرب على مرونة التقاليد عميقة الجذور التى هددت الحرب بتقويضها. حيث كان يتمتع بقوة أكبر في مناطق مثل مناطق زراعة "الجوز" فى وادي أوهايو، التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالجنوب والتى تجاوزها التوسع الاقتصادي في زمن الحرب، كما كان يتمتع بالقوة بين المهاجرين الكاثوليك في المناطق الحضرية والناخبين الآخرين المعادين لتقاليد الإصلاح التى لا ترضى إلا بالكمال، باندفاعها للتجانس الثقافي.

ولتوحيد هذه الجماعات أنطلق الحزب الديمقراطى من نداء أيديولوجي وضع في خمسينيات القرن التاسع عشر، وصف الحزب الجمهوري باعتباره أداة للامتيازات الاقتصادية والمركزية السياسية، وتهديدا لحرية الفرد وتقليد الحكومة المقيدة المحدودة. ففى خلال الحرب، أحكم الديمقراطيون النداءات الاقتصادية القائمة على نقد عدم المساواة فى التعريفات الحمائية، وارتفاع أسعار الشحن فى السكك الحديدية، ومساعدات الاتحاد والولايات لشركات القطاع الخاص التي كان من شأنها أن وفرت الاحتياجات من المواد الغذائية في السنوات المقبلة. وقد وفرت قضية تفوق البيض الغراء الأيديولوجي النهائي في التحالف الديمقراطي. وقد أعلنت صحيفة سينسيناتي أنكوير فى نهاية الحرب، " إن العبودية قد ماتت،لكن الزنوج لم يموتوا.هناك سوء حظ ".

وتضافرت جميع عناصر المعارضة للحرب ونتائجها معا لعدة أيام قليلة مرعبة في يوليو ١٨٦٣. حيث شهدت مدينة نيويورك حالات من شغب المدعوين للتجنيد، وهو العصيان المدني الأكبر في التاريخ الأميركي بخلاف تمرد الجنوب نفسه، نشأت عن المعارضة للتجنيد الإجبارى. لكنها عكست أيضا الاستياء من البرجوازية الصناعية الناشئة ومن الحزب الجمهوري الذى بدا كخادم لها، وعن العداء العنيف لإلغاء الرق وأنصاره السود.

وإذ بدء الشغب بالهجوم على مكتب التجنيد، فإنه سرعان ما تطور إلى هجوم بالجملة على رموز النظام الجديد الذي أقامه الحزب الجمهوري والحرب الأهلية. وشملت أهدافه المسؤولين الحكوميين والمصانع وأرصفة الموانىء (عكس بعضها مشهد الاضرابات الحديثة)، ومنازل الأثرياء الخاصة بالنخبة الجمهورية في المدينة، وأى رموز لروح الإصلاح مثل ملجأ الأيتام الملونين، الذي أحرق وسوى بالأرض. وفوق كل شيء، تحولت أعمال الشغب إلى مذبحة عرقية بحتة، تجلت فى أعداد لا تحصى من السود الذين قتلوا في الشوارع أو دفعوا إلى اللجوء إلى سنترال بارك أو عبر النهر في ولاية نيو جيرسي، إلى أن استرد وصول قوات جديدة من القوات الاتحادية المنتصرة فى معركة جيتيسبيرج النظام في المدينة.

ومثل الحرب الأهلية الداخلية داخل الكونفدرالية، فقد أكدت أعمال شغب التجنيد حقيقة أن إرث الحرب كان محفوفا بالغموض بالنسبة إلى الشمال والجنوب على حد سواء. هل كان يمكن لمجتمع الكراهية العميقة أن يؤمن العدالة للعبيد المعتوقين؟ ماذا كانت تعنى إعادة صنع مجتمع الجنوبيين نفسه على صورة الشماليين بينما كان الشمال نفسه منقسما نتيجة التغييرات الناجمة عن الحرب الأهلية؟ فقد طرحت موروثات الحرب الأكثر بروزا --- المحافظة على الاتحاد وإلغاء العبودية- مجموعة من الأسئلة التى لم يتم الرد عليها. وأنتجت النتائج الطبيعية لزمن الحرب --- الدولة القومية الأقوى والاقتناع المتزايد بين الجمهوريين

بأنه من حق السود الحصول على قدر من المساواة المدنية --- لكن اتجاهات متناقضة، مثل النزعة المحلية، حرية العمل، والعنصرية، استمرت في حياة الأمريكيين في القرن التاسع عشر.

ومن هنا فقد دخل المجتمعان وكلاهما منقسم داخليا، سنوات إعادة البناء ليواجها النتائج الوفيرة للحرب الأهلية. ومثلما لاحظ سيدنى بريس وهو فقيه قانونى وسياسى من ولاية إلينوى فإن كل الأمريكيين "يجب أن يعيشوا فى العالم الذى صنعته الحرب"

الفصل الثانى

بروفات إعادة البناء
معضلات إعادة البناء
زمن الحرب

من الموروثات العديدة للحرب الأهلية التى لم يثبت صدقها هو إنه ليس هناك أن ما هو أكثر مدعاة للانقسام من سلسلة الأسئلة التى أفضت إلى تشكيل جوهر عصر إعادة البناء فعلى أي شروط يجب إعادة توحيد الكونفدرالية المهزومة مع الاتحاد المنتصر؟ هل يتعين على الكونجرس أو الرئيس تحديد هذه الشروط؟ ما هو نظام العمل الذى ينبغى أن يحل محل نظام العمل العبودى فى المزارع؟ ما الذى ينبغي أن يكون عليه مكان السود في الحياة السياسية والاجتماعية للجنوب والأمة؟ لقد انبثقت نتيجة واحدة حاسمة من الحرب هى أن الجنوب المعاد هيكلته يجب أن يكون مجتمعا دون عبودية. ولكن حتى هذا أثار العديد من الأسئلة بقدر ما أجاب عنها.

لم يحول إعلان تحرير العبيد بشكل دائم طابع الحرب الأهلية فحسب، بل حول طابع مشكلة إعادة البناء. لأنه بين أن ولايات الجنوب المتمردة لا يمكن أن تستعيد وضعها السابق دون إجراء تغيرات بعيدة المدى في المجتمع والسياسة. ولكن ما يقرب من عام كان قد انقضي بين إعلان العتق وبين إعلان لنكولن الأول عن برنامج شامل لإعادة البناء. وقدم إعلانه عن العفو وإعادة البناء الصادر في ٨ ديسمبر، ١٨٦٣، العفو الكامل واعادة جميع الحقوق " للأشخاص الذين أقسموا يمين الولاء "فيما عدا امتلاك العبيد"، وتعهدوا بقبول إلغاء الرق مستقبلا. وتم استثناء مجموعات قليلة بما في ذلك كبار الموظفين المدنيين وكبار الضباط العسكريين للكونفدرالية. وفي أي ولاية كان يبلغ فيها عدد الجنوبيين الموالين للاتحاد عشرة في المئة من الأصوات في عام ١٨٦٠، كان يمكن لهذه الأقلية إقامة حكومة الولاية الجديدة. على أنه يجب أن ينص دستورها على إلغاء الرق، ولكن يمكن لهذه أن تأخذ تدابير مؤقتة بشأن السود "بما يتفق وظروفهم الحالية، كطبقة من العمال ومن المعدمين، بلا أرض وبلا مأوى".

و قد انتقدت قلة من دعاة إلغاء العبودية خطة العشرة في المئة هذه لفشلها في تنفيذ حق الاقتراع للسود ومساواتهم أمام القانون. ويبدو أن لينكولن كان يفترض أن دعاة التحرر من بريطانيا السابقين، سيقبلون هذه الشروط اللينة رغم انهم كانوا من كبار ملاك العبيد وانفصالين متحفظين. ومن ثم فمنح حق الاقتراع للسود سوف يستبعد مثل هؤلاء الرجال، في حين أن تلبية الدعوة الضمنية للعودة إلى الاتحاد للإشراف على وتنظيم الانتقال من العبودية للعمل الحر سوف يجذبهم بقوة. وفي الممارسة الفعلية، أثارت الخطة المعارضة الجمهورية الراديكالية بسرعة، ولكن عند إعلانها، اعترضت أقلية حيث كان العتق هو المسألة الحاسمة عام ١٨٦٣، التى اتفق عليها لنكولن والراديكاليون.

ومن الخطأ أن نرى اعتبار خطة العشرة في المئة سياسة ملزمة أشد الإلزام اعتزم لينكولن ألا يحيد عنها مطلقا. فبدلا من اعتبارها مخططا لإعادة بناء الجنوب، قد يكون من الأفضل أن ينظر إليها على أنها وسيلة لتقصير الحرب وترسيخ دعم البيض للعتق. وقاربت الحكومات، التي أنشئت وفقا لأحكام إعلان لنكولن، حالة اللامعقول من حيث الأداء وقد اسمتها صحيفة النيويورك وورلد ديلى "المقلوب" لأن آلاف من الناخبين ستكون لهم السيطرة على مصير الولاية بأكملها. ولكن من الناحية العسكرية الدقيقة، فإن تخلى عشرة في المائة من الناخبين لعام ١٨٦٠ عن ولائهم للكونفدرالية كان من شأنه أن يضاعف في الواقع جهود الاتحاد فى الحرب ويقوض إرادة الكونفدرالية للقتال. فلم يكن احد، على الأقل لينكولن، يعتقد أن من شأن إعلان ١٨٦٣ وضع خطة شاملة للجنوب ما بعد الحرب. ولكن كان لعملية إنشاء الحكومات الموالية عواقب غير متوقعة، وأثارت الانقسامات الخطيرة بين الاتحاديين الجنوبيين، وخلقت المنتديات السياسية التي طالبت فيها المجموعات التى استبعدت طويلا بنصيب من السلطة السياسية، وألهمت السود وحلفائهم الراديكاليين للمطالبة بتغييرات جذرية في الحياة الجنوبية.

وكانت ولايات الرقيق الأربعة وجزء من الولاية الخامسة (غرب فيرجينيا) التي ظلت داخل الاتحاد ولم تتأثر بإعلان عتق العبيد وخطة العشرة في المئة أول من كشفت عن الآثار الثورية لارتباط إلغاء العبودية بإعادة البناء، وكذلك القوة الأشد شراسة لمقاومة التغيير. فقد كان عدد سكان مناطق الحدود السود أصغر بكثير مما كانوا عليه في داخل الجنوب، وكانت العبودية أقل أهمية في الاقتصاد. وكانت كل الولايات الحدودية تشمل مناطق واسعة ومتنامية نظمت على أساس العمل الحر وكانت عرضة لسياسة المعارضة لإلغاء لرق. أما في الولايات الموالية للرق، فقد سيطر ملاك العبيد على كل الأنظمة السياسية الحاكمة ما قبل الحرب. وطوال فترة الحرب، تشبثت كل من ولايتى ديلاوير وكنتاكي بكيان العبودية المتفسخ. أما غرب فرجينيا، وميريلاند، وميسوري، فقد خضعت على النقيض من ذلك، لإعادة البناء الداخلي الذى جلب إلى السلطة

طبقات جديدة حريصة على إلغاء الرق وإضفاء طابع ثورى على سياسة الدولة. وتقدم تجربة الولايات الحدودية رؤى متبصرة تشير إلى الإمكانيات والقيود فى إعادة البناء التي استبعدت مشاركة كل من الكونفدراليين والسود.

وقد وسم النزعة الاتحادية فى فترة الحرب فى كل أرجاء ولايات الحدود مزيج من العداء لنظام ما قبل الحرب، والالتزام بالتغيير الديمقراطي من أجل دعاة الاتحاد البيض، والتردد في المضى لما بعد عتق السود، والتحريم والإهدار الجماعى لحقوق دعاة الكونفيدرالية السابقين. ولم يكن هناك مكان كان فيه ذلك أكثر وضوحا مما كانت عليه تلك الحالة في ولاية ماريلاند، المنقسمة داخليا كما فى أي ولاية أخرى في الجنوب. فقد تركز ٨٧٠٠٠ من عبيدها في المقاطعات الجنوبية من ولاية ماريلاند، التى تصور مزارع التبغ الكبيرة التى تدعم فيها النظام الاجتماعي في عمق الجنوب. كانت المنطقة راكدة اقتصاديا، ولكن قادتها السياسيين سيطروا على الولاية، وذلك بفضل النظام البالى لتقسيم الحصص التشريعية التي قللت نفوذ بالتيمور والمقاطعات الزراعية البيضاء سريعة النمو فى شمالها وغربها.

وسرعان ما شهدت ولاية ماريلاند التي احتلتها القوات الفيدرالية عندما بدأت الحرب، تفكك العبودية من الداخل وتعبئة السود الأحرار ضد المؤسسة. كما شهدت نموا سريعا للتعاطف مع العتق بين السكان البيض وقد أشار القائد المناهض للعبودية هيو لينوكس بوند إلى أن "الجيش الأزرق كبير،" كنية عن جيش الاتحاد، جلب في أعقابه "جيشا كبيرا من الأفكار." ووجدت هذه الأفكار قبولا جماهيريا بين صغار المزارعين والصناع والعمال البيض فى بالتيمور. وقد لاحظ أحد ملاك العبيد "إنه مما يبعث على رضا البيض المجدين، أن أيا من ملاك العبيد الجادين لم يفقدوا عبيدهم وأنهم بدروهم خضعوا بحكم الضرورة للذهاب للحقول". وبدعم قسم الولاء الذى قدمه الناخبين لقادة الجيش، اكتسح دعاة الاتحاد الملتزمين بالعتق الفوري وبدون تعويض انتخابات ماريلاند عام ١٨٦٣ ودعوا لعقد مؤتمر دستوري لإعادة بناء الولاية. وكان إلغاء العبودية على رأس جدول الأعمال، لكن المؤتمر كان جاهزا أيضا بالمظالم الفئوية والطبقية طويلة المدى. وأنشأ نظام المدارس العامة المجانية المدعومة من االضرائب، وقرر إعفاءات ضريبية على الملكية التى تصل قيمتها ٥٠٠ دولار وحمايتها من الاستيلاء عليها بسبب الديون، وذلك باستناد التمثيل التشريعي على السكان البيض وحدهم، وقلل بشكل كبير من المقاطعات الزراعية. واقتصر التصويت على أولئك الذين أخذ عليهم يمين الولاء الصارم الذي تضمن الاقرار بقوة أن واحدا منهم لم يعرب أبدا عن "رغبة" فى تحقيق انتصار للكونفدرالية، وباستثناء عدد قليل من المطالبين بإلغاء الرق، لم يظهر سوى القليلون أى اكتراث لمصير العبيد السابقين. ونفى العديد من المندوبين أن دعمهم إلغاء الرق يتضمن "أي تعاطف مع المساواة مع السود." واستبعد النظام المدرسي

السود، ولم يفعل المجلس التشريعي شيئا لتغيير النظام الأساسي السائد قبل الحرب الذى كان يأذن للمحاكم المحلية للأطفال بأن تقضى بالتدريب المهنى المجانى للأطفال السود، حتى على الرغم من اعتراضات والديهم. وفي غضون شهر أول نوفمبر، ١٨٦٤، تاريخ العتق، كان الآلاف من العبيد السابقين مقيدين بسادتهم البيض، وهو ظلم دفع السود للاحتجاج وافسد العلاقة بين السلطات الاتحادية وميريلاند. وإجمالا فإنه كما لاحظ اتحادى من ميريلاند بعد أن حصل الدستور على موافقة محدودة في سبتمبر ١٨٦٤:

[أنه] يجب أن يكون مصدرا للإهانة أن التحرر... لم يصدر من سمو المبادىء،... ولكن من روح التحزب، ومن المشاعر الانتقامية ضد ملاك العبيد الخونة، وبالنظر للمصالح المادية. لم يكن هناك أي تعبير، على الأقل في هذا المجتمع، لاحترام حقوق الإنسان من أجل الزنوج، ولكن... كثير من التعبير عن الازدهار الكبير للدولة الذى سيؤدى إليه تغيير نظام العمل.

وفي وقت مبكر من عام ١٨٦٥، انتقل حزب مناهضة العبودية لتعزيز مكانته بحرمان جميع الذين خدموا في جيوش جنوب أو قدموا حتى الدعم اللفظى للكونفدرالية. ولم يتم التفكير فى توسيع القاعدة الاتحادية عن طريق السماح لخمس سكان ميريلاند السود بالتصويت.

وخلافا للولايات الحدودية، فإن الكونفدرالية فى الجنوب الأعلى بشكل خاص تينيسي وقت الحرب، اختبرت إعادة البناء تحت الحكم العسكري المباشر. ولكن بطرق عديدة، فقد سارت الأحداث فى طريق مماثل.وشاءت مصادفة من مصادفات الحرب، أن لا تبدأ إعادة البناء في ولاية تينيسي في الجبال الشرقية الاتحادية، ولكن في الأجزاء الوسطى والغربية من الولاية المالكة للعبيد، حيث سادت المشاعر الكونفدرالية. وبعد استيلاء الاتحاد في وقت مبكر على ناشفيل في فبراير ١٨٦٢، عين لينكولن، أندرو جونسون الحاكم العسكري هناك. وكان قرار جونسون البقاء فى مجلس الشيوخ بعد انفصال تينيسي قد جعله رمزا قوميا لما يفترض أن يمثله هو والشمال الجمهورى فى فيلق دعاة الاتحاد. وسرعان ما أخذ يستخدم العبارة التي منحته سمعة قومية بالراديكالية: "يجب ذم الخيانة البغيضة ومعاقبة الخونة"

و مع الوقت تكشف أن راديكالية جونسون أقتطعت من أقمشة مختلفة عن أقمشة الشماليين الذين كانوا يحملون نفس الراية، ولكن هذا لم يكن واضحا تماما خلال الحرب الأهلية. وعلى الرغم من أن ولاية تينيسي أستثنيت من إعلان عتق العبيد، فإنه بحلول نهاية عام ١٨٦٣ كان جونسون قد أعلن عن إلغاء الرق في الولاية. ومع ذلك فإن تحوله، استند على القلق على العبيد بقدر أقل من استناده على كراهية الكونفدرالية وملاك العبيد، وكان يعتقد ان ملاك العبيد سحبوا الفقراء البيض قسرا إلى التمرد. وكما قال الجنرال جون.م. بالمر : "اللعنة على الزنوج، أنا أقاتل هؤلاء الأرستقراطيين أسيادهم الخونة." ومع ذلك، فإنه حيث ظل بيض ولاية تينيسي

الأوسط موالين للكونفيدرالية بحزم، فان حشد مجتمع سود ناشفيل الحر لدعم إدارته ووضع حد للرق فإن أحكام جونسون المسبقة تراخى. فمن عام ١٨٦٤ كان يتحدث مشيدا بأبناء تينيسي من كلا العرقين. ففي كلمة أمام تجمع للسود في أكتوبر قرر جونسون من جانب واحد وضع نهاية الرق في ولاية تينيسي. " الواقع انى سوف أكون موسى بالنسبة لكم، وأقودكم عبر البحر الأحمر من الحرب والعبودية إلى مستقبل أكثر عدلا للحرية والسلام."

و في نوفمبر عام ١٨٦٤ انتخب جونسون نائبا للرئيس من قبل الجمهوريين. وكان وجوده على التذكرة الانتخابية يرمز لعزم الحزب على مكافأة دعاة الاتحاد الجنوبيين وتوسيع نطاق تنظيمه في الجنوب. وفى شهر مارس التالى تولى جونسون منصب نائب الرئيس، وتم انتخاب وليام. ج. براونلو كأول حاكم لولاية تينيسي الحرة. ومع اقتصار دعمه على الجزء الشرقي من الولاية، انتقل نظام براونلو بسرعة لتعزيز سلطته من خلال تأمين صناديق الاقتراع، ووفق تعبيره الحاكم، ضد "نهج الخيانة." وصدر قانون الانتخاب لكى يقصر حق التصويت على البيض الذكور "المعروفين بشكل عام بتعاطفهم غير المشروط مع الاتحاد" طوال فترة الحرب. أما بالنسبة للسود، فقد حث براونلو الكونغرس على تخصيص الأراضي لتوطينهم على اعتبار أنهم "أمة من المعتوقين".

من بين جميع الولايات التى جرت فيها محاولة إعادة البناء في زمن الحرب؛ كانت ولاية لويزيانا وحدها التى تقع في عمق الجنوب. حيث استثمر لينكولن هناك أعظم الآمال، وهناك أيضا لحقت به أكبر خيبات الأمل. بطريقة ما، فقد كانت خدعة قاسية من الأقدار ان تقرر أنه ينبغي محاولة إعادة بناء فى قلب الكونفدرالية فى ولاية كانت في حالة " انقسام طويلة على طول الخطوط الاقتصادية والثقافية والعرقية وكانت سياساتها تعاني من الفساد، والتحزب السيء والعنف في بعض الأحيان. "بيد إنه على النقيض من ولاية تينيسي، فإن الاحتلال الاتحادى للويزيانا جرى على الأقل في معقل الاتحاديين. وباستيلاء قوات الجنرال بينيامين.ف. بتلر على نيو أورليانز في أبريل ١٨٦٢، استولى الاتحاد على أكبر مدينة في الجنوب. وشمل سكانها الذين يبلغون ١٤٤،٠٠٠ غالبيتهم من البيض وعددا كبيرا من المولودين في الخارج، فضلا عن أعدادا كبيرة من الشماليين البارزين في مجال الخدمات المصرفية والأنشطة التجارية، والمهنيين. وأحتل الجيش الاتحادى أيضا مقاطعات قصب السكر فى جنوب شرق لويزيانا التى كان مزارعوها، يعتمدون على خلاف أرستقراطية القطن، على حماية التعريفة الجمركية الوطنية ويميلون لتأييد الاتحاد.

ومع ذلك، وكما هو الحال في الولايات الأخرى، كان دعاة الاتحاد فى لويزيانا. منقسمين، وباعتبارهم محافظين أساسا، من مزراعى قصب السكر المحافظون، والتجار الأثرياء الذين كانوا يأملون في البداية الحفاظ على الرق، وبعد ذلك أصروا على أن هؤلاء المزارعين ينبغي أن يتلقوا تعويضا عن عبيدهم، وأن يحتفظوا بالسلطة السياسية التقليدية. وقد جسدت جمعية الولاية

الحرة وجهة النظر الأكثر راديكالية، وهى أن ولاية لويزيانا الحرة ينبغي أن تكون أكثر من مجرد النظام القديم دون العبودية. وقد قبلت الجمعية فى عضويتها المتنوعة المهاجرين والحرفيين وصغار التجار، والمهنيين والمثقفين ذوى التوجه الإصلاحى والشماليين (أو الرجال الذين تلقوا تعليمهم في الولايات الحرة والمتزوجين من النساء الشماليات)، وشاغلى المناصب الاتحادية. وقبل هؤلاء الرجال الذين قبلوا أيديولوجية العمل الحر وأعتبروا العتق مفتاحا لإعادة صياغة الجنوب المتخلف في صورة الشمال تدريجيا. وبالنسبة لهم، قدمت الحرب الأهلية فرصة لإطاحة قلب الطبقة الحاكمة الرجعية والاستقراطية.

و في أغسطس ١٨٦٣ أقر لينكولن برنامج جمعية الولاية الحرة، داعيا الجنرال ناثانيال. ب. بانكز إلى تنظيم مؤتمر دستوري لإلغاء الرق في ولاية لويزيانا. وكان الدافع وراء خطة العشرة في المئة، اللينة يتمثل في جزء منه، فى رغبة لنكولن تسريع إعادة البناء في لويزيانا. ولكن الخطة فاقمت الانقسام الناشئ بين الجذريين والمعتدلين في حركة الولاية الحرة على ما هي الحقوق، إن وجدت، التى سوف يتمتع بها السود في ولاية لويزيانا الجديدة.

وقد عاش في نيو أورلينز أكبر مجتمع أسود حر فى عمق الجنوب. وقد ميزته ثروته، ومكانته الاجتماعية، وتعليمه، وتاريخه الفريد ليس فقط عن العبيد ولكن عن أشخاص أحرارملونين فى أماكن أخرى. وكان معظمهم منحدرين من اندماج المستوطنين الفرنسيين والنساء السود أو السمر والمهاجرين الأثرياء المولدين من هايتي. وعلى الرغم من حرمانهم من حق الاقتراع، فإنهم كانوا يتمتعون بحقوق أكبر بكثير مما يتمتع به السود الأحرار في الولايات الأخرى، بما في ذلك القدرة على التنقل بحرية والشهادة في المحكمة ضد البيض. وعشية الحرب الأهلية، كانوا يملكون ما قيمته مليونى دولار من الممتلكات ويسيطرون على الحرف الماهرة مثل البناء بالآجر والنجارة، وصناعة السيجار، وصناعة الأحذية.

كان هذا المجتمع، قوى الشعور بتاريخه الجماعي وشبكة المدارس المدعومة من القطاع الخاص، ودور الأيتام، والجمعيات الخيرية، وفي وضع جيد لتدعيم مصلحته تحت حكم الاتحاد. وفى أواخر عام ١٨٦٣ وفى لقاء جماهيري للسود الأحرار تم سماع المتحدثين، بمن فيهم ب ب بنشباك، الذى أصبح نائب الحاكم مستقبلا لحكومة الولاية، يطالبون بالحقوق السياسية للمجتمع الحر. وفي هذه المرحلة، لم يكن السود الأحرار يتحدثون إلا لأنفسهم، ومثلما روى واحد يعرفهم جيدا في وقت لاحق:

أنهم يميلون إلى فصل نضالهم عن نضال الزنوج، وكان بعضهم يعتقد أن قضيتهم ستتحقق بسرعة أكبر لو تركوا السود لقدرهم. فقد كانوا يعتبرون أنفسهم أقرب إلى الرجل الأبيض، وأكثر

تقدما من الرقيق من جميع النواحي.... وهو خطأ غريب فى مجتمع تثقل فيه الأحكام المسبق بالتساوى كاهل كل من يسرى في عروقهم الدم الأفريقي، مهما كان صغير الكمية.

وبحلول يناير ١٨٦٤ بدا واضحا أن لينكولن يؤيد فى سريرته التحاق السود المولودين أحرارا بجداول الناخبين في لويزيانا. ولكن الجنرال بانكز كان يرى أنه حتى الاقتراع المحدود للسود غير مقبول شخصيا، ويشكل تهديدا لجهوده لكسب البيض لتأييد إعادة بناء لويزيانا في إطار خطة العشرة في المئة. وفي الوقت نفسه، وصل ممثلان لمجتمع السود الأحرار، هما أرنولد بريتونين، وهو تاجر نبيذ ثري، وجان باتيست رودانز، وهو مهندس زراعة إلى واشنطن لتقديم التماس للحصول على حق الاقتراع. وفي ١٣ مارس ١٨٦٤، بعد لقائهما مع لينكولن، كتب الرئيس إلى حاكم لويزيانا مايكل هان بشأن المؤتمر الدستورى القادم يقول: "أقترح مجرد أن تنظر على نحو شخصى فى، ما إذا كان يمكن السماح لبعض الأشخاص الملونين بحق الاقتراع ــــ لأنهم مثلا، أذكياء جدا، وخاصة لأولئك الذين قاتلوا بشجاعة في صفوفنا.... ولكن هذا مجرد اقتراح وليس لإعلانه على العامة، ولكنه لك وحدك. "، وإن رسالة لنكولن فقد أبانت بالكاد تأييد حق السود فى الاقتراع والقدرة على التطور والحل الوسط الذى كان هو العلامة المميزة لقيادته السياسية من هذه النوعية، ولكن للأسف توافر هذه الصفة كان محدودا فى لويزيانا".

و صدق المؤتمر الدستوري على الإطاحة بالنظام القديم فى لويزيانا. وضمت قائمة المندوبين المهنيين ذوى العقلية الإصلاحية وصغار رجال الأعمال والحرفيين وموظفي الخدمة المدنية، وشرذمة من ملاك المزارع والعمال، ولكن كان لا يكاد يرى فيه أي من المزارعين. مما جعل الدستور يعكس التوجه الحضري للائتلاف الاتحادى، ونيو أورلينز عاصمة الولاية وزدات بحدة سلطة المدينة فى هيئة التشريع على حساب المقاطعات الزراعية بجعل تمثيل الناخبين يستند على عددهم بدلا من العدد الإجمالي للسكان. وبالإضافة إلى ذلك، وضع الدستور الجديد حدا أدنى للأجور وحدد ساعات العمل بتسع ساعات فى اليوم فى الأشغال العامة واعتمد ضريبة الدخل التصاعدية ونظام التعليم العام المجاني. وبطبيعة الحال، تم إلغاء العبودية. كما تحدث رئيس المؤتمر عن إلغاء الرق على إنه "بداية حقبة جديدة في الحضارة... [أ] الخط الفاصل بين الماضي القديم والبالي والمستقبل الجديد والمجيد."

بيد إنه عندما تعلق الأمر بدور السود في ولاية لويزيانا الحرة، برزت أفكار"الماضى القديم والبالى"بوضوح." وتبدى التحيز ضد الملونين، كما أورد مراسل وزير الخزانة سلمون.ب.كاش، وأضاف " أن التحيز بغيض ووفظ" وشعر الراديكاليون بالصدمة عندما طالب الرجال الذين فضلوا إلغاء العبودية بطرد جميع السود من الولاية، في تلك اللحظة بالذات التى كانت قوات من السود تحرس قاعة المؤتمر. وتجاهل المندوبون "اقتراح" لينكولن بشأن حق الاقتراع المحدود

للسود. وكانت النتيجة أن اتسع الخرق في صفوف دعاة الاتحاد، وتحول الراديكاليون إلى اتخاذ مواقف أكثر حدة ضد حكومة بانكز، واندفعوا، في غضون بضعة أشهر، على طريق المطالبة بحق الاقتراع الشامل للرجال.

الأرض العمل وخلال الحرب الأهلية :

من الأسئلة الكثيرة التي أثارها التحرر، لم يكن هناك شيء أكثر أهمية بالنسبة لمستقبل كل من السود والبيض في المجتمع الجنوبي من تنظيم اقتصاد المنطقة. فقد كانت العبودية أولا وأخيرا نظاما للعمل. وعلى الرغم من اتفاق جميع الجمهوريين على أن "العمل الحر" يجب أن يحل محل الرق، فإن قلة كانت تعى كيف ينبغي أن يتحقق التحول. إذا كان إعلان [العتق] يجعل العبيد أحرار حقيقة "، كما أعلنت صحيفة نيويورك تايمز في يناير عام ١٨٦٣،" فسوف يأتى الواجب اللاحق لجعلهم يعملون..... كل هذا يفتح الموضوع الواسع والأكثر صعوبة."

ومع تقدم الحرب، وسع الجيش الاتحادى نطاق سيطرته من ولايتى فرجينيا وكارولينا الجنوبية الساحليتين إلى حزام المزارع على طول نهر الميسيسيبى. ومن الناحية النظرية هدد قانون المصادرة الثاني لعام ١٨٦٢ بمصادرة جملة ممتلكات الكونفيدراليين. ومع ذلك، فإن لينكولن، خشى أن تستعدى المصادرة الواسعة النطاق ملاك المزارع والبيض الجنوبيين الآخرين الموالين، ومن ثم لم ينفذ القانون بقوة. وتم ضم أراضي أكثر بكثير للممتلكات الاتحادية بسبب عدم دفع الضرائب (وفي هذه الحالة كان يمكن بيعها في المزاد العلني) أو باعتبارها من الممتلكات المهجورة (التي قامت بإدارتها عندئذ وزارة الخزانة). وأصبحت كيفية التخلص من هذه الأرض وتنظيم العمالة السوداء فيها موضع صراع تنافس فيه العبيد السابقون، وملاك العبيد السابقون والقادة العسكريون، ورجال الأعمال والإصلاحيون الشماليون للتأثير على عملية الانتقال إلى العمل الحر في زمن الحرب.

وبحلول عام ١٨٦٥، أصبح مئات الآلاف من العبيد المنتشرين في جميع أنحاء الجنوب، تحت الرعاية الاتحادية، عمالا أحرارا. ووقعت أشهر "بروفات لإعادة البناء " في جزر بحر كارولينا الجنوبية. وعندما احتلت البحرية الامريكية بورت رويال فى نوفمبر ١٨٦١، هرب عمليا كل الملاك إلى البر الرئيسى تاركين وراءهم حوالي ١٠٠٠٠ من العبيد كانوا قد تعودوا على تنظيم عملهم الخاص، وكفل نظام العمل المستخدم فى زراعة القطن والأرز فى الجزيرة، وفيه كانت العبيد يحددون المهام اليومية بدلا من العمل في جماعات تحت الإشراف عن كثب من المراقبين، تحكما فريدا من نوعه فى وتيرة يوم العمل وطوله.

وسرعان ما أصبح واضحا أن سود جزر البحر، يمتلكون تعريفا واضحا خاص بهم لمعنى الحرية. فعندما هرب ملاك المزارع، دمر العبيد المنازل الكبيرة ومحالج القطن، وبدأوا زراعة الذرة ثم البطاطس لإنتاج وسائل العيش الخاصة بهم، وأبدوا مقاومة كبيرة لزراعة "محصول الرقيق،" القطن. ولكن لم يكن على السود أن يرسموا طريقهم الخاص للعمل الحر، ففي أعقاب جنود البحرية جاء ضباط الجيش الشمالي، ووكلاء وزارة الخزانة، والمستثمرون، وكتيبة من المعلمين الشباب والمبشرين كانت تعرف جماعيا باسم رابطة جدعون، وخريجون جدد من جامعات هارفارد، وييل، وكلية اللاهوت، والنساء اللواتى يعملن كمدرسات وينخرطن في حركة إلغاء الرق. وكان لكل مجموعة منهم لها أفكارها الخاصة حول كيف يجب أن يتم الانتقال إلى الحرية الذى يجب ان يتم.

كان الجدعونيين الأكثر شهرة من بين الشماليين في الجزر هم الأقل قوة. وكان الأكثر تأثيرا هم مسؤولي وزارة الخزانة، وضباط الجيش، الذين أغراهم ارتفاع السعر الخرافي للقطن، واقترحوا توظيف العبيد السابقين كعمال زراعة بأجر. وفي عام ١٨٦٣ وعام ١٨٦٤، أقام وكلاء وزارة الخزانة مزاد لبيع أراضى جزيرة البحر التي احتلتها قوات الاتحاد لعدم دفع الضرائب. وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الجدعونيين لتأمين معاملة تفضيلية للسود. فإن جزءا صغيرا فقط من الآراضي ذهب لمجموعات من المعتوقين. وانتهت مزارع كثيرة إلي أيدي ضباط الجيش والمسؤولين الحكوميين، والمضاربين وشركات القطن الشمالية. وقد اشترى اتحاد من المستثمرين من بوسطن،١١مزرعة فيها من ضمنهم إدوارد أتكينسون، وكيل ستة شركات للمنسوجات فى ماساتشوستس، وإدوارد س. فيلبريك، مساعد مفتش السكة الحديدية ل بوسطن ورشستر.

وكان الدافع لتحرك أتكينسون وفيلبريك مزيجا أمريكيا نموذجيا من روح الإصلاح والرغبة في الربح. ورأى كبار أصحاب الأعمال المعادين للعبودية أن بورت رويال فرصة مثالية لإثبات أن "التخلي عن العبودية لا يعني التخلي عن القطن"، وأن السود سوف يعملون بكفاءة وعلى نحو مربح بدرجة أكثر كعمال أحرار من العبيد. لقد سعى فيلبريك الذى ذهب إلى جزر البحر للإشراف على التجربة، لخلق بيئة نموذجية للعمل الحر، وللتأكد من عدم استغلال السود من جانب مستخدميهم ومنع انزلاقهم إلى الاعتماد على الحكومة. وكان يعارض الجهود الساعية للسماح للسود بالحصول على الآراضي بأسعار أقل من سعر السوق، ويصر،على إنه "لا يوجد إنسان... يقدر الملكية لا يعمل لذلك. "وفشل فى إدراك أن العبيد السابقين كان يعملون من أجل الحصول على الأرض خلال ٢٥٠ سنة من العبودية.

هل كانت تجربة العمل الحر ناجحة؟، يعتقد أحد الجدعونيين، وهو وليام سى. جانيت، بذلك، مشيرا إلى وجود تحسن في الظروف المعيشية للسود --- المداخن الخشبية استبدلت

بالطوب، والملابس أصبحت أفضل واتبعت نظم غذائية أكثر تنوعا. وظل فيلبريك نفسه غير متأكد شخصيا. فمن الناحية الشخصية كانت أعماله مربحة بشكل كافي، فقد أكسبته ٢٠٠٠٠ دولار في عام ١٨٦٣ وحده. ولكن المعتوقين استمروا فى تفضيل زراعة محاصيل التموين على القطن. وبحلول عام ١٨٦٥، كانت النتائج التى توصل إليها هى أن السود لن ينتجوا قطنا "لم ننتج في هذا الجيل بقدر ما فعلنا قبل خمس سنوات،" وقسم فيلبريك مزارعه إلى قطع صغيرة، وباعها للعمال، وعاد إلى ماساتشوستس. وفي النهاية، أكدت التجربة كل من الغموض في مفهوم العمل الحر نفسه والمصالح المتضاربة والكامنة تحت الجهود المبذولة لإعادة بناء المجتمع الجنوبي. وأدرك مستثمروا الشمال أن العمل الحر يعنى العمل بأجر في المزارع؛ لكنه كان يعني بالنسبة للسود زراعة أرضهم والعيش المستقل إلى حد كبير عن السوق.

على الرغم من الاهتمام الذى أغدق عليها من قبل كل من المعاصرين والمؤرخين، لم تكن تجربة جزر البحر سوى تجربة غير نموذجية. فقد انطوت على قلة من المعتوقين نسبيا، وظلوا بمنأى عن وجود ملاك العبيد السابقين، وبقوا حتى وقت متأخر من الحرب، بعيدين عن تأثير هروب كتل هائلة من العبيد الذين انحازوا لخطوط الاتحاد. وكان الأكثر دلالة على المسار المستقبلي لعلاقات العمل الجنوبي، النظام الذي تطور في جنوب لويزيانا. هنا، كما في جزر البحر، تطلع السود لامتلاك الأرض. ولكن لويزيانا المحتلة ضمت أيضا مجموعة كبيرة من ملاك المزارع الاتحاديين الذي توقعوا من الجيش فرض الانضباط فى المزارع. وكان القائد العسكري الاتحادى، الجنرال بانكز،مقتنعا بأن الحفاظ على نظام المزارع سيعمل على التخفيف من عبء الجيش لرعاية اللاجئين السود، واستعادة حيوية اقتصاد الولاية، والمساعدة في خلق حركة الولاية الحرة بتأييد واسع بين السكان البيض. وعندما أصدر بانكز لوائح العمل لعام ١٨٦٣، اتهمه العديد من النقاد بأنها تحمل شبها ملحوظا بالعبودية. فأعلن إنه يتعين على الرقيق السابقين، تجنب التشرد والتبطل وإبرام عقود سنوية مع ملاك المزارع الموالين، إما على خمسة في المئة من العائدات من محصول العام أو مقابل ٣٠٠ دولار لكل شهر كأجر. بالإضافة إلى الطعام والمأوى والرعاية الطبية. وفور اكترائهم، يتم منع السود من مغادرة المزارع دون إذن من أرباب عملهم.

و اعتمادا على وجهة نظر واحدة، كان نظام بانكز إما "الخطوة الأولى في عملية الانتقال من العبودية للعمل الحر" أو وسيلة مريبة لكسب تأييد ملاك المزارع 'لإعادة البناء باستخدام الجيش لاستعادة الانضباط للمزارع. فقد أنشئت دوريات عسكرية للقبض على السود "المتشردين" وأدى هذا لشكاوى من أن الجيش كان يتصرف وكأنه دورية لضبط الرقيق أكثر من كونه وكيلا للعتق. وأدعى بانكز فيما بعد، إنه أرسل مجموعة مبعوثين من السود الأحرار في حزام الزراعة "للتأكد مما يريده الزنوج". واكتشف مبعوثوه أن العبيد السابقين يطالبون باحترام حرمة أسرهم وتعليم

أبنائهم، ووضع حد للعقاب البدني، ودفع أجور معقولة. وكل هذه، كما أصر الجنرال، كان منصوصا عليها فى سياسته.

كان النظام الإجبارى للعمالة الحرة حالة شاذة ولدت من مقتضيات الحرب، والأيديولوجيا والسياسة. وقد كان السود الذين أستاءوا من وجود عقود سنوية فرضت عليهم، ووجدوا أجورا غير كافية، وعمالة غير منتظمة، يكرسون جزءا كبيرا من وقتهم لأعمالهم الخاصة، ويرفضون إطاعة أرباب عملهم. وكان ملاك المزارع من جانبهم، يعتقدون أن الحظر المفروض على العقاب البدني جعل النظام بأكمله غير مجدي لأن السود لن يعملوا بكفاءة دون ذلك. وإضافة لذلك، كان نظام بانكز، خاضعا دائما للاحتياجات العسكرية، فلو احتاج الجيش للجنود، كان يجند العمال السود في صفوفه مباشرة من المزارع. ولكل هذه الأسباب، فإن الجيش لم ينجح في إحياء الزراعة في الولاية. وكما كتب أحد المزارعين، فإن" مقاطعات قصب السكر الغنية، كان يلفها الظلام والكآبة... فهنا وهناك مزارع مهجورة، وأسوار ومباني مدمرة، و... كان الزنوج إما مجندين في الجيش أو يتشردون حولها... هذه هي الحرب، الحرب الأهلية"، لكن بعد سقوط فيكسبرج في يوليو ١٨٦٣، مدد الجيش نظام عمل بانكز ليشمل وادي المسيسيبي بأكمله.

على الرغم من الاختلافات المحلية في السياسة، فقد افترض معظم مسؤولى الجيش أن الرقيق المعتوق يجب أن يبقى كعمال في المزارع. ولم يظهر وجهة نظر بديلة إلا لماما. وكان أكبر مختبر للاستقلال الاقتصادي للسود هو حزام ديفيس، فى ولاية الميسيسيبي، والذي أحتوي على مزارع ضخمة لرئيس الكونفدرالية جيفرسون ديفيس وأخيه جوزيف واللذان حاولا قبل الحرب إقامة مجتمع نموذجى للرقيق، بمد السود بطعام ومسكن أفضل بكثير منه فى أي مكان آخر في الولاية والسماح بدرجة غير عادية من الحكم الذاتي، بما في ذلك نظام هيئة المحلفين للرقيق لفرض الانضباط فى المزرعة. وقد سخر ملاك المزارع الآخرون من "زنوج جو ديفيس الأحرار"، ولكن النظام عزز سمعة العائلة بين السود. وبعد الحرب، ضغطت مجموعة واحدة من الأحرار للإفراج عن جيفرسون ديفيس من السجن بسبب أنه "على الرغم من انه حاول جاهدا الابقاء علينا جميعا كعبيد... إلا البعض منا يعرفون جيدا قدر الطيبة التي أظهرها لعبيد مزرعته.

وقد دمرت الحرب الأهلية نظام الرقيق "النموذجى" في حزام ديفيس. فمع وصول قوات الاتحاد، وهرب جوزيف ديفيس، كان السود يديرون المزارع. في عام ١٨٦٣، قرر الجنرال جرانت أن حزام ديفيس ينبغي أن يصبح " فردوس الزنوج" وفي العام التالي تم تنحية المنطقة بأكملها جانبا لتوطين المعتوقين حصريا. وبحلول عام ١٨٦٥ كان حزام ديفيز أصبح مثالا مرموقا للاعتماد على النفس، وقد جمع عماله ما يقرب من ٢،٠٠٠ بالة من القطن وحصلوا على ربح ١٦٠،٠٠٠ $. وقد كان للمجتمع نظامه الحكومى الخاص، يكمله القضاة والعمد المنتخبون.

وقد أظهر حزام ديفيس أن ليس كل السود. إذا ما أعطى لهم الخيار، يتجنبون السوق والقطن. ولكن لم يكن حزام ديفيز، أكثر من جزر البحر لكارولينا الجنوبية الذى أثبت أنه كان بروفة حقيقية لإعادة البناء حتى فيما يتعلق بموضوع علاقات العمل. فعلى الرغم من فشلها الواضح، فإن تجارب لويزيانا وادي المسيسيبي في العمل الحر لم تنطو على مشاركة أعدادا أكبر من السود فحسب، ولكن انطوت على إنشاء نظام للزراعة حيث كان يستند على عقود العمل السنوية، والذي استمر في سياسات الجيش بعد الحرب أو مكتب المعتوقين . فقد اتخذ العسكريون القرارات الحاسمة التي بدأت حل واحدة من أكثر المشاكل تعقيدا التى نشأت من الحرب الأهلية. وفاقمت أثر سياساتهم فيما يتعلق بنظام العمل الانقسام النامي داخل الحزب الجمهوري حول مسار إعادة البناء فى زمن الحرب وتداعيات العتق.

سياسات العتق ونهاية الحرب :

وبحلول منتصف ١٨٦٤، لاحظ أحد السكان البيض فى تشاتانوجا، أن الحياة فى الجنوب الذى تحتله قوات الشمال الاتحادية "مختلفة عما كان مألوفا من قبل." فالمعلمون البيض الشماليون يديرون المدارس للسود، ومئات الآلاف من العبيد السابقين يعملون مقابل أجر. ومع ذلك، هدد مجرى الأحداث في الجنوب بانقسام الجمهوريين الشماليين.و إذ أصبح العتق عندئذ بندا من إيمان الحزب، تركز الجدل على نحو متزايد على وضع المعتوقين بعد الحرب.و أصيب العديد من الجمهوريين بالقلق من التطورات خصوصا، في لويزيانا.

وفي عام ١٨٦٤، كان مصدر القلق الكبير حتى لدى الجمهوريين الراديكاليين هو المساواة أمام القانون، وليس حق الاقتراع للسود والسيطرة على حكومات الجنوب الجديدة التي يقوم بها الاتحاديون الحقيقيون. في كلتا المقاطعتين، بدت الحكومة الجديدة في لويزيانا قاصرة. فقد أقنع نظام بانكز في العمل الذى تبنى وجهات النظر المضادة علنا للسود، الكثير من أنصاره من الجمهوريين بأن المعتوقون لا يمكن لهم تلقي المعاملة العادلة من الحكومات التى نظمت في إطار خطة لنكولن عن العشرة بالمئة.

وتضافر الاستياء من الأحداث التى جرت في لويزيانا والقلق على مصير المعتوقون معا في يوليو ١٨٦٤ لإنتاج مشروع قانون ويد ديفيز، الذى اقترح تأجيل بدء إعادة البناء حتى تتعهد أغلبية الذكور البيض فى الولايات بدعم الدستور الاتحادي. ثم تعقد انتخابات لمؤتمر دستوري. على أن يكون حق الاقتراع مقصورا على أولئك الذين أقسموا اليمين الملزم بأنهم لن يساعدوا الكونفدرالية أبدا. وكان مشروع القانون يضمن أيضا للسود المساواة أمام القانون، وإن لم يمنحهم حق الاقتراع. وخوفا من أن يجبره هذا التدبير على التنصل من نظام لويزيانا، فإن لينكولن لم

يصدق عليه، وعندها فإن واضعيه الراديكاليين، السيناتور عن أوهايو بنيامين ف. ويد وعضو الكونغرس عن ميريلاند هنري ونتر ديفيز، أصدرا "بيان" متشدد اتهما فيه الرئيس بممارسة "عملية اغتصاب ديكتاتورية".

على الرغم من اللغة القاسية لبيان ويد ديفيس، فإن هذه الأحداث لم تقطع العلاقات بين لنكولن والجمهوريين الراديكاليين. فقد كانت دواعى الوحدة بين الجمهوريين، خاصة التزامهم بكسب الحرب وتأمين العتق، أكبر بكثير من الخلافات بينهم. ومع ذلك، أكد الجدل انقسام الحزب بشأن إعادة البناء. حيث كان لنكولن يعتبر إعادة البناء جزء من الجهود الرامية إلى كسب الحرب وتأمين العتق. وكان هدفه هو إضعاف الكونفدرالية من خلال إنشاء حكومات للولايات تحظى بدعم واسع فى الجنوب. وبالنسبة للراديكالين، فأن إعادة البناء تعنى ضمنيا تحولا بعيدة المدى في المجتمع الجنوبي، ونتيجة لهذا، كانوا يرغبون في تأجيل العملية إلى ما بعد الحرب وقصر المشاركة على عدد أقل من "الموالين الملتزمين". فقد قصر قانون ويد ديفس الاقتراع على البيض الموالين المحدود. ومع ذلك، فإن كثير من الراديكاليين، كانوا مقتنعين بالفعل أن حق الاقتراع للسود لابد وأن يأتى. وأصر جورج س بوتويل، على أن المعتوقون " هم تقريبا الأشخاص الوحيدون الذين يعدون أنصارا للاتحاد جديرين بالثقة". ولكن في كثير من الولايات، لم يكن الراديكاليون هم الذين دفعوا حق الاقتراع للسود لصدارة مسرح السياسية. فقد تحقق ذلك من خلال تعبئة سياسية للسود الأحرار في نيو أورليانز.

بعد فترة وجيزة من مؤتمر ١٨٦٤ لويزيانا الدستوري، تم إنشاء صحيفة نيو اورليانز تريبيون كنقطة تجمع للراديكالية. وكان مؤسسها هو لويس سى رودانز، ابن تاجر فرنسى ثري وامرأة ملونة حرة، وكان قد حصل على درجات في الطب من جامعتى كل من باريس ودارتموث. وفي نوفمبر ١٨٦٤، أصبح رئيس تحريرها هو جان تشارلز هوريزو، وهو واحد من أبرز الرجال المشاركين في ملحمة إعادة البناء. كان هذا الصحافي والفلكي الذى ولد لعائلة أرستقراطية بلجيكية، قد هاجر إلى تكساس في ١٨٥٨، معارضا الانفصال، ووصل في عام ١٨٦٤ إلى لويزيانا. وشكل مع الدكتور رودانز وآخرين مرتبطين بالصحيفة، كما اعترف هوريزو "طليعة السكان الأفريقيين فى الولايات المتحدة."

حتى قبل وصول هوريزو، كانت التريبيون راسخة العزم فى المطالبة بحق الاقتراع للعبيد السابقين، السود الأحرار "الشركاء المستكنون." ولكن هوريزو كان هو الذي حول التريبيون إلى صحيفة تحظى باحترام واسع في الأوساط الجمهورية الشمالية والذي وسع رسالتها لتشمل برنامجا راديكاليا متماسكا تبني حق الاقتراع للسود، والمساواة أمام القانون، وإلغاء الفصل العنصري في مدارس لويزيانا وحافلات نيو أورليانز، وتقسيم المزارع بين المعتوقين. وكان هو الذي جعل

التحالف بين السود الأحرار والمعتوقين حجر الزاوية في سياسات التريبيون، والوسيلة الوحيدة لمنع الثورة التي أطلقتها الحرب الأهلية من التعرض للردة. وبمجرد أن جعلت الصحيفة حق المعتوقين فى الاقتراع التزاما لها، فإنها لم ترجع الى الوراء، وجعلت الحزب الراديكالى رقم أثنين فى ولاية لويزيانا. وفي ديسمبر ١٨٦٤، تم الاستماع فى لقاءات جماهيرية في نيو أورلينز إلى الراديكالى الأبيض توماس جيه. ديورانت والأسود الحر أوسكار ج دن وجيمس هه انجرام مطالبين بحق الاقتراع للسود. وأعلن دان "نحن نعتبر جميع الرجال السود والملونين"، " زملاء فى المعاناة ".

وهكذا، فإنه بينما كانت الحرب الأهلية تقترب من نهايتها، كان معظم المتعلمين والمسيسين فى مجتمع السود فى البلاد مبعدين من السلطات العسكرية والمدنية للويزيانا الحرة. وفي واشنطن، وجدت شكاواهم جمهورا متعاطفا. ودحض الاتصال مع هذه المجموعة من المتعلمين الناجحين اقتصاديا الافتراضات العنصرية السائدة على نطاق واسع حتى في دوائر الجمهوريين وأثر بلا شك فى تطور لينكولن نحو نهج أكثر اتساما بالمساواة لإعادة البناء. وبسبب لويزيانا، ظلت قضية إعادة البناء دون حل، وعندما تأجل الكونغرس فى مارس ١٨٦٥، أعد الحزب الراديكالي نفسه لبذل جهود مكثفة لإقناع الشماليين بضرورة حق الاقتراع للسود.

وعلى الرغم من مأزق ولاية لويزيانا، فقد كانت الدورة الثانية للكونجرس الثامن والثلاثين في الواقع مناسبة تاريخية. ففي عام ١٨٦٤ وافق مجلس الشيوخ على التعديل الثالث عشر، وإلغاء الرق في جميع أنحاء الاتحاد. وفي ٣١ يناير ١٨٦٥، بهامش أصوات بلغ ١١٩ ضد ٥٦صوت، فاز التعديل بموافقة مجلس النواب وأحيل إلى الولايات للتصديق عليه. وكما أعلن عضو الكونغرس كوديليوس كول المعادى للعبودية فقد "تمت تسوية قضية العصر الأولى" ولكن التعديل مثله مثل العدد الكبير من الإنجازات الأخرى للحرب الأهلية، أغلق قضية العبودية مرة واحدة فقط ليفتح مجموعة أخرى من القضايا. "فما هي الحرية؟" كما سأل جيمس أ كارفيلد في وقت لاحق. "هل هى مجرد ميزة التحرر من التقييد بالسلاسل؟ إذا كان هذا هو كل شيء، إذن فالحرية مهزلة مريرة، ووهما قاسيا. فقد كان كثيرون من الجمهوريين يعتقدون أن التعديل الثالث عشر جعل السود جزءا من المواطنة القومية التى تحمى حقوقها حكومة اتحادية خيرة.

حتى حركة إلغاء العبودية لم تستطع أن تقرر ما إذا كان التعديل نهاية أو بداية. كما أعلن وليام لويد جاريسون،" إن مهمتى باعتبارى مطالبا بإلغاء الرق قد انتهت، والحمد لله "، وحث جمعية مكافحة الرق الأميركية في اجتماعها السنوي مايو ١٨٦٥ لتنحل بالانتصار. ولكن فريدريك دوجلاس رد عليه : " الرق لن يلغى حتى يحصل كل رجل أسود على حق الاقتراع." وقد هزم اقتراح جاريسون، واستبدل به واندل فيليبس كرئيس للجمعية وظهرت صحيفة ناشيونال أنتى-سيلفرى بشعار جديد على ترويسة لها: "لا إعادة بناء بدون حق الاقتراع للزنوج".

وقد كمن وراء هذه المناقشات المسألة الأوسع التي اثارتها نهاية العبودية: هل ينبغي اعتبار المعتوقين مستعدين لأخذ مكانهم كمواطنين ومشاركين في السوق التنافسية، أو أن تجربتهم التاريخية الفريدة من نوعها تلزم الحكومة الاتحادية باتخاذ إجراءات خاصة نيابة عنهم؟ على الرغم من أن التوسع في السلطة الوطنية خلال الحرب قد قبل عموما، إلا أن العديد من الإصلاحيين كانوا لا يزالون يتبنون أفكار سياسة عدم التدخل. وبدلا من هذا أصر معلم جزيرة البحر ويليام سى جانيت؛ على أن تسول المساعدة يستدعى التبعية "كلما ألقيت مسئولية السود على عاتقهم، سيكون خلاصهم من العبودية أسرع".

وفي الطرف الآخر من هذا الطيف الأيديولوجي وقف الراديكاليون يطالبون بالتدخل الاتحادي على نحو مماثل للعتق - بتقسيم أراضى المزارع بين المعتوقين. وكان الداعم الأكثر مثابرة لاستمرار مثل هذا الإجراء في الكونغرس هو جورج جوليان، رئيس لجنة مجلس النواب المعنية بالآراضي العامة، الذي أصر أنه بدون إصلاح زراعى، فإن المعتوقين سوف يجدون أنفسهم وقد ردوا إلى نظام "رق الأجور... الأكثر ازعاجا من الرق نفسه. " إن كان إنشاء مكتب المعتوقين في مارس ١٨٦٥ يرمز إلى الاعتقاد السائد بين الجمهوريين بأن الحكومة الاتحادية يجب أن تتحمل مسؤولية واسعة إزاء العبيد المعتوقين، بما في ذلك منحهم نوعا من فرص الحصول على الآراضي.

وكان يحق للمكتب توزيع الملابس والمواد الغذائية والوقود على المعتوقين المعوزين والإشراف على "كل الشئون" المتعلقة بحالتهم في الجنوب. وعلى الرغم من مسؤولياته غير المسبوقة، فقد كان من الواضح أنه يعتبر وسيلة مؤقتة، حيث كان محددا من البداية أن بقاءه يمتد لسنة واحدة. واقترح السناتور تشارلز سومنر عن ماساتشوستس إنشاء المكتب باعتباره وكالة برئاسة وزير فى مجلس الوزراء، ولكن مثل هذه الفكرة تعارضت مع الموانع القوية المعادية للوصاية طويلة المدى. وعلى أى حال بدا أن مكتب المعتوقين الذي وعد بتحول دائم في حالة العبيد المعتوقين من ناحية واحدة. إذا أذن له الكونجرس بمصادرة وتقسيم الآراضي المهجورة إلى وحدات من أربعين أكر وتأجيرها لصالح المعتوقين واللاجئين الموالين وبيعها لهم في نهاية المطاف. وبينما كان لا يكاد يوجد التزام نهائي بتوزيع الأراضي، فإن قانون إنشاء المكتب توقع نص بشكل واضح أن تساعد الحكومة بعض السود على ان يصبحوا مزارعين مستقلين في جنوب "العمل الحر".

وبينما كان الكونغرس يتداول المسألة أضاف الجنرال المنتصر وليام تى شيرمان بعدا جديدا لمسألة الأراضي المحيرة بالفعل. ففي ١٢ يناير ١٨٦٥، وبناء على طلب من وزير الحرب ادوين م سانتون، الذي كان قد انضم إليه في سافانا، اجتمع شيرمان مع ٢٠ من زعماء الجالية السوداء في المدينة، وكان معظمهم قساوسة ميثوديين ومعمدانيين. وكشفت المحادثة عن أن

لدى القادة السود تصور واضح لمعنى الحرية. فقد حدد جاريسون فرايزر، وهو قس معمدانى عرف العبودية لستين عاما قبل شراء حريته في عام ١٨٥٧، الحرية بأنها "وضعنا حيث يمكننا أن نقطف ثمرة عملنا الخاص وأضاف " وإن أفضل طريقة لتحقيق ذلك، هى أن يكون " لدينا الأرض، وأن نفلحها بعملنا. "وبعد أربعة أيام، أصدر شيرمان الأمر الميداني الخاص رقم ١٥، الذى خصص جزر البحر وجزءا من الساحل في جنوب البلاد المنخفضة من تشارلستون، تزرع الأرز تمتد ثلاثين ميلا للداخل، من أجل إبرام تسوية حصرية مع السود. حيث تلقت كل أسرة ٤٠ إكرا من الأراضي، وأذن شيرمان في وقت لاحق للجيش بأن يقرض لهم البغال. (ومن هنا، ربما، يكمن أصل عبارة " أربعين إكر وبغل" التي سرعان ما ترددت في جميع أنحاء الجنوب.) وبحلول يونيو، كان حوالي ٤٠٠٠٠ من المعتوقين قد استقروا على ٤٠٠٠٠٠ إكرا من "أرض شيرمان." وبذلك ففي سواحل كارولينا الجنوبية وجورجيا سنحت فرصة لتحول المجتمع الجنوبى كانت أكثر راديكالية من إنهاء العبودية.

و كانت الحرب آنذاك لا محالة تسارع إلى نهايتها. وانتقل جيش شيرمان في ولاية كارولينا الجنوبية، ليصل في أعقابها، ما أسماه أحد ملاك المزارع فى يومياته "نسيم العتق". كما سجل واحد من مزارعى الأرز في صحيفته " نفس العتق"؛ ونهبت بيوت المزارعين ومعامل تدخين اللحم، وغرف التخزين وقتل أحد المشرفين؛ ورفض السود فى إحدى المزارع الاستمرار فى الاستماع إلى قس أبيض محلى، ولكنهم أكثر من ذلك " أخذوا يصرخون ويغنون على طريقتهم." وهو ما أسماه مزارع "التحطيم العام لممتلكاتنا" والذى وجه لطمة لأرستقراطية مزارعى الأرز.

وفى ١٨ فبراير، ١٨٦٥، دخلت قوات الاتحاد تشارلستون، ومن بينها "فرقة المشاة" السوداء الرابعة والخمسين لماساتشوستس وهى تغنى أغنية"جثة جون براون" وبعد خمسة أسابيع على ذلك شهدت المدينة "الاحتفال الكبير" بالحرية، وحدث فيه تدفق واسع من المجتمع الأسود فى المدينة. وانهمك أربعة آلاف من السود للمشاركة في موكب ضخم --- الجنود، وفرق الإطفاء، وأعضاء مختلف المهن مع أدوات كل منها، وحمل تلاميذ المدارس لافتة مسجل عليها "نحن لا نعرف سيدا لنا غير أنفسنا." وإلى الشمال، رصدت مشاهدات مماثلة من الابتهاج مع احتلال جيش جرانت، ريتشموند في ٣ أبريل، واحتشد السود في الشوارع للرقص، والصلاة والغناء "سلسلة الرق تم كسرها أخيرا." وفي اليوم التالي، سار لنكولن، غير مبال بسلامته، في شوارع ريتشموند لا يصحبه سوى دستة بحارة. وفي كل خطوة كان يحاصره العبيد السابقون الذين أشادوا به باعتباره "المسيح" وكانوا يركعون على ركبهم أمام الرئيس المحرج، الذي طلب منهم ان يظلوا واقفين. وقال أحد السود فى ريتشموند لمالكه السابق، " الكل أصبحوا متساوين.... إن كل

الأرض أصبحت ملك للبيض الشماليين الآن وسوف يقسمونها على الناس الملونين." وفي ٩ ابريل، قبل جرانت استسلام الجنرال الكونفيدرالى لي في أبوماتوكس.

وفى وسط هذا الموكب من الأحداث التاريخية، ظهرت إعادة البناء باعتبارها المشكلة المركزية التي تواجه الأمة. ولكن كما لاحظ جيمس ج بلين. في وقت لاحق، لم ينتقل لينكولن إلى وقت السلم "بخطة ثابتة" لإعادة البناء. كان الرئيس قد وافق على السياسات المتساهلة العامة لبانكز في لويزيانا أكثر وأعمال أندرو جونسون الأشد مدعاة للتحريم في ولاية تينيسي، في محاولة لتسريع النصر للاتحاد وتأمين إلغاء الرق، وليس كطريقة لصياغة مخطط للجنوب بعد الحرب. كما لم تكن إعادة البناء زمن الحرب ناجحة بشكل خاص. وقد تم إنشاء حكومات الاتحاد داخل الكونفدرالية في ولايات فرجينيا، وتينيسي، وأركنسو، ولويزيانا، ولكن لم يجتذب أى منها تأييدا واسعا حقا، ولا كان هناك اعتراف بها من قبل الكونغرس.

وفي ١١ أبريل، ألقى لينكولن في البيت الأبيض ما أصبح يعرف باسم "خطابه الأخير" وكانت هذه هى المناسبة الأولى التي كان أيد فيها علنا حق الاقتراع للسود، وإن كان في لغة حذرة موجزة: "كنت أفضل أنا نفسى أن يمنح [التصويت] الآن للأذكياء جدا، ولأولئك الذين خدموا قضيتنا كجنود. " كان الخطاب نموذجيا للينكولن --- محاولة للحفاظ على الدعم الشعبي ووحدة الحزب عن طريق تحريك الموقف نحو حق الاقتراع للسود عن طريق الحزب نحو الموقف الراديكالى، دون وعود منه لفرضه " ما يفضله" على الجنوب المهزوم. وقد خلصت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن الوقت لم يحن بعد لإصدار "بيان عن سياسة إعادة البناء التى استقر عليها الأمر (هو أو أى رئيس أمريكى)." وبعد أربعة أيام، اغتيل الرئيس على يد الممثل جون ويلكس بوث.

قبل نهاية العبودية بسنوات، تنبأ المطالب بإلغاء العبودية الأسود تشارلز إل ريسون بأن العتق سيفرض "اختبارات قاسية" على المعتوقين: " وإن المشاعر المتحاملة عليهم التى تسم أشخاصهم بالعبيد، لا يمكن أن تموت على الفور". ولكن هل يمكن في مجتمع يرتكز على المثل العليا للاستقلال الفردى والمساواة التنافسية، أن يكون هناك مكان دائم راسخ بين العبودية والمواطنة؟ فقد اختلف مفهوم "الحرية" المراوغ بشكل كبير في الولايات المتحدة عن المجتمعات التى اعتادت على الطبقات الاجتماعية الثابتة وعلى التدرج المحدد تاريخيا فى الحقوق المدنية والسياسية. فقد أدى العتق لا محالة لمطالب المساواة المدنية وحق التصويت. على مستوى أكثر واقعية، هل كان يمكن من دون حق التصويت للسود منع الطبقة الحاكمة القديمة فى الجنوب من إعادة هيمنتها السياسية؟ وقد أثيرت هذه الأسئلة مرارا وتكرارا كلما اقتربت الحرب من نهايتها، ولكن الحرب لم تقدم جوابا.

وعلاوة على ذلك، أصبح من الواضح، أن البيض لن يناقشوا هذه الأسئلة وحدهم. ففي عام ١٨٦٤ ألقى المبشر المعمدانى الشمالى اسحق أ برنكرهورف في فلوريدا المحتلة من الاتحاد، سلسلة من المحاضرات حول دستور الولايات المتحدة ومبادئ الحكم الجمهوري، وسجل إن السود "كانوا مهتمين بشدة قال إن عبدى العجوز ميريديث الملون عندما سألته كيف كان يستمتع بالمحاضرات، مد كلتا يديه، وقال: "أنا أنمو أكبر وأكبر في كل مرة." كان هنا شعب خرج لتوه على خشبة مسرح النظام السياسى الحاكم، وسيكون لهم أيضا رأي في تحديد معنى الحرية.

لاحظ سيدني جورج فيشر، وهو محام فيلادلفيا المحافظة، أنه مع بدء إعادة البناء بعد الحرب، كانت الحرب قد تركت القضايا الأساسية دون حل:

يبدو أن قدرنا لن يتخلص أبدا من مسألة الزنوج. فما لبث أن ألغينا الرق واقترح الحزب، والذي يبدو وأنه أخذ ينمو في السلطة، إعطاء الزنوج حق الاقتراع، حتى أتضح أن المشكلة مستمرة وماذا سوف نفعل مع الزنجي؟ يبدو بقدر ما إنه يتم تسويتها على نحو أكبر من أي وقت مضى. في واقع الأمر نحن غير قادرين على أى حل من شأنه أن يرضي كل من الشمال والجنوب.

لقد فهم فيشر حتمية استمرار الصراع على ميراث التحرر. "حقا" إنه، كما حدد، فريدريك دوجلاس " فإن العمل لن ينتهي مع إلغاء الرق، ولكنه يبدأ فقط."

الفصل الثالث

معنى الحرية

قدمت الحرية بطرق مختلفة إلى أجزاء مختلفة من الجنوب. إذ كان الرق قد تفكك قبل فترة طويلة من استسلام الجنرال لي، في مناطق واسعة، ولكن في أماكن آخرى، بعيدا عن وجود القوات الاتحادية فإن السود لم يعلموا بنهايته التى لا رجعة فيها حتى ربيع عام ١٨٦٥. وعلى الرغم من العديد من خيبات الأمل التي تلت ذلك، فإن هذا الجيل من السود ظلوا ينظرون دائما لهذه اللحظة " التى سطعت فيها شمس الحرية "، كنقطة تحول كبيرة فى حياتهم. ويتذكر هيوستن إتش. هولواي، الذي كان قد تم بيعه ثلاث مرات قبل أن يصل إلى سن العشرين في عام ١٨٦٥، بحيوية واضحة، اليوم الذى جاء فيه التحرر للقسم الذى يعيش فيه من جورجيا: "شعرت وكأني طائر خرج من القفص آمين. آمين. آمين. أنا بالكاد لا يمكن أن أطلب أن أشعر بأفضل مما شعرت به في ذلك اليوم... لقد مر الأسبوع فى غمرة احتفال المجد ".

قال قس أسود إن الحرية "حرقت فى قلب الأسود طويلا قبل أن تولد." وقال مفوض مكتب المعتوقين أو. أو. هاوارد لجمهور من السود في عام ١٨٦٥، إن الحرية نظرا "لأنها الأكثر عرضة لأن يساء فهمها،" فقد أفترض هوارد وجود تعريف مستقيم ومباشر لها. ولكن "الحرية" في حد ذاتها أصبحت ساحة الصراع، فجوهرها مفتوح لتفسيرات مختلفة وأحيانا متناقضة، ومضمونها متغير عند البيض وكذلك عند السود.

و قد أدرك السود المتخلصين من العبودية إن وضعهم الجديد تشكله تجربتهم كعبيد وعن طريق ملاحظة المجتمع الحر من حولهم. مما دعا أحد المزارعين للقول"أن المفاهيم البدائية للحقوق والحريات" تشمل، أولا وقبل كل شيء، وضع حد للمظالم التى لا تعد ولا تحصى التى ارتبطت بالعبودية. وأكد البعض. مثل القس الأسود هنري.إم. تيرنر، أن الحرية تعني التمتع "بحقوقنا المشتركة مع الرجال الآخرين." واضاف "اذا كنت لا أستطيع أن أفعل مثل الرجل الأبيض

فأنا غير حر" وقال هنري آدمز لسيده السابق في عام ١٨٦٥. "أرى كيف يتصرف البيض الفقراء. وأنا يجب أن أفعل ذلك أيضا، وإلا فأنا مازلت عبدا."

لكن إرساء طموحات محددة يطرح موضوعيا هدفا أوسع: الرغبة في الاستقلال عن سيطرة البيض، والاستقلال للأفراد وبصفتهم أعضاء في مجتمع يجري تغييره عبر العتق. فقد أنشأ السود الأحرار الكنائس والمدارس، وجمعيات النفع المتبادل، قبل الحرب، بينما كان العبيد قد شكلوا ثقافة متركزة حول العائلة والكنيسة. ومع الحرية، توحدت هذه المؤسسات، وتوسعت، وتحررت من الرقابة البيضاء، وأنضمت إليها الجديدة منها - وبخاصة المنظمات السياسية باعتبارها مراكز اتصال محورية في حياة السود. فمن أجل تحقيق استقرار أسرهم، وفرض سيطرتهم على كنائسهم، والتوسع بشكل كبير فى مدارسهم وجماعاتهم الخيرية، ودعم مطالبهم فى الاستقلال الاقتصادي، وتشكيل الثقافة السياسية، أرسى السود خلال إعادة البناء الأساس لمجتمع السود الحديث، الذي تكمن جذورة بعمق فى العبودية لكن هيكله وقيمه يعكسان نتائج العتق.

من العبودية إلى الحرية :

بعد فترة طويلة من نهاية الحرب الأهلية، ظلت تجربة العبودية محفورة عميقا في الذاكرة الجماعية للسود. فلم يكن المعتوقون مستائين من الحوادث الوحشية للعبودية فقط، ولكن من حقيقة كونهم قد أبقوا عبيد على أى حال. فقد فوجئ القس الاسكتلندي ديفيد ماكراي خلال زيارة قام بها إلى ريتشموند، عند سماع عبد سابق يشكو من سوء المعاملة في الماضي، بينما أقر بأنه لم يسبق له أن تعرض للجلد. سأل ماكراى"كيف كنت تعامل بقسوة إذن؟ فأجاب المعتوق" " لقد عوملت بقسوة، لأني بقيت في العبودية."

وسعى العبيد المحررين حديثا بطرق لا تعد ولا تحصى، لقلب كل السلطات الحقيقية والرمزية التي مارسها البيض على كل جانب من جوانب حياتهم. وانتهز السود الفرص ليقتنصوا تحررهم من ترتيبات لا تعد ولا تحصى، الكبيرة فيها والتافهة، الملازمة للعبودية. ورفضوا الخضوع لتعليمات البيض السابقة وعقد المعتوقون اللقاءات الجماهيرية وأقاموا الشعائر الدينية غير المقيدة بمراقبة البيض، وحصلوا على ما كان محرما عليهم من قبل من الكلاب، والبنادق، والخمور، ورفضوا ترك الرصيف للبيض، وهى الأوامر التى كانت تطلب منهم فى السابق .

كانوا يرتدون ما يحلو لهم فالنساء السود أرتدين أحيانا ملابس مبهرجة، وحملن المظلات، وحلت القبعات الملونة والحجاب محل منديل الرأس الذى يضعه الرقيق. وقد اشتكى البيض من "الوقاحة" و"العصيان" السائدين بين المعتوقين. وهو ما يعنى لديهم الخروج على الاحترام والطاعة التى كانت متوقعة في ظل العبودية. ففى مزرعة برادفورد في ولاية فلوريدا، حدث حادث مشؤوم

تلو الآخر. فأولا، أخبر طباخ الأسرة السيدة برادفورد "إنها إذا كانت تريد أي عشاء عليها أن تتعلم أن تطبخه بنفسها."، ولذلك سجلت سوزان برادفورد ذات التسعة عشر عاما، " لم يحدث من قبل أن سمعت كلمة وقحة من أى من أتباعنا السود " "لكنهم ليسوا ملكنا على أى حال الآن". ثم ذهب العبيد السابقين للقاء مع الجنود الشماليين لمناقشة " مصيرنا."، وقالت إحداهن إنها وإبنتها لن يتمكنا من الحضور، فأجابت إحدى النساء "أنهم الآن أحرار وإذا رأيت أنه ليس من المناسب أن تأخذى إبنتك إلى هذا الحشد فليس هذا من شأن أحد."

وكان من بين أكثر الأمور إثارة للاستياء من قيود العبودية تلك القاعدة، التى فرضتها الدوريات الأمنية، وهى منع السود من السفر دون تصريح. ولكن مع التحرر، بدا كما لو أن نصف السكان السود في الجنوب خرجوا إلى الطرقات. وشهدت البلدات والمدن الجنوبية تدفق أعداد كبيرة من المعتوقين أثناء الحرب الأهلية وبعدها مباشرة. فقد كان العديد من السود يعتقدون، "ان الحرية هى أكثر حرية" فى المدن، فهناك كانت تقدم المدارس، والكنائس، والجمعيات الأخوية، فضلا عن الجيش (و بما في ذلك، في عام ١٨٦٥، الجنود السود) ومكتب المعتوقين، الحماية من العنف الذى كان أكثر انتشارا بكثير في الريف الجنوبي. وفيما بين عام ١٨٦٥ وعام ١٨٧٠، تضاعف عدد السكان السود فى أكبر عشر مدن في الجنوب، في حين زاد عدد السكان البيض بنسبة عشرة في المئة فقط. وشهدت المدن الصغيرة، والتي كان السود في كثير من الأحيان مستبعدين منها كعبيد، زيادات أكثر إثارة للاهتمام.

وعادة ما لاقى المهاجرون السود الذين كانوا يأملون في العثور على عمل في المناطق الحضرية خيبة أمل شديدة. فقد أغرق التدفق من جهة الريف سوق العمل، وأخضع معظم سود المناطق الحضرية للعمالة الوضيعة، وبأجور متدنية. وعاش المهاجرون السود في أكواخ الصفيح القذرة في ضواحي المدن الجنوبية،حيث كانت معدلات الإصابة بالأمراض وحالات الموت تتجاوز بينهم بكثير معدلاتها بين سكان المدن البيض. وكانت النتيجة تغييرا لافتا للنظر في أنماط المعيشة الحضرية الجنوبية. فقبل الحرب، كان السود والبيض يعيشون مختلطين في جميع أنحاء المدن الجنوبية. ولكن فترة إعادة البناء شهدت جغرافيا حضرية جديدة قائمة على التفرقة.

لم يكن أى جانب من الحراك الأسود موجعا أكثر من جهود جمع شمل الأسر التى تم تشتيتها أثناء الرق. وقد كتب وكيل مكتب المعتوقين " فى رأى السود إن العمل من أجل العتق لا يكتمل حتى يتم لم شمل الأسر التي كانت تفرقها العبودية. وطلب " أحد المعتوقين، وهو من ولاية تكساس معونة المكتب في تحديد مكان "أعز أقاربي " مقدما قائمة طويلة من الأخوات، وبنات وأبناء الأخوات، والأعمام، والأنسباء، والذين لم ير أحدا منهم منذ أن تم بيعه في ولاية

فرجينيا قبل أربعة وعشرين عاما. وكان هناك نداء نموذجي لطلب المساعدة يظهر فى صحيفة ناشفيل الملونة بولاية تينيسي:

خلال العام ١٨٤٩ حمل توماس سامبل، بعيدا عن هذه المدينة، إبنتنا، بولي، وإبن باعتبارهم عبيده.... سوف نقدم ١٠٠ دولار لأي شخص سوف يساعد أى منهم.... للوصول إلى ناشفيل، أو مقابل إعطاء فكرة لنا عن مكان وجودهم.

وعلى الرغم من تعرضها للاضطراب، فقد استمرت العلاقات العائلية القوية في ظل العبودية. وسمح العتق للسود بترسيخ الصلات العائلية الخاصة بهم، وأغتنم معظم المعتوقين تلك الفرصة. وبالإضافة إلى ذلك، تبنى الكثير من الأسر، أطفال الأقارب والأصدقاء المتوفين بدلا من رؤيتهم يتدربون لدى سادتهم البيض أو يوضعون في دور أيتام مكتب المعتوقين. وبحلول عام ١٨٧٠، كانت أغلبية كبيرة من السود تعيش في أسر ذات والدين.

ولكن في حين عزز التحرر الأسرة السوداء التى كانت موجودة من قبل، فإنه غير أيضا أدوار أعضائها والعلاقات فيما بينهم. وكان القاسم المشترك الوحيد فى ذلك التغير الكبير هو أن أسر العبيد التى كانت تعيش منفصلة لأن أعضائها ينتمون إلى ملاك مختلفين، أصبح فى مقدروها الآن أن تعيش معا. وأكثر ما لوحظ على نطاق واسع من قبل المراقبين البيض في وقت مبكر من إعادة البناء هو انسحاب النساء السود من العمل فى الحقول.

و بداية من عام ١٨٦٥، ولسنوات بعد ذلك، اشتكى السكان البيض فى جميع أنحاء جنوب من صعوبة الحصول على عمال فى الحقول من الإناث. وكان كل من ملاك المزارع، وموظفى مكتب المعتوقين، والزوار الشماليين يسخرون من "أرستقراطية الأنثى" السوداء التى "تتصرف مثل سيدة" أو التى تحاكى أنماط الأسرة البيضاء من الطبقة المتوسطة. كما استاء أرباب العمل البيض من عدم قدرتهم على إجبار الأطفال السود على العمل في الحقول، وخاصة بعد انتشار المدارس في المناطق الريفية. وتساءل المعاصرون عما إذا كانت النساء السود، أو الرجال السود، أو كليهما معا مسئولين عن انسحاب الإناث من العمالة الزراعية. وليس هناك شك في أن العديد من الرجال السود لاعتبارات رجولية أهتموا بأن يجعلوا زوجاتهم تعملن في المنزل واعتقدوا، باعتبارهم رأس الأسرة، إنه ينبغي للذكر أن يقرر كيف يتم تنظيم العمل فيها. ولكن العديد من النساء السود رغبن أيضا فى تكريس وقتا أكبر مما كان لديهن فى ظل العبودية لرعاية أطفالهن والقيام بالمسؤوليات المنزلية مثل الطبخ، والخياطة، وغسل الملابس.

وثبت أن تحول العمالة النسائية السوداء من الحقول إلى المنزل ظاهرة مؤقتة. فزيادة تأجير الأرض والمزارعة جعل كل عائلة مسؤولة عن قطعة خاصة بها من الأرض، مما جعل لعمل جميع أفراد الأسرة ميزة. وجعل الفقر المدقع لكثير من العائلات السوداء، الذى عمقه الكساد سبعينيات

القرن التاسع عشر، من الضروري أن تساهم كل من النساء والرجال في دخل الأسرة. وطوال هذه الفترة، عملت نسبة من النساء والأطفال السود مقابل أجر خارج منازلهم أكبر من نسبة النساء والأطفال البيض. وحيث واصلت النساء التركيز على المهام المنزلية والتحق الأطفال بالمدراس، فأنهم شاركوا كثيرا في العمل الموسمي فى الحقول. وبالتالي، فلم يقض العتق على العمل خارج المنزل من قبل النساء والأطفال السود، لكنه غير جذريا السيطرة على عملهم. فبدلا من المالك أو المشرف الأبيض، فالسود أنفسهم الآن هم الذين يقررون أين ومتى تعمل النساء والأطفال السود.

وبالنسبة للسود،كان تحرير أسرهم من سلطة البيض عنصرا لا غنى عنه فى الحرية. لكن العائلة نفسها كانت في بعض الطرق تتغير بالعتق. وعلى الرغم من أن المؤرخين لم يعودوا ينظرون لأسرة الرقيق كأسرة أمومية، إلا أنه من الصحيح أن الرجال الرقيق لم يعملوا باعتبارهم المعيل الاقتصادي حيث كان السادة يمارسون سلطتهم داخل الأسرة. وبمعنى من المعاني، فقد كانت العبودية تفرض "المساواة" فى العجز على الرجال السود والنساء السودوات. ولكن مع الحرية جاءت التطورات التي تعزز النظام الأبوي داخل الأسرة السوداء وتعهد بالرجال والنساء إلى مجالات منفصلة.

وأثرت أحداث خارجية بقوة على هذا التطور. فقد مكنت الخدمة في الجيش الاتحادى الرجال السود من المشاركة بشكل أكثر مباشرة من النساء في النضال من أجل الحرية. وعين مكتب المعتوقين الزوج رئيسا للأسرة السوداء، مصرا على أن على الرجال توقيع عقود عمل أسرهم بالكامل، وخصص مقايس للأجور أقل للنساء. وبعد ١٨٦٧تمكن الرجال السود من أن يخدموا في هيئات المحلفين، والتصويت، وتولى الوظائف العامة، وأرتفعوا إلى القيادة في الحزب الجمهوري، في حين كان لا يمكن ذلك للمرأة السوداء، مثلها مثل معاصرتها البيضاء. وشدد الوعاظ السود، ورؤساء التحرير، والسياسيون السود على مسؤولية المرأة فى جعل المنزل "مكانا للسلام والراحة" للرجال وحثهن على الخضوع لسلطة أزواجهن.

لم تقبل كل النساء السود بهدوء تلك السمة الأبوية المتزايدة لحياة الأسرة السوداء. والواقع، أنه ثبت فى العديد من الحالات أنهن كن أكثر استعدادا لرفع المنازعات الاسرية إلى السلطات العامة. وتحتوي سجلات مكتب المعتوقين على مئات الشكاوى من قبل النساء السود من الضرب والخيانة الزوجية، وعدم إعالة الأطفال. واعترضت بعض النساء السود على توقيع أزواجهن لعقود العمل الخاصة بهن، وطالبن بدفع منفصل لأجورهن، ورفضن أن يكن مسؤولات عن ديون أزواجهن لمتاجر البلدة. فحتى لو لم يكن العتق أضفى طابعا مؤسسيا على العائلة السوداء، فحسب بل أفرخ التوترات داخلها، فإن الرجل والمرأة السود تقاسما التزاما عاطفيا لاستقرار الحياة الأسرية باعتبارها الأساس الصلب الذي يمكن المجتمع الأسود الجديد من أن يزدهر.

بناء مجتمع السود:

احتلت الكنيسة المرتبة الثانية بعد الأسرة كنقطة محورية في حياة السود. وكما في حالة الأسرة، كانت إعادة البناء هى زمن التوطيد والتحول لدين السود. فمع وفاة العبودية، تولى السود في المناطق الحضرية السيطرة على الكنائس الخاصة بهم، في حين أن "المؤسسة غير المرئية" لكنيسة الرقيق الريفية برزت جلية في ضوء النهار. وثبت أن خلق حياة دينية مستقلة للسود كان نتيجة بالغة الأهمية ولا رجعة فيها للعتق.

فى التجمعات الجنوبية البروتستانتية فيما قبل الحرب، كان العبيد والسود الأحرار يتمتعون بنوع ما من العضوية المشتركة. وإذ خضعوا لنفس القواعد والانضباط مثل البيض، كان يطلب منهم الجلوس في خلفية الكنيسة أو في البهو خلال الصلاة واستبعدوا من مدارس السبت ومن أى دور في إدارة الكنيسة. وفي المدن الأكبر، كان عدد الأعضاء الكبير من السود مبررا لبناء كنائس منفصلة بالكامل، على الرغم من أن القانون كان يطالبهم بأن أن يكون لديهم قساوسة من البيض. وفي أعقاب العتق تم انسحاب السود بالجملة من تجمعات المصلين ثنائية العرق مما أعاد رسم الخريطة الدينية في الجنوب. وكان هذا نتيجة سببين أجتمعا لتأسيس الكنيسة السوداء المستقلة: رفض البيض أن يتاح للسود مكان متساوي معهم داخل تجمعاتهم للصلاة وسعي السود من أجل تقرير المصير.

وجمع السود الخارجين من العبودية، في جميع أنحاء الجنوب، مواردهم لشراء الأراضي لإقامة كنائسهم الخاصة. وقبل الانتهاء من المباني، كانت الصلوات تقام في هياكل متنوعة مثل عربات السكك الحديدية، حيث شيدت الكنيسة المعمدانية الأولى في أتلانتا في الهواء الطلق أو تحت الأشجار حيث أقيمت الكنيسة المعمدانية الأولى في ممفيس في عام ١٨٦٥، وكان أول بناء جديد أرتفع وسط أنقاض تشارلستون هو كنيسة سوداء فى شارع كالهون، ووبحلول عام ١٨٦٦ كانت عشرة كنائس أخرى قد شيدت. وفي الريف، كان المجتمع غالبا ما يبنى كنيسة واحدة، وتستخدم بالتناوب من قبل مختلف طوائف السود. وبحلول نهاية إعادة البناء في عام ١٨٧٧، كانت الغالبية العظمى من السود فى الجنوب قد انسحبت من الكنائس التى يسيطر عليها البيض. ففى عشية الحرب، كان ٤٢٠٠٠ من الميثوديين السود يتعبدون فى كنائس كارولينا الجنوبية ثنائية العرق، وبحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، لم يبق منهم سوى ٦٠٠ فقط.

كانت الكنيسة هى 'المؤسسة الاجتماعية الأولى التى سيطر عليها الرجال السود في أمريكا،" وتشهد وظائفها المختلفة على محوريتها في مجتمع السود. فقد احتضنت المدارس، والمناسبات الاجتماعية، والتجمعات السياسية. وفي المناطق الريفية، غالبا ما وفرت الكنيسة النزهات، والمهرجانات، والرحلات وأتاحت الفرص الوحيدة للزمالة والترفيه. وخدمت الكنيسة بوصفها "دار

المحكمة الكنسية،" لتعزيز القيم الأخلاقية، وللفصل في المنازعات الأسرية، وتأديب الأفراد المتهمين بالزنا والسلوكيات الأخرى غير المشروعة. وفي كل مجتمعات للسود، كان القساوسة هم الأكثر احتراما، لقدرتهم الكلامية ومواهبهم التنظيمية، و الحكم الجيد على الأمور العامة والخاصة.

و كان من الحتمى، أن يلعب الوعاظ دورا محوريا أيضا في سياسة إعادة البناء السوداء. وقد اتفق العديد مع القس تشارلز. بيرس، الذي أدار عدة مكاتب لإعادة البناء في ولاية فلوريدا، على إنه "من المستحيل" فصل الدين عن السياسة: "إن الإنسان في هذه الحالة لا يستطيع أن يؤدى كامل واجبه كقس دون النظر للمصالح السياسية لشعبه، "و حتى أولئك الوعاظ الذين كانوا يفتقرون إلى الطموح للحصول على مركز سياسي وجدوا إن ذلك يفرض عليهم. وإذ كانوا في كثير من الأحيان من بين العدد القليل من السود الذين يعرفون القراءة والكتابة في المجتمع، فقد كانوا يدعونهم للخدمة كمسجلين فى الانتخابات ومرشحين لتولى الوظائف الرسمية. وكان هناك ما يربوا على مئة من القساوسة السود، جاءوا من الشمال والجنوب، من خلفيات السود الأحرار والسود العبيد، من كل الطوائف من الميثودية الأسقفية الأفريقية إلى المعمدانية الأولية، تم انتخابهم فى المقاعد التشريعية خلال فترة إعادة البناء.

و طوال فترة إعادة البناء، شكلت القناعات الدينية فهم السود للأحداث الجسام من حولهم، واللغة التي عبروا بها عن تطلعاتهم إلى العدالة والاستقلال. وو قد ورث السود من العبودية صيغة متميزة من الإيمان المسيحي، والتي ظهر فيها يسوع كالفادى المخلص الشخصي ليقدم العزاء لهم في مواجهة سوء الحظ، في حين استشفوا من العهد القديم أنهم شعب الله المختار، مشابهين لليهود في مصر، والذين منّ الله عليهم بالتخلص من العبودية،عند اكتمال الزمان. حسبما ذكر قس الجيش الأبيض في عام ١٨٦٦ "ليس هناك أي جزء من الكتاب المقدس للذين هم على دراية بذلك يشابه وضعهم مثل قصة خلاص بني إسرائيل"

وقد عزز العتق وهزيمة الكونفدرالية بقوة هذه الرؤية المسيحانية للتاريخ. حتى العلمانيين من غير رجال الدين كانوا يستخدمون المفردات العلمانية والدينية بالتبادل، كما هو الحال في أحدى الخطب المسجلة فى ١٨٦٧من قبل قاضى المصالحة فى كارولينا الشمالية :

لم يكن الأمر مثلما كان معتادا... كان الزنجي على وشك الحصول على حقوقه على قدم المساواة... أن الزنوج استحقوا حريتهم لشجاعة الجنود الزنوج وبفضل الله... وأشار بشكل متكرر لاستشهادات من الفصلين الثانى والرابع من سفر يوشع للإنجاز الكامل للمبادئ ومصير العرق. وخلص إلى أن العرق سوف يكون مصيره في نظره مماثل لبني إسرائيل.

رافق صعود الكنيسة السوداء المستقلة إنشاء مجموعات من جمعيات الأخويات، والجمعيات الخيرية، وجمعيات المساعدة المتبادلة. وفي وقت مبكر من إعادة البناء، أنشأ السود

حرفيا الآلاف من هذه المنظمات، وتشمل قائمة جزئية منها جمعيات دفن الموتى، أندية النقاش، المحافل الماسونية، فرق الإطفاء، جماعات الدراما، الاتحادات النقابية، نوادي الاعتدال فى شرب الخمر، ورابطات الحقوق المتساوية. وقد جسدت هذه المنظمات الطوعية التى قدمت فرصا لإقامة صداقات اجتماعية وقدمت منافع توفير الخدمات الاجتماعية فى المرض ودفن الموتى، والأهم من ذلك كله، أنها أتاحت فرص لإدارة شؤونها الخاصة، روح تحسين الذات الجماعية. وقد سعد روبرت ج. فيتزجيرالد، الذي كان قد ولد حرا في ولاية ديلاوير، وخدم في كل من الجيش الأمريكي والبحرية، وجاء الى ولاية فرجينيا ليعلم فى المدارس في عام ١٨٦٦، لرؤية السود الريفيين وهم ينشئون الكنائس وقاعات المحاضرات، والمدارس. " وسجل في مذكراته، " يقولون له إنه قبل أن يجعلهم السيد لينكولن أحرار لم يكن لديهم شيء للعمل من أجله، ويتطلعون له، والآن لديهم كل شيء، وسوف يستغلونه بعون الله، أفضل استغلال." وعلاوة على ذلك، فإن روح المساعدة الذاتية المتبادلة امتدت لخارج المجتمعات لتشمل المعوزين من غير أعضائها. وفي عام ١٨٦٥ و١٨٦٦، قدم السود في ناشفيل، وجاكسون، ونيو أورلينز، وأتلانتا، وكذلك في العديد من المناطق الريفية، المال لإنشاء دور الأيتام، ومطاعم الفقراء، ووكالات التوظيف، وصناديق الإغاثة للفقراء.

ربما كان التوضيح الأكثر لفتا للإنتباه لسعى المعتوقين لتحسين ذواتهم هو تعطشهم الجامح على ما يبدو للتعليم. فقبل الحرب، كانت كل الولايات باستثناء ولاية تينيسي الجنوبية تحظر تعليم العبيد. وعلى الرغم من أن العديد من السود الأحرار قد التحقوا بالمدراس وأصبح عدد من العبيد قادرين على القراءة والكتابة من خلال جهودهم الذاتية أو بمعونة من أسيادهم المتعاطفين معهم، فإن أكثر من تسعين في المئة من السكان السود الكبار فى الجنوب كانوا أميين في عام ١٨٦٠. لقد كان الحصول على التعليم لأنفسهم، ولأطفالهم، بالنسبة للسود، أمرا محوريا لمعنى الحرية، ودهش المعاصرون البيض من "الشرة للتعلم." وتزاحم البالغون وكذلك الأطفال الذين احتشدوا علي المدارس. وروى معلم شمالي في ولاية فلوريدا كيف أن امرأة واحدة فى الستين من عمرها كانت قد بدأت"، بالكاد فى الهجاء،كانت تبدو كما لو أنها لا يمكن أن تفكر فى أي شيء آخر إلا كتابها، وكانت تقول إنها تتهجى الدرس كل مساء، ثم تحلم بذلك، وتستيقظ وهى تفكر فيه. "

وقدمت الجمعيات الخيرية الشمالية، ومكتب المعتوقين، وبعد عام ١٨٦٨، حكومات الولايات معظم التمويل اللازم لتعليم السود أثناء إعادة البناء. ولكن المبادرات كانت تقع في كثير من الأحيان على عاتق السود أنفسهم. واتخذ السود في المناطق الحضرية خطوات فورية لإقامة المدارس، وفي بعض الأحيان عقدت فصول مؤقتا في المخازن المهجورة، وفى غرف البلياردو، أو عقدت كما حدث في نيو اورليانز وسافانا. فى أسواق العبيد السابقة. وفي المناطق الريفية، أعرب

مسئولو مكتب المعتوقين مرارا عن المفاجأة من اكتشاف الفصول التي نظمها السود وهى منعقدة بالفعل في الكنائس، والطوابق السفلية، أو فى منازل خاصة. وفي كل مكان كان الأطفال يعلمون والديهم الأبجدية في المنزل، وكان العمال فى وقت الغذاء والراحة "ينكبون على دراسة صفحات المناهج الابتدائية"، وكذلك "المدارس على قارعة الطريق" التي وصفها أحد موظفى المكتب:

عادة ما يرى الزنجي الذى يركب على عربة محملة، أو يجلس على دكة في انتظار القطار، يتطلع فى كتاب فى يده ليصل إلى أساسيات المعرفة. وقد كنت قد رأيت مجموعة على منصة مستودع، تنكب بعناية على كتاب الهجاء القديم، يحولون أنفسهم إلى فصل دراسى.

و في جميع أرجاء الجنوب، جمع السود في عام ١٨٦٥ و١٨٦٦ الأموال لشراء الأراضي، وأقاموا مبانى المدارس، ودفعوا رواتب المعلمين. وأخضعت بعض الجماعات أنفسهم للضريبة طواعية فى بعض المجتمعات، وفي حالات أخرى فإن مدارس السود تقاضت رسوما للتعليم، في حين كانت تسمح لعدد من أفقر الأسر بإلحاق أبنائهم بالمدارس مجانا.و تبرع الحرفيون السود بعملهم لبناء مبانى المدارس، وقدمت العائلات السوداء المسكن والمأكل للمعلمين لاستكمال رواتبهم. وبحلول عام ١٨٧٠، كان السود قد أنفقوا أكثر من مليون دولار على التعليم، وهذه حقيقة ظلت طويلا محلا للفخر الجماعي. وقد كتب أحد المقيمين السود فى سيلما فى ١٨٦٧"و من يمكن له إدعاء شرف إقامة....المدارس ". "أنا على ثقة إنه لن يتم تجاهل حقيقة أن الآنسة لوسي لي، واحدة من المعتوقات، كانت رائدة فى تعليم الأطفال الملونين... دون مساعدات من الجمعيات الشمالية."

كان من الحتمى أن يظهر المعلمون السود الأول غير أكفاء في عيون الشماليين، لأن الحصول على القدر القليل من التعليم مكن بعض الأفراد من الوقوف أمام الفصول. وأوضح أحدهم الوضع على نحو حاد "لم يكن لي فرصة الذهاب إلى المدرسة لأنني كنت عبدا حتى حصولى على الحرية.... أنا المعلم الوحيد لأننا لا يمكن أن نفعل أفضل من ذلك الآن." ولكن التعليم غير الكامل، مقترنا بالشجاعة اللازمة في كثير من الأحيان لإنشاء مدرسة ريفية في ظل واقع المعارضة البيضاء المحلية، جعل هؤلاء المعلمين قادة المجتمع. فقد قام المعلمون السود بأدوار عديدة بجانب التعليم، فساعدوا المعتوقين في النزاعات المتعلقة بالعقود، وانخرطوا في عمل الكنيسة، وصاغوا العرائض المقدمة إلى مكتب المعتوقين، والمسئولين في الدولة والكونغرس. ومثل الكهنوت، كثيرا ما أصبح التدريس نقطة انطلاق لتولى المناصب السياسية. وقد انضم سبعون على الأقل من المعلمين السود في المجالس التشريعية للولايات خلال إعادة البناء. وارتبط العديد من السياسيين السود بوسائل أخرى بالسعي للتعليم، مثل عضو الكونغرس عن ألاباما بنيامين إس تيرنر الرقيق السابق "المحروم من التعليم،" الذي مول مدرسة سلما.

وليس من المستغرب، ان غالبية المعلمين السود الذين تولوا مناصب سياسية أثناء إعادة البناء كانوا أحرارا قبل الحرب الأهلية. والواقع أن المدارس، مثل الهيكل المؤسسي بأكمله التي أقامها السود خلال إعادة البناء، كانت ترمز إلى ظهور المجتمع الذي وحد الأحرار والمعتوقين، وسود الشمال والجنوب. وقد جرت هذه العملية بشكل أكثر سلاسة وسهولة في الجنوب الأعلى، حيث كانت الفجوة الثقافية والاقتصادية بين السود الأحرار والعبيد دائما أقل وضوحا مما كانت عليه في أعماق الجنوب الحضرية. وفى حين كان الأحرار أفتح لونا عموما من العبيد، كان معظم السود الأحرار فى الجنوب الأعلى من عمال الحضر الفقراء أو العمال الزراعيين، وغالبا ما ارتبطوا بمجتمع الرقيق من خلال الزواج وعضوية الكنيسة. بيد إنه في مدن مثل نيو أورلينز، وموبايل، وسافانا، وتشارلستون، استجابت النخب الميسورة المولدة على نحو متضارب إزاء الوضع الجديد الذى خلقه العتق. وحتى في نيو أورليانز، حيث كان السود الأحرار واعيين سياسيا وتحركوا بالفعل لجعل قضيتهم مشتركة مع المعتوقين، بقى الشعور الاستبعادى بعد إنهاء العبودية. وقد وجد مكتب المعتوقين أن العديد من السود الأحرار مترددين في إرسال أبنائهم إلى المدراس مع العبيد السابقين.

كان أكبر وأغنى مجتمع من السود الأحرار فى الجنوب بعد نيو أورليانز، يقيمون في تشارلستون، على الرغم من أن النخبة الحرة هناك لم تكن غنية ولا متميزة ثقافيا مثل نظيرتها فى لويزيانا. وقد لاحظ الصحافي الشمالي جون آر. دينيت القادم إلى تشارلستون في نوفمبر عام ١٨٦٥، أن بعض أعضاء النخبة الحرة يراعون خصوصياتهم القديمة. بيد أن آخرين، أخذوا زمام المبادرة في تنظيم المساعدة للمعتوقين المعوزين وفي تعليم العبيد السابقين. وانتشر أبناء وبنات أسر الأحرار البارزة، وكان معظمهم من الشباب في العشرينات من العمر، للعمل كمعلمين ومبشرين فى ريف كارولينا الجنوبية. وبذلك اكتسب الكثيرون منهم المؤهلات اللازمة لتولى المناصب القيادية السياسية المحلية وعادوا لاحقا إلى تشارلستون كمندوبين للمؤتمر الدستوري وكمشرعين. وبذلك ربط أبناء النخبة فى تشارلستون مصيرهم مع المعتوقين، حاملين معهم ما اعتبروه الثقافة الحديثة إلى العبيد السابقين. ولم يكن هذا اللقاء يخلو من التوتر. ولكن في المدى الطويل عجل بظهور مجتمع السود المتراتب حسب الطبقة بدلا من اللون، والذي أخذت فيه النخبة الحرة السابقة مكانها كعنصر مكون من البرجوازية السوداء الجديدة، بدلا من قيامها على أساس كونها طائفة منفصلة كما كان الحال في مدن موانىء الجنوب قبل الحرب.

وفى تحطيم إعادة البناء للروابط التى كانت تربط بين الأسر والكنائس البيضاء والسوداء مع بعضهم البعض في ظل العبودية، أحدث تجمع السود معا انفجارا فى بناء المؤسسات، والاندماج السياسي والثقافي بين السود الأحرار والعبيد السابقين. شهدت فترة إعادة البناء وولادة مجتمع

السود الحديث. وإجمالا، كانت الأشهر التي تلت نهاية الحرب الأهلية فترة من الإنجاز الملحوظ للسود فى الجنوب. حيث قال المبشر الأسود المولود فى فيلادلفيا جوناثان إس. جيبس يمكن أن نهتف: "أننا قد حققنا تقدم قرن في سنة" إذا نظرنا إلى الوراء في يناير عام فقط ١٨٦٦.

اقتصاديات الحرية :

ولم يكن هناك مجال تفجرت فيه جهود السود لتحديد حريتهم أكثر من الاقتصاد. حيث خرج المعتوقون العبيد من تصورهم لأنفسهم بأنهم " الطبقة العاملة " من الشعب الذين حرموا ظلما من ثمار عملهم. وفيما يتعلق بتوقعات البيض أنهم لن يعملوا، رد السود بأنه إذا كانت توجد طبقة يمكن أن توصف بأنها كسولة، فهى طبقة ملاك المزارع، الذين "عاشوا في الكسل كل حياتهم على العمل المسروق". ومن المؤكد أن العديد من السود توقعوا أنهم سيعملون عندما يصبحون رجالا ونساءا أحراراأقل مما كان يعملون كعبيد، وهو هدف يمكن تفهمه بالنظر الى الظروف التي عرفوها سابقا. سأل أحد المعتوقين فى ألاباما "من أين يأتي التأكيد على أن الزنجي لن يعمل؟ انه يأتي من هذه الحقيقة:.... إن المعتوق يرفض أن يدفع للخروج الى الحقل ساعتين قبل طلوع النهار، والعمل حتى الساعة ٩ أو ١٠ في الليل، كما كان الحال في أيام العبودية ".

إن الحرية تزيد على مجرد اختصار ساعات العمل ودفع الأجور. فقد سعى المعتوقون للسيطرة على الظروف التي يعملون فى ظلها، وإنهاء تبعيتهم للسلطة البيضاء، واستقطاع أكبر قدر من الاستقلال الاقتصادي. وجعلتهم هذه الأهداف يفضلون استئجار الأرض على العمل المأجور، واستئجار الأراضي بإيجار ثابت لا المزارعة. وشجعوا فوق كل شيء، السعي من أجل الأرض. حيث اعتقد المعتوقون، إن امتلاك الأراضي، من شأنه "أن يكمل استقلالهم."

وبالنسبة للمطلعين على تجربة مجتمعات أخرى بعد العتق، فإن "الهوس لامتلاك قطعة صغيرة من الأرض" لا يبدو مفاجئا. فقد اعتبر المعتوقون في هايتي، وجزر الكاريبى البريطانية والأسبانية، والبرازيل ملكية الأرض عاملا حاسما بالنسبة للاستقلال الاقتصادي، وسعى العبيد السابقون في كل مكان لتجنب العودة إلى العمل في المزارع. ومع ذلك، فعلى عكس المعتوقين في بلدان أخرى، خرج الأميركيون السود المتحررين من العبودية مقتنعين بأن الحكومة الاتحادية قد التزمت بتوزيع الأرض. وكان الاعتقاد بتقسيم وشيك للأراضي اكثر انتشارا في الأرض المنخفضة فى جورجيا وكارولينا الجنوبية، وكان يشاركهم هذه الفكرة أجزاء أخرى من الجنوب، بما في ذلك المقاطعات التي لم يسبق أن احتلتها القوات الفيدرالية. وأصر السود على أن عملهم فى الماضي يعطى لهم على الأقل الحق فى نصيب من أملاك ملاكهم. وذكر فى مؤتمر للسود فى ألاباما: "إن الممتلكات التي يحوزونها تقريبا من عرق جباهنا."

و في بعض أجزاء من الجنوب في عام ١٨٦٥ فعل السود ما هو أكثر من الجدال بشأن عدالة قضيتهم. حيث رفض المئات من المعتوقين التوقيع على عقود العمل أو مغادرة المزارع، مصرين على أن الأرض ملك لهم. وقد اشتكى أحد ملاك المزارع فى تينيسى من أن العبيد السابقين لم يدعوا فقط أنهم " ورثة مشتركين" للحيازة، ولكن الرقيق تركوا أحياءهم وأستولوا على المقر واستقروا "في غرف بيتي." لكن قلة فقط من المعتوقين كانت قادرة على الاحتفاظ بالسيطرة على الآراضي التي احتلتها بهذه الطريقة. ولم يستطيع عدد قليل الحصول على الملكية من خلال وسائل أخرى، فاحتلوا آراضى غير مأهولة في الولايات ذات الكثافة السكانية المنخفضة مثل فلوريدا وتكساس، واشتروا قطعا صغيرة من الأرض، فى المدن، أو قاموا بالشراء التعاوني للمزارع. ومع ذلك، فإن معظم السود، خرجوا من العبودية وهم غير قادرين على شراء الأراضي حتى مع انخفاض الأسعار فى فترة إعادة البناء في وقت مبكر وواجهوا مجتمع البيض الذي لم يكن راغبا في تقديم الائتمان لهم أو بيعهم ما يملك. وبالتالي، فقد دخلوا إلى عالم العمل الحر كعمال مأجورين أو عمال بالمشاركة بحصة مع ملاك الأراضي البيض. وقد ثبت أن التكيف مع النظام الاجتماعي الجديد الذي أستبعد أشخاصهم من السوقـ ولكنه أبقى على شراء وبيع قوة عملهم مثل أي سلعة أخرى، صعب فى أوجه كثيرة، لأنه كان يتطلب منهم التكيف مع منطق السوق الاقتصادية، حيث تحدد القوانين غير الشخصية للعرض والطلب وتوازن القوى بين رب العمل والعامل الظروف المادية.

وقد رحب معظم المعتوقين بزوال النظام الأبوى والالتزامات المتبادلة بسبب الرق وتبنوا العديد من جوانب كثيرة من جوانب السوق الحرة. فقد تعاملوا مع المتاجر التي نشأت فى مناطق الجنوب الريفية، واشتروا "الكماليات" بدءا من السردين، والجبن، والسكر إلى الملابس الجديدة. وأدخروا المال لبناء ودعم الكنائس وتعليم أبنائهم. وتعلموا بسرعة استخدام آليات السوق والتأثير عليها سعيا لتحقيق أهدافهم الخاصة. وقد شهدت السنوات الأولى من إعادة البناء إضرابات والتماسات بزيادة الأجور من قبل العمال السود في المناطق الحضرية بما في ذلك عمال مصنع ريتشموند، والنساء الغسالات فى محلات جاكسون، وعمال تحميل السفن وتفريغها فى نيو أورليانز وسافانا، والميكانيكيون في كولومبوس، جورجيا. وفي المناطق الريفية، أيضا، ساوم المعتوقون فى المزارع في بعض الأحيان بشكل جماعي للحصول على أكثر من شروط العقود، ونظموا الإضرابات، وحاولوا أحيانا وضع جداول الأجور للمنطقة بكاملها. واستغل السود المنافسة بين المزارعين وأصحاب الأعمال غير الزراعية، وسعوا للعمل فى أطقم تشييد فى السكك الحديدية وفي مصانع زيت التربنتين وغيرها من المشاريع التي تقدم أجورا أعلى بكثير مما يدفع لهم في المزارع.

بيد أن العبودية، لم تجعل العمال يتعودون على فضائل التراكم الاقتصادي بشكل كامل. فعلى الرغم من الأرباح المحتملة في وقت مبكر من زراعة القطن بعد الحرب، قاوم الكثير من المعتوقين بقوة متزايدة زراعة "محصول الرقيق." وقال أحد المعتوقين فى جورجيا "اذا كان السيد يريد أن يزرع القطن""دعوه يزرعه بنفسه." وفضل الكثير من المعتوقين التركيز على المحاصيل الغذائية وبشكل ثانوي فقط على القطن أو غيره من السلع الأساسية للحصول على السيولة النقدية. وبدلا من اختيار لا رجعة فيه بين الاكتفاء الذاتي والزراعة من أجل السوق، تمنوا تفادي الاعتماد الكامل عليه أو مع الاستفادة من الفرص التى يمكن لكل منهما ان يقدمها. وكما لاحظ بدهاء وارن كيلسي، ممثل عن الشركات المصنعة للقطن الشمالية:

يبدو أن الطموح الوحيد للمعتوق في الوقت الحاضر هو أن يصبح صاحب قطعة صغيرة من الأرض، وهناك يقيم منزلا متواضعا، ويسكن في سلام وأمن وسرور بمحض إرادته الحرة. وإذا رغب، يزرع الأرض بالقطن لحسابه الخاص، وأن يكون قادر على القيام بذلك دون أن يملى عليه أي شخص بنظام أو ساعات العمل، وإذا يكان يرغب بدلا من ذلك فى أن يزرع الذرة أو البطاطا الحلوة ---- فإنه يستطيع للقيام بذلك بشكل حر دون أي سيطرة من الخارج.... هذه هى فكرتهم ورغبتهم وأملهم.

وتبين الخبرة التاريخية والدراسات الحديثة أن الحصول على قطع صغيرة من الأرض، في حد ذاته، لم يحل المحنة الاقتصادية للعائلات السوداء. لأن الإصلاح الزراعي غالبا ما يكون انتصارا أجوفا بدون السيطرة على الائتمان وسهولة الوصول إلى الأسواق. فحينما تقع السلطة السياسية في أيدي معادية، كثيرا ما يجد ملاك الأراضي الصغيرة أنفسهم معرضين للضرائب القمعية وسياسات الدولة الأخرى التي تحد بشدة من آفاق مستقبلهم الاقتصادي. وفي مثل هذه الظروف، فإن فرصة الاستقلال الذاتى التي تتيحها ملكية الأرض تميل إلى أن تكون دفاعية، وليست منطلقا للتقدم الاقتصادي المستدام. وفى حين إن إعادة توزيع الأرض كان بالكاد دواءا شافيا لجميع الأمراض الاقتصادية، فقد كانت لها عواقب عميقة على المجتمع الجنوبي، إذ أضعفت القوة الاقتصادية والسياسية للطبقة الحاكمة القديمة، ووفرت للسود قدرا من الاختيار ما إذا كان يتعين عليهم الدخول إلى سوق العمل، ومتى وفى أى ظروف،وأثرت على مفاهيم العبيد السابقين أنفسهم.

لم يهدد سعي السود لتحقيق الاستقلال الاقتصادي أسس الاقتصاد السياسي الجنوبي فحسب، انما وضع المعتوقين على خلاف مع كل من ملاكهم السابقين الذين يسعون لاستعادة انضباط العمل فى مزارعهم والشماليين الملتزمين بتنشيط إنتاج المحاصيل الأساسية. ولكن فى السعي الواسع للاستقلال الذاتي الفردي والجماعي، ظل تعريف معنى الحرية أمرا محوريا في جهود مجتمع السود. والواقع تحقيق تطلعات أخرى، من الاستقلال الذاتي للعائلة إلى إنشاء المدارس والكنائس. كل ذلك كان يتوقف إلى حد كبير على النجاح في الفوز بالسيطرة على حياتهم العملية والوصول إلى الموارد الاقتصادية للجنوب.



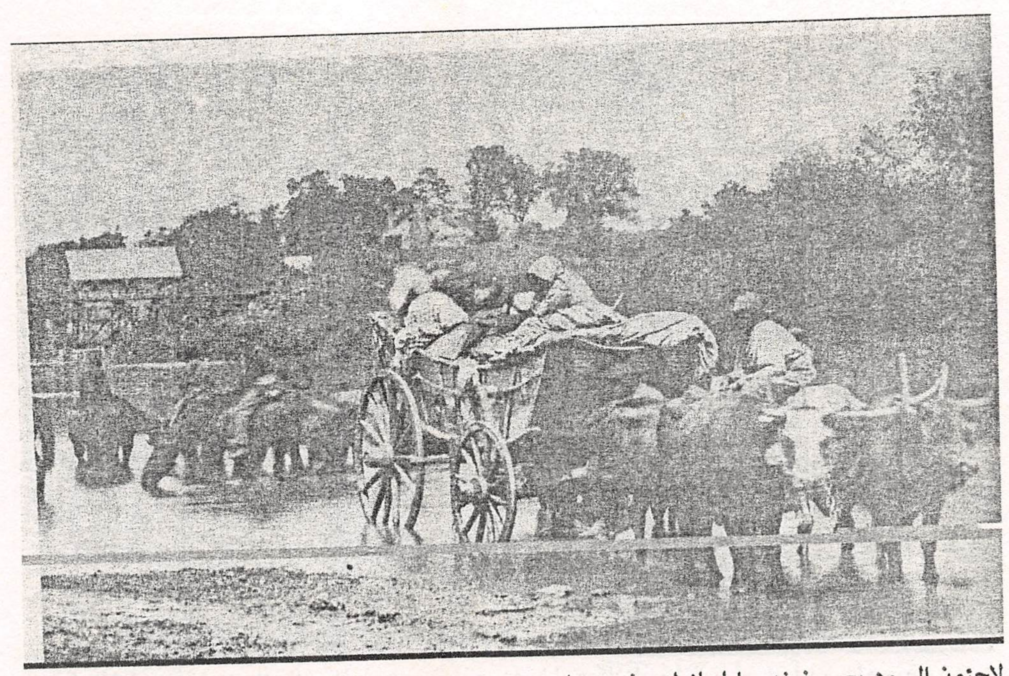
"الزنوج المعتوقون يحتفلون بإعلان الرئيس لينكولن العتق " : مشهد من شمال ولاية فرجينيا بالقرب من وينشستر (لوموند ايلييستري ، مارس ١٨٦٣، ٢١).

روبرت جى فيتزجيرالد في بزته للقوات البحرية ، 1863بعد أن خدم في كل من الجيش الاتحادي والبحرية ، أصبح فيتزجيرالد مدرسا في فرجينيا وكارولينا الجنوبية. (مقتنيات بأولي موراي)

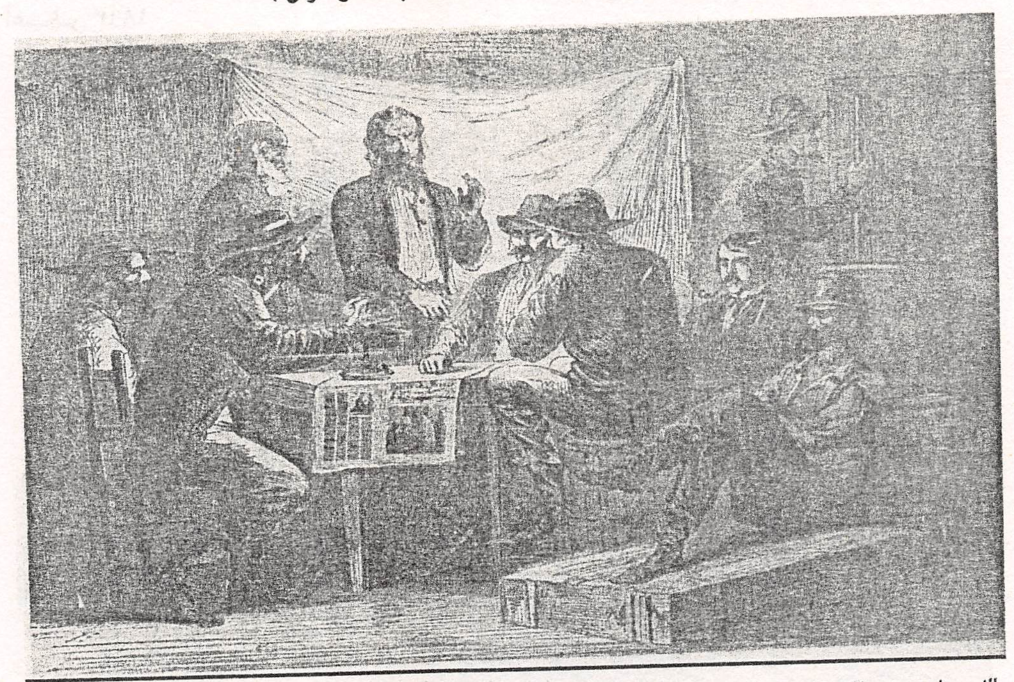


رقيب مجهول فى الحرب الأهلية (الجمعية التاريخية في شيكاغو)

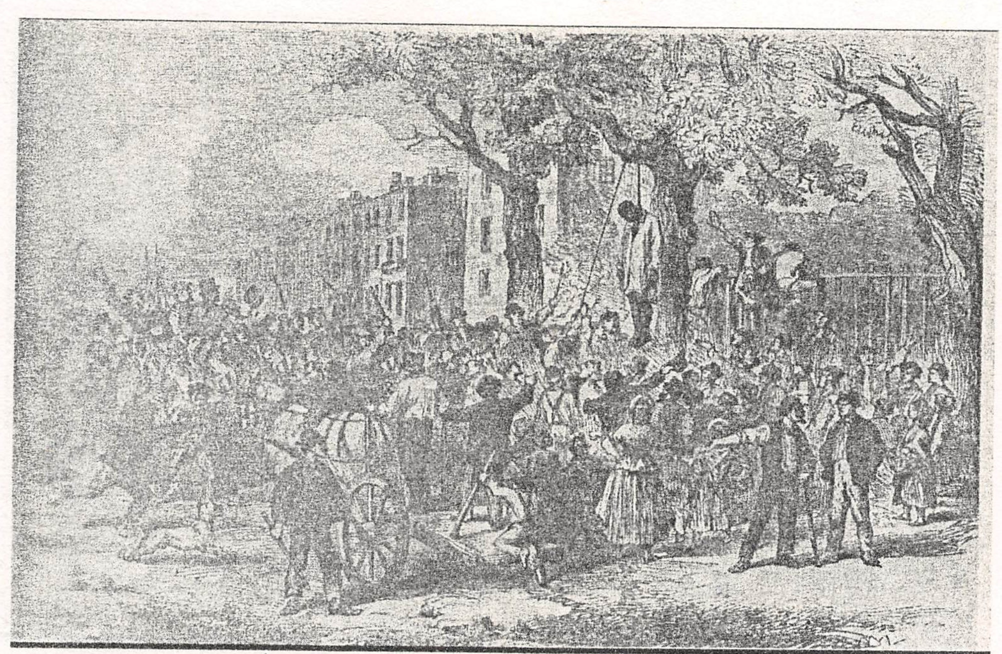




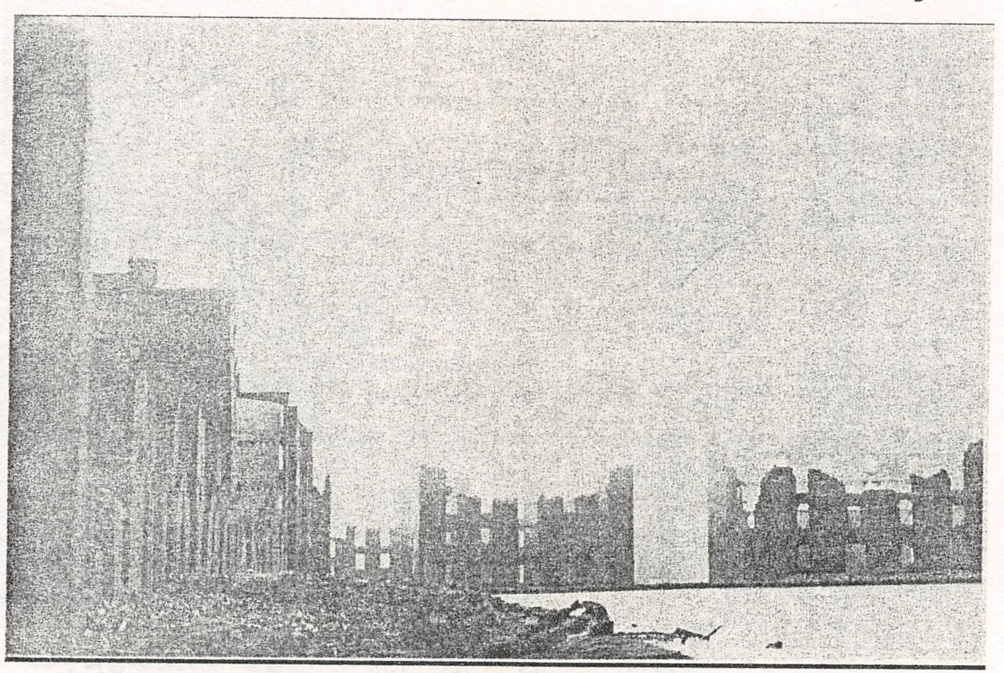
لاجئون السود يعبرون نهر راباهانوك ، فيرجينيا ، ١٨٦٢ . (مكتبة الكونغرس)



"اجتماع سري للاتحاديين الجنوبيين " (هاربر ويكللى ، ٤ أغسطس ١٨٦٦)

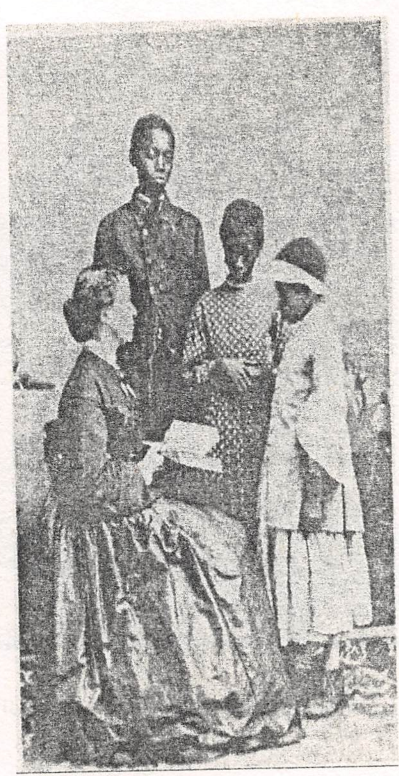


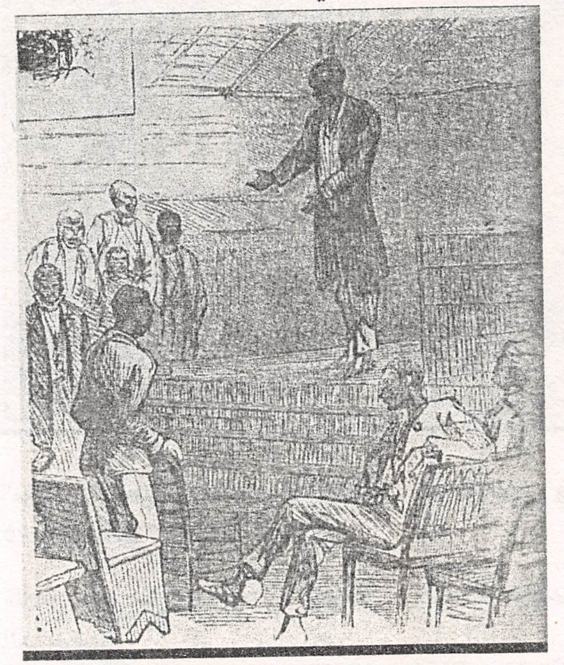
"أعمال الشغب في نيويورك: الغوغاء يعدمون زنجي في شارع كلاركسون". (أخبار لندن المصورة ، ٨ أغسطس ١٨٦٣



أطلال ريتشموند ، ١٨٦٥ . (مكتبة الكونغرس)

لورا إم تاونى والتلاميذ ، ١٨٦٦ كانت تاونى و هى أحدى الجدعونيات الأصليات " تدرس فى سى آيلند كارولينا الجنوبية حتى وفاتها في عام ١٩٠١ . (مكتبة نيويورك العامة، مركز سكومبيرج للبحث في الثقافة السوداء)





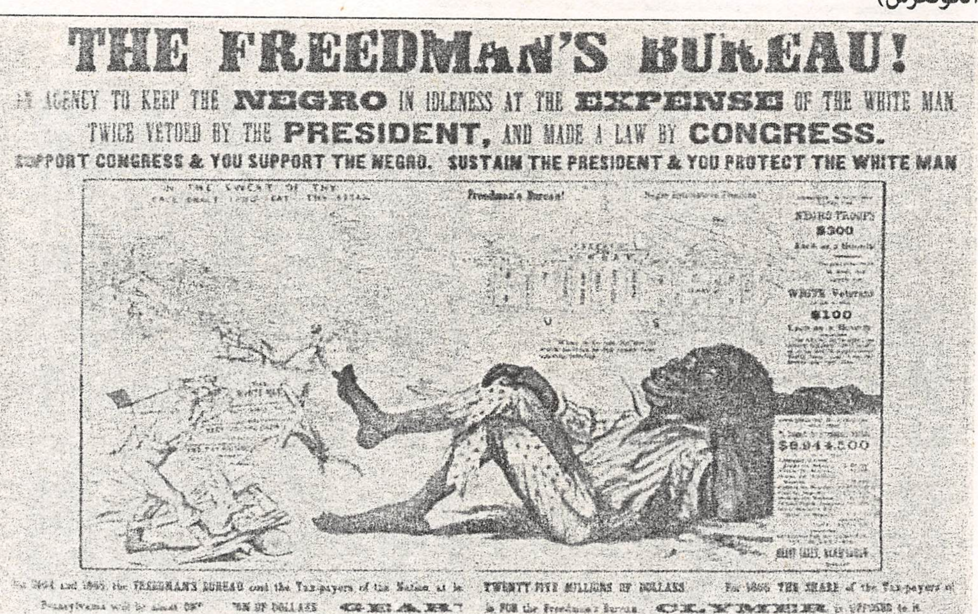
اجتماع للصلاة . " (هاربر ويكللى ، ٢ فبراير ١٨٦٧)

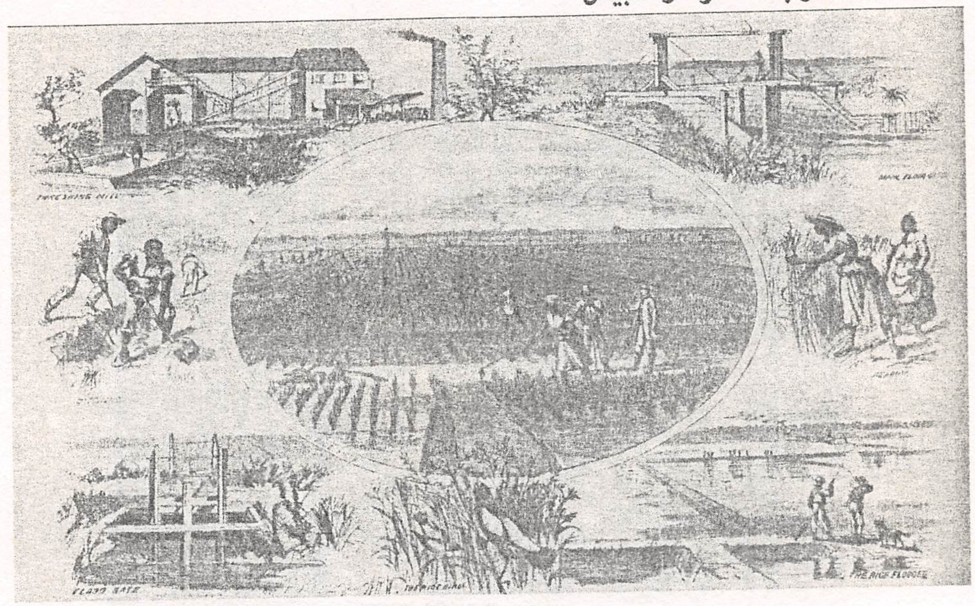
عائلة سوداء مجهولة . (الجمعية التاريخية في نيويورك)



"مكتب المعتوقين " : المكتب باعتباره داعيا للسلام العرقى في الجنوب ما بعد الحرب. (هاربر ويكلى ، ٢٥ يوليو ١٨٦٧)

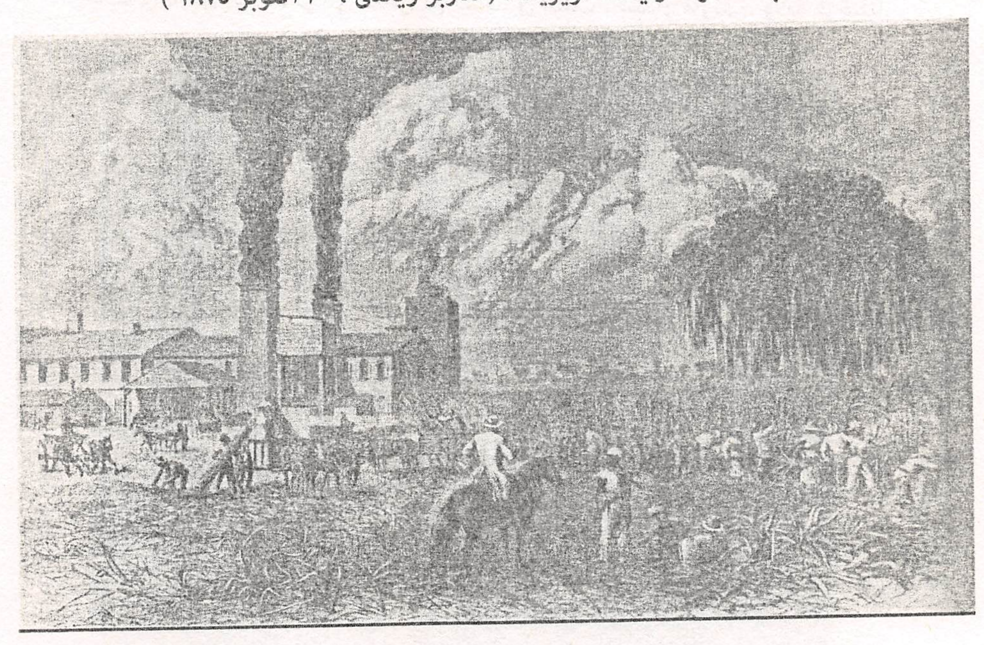
ملصق ديمقراطي، من حملة بنسلفانيا للكونجرس وانتخابات حكام الولايات لعام ١٨٦٦ . (مكتبة الكونغرس)





"زراعة الأرز فى أوجشيتشى ، بالقرب من سافانا ، ولاية جورجيا (هاربر ويكللى ، ٥ يناير ١٨٦٧)

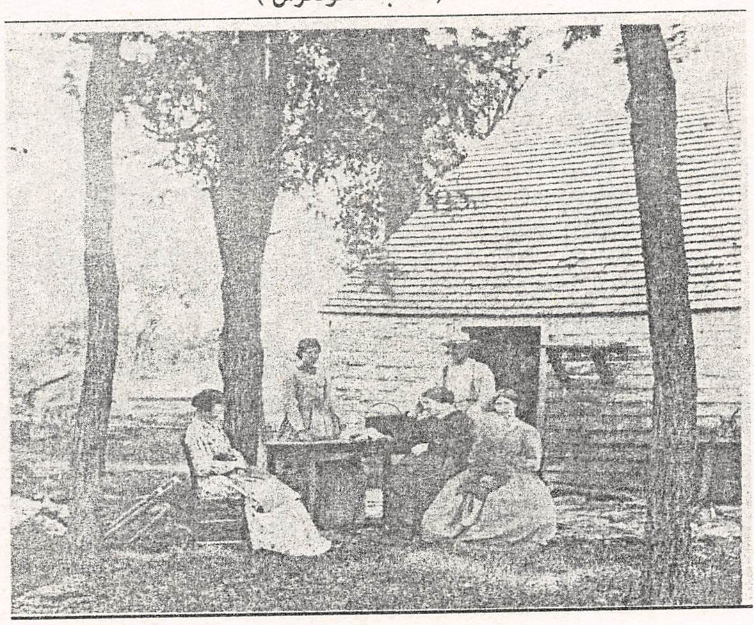
"حصاد قصب السكر هارفيست لويزيانا . (هاربر ويكللى ، ٣٠ أكتوبر ١٨٧٥)

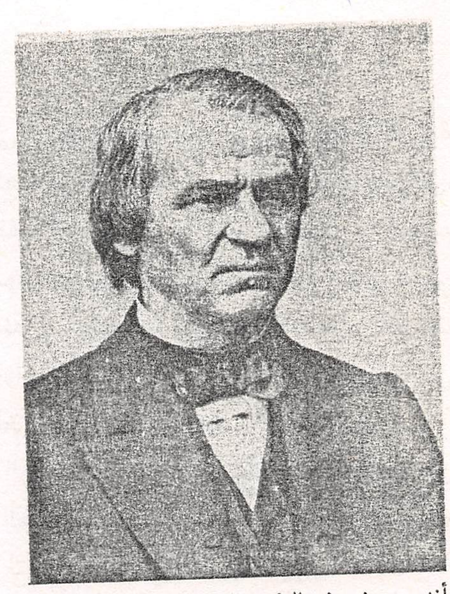




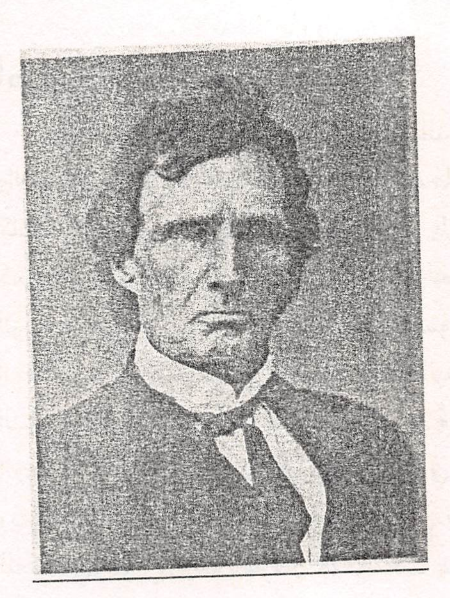
جامعو القطن . (الجمعية التاريخية في نيويورك)

عائلة فى داخل البلاد ، ترتدي قماش تم نسجه فى البيت ، سيدار ماونتى، ولاية فرجينيا. .
(مكتبة الكونغرس)





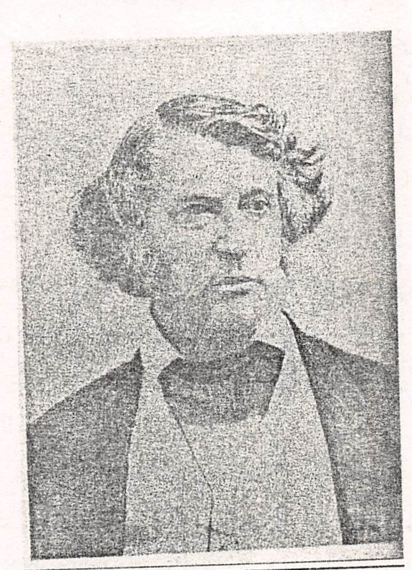
أندرو جونسون ، الرئيس السابع عشر للولايات المتحدة .
(مكتبة الكونغرس)



ثاديوس ستيفنز ، عضو الكونغرس من ولاية بنسلفانيا ، زعيم الجمهوريين في مجلس النواب والخطيب الراديكالى . (مكتبة الكونغرس)



ليمان ترمبل ، عضو مجلس الشيوخ من إلينوى ، رئيس اللجنة القضائية ، وواضع قانون الحقوق المدنية و لوائح مكتب المعتوقين لعام ١٨٦٦ (مكتبة الكونغرس)



تشارلز سومنر ، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماساشوستس والداعية الفصيح للمساواة أمام القانون
(مكتبة الكونغرس)

أصول السياسة السوداء:

إذا كان هدف الاستقلال الذاتي هو الذى أوحى للسود بالانسحاب من المؤسسات الدينية والاجتماعية التي يسيطر عليها البيض ومحاولة صنع مصيرهم بأنفسهم، ففي النظام السياسى، كانت "الحرية" تعني المشاركة السياسية وليس الانفصال. وسرعان ما ظهر الاعتراف بحقوقهم كمواطنين على قدم المساواة كدافع ملهم لعمل السود السياسى فى فترة إعادة البناء. ففي فصلي الربيع والصيف من عام ١٨٦٥، نظم السود سلسلة لا نهاية لها على ما يبدو من اللقاءات الجماهيرية، والمسيرات، والالتماسات المطالبة بالمساواة المدنية وحق الانتخاب باعتبار ذلك من النتائج الطبيعية التي لا غنى عنها المترتبة عن العتق. وبحلول منتصف الصيف، تشكلت " الجمعيات السياسية السرية الراديكالية" في المدن الرئيسية في ولاية فرجينيا. ونظم السود فى ريتشموند أنفسهم سياسيا للاحتجاج على سياسة الجيش الخاصة لمطاردة المشردين وجمعهم للعمل في المزارع. ولكن سرعان ما توسعت مطالبهم لتشمل الحق في التصويت وإطاحة الحكومة المحلية "التي يسيطر عليها المتمردون".

وقدمت المؤتمرات الدستورية على مستوى الولايات التي عقدت في جميع أنحاء الجنوب في عام ١٨٦٥ وأوائل عام ١٨٦٦ الأدلة الأكثر وضوحا على التنظيم السياسي للسود. فقد شهد عدة مئات من المندوبين هذه التجمعات، البعض منهم اختارته الاجتماعات المحلية، والبعض الآخر اختارته الكنائس والجمعيات الأخوية، والروابط الاتحادية، ووحدات الجيش السوداء، ومع ذلك ظل البعض الآخر ممن عينوا أنفسهم ببساطة مندوبين "وضم المندوبون جميع الألوان وجميع الظروف على ما يبدو"، ولكن الخلاسيين الأحرار الحضريين قاموا بأبرز الأدوار، وكان العبيد السابقون تقريبا غائبين تماما عن المناصب القيادية. لكن المجموعات الأخرى جاءت أيضا إلى المقدمة في عام ١٨٦٥. وفي ولاية ميسيسيبي، وهى ولاية كان بها عدد قليل من السود الأحرار، شكل قدامى المحاربين فى الجيش من العبيد السابقين قبل الحرب وأقاربهم غالبية المندوبين. كان التمثيل الغالب لولايتى ألاباما وجورجيا من القساوسة السود، وشملت جميع المؤتمرات العديد من الحرفيين المهرة.

و أذن بروز السود الأحرار، والقساوسة، والحرفيين، والجنود السابقين في هذه المؤتمرات في وقت مبكر بالكثير من جوانب عمل السود فى السياسة الحاكمة فى معظم فترة إعادة البناء. ومن بين هؤلاء المندوبين ظهر من تولوا المناصب البارزة مثل عضو الكونغرس عن الألاباما جيمس تى. رابير وووزير الدولة فى ولاية ميسيسيبي جيمس دى لينش.. بيد إنه بشكل عام، فإنه مما لفت النظر هو كيف تولى عدد قليل من هؤلاء القادة في وقت مبكر مناصب بارزة. وفي معظم الولايات، أحرزت التعبئة السياسية تقدما في المدن وفي المناطق الريفية التى أحتلت من قبل

القوات الاتحادية خلال الحرب أسرع كثيرا مما حدث في الجزء الأكبر من المقاطعات الزراعية، حيث عاشت الغالبية العظمى من العبيد السابقين. وظل السود الأحرار من لويزيانا وكارولينا الجنوبية الذين وصلوا إلى الصدارة في عام ١٨٦٥ على رأس العمل السياسى للسود في كل فترة إعادة البناء؛ وبيد أنه فى أماكن أخرى سرعان ما حلت مجموعة جديدة من القادة، كان كثير منهم من المعتوقين من الحزام الأسود، محل هؤلاء الذين تولوا القيادة في عام ١٨٦٥.

وألقت المناقشات التى دارت في المؤتمرات الضوء على تيارات متضاربة فى الحياة العامة السوداء في أعقاب العتق. وظهرت حدة التوترات داخل المجتمع الأسود في بعض الأحيان إلى السطح. فقد أعرب أحد المندوبين عن استياءه من اختيار أسود شمالى رئيسا للمؤتمر فى ولاية كارولينا الشمالية. ومع ذلك، فعلى العموم، أثبتت الوقائع وجود تناغم، إذ كرس المندوبون معظم وقتهم للقضايا التي توحد السود بدلا من تلك الى تقسمهم. وطالب موتمر ولاية كارولينا الجنوبية بالحصول على جميع الفرص والامتيازات التي يتمتع بها البيض، من التعليم إلى الحق في حمل السلاح، والخدمة في هيئات المحلفين، وإنشاء الصحف والتجمع السلمي، و"تسهيل كل السبل لهم للعمل فى الزراعة، والتجارة، [و] المهن."

ومع ذلك، كان شاغل المندوبين الرئيسي،هو المساواة أمام القانون وحق الاقتراع. وفي تبرير مطلبهم بحق التصويت، استدعى المندوبون تقاليد الجمهورية الأمريكية خاصة إعلان الاستقلال -- "أوسع، وأعمق، وأشمل تعريف موثوق فيه عن حرية الإنسان صدر فى أى وقت فى العالم." وصور مؤتمر المعتوقين فى ولاية كارولينا الشمالية الحرب الأهلية والعتق كفصول فى مسيرة صاعدة من "الحضارة التقدمية،" وتجسيدات "للحقائق الأساسية المنصوص عليها في الميثاق العظيم للحرية الجمهورية، إعلان الاستقلال." ولم تقتصر هذه اللغة على مندوبى المؤتمرات. فقد أشتكى أحد عشرة من سود ألاباما، من عمليات الاحتيال فى العقود والظلم أمام المحاكم، وغيرها من الانتهاكات، وأنهوا التماسهم بأدلة كاشفة عن البخس قائلين : "ليس هذا هو سبيل السعادة".

وعلى غرار نظرائهم الشماليين خلال الحرب الأهلية. أعلن سود الجنوب عن توحد هويتهم مع تاريخ الأمة، ومصيرها، ونظامها السياسي. وكشفت وفرة من الرسائل والالتماسات من قبل التجمعات السوداء والمعتوقين العاديين وجهت إلى المسؤولين العسكريين، ومكتب المعتوقين، وسلطات الولايات والسلطات الفدرالية، وكذلك قرارات عدد من المؤتمرات بإرسال ممثلين إلى واشنطن للضغط من أجل حقوق السود، عن اعتقادهم أن النظام السياسي كان مفتوحا لتأثيرهم ونفوذهم بصورة جزئية على الأقل. كما أعلن اجتماع للسود فى نورفولك. "نحن أمريكيون"، "نحن لا نعرف بلدا آخرا، ونحن نحب الأرض التي ولدنا بها،" متوجهين بذلك لبيض فرجينيا لتذكيرهم بأنه في ١٦١٩، " عندما كان آباؤنا، وكذلك آباؤكم يكدحون في المزارع على نهر جيمس" فإن رجلا

أسود، اسمه كريسبوس أتيكوس أراق " أول دم " في الثورة الأميركية. وبطبيعة الحال، فإن السود حاربوا وماتوا لإنقاذ الاتحاد. وأعلن أحد الاجتماعات أن أمريكا هى "بلدنا الآن --- مقامة بشكل قاطع تماما بدم إخواننا."

وعلى الرغم من الإصرار على الحقوق المتساوية، اعتمدت قرارات المؤتمرات والخطب العامة عموما لهجة معتدلة، تقدم "اليد اليمنى للزماله" لبيض الجنوب. حتى مؤتمر ولاية كارولينا الجنوبية. الذى كان صريحا فى المطالبة بالمساواة المدنية والسياسية وفي توحيد مطالبه مع "قضية الملايين من الرجال المضطهدين" في جميع أنحاء العالم، بذل جهدا كبيرا لطمأنة بيض الولاية ب"روح الوداعة،" للأقلية السوداء وبوعيهم "بثروتكم وعظمتكم، وفقرنا وضعفنا ".

إلى حد ما، عكست هذا اللهجة الحذرة تقييما واقعيا للوضع السياسي في الوقت الذي استعاد فيه البيض الجنوبيون السلطة المحلية فى حين كان جونسون والكونغرس لم يطلقا حتى الآن سياستهما الخاصة بإعادة البناء. ولكن مزيجا من التطرف والمصالحة عكسا أيضا تردد القيادة السياسية السوداء الناشئة التى كانت لا تزال لم تبحث صوتها الخاص بها في عامى ١٨٦٥ و١٨٦٦ والتي هيمن عليها السود الأحرار في المناطق الحضرية الحرة، والقساوسة، وغيرهم ممن كانوا في الماضي يتمتعون بعلاقات متناغمة مع بعض البيض المحليين على الأقل ولم يشعروا بالاستياء المرير الدائم مثل المعتوقين الريفيين.

كذلك لم تخرج هذه الجمعيات برنامجا اقتصاديا متماسكا. برغم أن المطالبة بالأراضي كانت تظهر على السطح في الاجتماعات المحلية التي اختارت المندوبين إلى المؤتمرات. ومع ذلك نادرا ما أعرب عن مثل هذه الآراء بين القيادة فى المؤتمرات. وعلى العموم، فإن المخاوف الاقتصادية لم تبرز إلا بشكل هامشي فقط في المحاضر، والخطب والقرارات التى لم تقدم أي برنامج اقتصادي سوى التشديد على "المصالح المتبادلة" بين رأس المال والعمل، والحث على التحسين الذاتي كوسيلة لضمان التقدم الشخصي. وعكس الهياج الذى أمتد فى موجات عبر الريف الجنوبي لم يجد سوى صدى قليلا في مؤتمرات الولاية من عام ١٨٦٥، مما عكس قلة تمثيل المقاطعات الزراعية، وبروز القادة السياسيين الأكثر انسجاما مع صيغ المساواة السياسية والمساعدة الذاتية بدلا من التعبير عن تعطش المعتوقين الريفيين للأرض.

ومع ذلك، فإن مؤتمرات السود المبكرة هذه عكست وطورت عملية التعبئة السياسية على حد سواء. فعلى سبيل المثال تحمس بعض المندوبين عن ولاية تينيسي، بكل قلوبهم لتنفيذ تعليمات مؤتمرهم "بالبحث عن رفاهية " ناخبيهم. بعد عودتهم إلى ديارهم، عملوا بنشاط على تعليم السود، واحتجوا إلى السلطات المدنية ومكتب المعتوقين عن العنف والاحتيال فى العقود، وكافحوا ضد عدم المساواة ولتأمين قدر من العدالة للسود في المحاكم المحلية، وأصبحت فروع

جمعية جورجيا للحقوق المتساوية والتعليم، التي أنشئت في الولاية فى يناير ١٨٦٦ "مدارس المواطنين تعلم الملونين حقوقهم. " وانتشرت الجمعية في الخمسين مقاطعة بحلول نهاية السنة، واجتذبت اجتماعاتها المحلية ما يصل إلى ٢٠٠٠ من المعتوقين، الذين استمعوا إلى خطب عن القضايا اليومية وقراءات من الصحف الجمهورية.

بالمجمل، كان السمة الأكثر لفتا للإنتباه من هذه المرحلة الأولية من التعبئة السياسية للسود هى التفاوت. ففي بعض الولايات، تمت عملية التنظيم بشكل مطرد في عام ١٨٦٦، مثل ما حدث فى ولاية ميسيسيبي، وفي غيرها، كان النشاط قليلا بين موجته الأولي في صيف عام ١٨٦٥ ومجىء حق الاقتراع للسود بعد ذلك بعامين. وظلت أجزاء كبيرة من الحزام الأسود بمنأى عن العمل السياسى المنظم، ولكن العديد من السود كانوا على بينة من المناقشات الدائرة في الكونغرس حول سياسة إعادة البناء وعملوا سريعا على استغلال قانون الحقوق المدنية لعام لحسابهم ١٨٦٦. وكما لاحظ مراسل نيو اورليانز تريبيون في شهر سبتمبر عام ١٨٦٦ ، "إن الزنجي اليوم، ليس هو نفسه كما كان منذ ست سنوات.فقد تم إطلاعه على حقوقه التى سلبت طويلا."وفي عام ١٨٦٧ أنضم السود إلى "الأمة السياسية"، ولكن في مجال التنظيم والقيادة، والأيديولوجية اعتمد ذلك على التراث الجمهوري في أميركا، للمطالبة بمكانة متساوية كمواطنين، لقد تمت زراعة البذور التي أزهرت من بعدئذ فى السنوات الأولى من الحرية.

العنف والحياة اليومية :

كان الحشد الديني والاجتماعي، والسياسي للمجتمع الأسود أكثر من رائع لحدوثه في مواجهة موجة العنف التي استعرت دون رادع في أجزاء كبيرة من الجنوب بعد الحرب. ففي الغالبية العظمى من الحالات كان المعتوقون هم الضحايا وكان البيض هم المعتدين.

. في بعض المناطق، وصل العنف ضد السود لأبعاد مذهلة في أعقاب الحرب مباشرة. فقد شهد هنري آدمز وهو عبد سابق بقوله لقد "رأيت الرجال البيض يجلدون الرجال الملونين بنفس الطريقة التى كانوا يفعلوها قبل الحرب،" والذي أدعى أن "أكثر من ألفي شخص ملون" قد قتلوا في المنطقة المحيطة بشريفبورت، لويزيانا. وفي بعض الحالات، قام البيض بعمليات انتقام رهيبة لجرائم حقيقية أو متوهمة. ففي عام ١٨٦٦، وبعد "نوع من النزاع مع بعض المعتوقين"، أضرمت مجموعة قريبة من باين بلاف، أركنسو، النار في مستوطنة للسود وطاردت سكانها. ووجد رجل زار مكان الحادث في صباح اليوم التالي "المشهد الذى أذهلنى هو ٢٤ زنجيا من الرجال والنساء والأطفال معلقين على الأشجار على مدار الأكواخ."

عكس تفشي العنف عزم البيض على أن يحددوا بطريقتهم الخاصة معنى الحرية ومقاومة جهود السود لتحقيق استقلالهم، سواء في مسائل الأسرة، أو الكنيسة، أو العمل، أو السلوك الشخصي. فقد تعرض للضرب فى جورجيا المعتوق جيمس جيتر "للمطالبة بحقه فى جلد طفله بنفسه بدلا من السماح لصاحب العمل وسيده السابق بالقيام بذلك." وأصبحت مدارس السود، وكنائسهم، واجتماعاتهم السياسية أيضا أهدافا للعدوان. وأصبحت السلوكيات التى تعتبر رجولية أو كريمة من جانب البيض أمثلة على "الوقاحة" و"العصيان" في حالة السود. حيث اشتكى أحد ملاك مزارع كارولينا الشمالية بمرارة لضابط الاتحاد من أن جنديا أسود "قد انحنى وقال لي صباح الخير،" وشدد على ضرورة ان السود لا يجب أن يبدأو فى محادثة البيض ما لم يبدأوهم هم أولا. وفي ولاية تكساس، سردت سجلات المكتب "أسبابا" لنحو١٠٠٠ من جرائم قتل السود من قبل البيض بين ١٨٦٥ و١٨٦٨: فأحد الضحايا "لم يقم برفع قبعته"، وآخر "لم يتخلى له عن قارورة الويسكي الخاصة به " وحاول رجل أبيض آخر" رؤية د --- د قضيب زنجي. " لم يكن نوع الجنس يوفر حماية، فقد تعرضت أمراة سوداء للضرب من قبل مخدومها " لاستخدام لغة وقحة، " وأخرى لرفضها "أن تدعوه بالسيد،" وثالثة "للبكاء لانه جلد أمى." وربما كان أكبر عدد من أعمال العنف ناجما عن المنازعات الناشئة عن جهود السود الرامية إلى تأكيد تحررهم من سيطرة أسيادهم السابقين. وقد تعرض المعتوقين للاعتداء والقتل لمحاولة ترك المزارع، والمنازعات على عقود الاستيطان، وعلى عدم العمل بالطريقة المطلوبة من قبل أرباب العمل، ومحاولة شراء أو استئجار الأراضي، ومقاومة الجلد.

وسجل على العنف المتفشي ما يمكن تسميته تسييس الحياة اليومية الذي أعقب زوال العبودية. وتوضح حادث تبدو تافهة أبلغها لحاكم الولاية في عام ١٨٦٩. شخص أسود من كارولينا الشمالية أسمه م لويس على نحو جلى هذا التطور:

أرجوا السماح لى بلفت انتباهك للمعاملة التي وقعت اليوم بينى وبين الدكتور ا.ه.جونز... كنت أعمل فى حقلى في عملي الخاص ومر جونز هذا بى وقاد عربته إلى بوابة الرجل الذي يعيش بالقرب منى... وأمر طفلي أن يأتي، ويفتح هذا الباب له... في حين كان هناك أطفال في الساحة في نفس الوقت لا يبعدون عنه أكثر من عشرين ياردة، ولمجرد أنهم فقط كانوا بيض وطفلى أسود فإنه لم يدعوهم لفتح البوابة وتحدثت إليه بلطف بأن (الأطفال البيض) يمكن أن يفتحوا البوابة.... خرج من العربة التي تجرها الدواب... وسار ما يقرب من مائة متر في حقلى حيث أقوم

بعملي الخاص وضم قبضته وضربنى في وجهي ثلاث مرات... وشتمني [باعتبارى] فأرا عجوزا غبيا... الآن أنا أريد منك أيها الحاكم من فضلك أن تخضع هذا الرجل للعدالة [1].

لا يوجد أي سجل للتصرف في هذه الشكوى، ولكن رسالة لويس تنقل عوالم من معانى إعادة البناء: إحساسه القوي الهادىء بمكانته وكرامته في مواجهة الاعتداء، ورفضه السماح بأن يعامل ابنه بشكل مختلف عن الأطفال البيض أو سماحه بفرض سلطة غريبة على أسرته، وطريقة المواجهة اليومية التى أنحدرت بسرعة إلى العنف واكتسبت معنى سياسيا، وافتراض لويس (وهو ما يعكس الوضع بعد ١٨٦٧) بأن السود يمكن أن يتوقعوا العدالة من الحكومة التي يعيشون في ظلها. والأهم من ذلك كله، هو أن هذا يوضح كيف أصبح المواجهات اليومية بين االأعراق يملؤها التوتر الذى لا مفر منه عندما تم اجتياح نظام اجتماعي، وبنائه من علاقات القوة الراسخة وقواعد السلوك المفهومة، وطرده بعيدا فى حين أن بنية جديدة لم يكن تم بنائها بعد وخرجت إلى حيز الوجود. وكما لاحظ ديفيد ل. سوين، الحاكم السابق لولاية كارولينا الشمالية، في عام ١٨٦٥، "فإنه بالإشارة إلى العتق، نحن في بداية الحرب."

[1] ملحوظة للمترجم الوثيقة فى الأصل تحتوى أخطاء إملائية ونحوية، فضلا عن ركاكة الصياغة مما يعكس محدودية تعليم كاتبها العبد السابق وقد ترجمتها مع تصحيح الأخطاء وبما يحافظ على روحها.

الفصل الرابع

أوجه الغموض فى العمل الحر

أبرق الصحفيون الشماليون الذين هرعوا إلى الجنوب في نهاية الحرب الأهلية لصحفهم بتقارير عن مظاهر الدمار فى المجتمع. فمشاهد الخراب الواسعة تستقبل المراقب حيثما قاتلت وسارت الجيوش الكبيرة. وبدا وادي شيناندواه، وهو سلة الخبز في ولاية فرجينيا فيما قبل الحرب، "أقرب إلى الصحراء"، بحظائره ومساكنه المحروقة، وجسوره المهدمة، وأدواته وأسواره وثروته الحيوانية المدمرة. وعكس شمال ولاية ألاباما، ومقاطعاتها الوسطى التى عانت من ثلاث سنوات من القتال، حتى سقطت فى يد فرسان الاتحاد في وقت مبكر من عام ١٨٦٥، مشاهد "العوز المطلق". وظهرت ندوب المعركة في كل مكان على طول مسار شيرمان في جورجيا وكارولينا الجنوبية. وقد وصف شخص أبيض من جورجيا في أغسطس في مذكراته رحلة بالسكك الحديدية عبر "الأرض الخربة. كل قرية ومحطة توقفنا فيها شهدنا مجموعة واسعة من الجدران المهدمة والمداخن التى تقف وحيدة وبلا فائدة ... بفضل ذلك التدمير المخرب".

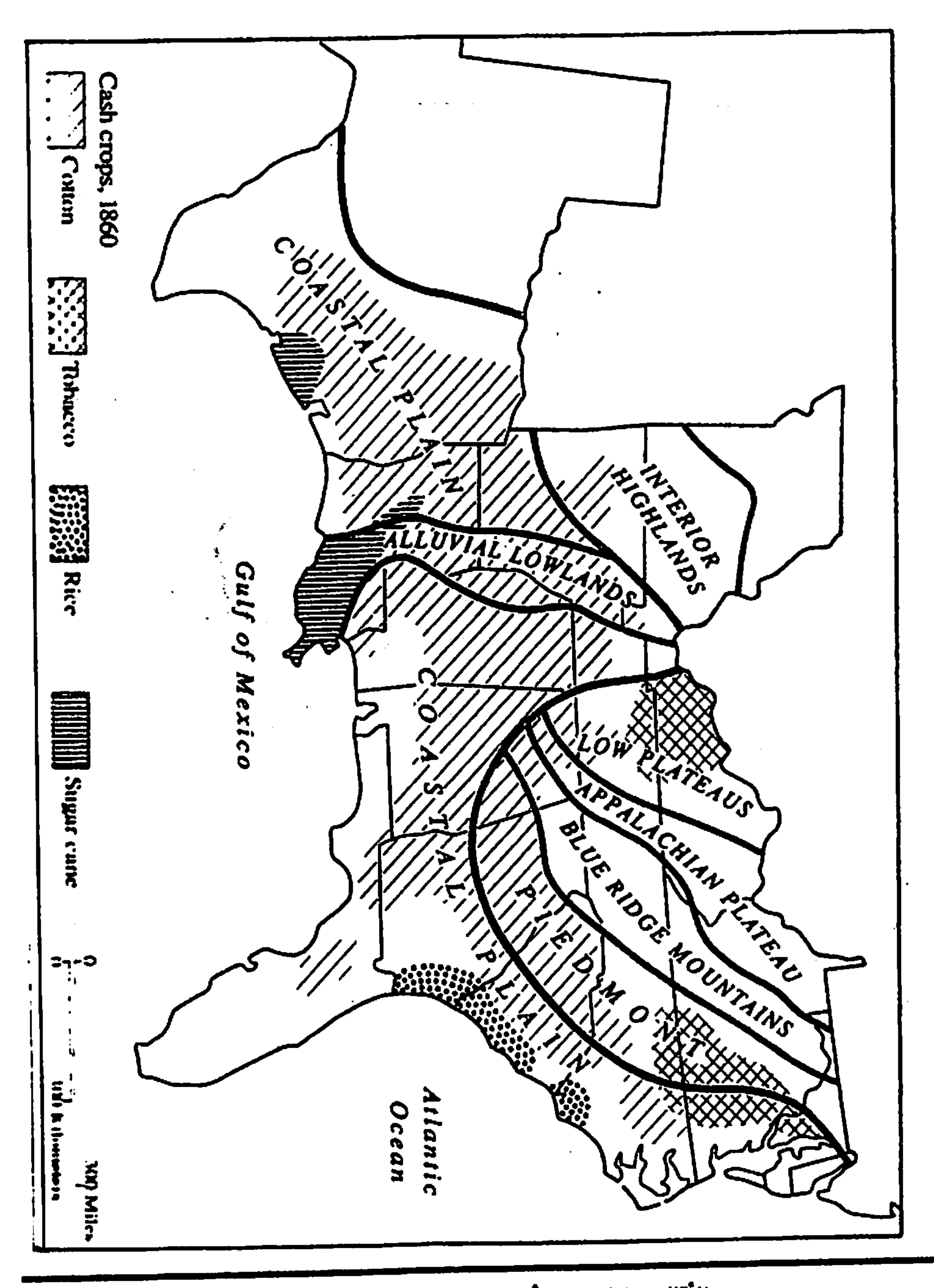
وحتى بغض النظر عن الدمار المادي، فإن التدمير الواسع النطاق لحيوانات العمل، ومباني المزارع، والآلات، وتدهور السدود والقنوات، أكد أن إحياء الزراعة سيكون بطيئا ومؤلما. كذلك فعلت الخسارة المروعة في الأرواح، التى جسدت كارثة ليس لها مثيل في التجربة الأميركية. فقد هلك سبعة وثلاثون ألفا من السود، غالبيتهم العظمى من الجنوب، في جيش الاتحاد، كما مات عشرات الآلاف فى معسكرات الهاربين، وفى العمل فى عصابات جيش الكونفدرالية، والمرض الذى عانت منه مدن الصفيح الحضرية. وتوفي ما يقرب من ٢٦٠٠٠٠ من الرجال من أجل الكونفدرالية --- وهو ما يربوا على خمس سكان الجنوب من الذكور البيض البالغين. وعلاوة على ذلك، كان الإقليم مفلسا تماما، لأن انهيار السندات والعملة الكونفدرالية محا مدخرات وموارد أفراد لا حصر لهم وأوقاف الكليات والكنائس وغيرها من المؤسسات.

وتكشف الإحصاءات الزراعية عن المدى الكامل للكارثة الاقتصادية التى عانى منها الجنوب. ففيما ما بين ١٨٦٠ و١٨٧٠، وفي حين كان الناتج الزراعي يزداد في باقى البلاد، شهد الجنوب انحدارا حادا في قيمة الأراضي الزراعية ومقدار المساحة المزروعة. وانخفض عدد الخيول بنسبة تسعة وعشرين في المئة، والخنازير بنسبة خمسة وثلاثين بالمائة، وهبطت قيم المزارع بمقدار النصف. وانخفضت القيمة الحقيقية لجميع الممتلكات، حتى مع استبعاد ما كان يمثله العبيد، بنسبة ثلاثين في المئة في عام ١٨٧٠ عما بلغته فترة ما قبل الحرب، وبقي الناتج من المحاصيل مثل القطن والسكر والأرز، والتبغ، والمحاصيل الغذائية مثل الذرة والبطاطس، أقل بكثير من مستوياته قبل الحرب. وهكذا عاد الجنرال الكونفدرالى براكستون براج من الحرب إلى منزله الذى كان "مزدهر دائما" فى ألاباما ليعثر على 'كل شيء، كل شيء، مفقود، إلا ديوني ".

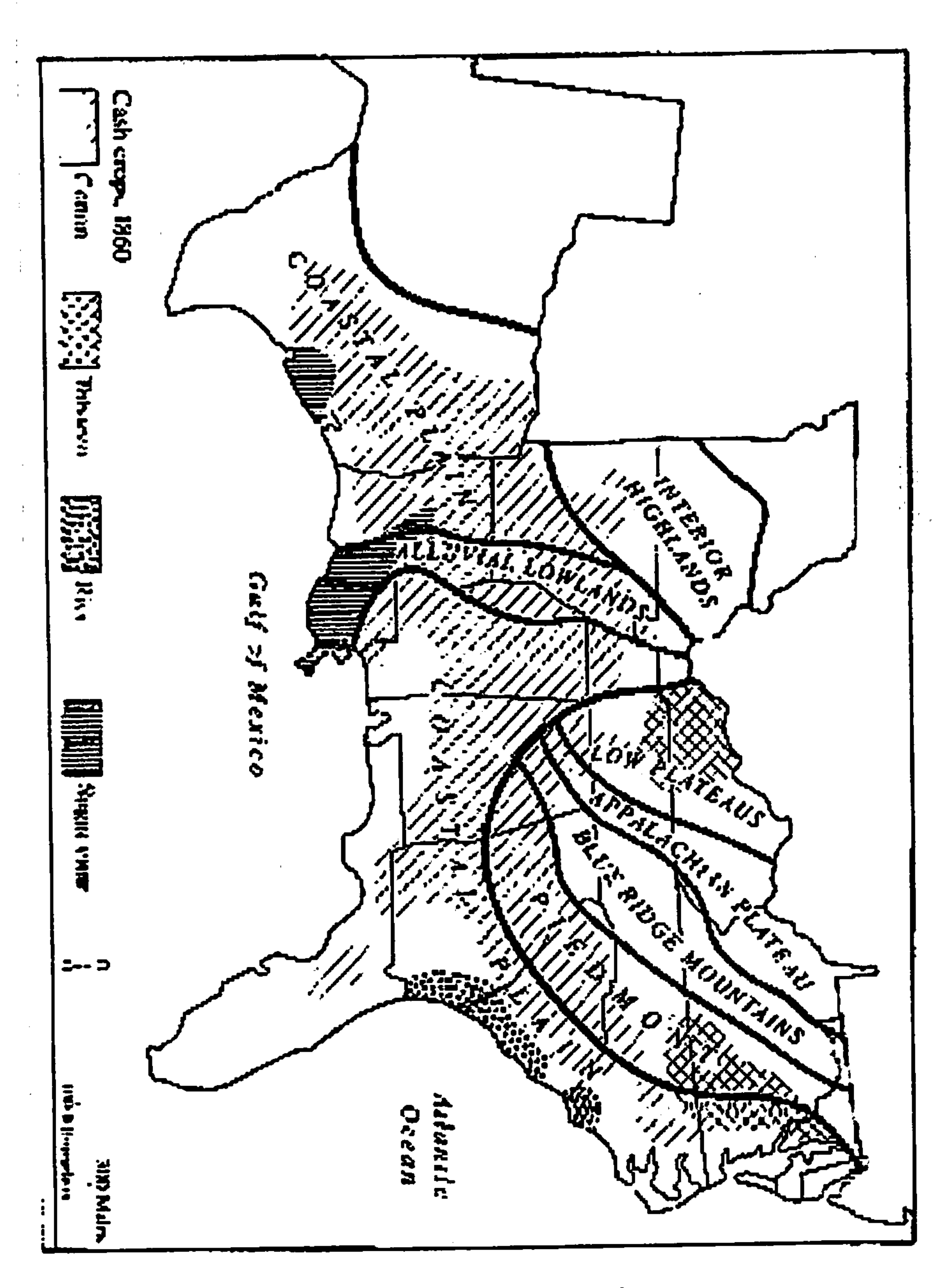
على الرغم من واقع الخراب والفقر الكئيب، فإن الانتعاش الاقتصادى فى الجنوب انطوى على ما هو أكثر من إعادة بناء المزارع المدمرة وإصلاح الجسور المحطمة. فقد تم اكتساح نظام اجتماعى قديم قد تم كنسه كليا، وعلى أنقاضه جرى بناء نظام جديد. واتبعت العملية التي تم بها احلال النظام الاقتصادى الاجتماعى الجديد محل النظام القديم مسارات مختلفة في أجزاء مختلفة من الجنوب. ولكن نهاية الحرب كانت تبشر بالنسبة إلى السود والبيض على حد سواء، ما سماه وليام. تريسكوت المزارع في كارولينا الجنوبية "عناء دائما ينتمي إلى زمن التغيير الاجتماعي".

سادة بدون عبيد :

لم تسيطر عبودية المزارع مطلقا على الجنوب بأكمله كما فعلت، على سبيل المثال، فى معظم جزر الهند الغربية. ولكن حزام المزارع، الإقليم الذي يحتوي على الأراضي الأكثر إنتاجية، والجزء الأكبر من ثروته الاقتصادية، كان غالبية سكانه من العبيد، مما أنتج طبقة حاكمة شكلت المؤسسات الإقليمية، من المدرسة والكنيسة إلى الولاية، وفق مصالحها الخاصة. وقد تطلبت الملكيات الكبيرة المتخصصة في إنتاج المحاصيل التجارية للسوق العالمية، والمزراع تاريخيا، قوة عمل منضبطة وتابعة، حيث وجد المزارعون أنه من المستحيل تقريبا جذب العمال الأحرار، خاصة عندما تتوفر الأرض أو فرص العمل البديلة. وكان المزارعون الأمريكيون مثل نظرائهم في المجتمعات الأخرى، يعتقدون أن ازدهار الجنوب الأمريكي وبقائهم على قيد الحياة كطبقة يعتمد، كما وصفته جريدة جورجيا، على "شرط واحد منفرد--- قدرة مالك المزرعة على إصدار الأوامر للعمال." وقد أثر الصراع بين محاولة السادة السابقين لإعادة إنشاء قوة عمل منضبطة، وسعى السود إلى بعث المعنى فى حريتهم من خلال استخلاص الاستقلال في كل جانب من جوانب حياتهم عميقا في مسار إعادة البناء.



الأقاليم الطبيعية وأقاليم المحاصيل النقدية للجنوب ، ١٨٦٠



العبيد أكثر من ٥٠ في المائة من السكان، ١٨٦٠

ظهر ملاك المزارع الجنوبيون من الحرب الأهلية باعتبارهم طبقة مدمرة --- جسديا واقتصاديا، ونفسيا. فقد هلك الآلاف من الشبان الأثرياء في المعركة. وعصف فقدان عبيد المزارعين ومدخرات حياتهم (بالقدر الذى استثمروا به في السندات الكونفدرالية) بميراث الأجيال. وقد فقد وليام جيلمور سيمز، الشاعر والروائي من كارولينا الجنوبية الذي كان قد تزوج ابنة مالك مزرعة، "العبيد، والأوراق المالية، والأثاث والكتب والصور والخيول... والممتلكات التي كانت تبلغ قيمتها ١٥٠٠٠٠ دولار من الذهب."

و بالنسبة لغالبية من ملاك المزارع، وبالنسبة لعبيدهم السابقين، بشرت هزيمة الكونفدرالية ونهاية الرق بعملية صعبة للتكيف مع العلاقات الطبقية والعرقية الجديدة والطرق الجديدة لتنظيم العمل. وكانت الضحية الأولى لهذا التحول هى الروح الأبوية لملاك المزارع فيما قبل الحرب. فلم يكن للأبوية وهى شعور بالإلتزام يستند على السيادة على الأدنى منزلة، مكان في النظام الاجتماعي الذي يقوم على علاقات العمل الحرة في السوق غير الشخصي ومطالبات السود الضاغطة بقوة من أجل الاستقلال الذاتى والمساواة. وكما كتب محرر جنوبي في عام ١٨٦٥، "فإن القانون الذى حرر الزنجى حرر في الوقت نفسه السيد، وكفت عن الوجود جميع الالتزامات الناجمة عن علاقات السيد والعبد، ما عدا بالنسبة للأشخاص الطيبين». والطيبة ثبت انها كانت نادرة جدا في أعقاب الحرب والعتق. فقد طرد ملاك للمزارع السود المسنين أو العاجزين عن العمل، من مزارعهم وحولوا "الحقوق" التي كان يتمتع بها العبيد مثل-- الملبس والمسكن، والحصول على قطع حديقة --- إلى سلع، يجب الدفع مقابل الحصول عليها.

و كما كتب أحد ملاك المزارع، فإن العلاقة السابقة أصبح يتم تجاهلها من قبل الطرفين"، ولكن باستثناء الالتزامات الأبوية ظلت الأفكار الموروثة من العبودية مرنة بصورة ملحوظة. بالنسبة لأولئك الذين اعتادوا على قوة الأمر، وكان من الصعب قبول العطاء والأخذ الطبيعي من قبل صاحب العمل. فقد كان يتعين أن يكون صاحب العمل كما كان يعتقد الكثير من ملاك المزارع، هو الحكم الوحيد الذى يحدد قيمة خدمات عماله. فحين استأجر أحد البيض فى كارولينا الشمالية معتوقا في ربيع عام ١٨٦٥، ووعد باعطائه "كل ما هو حق" بعد جمع المحصول، ترك المعتوق الوظيفة فى المزرعة فى جورجيا، "لإنه يعتقد انه يمكن أن يحقق ما هو أفضل".و قد أثار ذلك السلوك الذى كان عاديا تماما في الشمال، صيحات الغضب والاتهامات بالجحود من الرجل الأبيض.

و خلص كارل شورس وغيره من الشماليين الذين قاموا بجولة في الجنوب في عام ١٨٦٥ إلى أن الجنوبيون البيض "لا يعرفون ما هو العمل الحر".، فرد العديد من ملاك المزارع بأن الشماليون "لا يفهمون طبيعة الزنجي". وأصر ملاك المزارع على أن افتراضات العمل الحر --- العقلانية الاقتصادية والانضباط الذاتي الداخلى، والاستجابة لحوافز السوق --- لا يمكن أبدا، تطبيقها على

السود واشتكت صحيفة فى جورجيا. من " إنهم مسرفون وغير حريصين على المستقبل." كما لم تكن بديهية آخرى للعمل الحر أنه فرصة للحراك الاجتماعي، معمولا به في الجنوب. وأبلغت صحيفة فى ناتشز قراءها: "إن الوضع الحقيقي للزنجي هو أن يكون خادما، واحتياجات وحالة بلدنا تتطلب أن يظل خادما".

كان للاعتقاد بأن الطبقات الدنيا فيما قبل الصناعة تشترك فى النفور من الكدح، المنظم والمنضبط تاريخ طويل في كل من أوروبا وأمريكا. وفي إعادة بناء الجنوب، أتخذ هذا الفكر شكلا عنصريا، وعلى الرغم من أن العنصرية كانت مستوطنة في جميع أنحاء أمريكا في القرن التاسع عشر، فإن متطلبات اقتصاد المزارع شكلت مضمونها الخاص في أعقاب العتق. ولم تكن الاتهامات في كثير من الأحيان ب "الكسل" توجه ضد السود غير الراغبين في العمل فحسب، لكن كانت توجه لكل الذين يفضلون العمل لأنفسهم، وقد كتب كيمب بى. باتل، وهو مالك مزرعة من كارولينا الشمالية وزعيم سياسي، في عام ١٨٦٦، "أعتقد أن نقص الطموح سيكون شيطانا للعنصر فبعض من الرجال الأكثر منطقية لدى يقولون انهم لا رغبة أخرى لديهم غير زراعة ما يملكوه من الأراضي بالحبوب وجمع لحم الخنزير المقدد. " وفى رأيه أن مثل هذا الطموح يبدو طموحا بما فيه الكفاية وغير عادي بالكاد في جنوب القرن التاسع عشر. ولكن في مجتمع المزارع، لم يبد الرجل الأسود الراغب في شق طريقه لصعود السلم الزراعي للوصول لوضع مزارع الاكتفاء الذاتي مثالا رائعا على الاجتهاد، ولكنه يدل على رفض المعتوق غير الأخلاقي --- للعمل، تحت اشراف البيض فى المزرعة.

كانت قضايا العمل والأرض مترابطة ارتباطا وثيقا. ولذلك سرعان ما خلص ملاك المزارع إلى أن سيطرتهم على عمل السود تعنى الحفاظ على امتيازاتهم الخاصة بالحصول على الأرض المنتجة فى حزام المزارع. حتى إذا رسخ عدد قليل نسبيا من المعتوقين مكانتهم باعتبارهم مزارعين مستقلين، فإن الانضباط فى المزرعة سوف يتحلل، كما أوضح ويليام اتش تريسكوت . "سيكون من المستحيل تماما للمالك العثور على العمال الذين يعملون برضا من أجل الأجور بجانب هذه المستعمرات الحرة." ولذلك اعتزم المزارعون في الاجتماعات العامة في عام ١٨٦٥، وفى مراسلاتهم الخاصة، عدم تأجير أو بيع الأراضي للمعتوقين. وفي الواقع، فقد سعوا لأن يفرضوا على السود تعريفهم الخاص للحرية، الذى رفض مساواة الرقيق السابقين بين الحرية والاستقلالية. وأشار مالك مزرعة من الميسيسيبي هو صموئيل أجنيو فى مذكراته إلى أن "لديهم فكرة أن الأجير ليس حرا، وأضاف:

إن زنوجنا يواجهون منحدرا، منحدرا طويلا أمامهم، في رأيي المتواضع. وسيدركون أن الحرية والاستقلال أمران مختلفان. يمكن للمرء أن يكون حرا ولكن ليس مستقلا رغم ذلك.

كان الصراع لا مفر منه، بين حاجة ملاك المزارع لقوة عمل منضبطة، وبين سعى المعتوقين للاستقلال الذاتي. وقد حاول ملاك المزارع من خلال عقود مكتوبة إعادة فرض سلطتهم على كل جانب من جوانب حياة عمالهم. ونصح واحد منهم الآخرين قائلا "دعو كل شيء يمضي قدما على النحو السابق، إذ يجري استبدال العلاقة التعاقدية بالعلاقة بين السيد والعبد." ولم تنص هذه العقود المبكرة على العمل فى جماعات من الشروق إلى الغروب كما كان الحال في أيام ما قبل الحرب فحسب، بل كانت تخضع لإرادة مالك المزرعة. وطالب أحد ملاك المزارع فى كارولينا الجنوبية المعتوقين بطاعة صاحب العمل "والسير حسب توجيهه كما كان الحال فى زمن العبودية." ولم يحدد العديد من العقود وسائل محددة من العمل والدفع فحسب، ولكن حظر على السود مغادرة المزارع، أو استقبال زوار أو عقد اجتماعات بدون إذن من صاحب العمل.

وقد ثبت إن وضع هذه الأحكام أسهل من تنفيذها. وسرعان ما أدرك ملاك المزارع أن عقود العمل لا يمكنها فى حد ذاتها جعل العبيد قوة عمل منقادة. ففي مزرعة الإغاظة وهى اسم على مسمى في ولاية تكساس، قيل إن السود في سبتمبر ١٨٦٥ كانوا "وقحين ويرفضون العمل." وحدد العاملون لدى صاحب العمل حاكم لويزيانا الكونفدرالي السابق، توماس مورس، وتيرة العمل، ورفضوا حرثها عندما كانت الأرض صلدة، وردوا على شكواه بطريقة "مزعجة وتدل على عدم الاحترام ". فقد كان الصراع توطن في جميع أنحاء مزارع الجنوب. ورفض بعض السود إزالة الحشائش فى حقول القطن تحت المطر. ولم يؤد آخرون وظائفهم الأساسية - مثل حفر القنوات وإصلاح السدود - لأنهم يكرهون "العمل الموحل" فى مزارع الأرز --- مما اضطر بعض مزارعي الأرز --- "لتوظيف الأيرلنديين للقيام بحفر الخنادق." وكان لخدم المنازل، أيضا، أفكارهم الخاصة بمتى تبدأ وتنتهى التزاماتهم. فقد رفض كبار الخدم والسقاة الطهي أو تلميع النحاس، ورفضت خادمات المنازل تلميع أحذية ضيوف ملاك المزارع، وأعلنت الخادمات المسئولات عن غرف النوم أنه ليس من واجبهن الرد على الباب الأمامي، وأصرت الخادمات الفتيات على حقهن فى الترفيه عن الزوار الذكور في غرفهن.

و لم يكن البيض الجنوبيين وحدهم الذين يواجهون صعوبة فى ضبط العبيد السابقين. ففى أثناء الحرب وبعدها مباشرة، إنضم عنصر جديد لطبقة ملاك مزارع الجنوب : وهم الشماليون الذين قاموا بشراء الأراضي والمزارع المؤجرة، أو شكلوا شركات مع ملاك المزارع فى الجنوب. كان هؤلاء الوافدون الجدد متنوعين، مجموعة طموحة، معظمهم من الجنود السابقين الحريصين على استثمار مدخراتهم في هذه الحدود الجديدة الواعدة والمدنيين الذين أغراهم الجنوب بفضل التقارير الصحفية عن "المبالغ الخرافية من المال التى تأتى من زراعة القطن في الجنوب." ومع ذلك، ارتبط السعي لتحقيق الربح، مع روح الإصلاح، فى تشكيل رؤيتهم لأنفسهم باعتبارهم

محققين للمصالحة المحلية والانعاش الاقتصادى للجنوب. وقد كتب رجل من إلينوي كان يقوم بالزراعة في تاكساس: "أنا ذاهب من أجل تطبيق أفكار جديدة هنا في طريقة الزراعة وتوضيح محاسن العمل الحر عن العمل العبودى ".

وتوقع المزارعون الجنوبيون أن القادمين الجدد سرعان ما سوف يشكون من طبيعة عمل السود، وأنهم لم يكونوا مخطئين. فالأساليب "العلمية" جدا التى كان الشماليون يأملون تقديمها، تنطوي على العمل تحت إشراف عن كثب وإجراء تغيرات في روتين الزراعة المتعارف عليه، والوتيرة غير النظامية بدرجة العمل التي يفضلها السود ورغبتهم في توجيه عملهم الخاص. ومع مرور الوقت، بدأ المزارعون الشماليون يتصرفون أكثر وأكثر مثل الجنوبيين. وسعى البعض لإعادة العقاب البدني، لكن لم يجدوا من بين المعتوقين من يتحملوا ذلك.و ربما نشأت المشكلة من حقيقة أن معظم القادمين الجدد، مثل البيض الجنوبيين، لم يكونوا يعتقدون أن السود المعتوقين مؤخرا قادرين على "العمل المدار ذاتيا." وقالت صحيفة نيويورك تايمز بسخرية غير مقصودة، " فلو أن المعتوقين أصبحوا عمالا أحرارا "يجب أن يتم ذلك من خلال منحهم سادة جدد." بيد أن السود، أردوا أن يكون سادة أنفسهم.، واستخدموا ضد أرباب العمل الجنوبيين والشماليين على حد سواء، كل ما يمكنهم من الأسلحة يمكن أن يجدوها في ظل الظروف الاقتصادية الفوضوية للجنوب فيما بعد الحرب للتأثير على ظروف عملهم.

و قد حظى السود، في الواقع، بقدرة كبيرة على المساومة بسبب "نقص العمالة" الذي أعقب إنهاء العبودية، وكان النقص حادا بصفة خاصة في فلوريدا ذات الكثافة السكانية المنخفضة وإمبراطورية القطن المتوسعة في الجنوب الغربي، وأثر التنافس على العمل على ملاك المزارع في جميع أنحاء الجنوب. وقال مالك مزرعة وهو فرانك بى كونر من تكساس متحسرا على "إن الصراع يبدوا سوف يدور حول من سوف سيحصل على الزنجي بأي ثمن"، وخلص إلى القول إنه يجب وقوف ملاك المزارع صفا واحدا من أجل "إقامة كيان موحد لأقصى حد " بهدف وقف تحريض" عمال أى أحد آخر، والاتفاق على أي شخص "ينتهك العرف الراسخ المتبع سوف يطرد من المجتمع."

لم تكن ندرة اليد العاملة سرابا. فقد انخفض المعروض من العمالة السوداء مقيسا بعدد ساعات عمل الفرد بنحو الثلث بعد الحرب الأهلية، أساسا لأن كل العبيد السابقين كانوا مصممين على العمل ساعات أقل مما كان في ظل العبودية، وانسحب العديد من النساء والأطفال تماما من الحقول. ولكن "نقص العمل " لم يكن مشكلة تتعلق بالأرقام فقط، بل بالسلطة ونشأت من تصميم الأسر السوداء" على استخدام الحقوق الناجمة عن العتق لتهيئة فروض وشروط عملهم وايقاعه وتعويضه..

و إذا كان النقص في اليد العاملة قد عزز قدرة السود على المساومة، فإن اخفاق المحاصيل المتعاقب بعد الحرب قد قوضها بشكل خطير. وبدافع من ارتفاع أسعار القطن من عام ١٨٦٥، فإن المزارعين الجنوبيين والقادمين الجدد الشماليين اندفعوا إلى إنتاج القطن، فقط ليجدوا أن الأدوات والحيوانات في زمن الحرب، واستخدام البذور القديمة فشلت في إنتاج محاصيل قوية، والصراعات المستمرة لأجل الانضباط في العمل، قد تضافرت لتنتج محاصيل مخيبة للآمال. وفي عام ١٨٦٦. فاقمت الطبيعة المشكلة بالنسبة لمزارعى الجنوب، وتناوب الطقس ما بين فترات من الجفاف ومن الأمطار الغزيرة، مما قزم المحاصيل. وانهارت السدود القائمة على أنهار المسيسيبي، ورد، وأركنسو، التى دمرتها الحرب، واجتاحت الفيضانات أراضي القطن الممتازة، وغرقت الماشية والبغال. وأخيرا، هاجم جيش من دودة القطن اللعينة ما قد تبقى منه.

و عانى الكثيرون من ملاك المزارع من الخسائر الفادحة في هذه السنوات. وفى الحزام الأسود في ألاباما، استعرض هنري واتسون، الابن، ظروف جيرانه في بداية ١٨٦٧. واكتشف أنه من بين أربعة عشر مالك مزرعة، لم يكن سوى واحد فقط قد حقق أرباحا. وعانت أعداد من المزارعين والمستثمرين من نفس المصير. إذ فقد أيتلو ريد ٢٠٠٠٠ دولار، كان اقترض معظمها من بنك واشنطن، وقرر العودة إلى الشمال ليكسب رزقه كصحفي. وباعتبار السود الجزء الأفقر من سكان المنطقة، فقد عانوا أكثر من غيرهم. في جزر البحر فى كارولينا الجنوبية، حيث فشلت محاصيل الذرة والقطن وسرعان ما أصبحت "غالبية الزنوج تتضور جوعا،"، قدر مكتب المعتوقين، إنه فى الولاية ككل لم يحقق سوى معتوق من كل عشرة كانوا يعملون جاهدين فى المزارع في عام ١٨٦٦ " ما يكفي لإعالة أسرته."

فقد لاحظ المزارع الشمالي جورج بنهام فيما بعد، " إذا كانت العناية الإلهية قد ابتسمت لهذه المنطقة في عام ١٨٦٦، من خلال إعطائها محصولا معقولا.....فإن ظلم الزنجي والوافدين الجدد، ومرارة القلب وكراهية الحكومة أمور كان يجب أن تختفى كلية. ولكن في حالة عدم وجود محصول جيد... تفاقم كل هذا. " ربما كان بنهام متفائلا أكثر من اللازم بشأن الوئام الاجتماعي في الجنوب فيما بعد الحرب، ولكن ليس هناك شك في أن فشل المحاصيل زاد من توتر العلاقات بين ملاك المزارع وعمالهم السود. فقد اكتشف أولئك الذين يعملون للحصول على حصة من المحصول أن ضعف المحاصيل خفض دخلهم تقريبا إلى لا شيء، والبعض الآخر، الذين يعملون مقابل أجور، أما ملاك المزارع أنفسهم جرى افقارهم، وأصبحوا غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم. وتم طرد الآلاف من السود من المزارع بدون أجر حيث أن المحاصيل كان قد تم حصادها. وبعد عقود من الزمن، تتذكر المعتوقة إيلا ويلسون كيف أن مخدومها طرد عائلتها من

مزرعة لويزيانا: "لم نحصل على أي نصف دولار،نحن لم نحصل على شيء '.... لم نفعل له شيئا، انه كان يريد فقط. أن يكون جميع المحصول لنفسه لقد سرقنا. هذا كل شيء.

"انحرافات المكتب" :

وعلى الرغم من شدة الصراع بينهما، فلم يكن السيد السابق ولا العبد السابق يملكان القدرة على تحديد نظام العمل الجديد في الجنوب. وحاول بطل رواية ثالث هو الشمال المنتصر، أيضا تشكيل الانتقال من العبودية إلى الحرية. وقد وقعت على كاهل مكتب المعتوقين. أكثر من أي مؤسسة أخرى، مهمة المساعدة في ولادة مجتمع العمل الحر. وكان مفوض المكتب هو السيناتور. أوليفر أوتيس هوارد، الذي اكسبته روابط وثيقة بجمعيات إغاثة المعتوقين لقب "الجنرال المسيحى." وعلى الرغم من أن وكالة هوارد كانت مؤقتة إلا انها كانت.تجربة في السياسة الاجتماعية التي، كتب عنها باحث سياسى معاصر، "لم تكن تنتمي إلى أمريكا أيامها "و لا يمكن وصف مسئولياته سوى أنها كانت شاقة، فقد شملت استحداث نظام عملي للعمل الحر في الجنوب، وإنشاء مدارس للمعتوقين، وتوفير المساعدات للمعوزين، والمسنين والمرضى، والمجانين، والفصل في المنازعات بين السود وبين الأعراق، ومحاولة تأمين العدالة المتساوية من قبل الدولة والحكومات المحلية التي أنشئت خلال إعادة البناء الرئاسية للسود والبيض الاتحاديين. وكان وكيل المكتب المحلى يتوقع أن يفوز بالثقة بين السود والبيض على حد سواء في وقت كانت فيه علاقات العرق والعمل قد تسممت بسبب عدم الثقة المتبادل والمصالح المتضاربة. وعلاوة على ذلك، لم يوظف المكتب، في ذروته، أكثر من ٩٠٠ وكيل في الجنوب بأسره. دستة منهم فقط خدموا في ولاية الميسيسيبي في عام ١٨٦٦، وكانت أكبر وحدة في ولاية ألاباما لم تضم أكثر من عشرين منهم، في أي وقت " ليس... في وسعكم تحقيق عشر توقعات أولئك الذين يخدمهم المكتب، وقد نصح الجنرال وليام. تى شيرمان هوارد بقوله أخشى "أن تكون لديك مهمة هرقل."

و للوهلة الأولى، بدت أنشطة المكتب كتلة مختلطة من التناقضات، مما عكس الاختلافات بين الوكلاء الأفراد في تفسير السياسات العامة الهابطة عليهم من واشنطن. لكن توحيد أنشطة المكتب كان يمثل مسعى إلى إرساء أساس لمجتمع العمل الحر. وبقدر ما كان هذا يعني دفع المعتوقين للعودة إلى العمل في المزارع، فإن سياسات المكتب تواكبت مع مصالح ملاك المزارع، وبقدر ما حظر الانضباط القسرى للعمل، وتولى عبء تعليم السود، وسعى لحماية السود من العنف، وشجع إزالة الحواجز القانونية للنهوض بالسود. ودعم المكتب طموحات المعتوقين في النهاية، فقد فضحت مسيرة المكتب أوجه الغموض والقصور في أيديولوجية العمل الحر نفسها.

ولكن في نفس الوقت اغتنم العبيد السابقين الفرصة التي أتاحتها الجهود الناقصة للمكتب نيابة عنهم لتعزيز سعيهم الخاص لتحسين الذات والاستقلالية.

كان التعليم، بالنسبة للجنرال هوارد، ضروريا للنهوض بالمعتوقين، وشغل الاشراف على المدارس بالنسبة للسود جانبا كبيرا من وقت الوكلاء المحليين. ومنعت الموارد المحدودة المكتب من إنشاء المدارس لكنه لم ينسق أنشطة الجمعيات الشمالية الملتزمة بتعليم السود. وبحلول عام ١٨٦٩ كان ما يقرب من ٣٠٠٠ من المدارس تخدم أكثر من ١٥٠٠٠٠ تلميذ، كما ورد إلى المكتب، ولم تكن هذه الأرقام تشمل العديد من المدارس المسائية والخاصة التي تديرها الجمعيات التبشيرية والسود أنفسهم. ورغم ابتلاء مدارس المكتب بصعوبات مالية وعدم كفاية المرافق، وكونها أكثر نجاحا في الوصول إلى الشباب السود في البلدات والمدن منها في المناطق الريفية، فقد ساعدت مدارس المكتب رغم ذلك فى إرساء الأساس للتعليم العام الجنوبي. ربما كان التعليم يمثل أكبر نجاح للوكالة في الجنوب بعد الحرب.

وشكل البيض المحليون في عدد من الولايات، الذين يحملون بعض الاتجاهات العنصرية بشكل صارخ، هيئات التدريس في مدارس المعتوقين، ولكن معظم المدرسين كن من النساء البيض من الطبقة المتوسطة، وكانت الغالبية العظمى منهن من نيو انجلاند، أرسلتهن للجنوب جمعيات الإغاثة الشمالية. وكان معظمهن حاصلات على نوع من التعليم العالي؛ سواء في المدارس العادية أو في بعض الكليات، مثل أوبرلين، التي كانت تقبل إلتحاق النساء، وكن جميعا يحملن معه الالتزام برفع مستوى المعتوقين. فقد كتبت إحداهن"أشعر أنه امتياز ثمين، أن يسمح لى بفعل شيء لهؤلاء الناس الفقراء.". وعلاوة على ذلك، فإنه بمساعدة من مكتب المعتوقين، كانت الجمعيات التي أسست ووظفت هيئات التدريس فى أول كليات للسود في الجنوب، بما فى ذلك فيسك، وهامبتون، وتوجالو، مكرسة في البداية لتدريب المعلمين السود. وبحلول ١٨٦٩، كان بين المعلمين الذين يقرب عددهم ٣٠٠٠ عدد كبير من المعتوقين في الجنوب، بحيث فاق السود للمرة الأولى عدد البيض.

وكان تعليم السود وهو مزيج تقليدى يرجع إلى القرن التاسع عشر من العمل الخيرى والرقابة الاجتماعية، يهدف فى الوقت نفسه إلى تأهيل المعتوقين لتحقيق الاستفادة الكاملة من المواطنة وإعادة صياغة ثقافة السود التى ورثوها من العبودية بغرس صفات الاعتماد على النفس والانضباط الذاتي. واستطاع عدد قليل من الشماليين الذين انخرطوا في تعليم السود أن يسموا فوق الاقتناع بأن الرق قد أسفر عن بشر "منحطين" في حاجة ماسة لتعلم التدبير، والاعتدال، والصدق، وكرامة العمل. ففي الفصول الدراسية، كانت التدريبات الهجائية وجداول الضرب تتناوب مع الحث على التقوى، والنظافة، والالتزام بالمواعيد. وبيد ان الرقابة الاجتماعية لم

تستغرق أغراض تعليم المعتوقين. إذ حملت الجهود الرامية إلى تعويد العبيد السابقين على آليات عمل السوق فى طياتها مجموعة معقدة ومتناقضة أحيانا من التدعيات. واعتبر معلمو المكتب التعليم مذيبا للخطوط التى تفصل بين الطبقات بحيث يتم تأهيل الأفراد للنهوض اقتصاديا مع تمكين المجتمع ككل لتجنب الصراع الطبقي.

و بالمعنى الأوسع، كانت المدارس التي أنشأها مكتب المعتوقين وجمعيات الإغاثة الشمالية، على حد تعبير مفوضية اتحاد المعتوقين الأمريكية، تهدف "لغرس المثل الجمهورية الأصيلة في ولايات الجنوب." ولم يأت الانفصال بين التعليم ومثل المواطنة المتساوية إلا بعد إعادة البناء، عندما اكتسبت فلسفة التعليم الصناعى تحت رعاية بوكر تي واشنطن وبيض الجنوب "المستعيدون" مكانتهم سطوة في تعليم السود فى الجنوب. وقبل ذلك، كان معظم المعلمين المهتمين يحبذون المساواة أمام القانون وحق الاقتراع للسود، وشجع الكثيرون منهم التنظيم السياسى للسود.

كان التعليم وهو نشاط المكتب الأكثر حظوة في الشمال له قصد واحد فحسب هو ترك مؤسسات دائمة في الجنوب. حتى عندما أنشأ شبكة واسعة من المحاكم والمستشفيات والمؤسسات الخيرية، وأنظمة العمل، سعى هوارد للحد من فترة عمر المكتب، اقتناعا منه بأن السود سوف يستفيدون أكثر من الاعتراف بهم كمواطنين متساوين بدلا من معاملتهم كطبقة خاصة تعتمد بشكل دائم على المساعدة والحماية الاتحادية. ومع ذلك فإن افتراض عدم دوام المكتب حد من نطاق سياسته وفاعليتها بصورة حادة. لم يكن هذا أكثر وضوحا منه فى جهود وكلاء مكتب المحاصرة لمنع معاملة المعتوقين بلا إنسانية ووحشية أكبر مما كان يحدث عندما كانوا يرزحون فى العبودية" وضمان حماية القانون لهم.

وقد وجد العديد من الوكلاء أن قمع العنف مهمة صعبة ومحبطة. وكان الجنرال آى أو سى أورد، القائد العسكري في ولايتى اركنساس والميسيسيبي، يعتقد أنه بدون قوات عسكرية فإن وكلاء المكتب كانوا "أسوأ من كونهم لا شئ"، ولكن عددا قليلا جدا منهم كانت لديهم القوة العسكرية تحت تصرفهم. وعلى الرغم من شكاوى الجنوبيين من الحكم العسكرى، فقد تم تسريح جيش الاتحاد بسرعة بعد الحرب، وتراجع عدده من مليون فى أول مايو ١٨٦٥، الى٣٨٠٠٠، وكان كثير منهم يتمركزون على الحدود الهندية، بحلول خريف عام ١٨٦٦. وبالتالي، ففي معظم الحالات , كان على وكلاء المكتب الاعتماد على قوتهم فى الإقناع والتعاون مع المسؤولين المحليين في محاولة حماية المعتوقين.

واصل معظم موظفى المكتب من هوارد نفسه إلى الوكلاء المحليين، التزامهم التزاما عميقا بفكرة المساواة أمام القانون. ولكن بدلا من تعزيز نظامه القضائى الخاص، جاهد المكتب لإقناع

الولايات الجنوبية بالاعتراف بالمساواة العرقية في الإجراءات القضائية الخاصة بها. وبعد تردد فى البداية، لا سيما بشأن مسألة السماح للسود بالشهادة ضد البيض، نقحت ولاية بعد أخرى الإجراءات القضائية بها وفقا للمبادئ التوجيهية للمكتب، على وجه التحديد لتخليص نفسها من محاكم المكتب. وبحلول نهاية عام ١٨٦٦، استعادت المحاكم المحلية الولاية القضائية على القضايا التى تضم معتوقين. وأخذ وكلاء المكتب حينئذ يراقبون الإجراءات القضائية فى الولايات والمحليات نيابة عن السود، مدافعين عن المعتوقين وملاحقين البيض، ومحافظين على سلطة إلغاء الأحكام التمييزية. ولكن سرعان ما اتضح أن الزخارف الرسمية للمساواة لا يمكن أن تضمن للسود العدالة الحقيقية. وكانت المشكلة الأساسية كما استنتج العقيد صمويل توماس، الذي أشرف على المكتب في ولاية الميسيسيبي في عام ١٨٦٥، هى أن الرأي العام الأبيض لا يمكنه "تصور أن يكون للزنجى أي حقوق على الإطلاق."

ورأى السود فى الوكلاء ومحاكمهم أفضل أمل لهم من أجل عدالة نزيهة في الجنوب فيما بعد الحرب. وأحضروا للمكتب مشاكل تافهة وكبيرة، بما في ذلك الكثير منها التى تنطوي على الخلافات الأسرية والشخصية فيما بينهم. ومع ذلك، فإنه فى معظم الحالات، نشأت شكاوى السود ضد البيض، وخاصة بسبب العنف وعدم دفع الأجور، والتقسيم غير العادل للمحاصيل. وقدر المعتوقون أنه مهما كانت نتائج الحالات الفردية، فإن مجرد وجود هذه المحاكم شكل تحديا على حد سواء لمفاهيم الاستقلال الذاتي المحلي والأفكار الموروثة عن السيطرة العنصرية. واعتبر البيض فى الجنوب أن ضرورة الإجابة على الاتهامات التى يوجهها العبيد السابقين للمكتب بإنها بمثابة اهانة. فقد تضمنت شكاوى البيض ضد وكيل ولاية الميسيسيبي "انه كان يستمع لأدنى شكوى من الزنوج، ويجر المواطنين البيض البارزين أمام محكمته لمجرد اتهام زنجي غير راضي".

وشكل مزيج مماثل من الموارد المحدودة، ومفاهيم العمل الحر، والالتزام بمساعدة المعتوقين، والاقتناع بأن السلطات المدنية يجب أن تتحمل المسؤولية عن المعاملة المنصفة للسود الجهود التي بذلها المكتب لتخفيف عبء العوز بين السكان السود. وصدرت فى ١٨٦٥ وصية " بأن الرجل الذي يمكن أن يعمل ليس له الحق في دعم من قبل الحكومة. لا يوجد شخص محترم حقا يرغب في أن يعيله الاخرون" من قبل وكيل مكتب ولاية الميسيسيبي، وجسدت الرأي الشمالي المعاصر بأن إغاثة الفقراء تقوض الاستقلال الرجولي.

واعتبر هوارد نفسه أن تقديم المساعدة العامة للفقراء " أمر غير طبيعى فى نظامنا الحكومى." وقد أدت "حرب المكتب على التبعية" إلى إغلاق متسرع غير لائق لمخيمات السود الهاربين والمشردين التي أنشئت خلال الحرب وتقييد المساعدات المباشرة للأطفال، والمسنين، وغير القادرين على العمل. ومع ذلك، فإن الحقائق الاقتصادية، قوضت جهوده المبكرة الرامية إلى

القضاء على الإغاثة تماما. ففي الأشهر الخمسة عشر الأولى بعد الحرب، وزع المكتب أكثر من ثلاثة عشر مليون حصة (وجبة من الذرة، والدقيق، والسكر تكفي لإطعام شخص لمدة أسبوع واحد)، كان ثلثاها للسود، وبعد ذلك في خريف عام ١٨٦٦، أمر هوارد بوقف هذه الإغاثة، إلا للمرضى في المستشفيات والنزلاء فى ملاجئ الأيتام - وهو اجراء شديد القسوة كان من المستحيل تنفيذه في أعقاب اخفاق المحاصيل ١٨٦٦ وما تلاه من العوز.

وطوال فترة وجوده، اعتبر المكتب إغاثته الفقراء سببا للإغراء بالتبطل. وأعلن رئيس مكتب فرجينيا أورلاندو براون، أن السود يجب أن "يشعروا بمهماز الضرورة، إذا ارادوا جعلهم معتمدين على الذات، وكادحين ومدخرين." ومن الواضح أن هذا الموقف لم يكن يعكس اتجاهات نحو السود فحسب ولكنه كان يعكس أيضا اعتقاد الشماليين عامة بمخاطر تشجيع التبعية بين الطبقات الدنيا. ومع ذلك , فقد استمر افتراض المكتب أن السود يتمنون أن يعتمدوا على الحكومة فى مواجهة الأدلة على أن مجتمع السود نفسه ينهض حيثما كان ذلك ممكنا، بمهمة رعاية الأيتام، والمسنين، والمعوزين، وحقيقة أنه في كثير من المحليات كان البيض أكثر تلقيا لمساعدات المكتب من السود. وفى موبايل، لاحظ هوايتلو ريد، " قد يستنتج الغريب أن العرق الأبيض هو الذى يوشك ان يثبت إنه غير قادر على رعاية نفسه، وليس العبيد المعتوقين.".

ومع ذلك, لم تكن سياسة الإغاثة سوى جزءا واحدا من تناقض أكبر في أغراض المكتب. ذلك ان الهدف من إحياء إنتاج الجنوب من السلع الزراعية الرئيسية قوض بطرق كثيرة ضمان حقوق المعتوقين. لم يكن هذا الغموض أكثر وضوحا فى أى مكان مما كان عليه في الجهود التي يبذلها المكتب للإشراف على الانتقال من العبودية إلى العمل الحر.

مكتب المعتوقين، والأرض، والعمل :

في أعقاب الحرب، كانت السياسة الاتحادية بشأن العمالة السوداء توضع من قبل الجيش. وبدا الجيش بالنسبة إلى العديد من المعتوقين وكأن له رؤية واحدة فقط، هى إرغامهم على العودة إلى العمل في المزارع. ففي الربيع وأوائل الصيف من عام ١٨٦٥، أصدر القادة العسكريون أوامر صارمة لوقف تدفق المعتوقين إلى المدن الجنوبية. وحظرت اللوائح العسكرية على السود السفر دون إذن من أرباب عملهم أو أن يكونوا في الشوارع ليلا ونهت عن "العصيان" من جانبهم. وفي عدة مدن، بدأت حركة سياسية منظمة للسود فيما بعد الحرب بالاحتجاجات ضد سياسات الجيش. وأدانت مجموعة من السود الأحرار فى ممفيس مطاردة وتجميع "المتشردين" للعمل فى المزارع: "يبدو إنه يتم إحياء تجارة رقيق كبيرة مرة أخرى في مدينتنا." وفي يوليو، أصدر وزير الحرب ستانتون أوامر إلى قادة الجنوب بوقف تنفيذ الأوامر وبأن يتم التوقف اشتراط

الحصول على إذن للمرور والكف عن التدخل في حرية السود في التنقل. لكن ظل الافتراض الذي تقوم عليه السياسة العسكرية، وهو أن أفضل ما يخدم مصالح جميع الأميركيين هو عودة السود إلى العمل فى المزارع، حيث تولى مكتب المعتوقين قيادة الانتقال إلى العمل الحر.

و كما كتب وكيل ولاية تينيسي فإن فكرة العمل الحر، كانت "أنبل مبدأ على وجه الأرض." ومثل الجمهوريين الشماليين عموما، تمسك موظفو المكتب بما بدا في وقت لاحق بافتراضات طوباوية بشكل مثير للدهشة حول السهولة التي يمكن بها إعادة صياغة العلاقات العمالية فى الجنوب في قالب العمل الحر. إذ لا يحتاج السود والبيض إلا لمجرد التخلي عن مواقفهم تجاه العمل، وتجاه بعضهما البعض، والموروث من العبودية، وستتولى السوق عمل الباقى. وأعلن الجنرال روبرت ك. سكوت، الرئيس التنفيذي للمكتب في كارولينا الجنوبية "وليكن مفهوما أنه سيتم دفع أجر يوم عادل ليوم عمل عادل. إن مالك المزرعة يريد عمالا موثوقا بهم، ومخلصين". وإذا قام المكتب بدور القابلة في عملية ولادة العمل الحر، فإن السوق سرعان ما قامت بدورها باعتبارها حكما فى تحديد المصائر الاقتصادية في الجنوب، وشحذ تلك الصفات التي تميز العمل الحر من عمل الرقيق --- الكفاءة، والإنتاجية، والعقلانية الاقتصادية - وضمان الأجور وظروف العمل المنصفة.

و الواقع إن هذه الرؤية الاجتماعية كانت إلى حد كبير منبتة الصلة بالحقائق الاجتماعية التى واجهها المكتب. إذ قامت أيديولوجية العمل الحر على نظرية العقلانية الاقتصادية العالمية والاقتناع بأن لجميع الطبقات في مجتمع العمل الحر نفس المصالح المشتركة. والواقع إن السادة السابقين والعبيد السابقين ورثوا من العبودية عادات واتجاهات فى العمل تتعارض مع افتراضات العمل الحر، واعترف كلاهما على نحو، أكثر وضوحا من المكتب، بعدم توافق مصالح وتطلعات كل منهما. وعلاوة على ذلك، فإن النظام الاجتماعي للعمل الحر، يضمن ظاهريا للعامل الطموح الفرصة للحراك الاقتصادي، والقدرة على الانتقال من العمل المأجور إلى الاستقلال عبر حيازة الممتلكات الإنتاجية. فما الذى اسفرت عنه هذه البديهية فى مجتمع فقير، حيث بقيت حتى أعلى الأجور الزراعية منخفضة بشكل كبير، وكان هناك السكان البيض المصممين على استخدام كل الوسائل المتاحة لهم لمنع السود من الحصول على الأراضي أو أي وسيلة أخرى لتحقيق الاستقلال الاقتصادي؟

و إذ ثبت وكلاء المكتب أنفسهم في الجنوب في صيف وخريف عام ١٨٦٥، فقد كان يحدوهم الأمل لحث الجنوبيين على "إعطاء النظام فرصة لتجربة عادلة ونزيهة." أما فيما يتعلق برغبة ملاك المزارع في انضباط القوة العاملة التى يحكمها السوط، فقد رد الوكلاء بأن "الإكراه البدني سقط مع سقوط العبودية ". وردا على الزعم بأن السود لن يعملوا طوعا أو يستجيبوا

لحوافز السوق، قالوا أن مشكلة إعادة التكيف الاقتصادي ينبغي أن ينظر إليها من خلال منظور العمل، بدلا من العرق. وكما أوضح الوكيل جون إيه. براينت:

طبعا لا يوجد إنسان يحب العمل. إن المصلحة أو الضرورة هما ما يدفعان به إلى العمل... لماذا يعمل الرجل الأبيض؟. حتى يمكنه حيازة الممتلكات ووسائل شراء وسائل الراحة وكماليات الحياة. والرجل الملون سوف يعمل لنفس السبب.

، وكما لاحظ ضابط في الجيش فى يوليو عام ١٨٦٥، كان "الشران" اللذان كان يتعين على المكتب مواجهتهما هما "القسوة من جانب صاحب العمل والتهرب من جانب الزنوج." ومع ذلك فإن المكتب، مثله مثل الجيش، كان على ما يبدو يعتبر أن عزوف السود عن العمل يمثل أكبر تهديد لمهمته الاقتصادية. وفي بعض المناطق استمر الوكلاء فى تطبيق نظم الجيش لتصريحات المرور الحضرية، وتنظيم دوريات لمطاردة المتشردين فضلا عن ممارسة القبض على العمال العاطلين عن العمل لشحنهم إلى المزارع. وأرسلت محاكم فى مكتب ممفيس السود الفقراء المدانين بارتكاب جرائم للعمل لدى البيض الذي سيدفعون الغرامات المحكوم بها عليهم. وقد علق على ذلك قس محلى"يا لها من سخرية فى استدعاء وصف هؤلاء بهذه الطريقة بالمعتوقين وهم ما زالوا يتعرضون لمثل هذه الأشياء".

وقد اختلف مسؤولو المكتب، الموحدين فيما يتعلق بأمجاد العمل الحر مثل الشماليين عموما، فيما بينهم حول التداعيات الاجتماعية النهائية لأيديولوجية العمل الحر. فقد أعتقد البعض بأن المعتوقين يجب أن يظلوا قوة عمل زراعية دائمة؛ فى حين أصر آخرون على أنه ينبغي أن يتمتعوا بنفس الفرصة لشق طريقهم صعودا في السلم الاجتماعي للملكية المستقلة مثل العمال الشماليين؛ فى حين كان لا يزال هناك آخرون يأملون ان تساعد الحكومة الاتحادية على الأقل بعض السود في الحصول على مزارعهم الخاصة. وكان هوارد يعتقد أنه يجب على معظم المعتوقين العودة إلى العمل فى المزارع، ولكن في ظل الظروف التى تسمح لهم بها الفرصة للعمل لشق طريقهم للخروج من طبقة العمل بأجر. وفي نفس الوقت، أخذ على محمل الجد الحكم الوارد في قانون إنشاء وكالته الذى يصرح له بتوطين المعتوقين على الأراضي المصادرة والمهجورة. وفي عام ١٨٦٥، حاول هاورد ومجموعة من مسؤولي المكتب المتعاطفين بعث الحياة في هذه الرؤية البديلة للعمل الحر فى الجنوب.

وحتى على الرغم من أن إدارة لينكولن قد تركت قانون المصادرة لعام ١٨٦٢ غير مطبق عمليا، كان المكتب يسيطر على ٨٥٠٠٠٠ إكر من الأراضي المهجورة في عام ١٨٦٥، وهو ما لايكفى لاستيعاب جميع العبيد السابقين لكنه كان كافيا بصعوبة لتحقيق بداية نحو خلق طبقة صغار ملاك الأرض الأحرار السود. وكان من مرؤوسي هوارد رجال ملتزمون بإخلاص بتوطين المعتوقين في

مزارع خاصة بهم وحماية حقوق أولئك الذين كانوا احتلوا الأرض بالفعل. وقام توماس كونواي، مساعد مفوض المكتب، في لويزيانا، بتأجير أكثر من ٦٠٠٠٠ إكر للسود (بما في ذلك مزرعة يملكها نجل الرئيس السابق زاكاري تايلور). وكان الأكثر اصرارا من الجميع على فكرة ملكية الأراضي للسود، هو جنرال رفيوس ساكستون، الذى كان من المطالبين بإلغاء الرق قبل الحرب وأدار المكتب في ولايات كارولينا الجنوبية، وجورجيا، وفلوريدا خلال صيف عام ١٨٦٥. وأشرف ساكستون بالفعل على توطين الآلاف من السود على الأراضي المتحفظ عليها لهم بموجب الأمر الميدانى رقم ١٥ للجنرال شيرمان. وفي يونيو ١٨٦٥، أعلن عن نيته استخدام الممتلكات الخاضعة لسيطرة المكتب لتزويد المعتوقين بأرض تتضمن مسكنا بمساحة أربعين إكر حيث يستطيعون بالمثابرة الحريصة أن يحققوا بسهولة الاستقلال".

و في البداية، كان هوارد نفسه يشارك كونواي وساكستون أفكارهما الراديكالية. وأصدر في نهاية يوليو ١٨٦٥ التعميم رقم ١٣، الذي أوعز إلى وكلاء المكتب بتجنيب مساحات كل منها أربعين إكر للمعتوقين في أسرع وقت ممكن. لكن أندرو جونسون، الذي كان قد عفا عن الكونفدراليين السابقين، سرعان ما وجه هوارد لإلغاء أمره. وأمرت سياسة جديدة، صيغت في البيت الأبيض، وصدرت في سبتمبر لتلغى تعميم هاوارد رقم ١٥، وأمرت باستعادة الملاك المعفو عنهم جميع الأراضي باستثناء مساحة صغيرة قد سبق أن بيعت بموجب أمر من المحكمة. وبمجرد حصاد المحاصيل، وكانت جميع الأراضي الموجودة في أيدي المكتب تقريبا قد أعيدت إلى ملاكها السابقين.

كان معظم الأراضي التي احتلها السود في صيف وخريف عام ١٨٦٥ يقع ضمن ما تحفظ عليه شيرمان". ووقعت على كاهل هوارد مهمة كئيبة لإعلام المعتوقين أن الأرض ستعود إلى أصحابها السابقين، وأنهم يتعين عليهم أن يوافقوا إما على العمل من أجل ملاك المزارع أو يطردوا منها. وفي أكتوبر سافر إلى ريف ولاية كارولينا الجنوبية، على أمل "أن يخفف قدر الإمكان وقع الصدمة، من حرمان المعتوقين من ملكية الأراضي."

وحدثت على جزيرة إديستو واحدة من المواجهات الأكثر إثارة للألم في تلك الحقبة. كان المعتوقون يتوقعون تماما رسالة هوارد، وعندما وقف ليتكلم إلى أكثر من ٢٠٠٠ من السود تجمعوا في كنيسة محلية، "تجلى عدم الرضا والأسف من كل أركان الاجتماع." وأخيرا، هدأت إمرأة سوداء رخيمة الصوت الحشد بأن شدته إليها بغناء أنشودة دينية زنجية "لا أحد يعرف المتاعب التى شهدتها" و"تجول في البرية من الحزن والكآبة." وعندما ران الصمت على المعتوقين، توسل هاورد إليهم " أن يضعوا مشاعرهم المريرة جانبا، وإلى أن يتصالحوا مع أسيادهم القدماء." وكان الجمهور يقاطعه بشكل مستمر: "لا، أبدا"، "لا تستطيع أن تفعل ذلك"، "لماذا، يا جنرال هوارد، هل تسلب أراضينا؟"

طلب هوارد من تجمع المعتوقين تعيين لجنة مؤلفة من ثلاثة أشخاص للنظر في أعدل طريقة لاستعادة ملاك المزارع لملكيتهم. ولم يكن رد اللجنة البليغ يبشر بالخير للتوصل إلى تسوية هادئة :

يا جنرال، نحن نريد المساكن وما حولها من الأرض، فقد وعدتنا الحكومة بذلك. إذا لم تنفذ الوعود التي قطعها وكلاؤها لنا، اذا كانت الحكومة قد انتهت إلى إقامة علاقات صداقة مع أعدائها السابقين وأهملت مراعاة مبادئ الإيمان المشترك بينها وبيننا نحن حلفائها في الحرب التى قلتم إنها قد انتهت، والآن تأخذ منهم كل الحق في الأرض التى يقفون عليها، حتى يعودوا إلى العمل مرة أخرى لأعدائكم وأعدائهم السابقين وفى كل الأوقات.... وقد تركتنا في حالة غير سارة أكثر مما كنا فى السابق.... سترى أن هذه ليست حالة الأحرار حقا.

إنك أن تطلب منا أن نغفر لملاك أرض جزيرتنا.... الرجل الذي ربطنى إلى شجرة وجلدنى ٣٩ جلدة والذي جرد وجلد والدتي وأختي والذي لن يسمح لي بالبقاء في كوخه الخالى إلا إذا كنت سوف أقوم بالزراعة له بالسعر الذى يرضيه والذي يشترك مع الآخرين ليبعدنى عن الأرض ويعرف جيدا أنى أود أن لا يكون لى أي علاقة معه لو كنت أملك أرضى --- هذا الرجل، أنا لا يمكن أن أغفر له. هل تراه قد سامحنى وعرف انه يحاول ان يبقي علي في حالة من العجز؟

بهذه الكلمات، عبرت اللجنة بكرامة بسيطة عن اقتناع جميع المعتوقين بأن الأرض كانت أساس الحرية وأن شرور العبودية لا يمكن أن تنسى بسرعة، وأن مصالح السادة السابقين والعبيد السابقين لا يمكن التوفيق بينهما في الأساس. وناشد المعتوقون هاوارد اعطائهم الحق في استئجار أو شراء الأراضي، وأبدوا "أعظم نفور" من توقيع عقود عمل مع ملاك الأراضي، حيث تعادل مثل هذه الاتفاقات العودة العملية إلى العبودية. "

و تعهد هوارد وقد أثرت فيه تجربته بتجديد النضال من أجل الأرض عند انعقاد الكونغرس في ديسمبر. وفي الوقت نفسه، شكا ملاك المزارع من الموقف العدائي من قبل الجنرال ساكستون. وقد أخبر وليام تريسكوت الرئيس بإنه طالما كان ساكستون يرأس المكتب في جنوب كارولينا، فإن الأرض سوف لن تعاد لنا أبدا، وفي أوائل عام ١٨٦٦، أمر جونسون باستبعاد ساكستون. وعند رحيله، ساهم آلاف من معتوقى ولاية كارولينا الجنوبية ب " بقطع نقدية صغيرة وبخمسات البنسات" لتقديم "اثنين أو ثلاث قطع جميلة من الفضة " لصديقهم الأكثر إخلاصا في مكتب المعتوقين. وبهذا فإن فكرة وجود مكتب يعمل بنشاط على تعزيز ملكية الأرض للسود وصلت الى نهاية مباغتة.

وتطلبت إعادة الأراضي اللازمة نزوح عشرات الآلاف من المعتوقين في جميع أنحاء الجنوب. وأجلى الجيش أكثر من ٢٠٠٠٠ من السود الذين كانوا قد استقروا على ممتلكات مصادرة أو

مهجورة في جنوب شرق ولاية فرجينيا. وتم إعادة ٦٢٠٠٠ إكر كان السود فى لويزيانا يزرعونها إلى أصحابها السابقين؛ وكما لاحظت زوجة محرر صحيفة نيو أورليانز، فإن جوزيف إس فولرتون، الذي خلف كونواي "لا يبدو أنه يسرع على نحو كاف فى طرد شاغلي الممتلكات المصادرة" حتى مزرعة ديفيز بند، فى الميسيسيبي، حيث كان المزارعون السود يزرعون ١٠٠٠٠ إكر في عام ١٨٦٥، عادت إلى جوزيف ديفيز. وبيد إنه خلافا لمعظم ملاك المزارع، باع ديفيز الأرض بفوائد بإئتمان طويل الأجل لبنيامين مونتجمري، أبرز قائد لمجتمع السود في الناحية. وتوفي ديفيز عام ١٨٧٠، تاركا وصية تأمر ورثته ب"مد مهلة السداد" فيما يتعلق بمدفوعات مونتجمري. ولكن في عام ١٨٧٨، عندما أصبح ثمن الشراء وهو ٣٠٠٠٠٠ دولار، مستحقا أمرت محكمة الميسيسيبي بإعادة الأرض إلى عائلة ديفيز --- وهى نهاية حزينة لحلم إنشاء "جنة الزنجى" في ديفيز بند.

ومع ذلك، لم تكن عملية الاستعادة فى مكان مضطربة مثلما كانت فى جورجيا وكارولينا الجنوبية والأرض المنخفضة. وفى أكثر من مناسبة قام المعتوقون بتسليح أنفسهم، وحصنوا المزارع بالمتاريس، وطردوا الملاك الذين حاولوا تجريدهم من ممتلكاتهم. وأخبر واضعو اليد السود أحد ملاك جزيرة إديستو في شهر فبراير عام ١٨٦٦، بإنه "من الأفضل لك العودة إلى تشارلستون، والذهاب للعمل هناك، ولو كنت لا تستطيع أن تفعل أي شيء آخر، يمكنك التقاط المحار وتكسب عيشك كما يفعل الناس المخلصون --- من عرق جبينهم". وبذل وكلاء المكتب، السود والبيض، كل جهد ممكن لحث المعتوقين بالأرض المنخفضة لتوقيع عقود مع ملاكهم السابقين، فى حين أجلت القوات الاتحادية بالقوة الذين رفضوا. وفي النهاية، لم يتلق سوى حوالي ٢٠٠٠ من معتوقى جنوب كارولينا وجورجيا فعلا على الأراضي التي كانت قد وعدوا بها في عام ١٨٦٥.

وأشعلت أحداث عام ١٨٦٥ و١٨٦٦ شعورا عميقا بالخيانة بين المعتوقين في جميع أنحاء الجنوب. لقد كانت الأرض موجودة بما فيه الكفاية، كما كتب عبد سابق من الميسيسيبي هو ميريمون هوارد، لكى يحصل كل " رجل وامرأة على قدر ما يستطيع من العمل عليها.." ومع ذلك ترك السود محرومين من كل حقوقهم كبشر بلا أرض، ولا بيت، إلا بقدر مكان لوضع رؤوسهم فيه.... فى عالم يحتقرهم ولهم فيه لكنه يكرههم، لقد كنا اصدقاء فى المسيرة.... وأخوة فى ساحة المعركة، ولكن في المساعي السلمية للحياة يبدو أننا غرباء.

وبحلول ١٨٦٦ وجد المكتب نفسه أنه لا بديل أمامه إلا تشجيع كل المعتوقين تقريبا على توقيع عقود سنوية للعمل في المزارع. وحينذاك اصبحت كل أماله لنهوض السود طويل الأمد وتحقيق الازدهار الاقتصادي الجنوبي الآن تنصب بشكل حصري على عقد العمل نفسه. لقد رأى إنه من خلال التوقيع والتمسك بها طوعا، سيطور كلا من ملاك المزارع والمعتوقين عادات اقتصاد العمل الحر ويتوصلون إلى فهم أهمية الانسجام فيما بين مصالحهم الأساسية. ووجد الوكلاء

أنفسهم مطالبين بتحقيق توازن مستحيل تقريبا. وإذ بدد الوكلاء وهم السود فى إنه يمكنهم الحصول على الأراضي قريبا من الحكومة، وهددوا بإلقاء القبض على الذين رفضوا التوقيع على العقد أو تركوا المزارع، فقد أصروا في الوقت نفسه على حق السود فى المساومة بحرية للحصول على الوظائف ولمحاولة تأمين عقود أكثر مواتاة مما كان سائدا في عام ١٨٦٥. ووافق بعض موظفى المكتب على اتفاقات لا يحصل العامل بموجبها على أي شيء على الإطلاق إذا قصرت المحاصيل، ويمكن أن يتكبد غرامات على جرائم محددة بشكل غامض مثل التقاعس عن العمل أو "استخدام لغة وقحة أو مدنسة أو غير لائقة." وأبطل وكلاء أكثر ضميرا أحكام العقود التي تنظم حياة السود "يوما بعد يوم، وأصروا على أن العمال الذين يتركون المزارع قبل موسم الحصاد يتعين دفع أجورهم حتى تاريخ المغادرة. وأصر كل الوكلاء تقريبا على أن يقر كل ملاك المزارع بأن قدرتهم على استخدام الإكراه البدني قد انتهت.

و بلغ دور المكتب في الإشراف على علاقات العمل ذروته في عام ١٨٦٦ و١٨٦٧، وبعد ذلك، قل تواتر السلطات الفيدرالية أكثر وأكثر فى الإشراف على العقود أو تسوية المنازعات فى المزارع. وبقدر ما كان القصد من تعزيز الاستقرار في علاقات العمل في الفوضى التى أعقبت الحرب وبالسماح باستئناف الزراعة التجارية، فإن ذلك يمكن أن يعتبر نجاحا، ببعض السبل. ولكن بطرق أخرى،اعتبر النظام فاشلا. فقد انتهكت مبادئ العمل الحر فى نظام العقد بأكمله. وكما أعلن هوارد بعد وقت قصير من توليه منصبه، الاتفاقات "يجب أن تكون عملا حرا وبحسن نية ". لكن كيف تكون عقود العمل التي وقعها السود طوعية عندما يحرمون من فرص الحصول على الأراضي وتجبرهم القوات ووكلاء المكتب على ذلك بالاكراه وإذا رفضوا التوقيع، وإذا أضربوا للمطالبة بزيادة الأجور يكون جزاؤهم الغرامة أو السجن ؟ من المؤكد أن الأفراد غير الملاك في الشمال، كانوا مضطرين إلى العمل مقابل أجر، ولكنه إكراه تفرضه الضرورة، وليس الموظفون العموميون، وبعقود لا تمنعهم من ترك العمل متى اختاروا. وقد، تسائلت صحيفة نيو اورليانز تريبيون مرة أخرى بعد أخرى، عن السبب فى إن المكتب يطلب من السود التوقيع على عقود العمل لمدة سنة فى حين أن "العمال في جميع أنحاء العالم المتحضر" --- بما في ذلك العمال الزراعيين في الشمال قد يستطيعون ترك وظائفهم في أي وقت ؟ ويمكن للمرء أن يضيف لذلك أن حتى مسؤولي المكتب الأكثر تعاطفا كانوا يفترضون أن السود لابد من شأنهم أن يشكلوا قوة العمل الريفية، على الأقل حتى يقسم العمل الطبيعي للسوق المزارع الكبيرة إلى مزارع صغيرة على الأقل. فى حين أن "الرجال البيض العاطلين " لم يطلب منهم أبدا توقيع عقود عمل أو يؤمروا بمغادرة مدن الجنوب إلى الريف، وهي حقيقة جعلت الجريدة تسخر من هدف المكتب المعلن عن المساواة في معاملة المعتوقين.

وقد أعتقد هوارد دائما أن سياسات المكتب، منظورا إليها ككل، قد أفادت المعتوقين أكثر مما أفادت أرباب عملهم، خصوصا لأن السلطات المدنية وفرت الحماية للسود ضد العنف أو الاحتيال، وقدمت المحاكم العدالة لمن كانوا يسعون للانصاف القانوني. وأعتبر نظام عقود العمل السنوية وسيلة مؤقتة، من شأنها أن تختفي بمجرد أن يحصل العمل الحر على "موطئ قدم دائم" في الجنوب "تحت الحماية اللازمة له من قوانين المساواة والعادل التى تنفذ على الوجه الصحيح." ففي نهاية المطاف، ستنتظم سوق العمالة كما حدث فى الشمال. ولكن في السنوات الأولى من إعادة البناء، التي عمل فيها المكتب ضمن قيود أيديولوجية العمل الحر، وظروف السوق والمحاصيل المتضررة، والرغبة في استعادة إنتاج المحاصيل الأساسية في الجنوب، والسياسات الرئاسية، صورت قراراته على انها تمارس مؤقتا تأثيرا قويا على قيام علاقات اقتصادية واجتماعية جديدة، بما يغلق بعض الخيارات أمام السود، ويحول ميزان القوى لصالح أرباب العمل، ويساعد على تحقيق استقرار في طبقة ملاك المزارع المحاصرة.

ومع ذلك، فأيا ما كانت سياسات الوكلاء الأفراد، فقد استاء معظم البيض الجنوبيين من المكتب باعتباره رمزا للهزيمة الكونفدرالية وحاجزا يذكرهم بسلطة العبودية التي كان ملاك المزارع يأملون فى فرضها على المعتوقين. وفي الحالات الفردية، التى عزز فيها تدخل المكتب لتعزيز سلطة صاحب العمل، فإن دعوته الملحة لطرف ثالث ومحايد قوض موقفه، عندما أوضح للمعتوقين بجلاء أن سلطة مالك المزرعة ليست مطلقة. وقد أكد جون ف كونتس، وهو عضو فى عائلة بارزة من ملاك المزارع وسط تينيسي،ان وجود المكتب يعد إهانة بالنسبة لكثيرين من البيض.

كان وكيل للمكتب... يطالب المواطنين (الملاك السابقين) بكتابة وإبرام عقود مكتوبة لاستئجار الزنوج المملوكين لهم.... وعندما لا يتم دفع الأجر أو التعامل معه بشكل عادل ويعد تقريرا عن الوقائع المقررة، عندئذ يتم إرسال فرقة من الجنود الزنوج إلى الجاني، ويصطحبوه إلى المدينة ليتم التعامل معه وفقا لشهادة الزنجي. بسم الله كيف يحدث شيء من هذا القبيل أخيرا؟.

و لنفس الأسباب التي كان البيض الجنوبيون يطالبون بإلغاء المكتب، ظل معظم السود "موالين له بعناد". وحتى الانتهاء من إعادة البناء،كان السود يصرون على أنه "على أولئك الذين حرروهم سوف يحمون هذه الحرية." وأصبح التزامهم بهذا المبدأ، وبالمكتب باعتباره تجسيد للمسئولية القومية، واضحا في عام ١٨٦٦ عندما أرسل الرئيس جونسون الجنرالين جيمس ستيدمنت وجوزيف س فلوريتون في جولة تفقدية للجنوب. وكان جونسون يأمل فى انتزاع ما يكفى من الشكاوى لتشويه سمعة الوكالة، ولكن السود دعموا المكتب فى مدينة تلو الأخرى. فقد

تجمع في ويلمينجتون، كارولينا الشمالية، ٨٠٠ من السود في كنيسة بريك. وسأل الجنرال ستيدمان الاجتماع عما إذا كان يجب سحب الجيش أو مكتب المعتوقين من الجنوب، أو إنه يفضل أن يظلا في الجنوب. وجاء الرد من جميع أنحاء الكنيسة: "المكتب".

و قد حضر العقيد دبليو اتش بيدل، وهو من مواطني ميتشيجان ووكيل مكتب في ويلمنجتون على الأرجح الاجتماع في كنيسة بريك. وكان بيدل قد عبر في شهادته أمام لجنة الكونجرس المشتركة لإعادة البناء، في الشهر السابق على الاجتماع، عن أسفه لكون الجنوبيين لم يفهموا البديهية الحاسمة لأيديولوجية العمل الحر --- "الاعتماد المتبادل بين العمل ورأس المال." وعندما سعى ملاك المزارع يسعون للحد من حرية العبيد السابقين بكل وسيلة ممكنة، وكان السود يدركون انهم يعيشون "في خضم من العداء لعرقنا." توصل وكلاء المكتب سريعا إلى الاقتناع بأن "مصالح رأس المال والعمل متطابقة ". قد أضر ضررا شديدا هذا الاعتقاد بفهم المكتب للمجتمع. وقد اعتبر حتى هؤلاء الوكلاء الأكثر تعاطفا مع المعتوقين الصراع على المزارع باعتباره إرثا غير عقلاني من العبودية سرعان ما سوف يختفى عند استيعاب ملاك المزارع والمعتوقين لمبادئ العمل الحر. ومع ذلك، فالواقع هو أن "مشكلة العمالة" الجنوبية لم تنشأ من سوء الفهم، ولكن من المصالح التى لا تقبل التوفيق للسادة السابقين والعبيد السابقين، حيث سعى كل منهما لتعريف معنى العتق. ولعل أكبر فشل لمكتب المعتوقين تمثل فى أنه لم يستوعب تماما أعماق العداء العنصري والصراع الطبقي في الجنوب بعد الحرب.

بدايات إعادة البناء الاقتصادي :

هكذا بدأ تشكيل هيكل طبقى جديدة ليحل محل عالم العبودية المدمر. لقد كان التحول الاقتصادي هو الذى توج، بعد فترة طويلة من نهاية إعادة البناء، توطيد بروليتاريا ريفية تتألف من أحفاد العبيد السابقين وصغار ملاك الأرض البيض، وطبقة جديدة من ملاك المزارع والتجار كانت هى نفسها خاضعة للممولين والصناعيين الشماليين. ولكن يجب على المؤرخ تجنب تصغير مجرى الأحداث الفعلي إلى تقدم خطي محدد سلفا. فلم تنبثق مجموعة جديدة من اتفاقيات العمل بين عشية وضحاها، ولم تكن هناك نتيجة محتومة لعمليات ما وصفه موظف اتحادى بأنه "نظام جديد للعمل لو كان يمكن أن يطلق عليه نظام، بينما لا يزال هناك التباس لا نهاية له، وتناقض سخيف ".

وفي بعض أجزاء من الجنوب، وجد ملاك المزارع في وقت مبكر من سنوات ما بعد الحرب إنه من المستحيل تقريبا استئناف الإنتاج، لا سيما في أبعاديات السكر والأرز، حيث كانت ممتلكات الأرستقراطيات الغنية مدمرة بشكل استثنائي. حيث ان الحرب كانت قد دمرت

المطاحن والأنظمة المعقدة من السدود، وقنوات الري، وأوقعت الدمار تماما فى نظام العمل. وباستثناء عدد قليل من مزارع قصب السكر فقط فى لويزيانا كان تعمل في ١٨٦٥،كانت البقية قد توقفت بلا عمل على الإطلاق،وكستها الأعشاب، ولم يصل المحصول إلا إلى عشر ما تم حصاده في عام ١٨٦١؛. وفي منطقة الأرز "، كان العمل في حالة غير تنظيم وفوضي، وتوقف الإنتاج، و...أجبرت السلطة العمال على الذهاب إلى مستنقعات الأرز المحطمة تماما." وكان قد تم توطين الآلاف من العائلات السوداء في مزارع الأرز المهجورة وفقا للأمر الميدانى رقم ١٥ للجنرال شيرمان، واحتلت أعداد أخرى لا تحصى الممتلكات التى هجرها أصحابها. وفشل مشروع الرئيس جونسون لإعادة سيطرة ملاك المزارع على أراضيهم فى إنهاء "الحرب غير معلنة" بين الأسياد السابقين والعبيد السابقين التي استنزفت الأرض المنخفضة.

وحيث تم استئناف الإنتاج الزراعي، تعايشت مجموعة متنوعة من الترتيبات في نفس المنطقة، وأحيانا على نفس المزرعة. وفي السنوات الأولى من إعادة البناء، شملت المدفوعات الأجور النقدية، والتى كانت تدفع شهريا أو في نهاية العام؛ أو حصة من المحصول، الذى يقسم بصورة جماعية بين قوة العمل بأسرها أو بين مجموعات أصغر من العمال؛ وتوليفات مختلفة من مدفوعات الأجر والحصة ؛ وخطط تقاسم الوقت حيث يعمل المعتوقون جزءا من الأسبوع لمالك مزرعة وجزء فى أرضهم؛ والأجور العينية، والأجور النقدية لأداء مهام محددة.

بيد إنه تحت هذه الفوضى من الترتيبات، كان يمكن تمييز بعض الأنماط العريضة. ففي عام ١٨٦٦، الذى تضمن الغالبية من عقود العمل واتفاقات بين ملاك المزارع ومجموعات كبيرة من المعتوقين، كان الدفع عموما إما في صورة "الأجور الموقوفة" التى تحجب حتى نهاية السنة، أو على نحو أكثر تواترا، "حصة الأجور" -- حصة من المحصول تدفع في بعض الأحيان بشكل جماعي للعمال وتقسم فيما بينهم، وتم تخصيصها فى بعض الأحيان وفقا لقدرتهم على العمل. وفي عقود عام ١٨٦٥، كانت الحصص المدفوعة إلى المعتوقين منخفضة للغاية عادة، وتقل أحيانا حتى عشر المحصول، وعلاوة على ذلك، فالواقع تأجيل الدفع حتى نهاية السنة شكل ائتمانا ممتدا خاليا من الفوائد من المستخدم إلى رب العمل، فضلا عن تحويل جزء من المخاطر إلى المعتوقين. ولم تترك هذه الممارسة العاملين بالحصة مفلسين في حالة وجود حصاد ضعيف فحسب، لكنها أتاحت العديد من الفرص للاحتيال من جانب ملاك المزارع، فقد كان بعضهم يخصم غرامات باهظة لضعف العمل أو مخالفات أخرى، أو يقدمون للمعتوقين فواتيرمقابل التموين تتجاوز الأجور المستحقة لهم.

و في عامى ١٨٦٦ و١٨٦٧، حركت مطالبة المعتوقون بتحسينات في أوضاعهم الاقتصادية والحصول على استقلال أكبر في حياتهم العملية سلسلة من الأحداث التي أحدثت تحولا جوهريا

في نظام العمل في المزارع. وأنتجت رغبة السود في زيادة الاستقلال الذاتي في تنظيم العمل اليومى اتجاها نحو التقسيم الفرعى لقوة العمل. واستمرت أطقم العمل المأجورة حيث كان يمكن لملاك المزارع الحصول على رأس المال الخارجي، ولكى يستطيعوا أن يقدموا أجورا شهرية عالية، ويسددوها فورا. وبفضل تدفق الاستثمارات الشمالية، كان هذا هو الحال في مزارع السكر التي تمكنت من استئناف الإنتاج. ومع ذلك ففى العديد من مزارع القطن في عامى ١٨٦٦ ١٨٦٧، تكونت فرق من دستة أو أقل من المعتوقين نظمها السود أنفسهم عموما، حلت محل الأطقم، التى يكونها صاحب العمل التى كانت تذكر العمال بالعبودية. وتألفت هذه الفرق في بعض الأحيان كلية من أعضاء أسرة واحدة، ولكنها شملت في كثير من الأحيان رجالا لا علاقة بينهم. وبحلول عام ١٨٦٧ أخذ نظام الأطقم يختفي من حقول القطن.

وتمثلت المرحلة النهائية في تحقيق اللامركزية فى فلاحة المزراع فى ظهور المحاصصة. فخلافا لنظام الحصة - الأجر السابق، والذي غالبا ما كان مربكا، كانت أسر المحاصصة الفردية (بدلا من مجموعات كبيرة من المعتوقين) توقع فرادى مع مالك الأرض وتصبح مسؤولة عن قطعة محددة من الأرض (بدلا من العمل في أطقم). وعموما، كان المزارعون بالمحاصصة يحتفظون بثلث محصول السنة إذا قدم مالك المزرعة الأدوات والأسمدة وحيوانات العمل، والبذور، ويحصلون على النصف إذا زودوا أنفسهم بها. وقد وقع الانتقال إلى المحاصصة بمعدلات مختلفة في مزارع مختلفة واستمر حتى سبعينيات القرن التاسع عشر، ولكن هذا الترتيب ظهر في بعض المناطق بعد وقت قصير من الحرب الأهلية.

ووفرت المحاصصة للسود، مهربا من العمل فى أطقم والإشراف اليومى من قبل البيض. ووفرت لملاك المزرعة، وسيلة للحد من التكلفة وصعوبة الإشراف على العمل، وتقاسم المخاطر مع المستأجرين، والالتفاف على النقص المزمن في النقد والائتمان:و الأهم من ذلك كله، أنها حققت استقرار قوة العمل، بالنسبة لمزارعى المحاصصة الذين كانوا يستخدمون عمل جميع أفراد الأسرة، وكان لهم مصلحة راسخة في البقاء حتى يتم جمع المحصول. وايما كانت مبررات المحاصصة الاقتصادية فقد قاومها العديد من ملاك المزارع واعتبروها تهديدا لسلطتهم الشاملة إلى جانب كونها غير كفؤء (لأنهم كانوا يعتقدون ان السود لا يعملون دون إشراف من البيض). وقد ظل الحل الوسط الذى لم يكن مرضيا تماما لأي من الطرفين، وخطوطه العريضة محلا للصراع. فقد أصر ملاك المزارع على أن مزارعى المحاصصة هم عمالا مأجورين يجب أن يطيعوا أوامر رب عملهم وأنهم يملكون حق الملكية في المحصول حتى يستلموا حصتهم في نهاية العام. لكن المزراعين بالمحاصصة كما اشتكى مالك مزرعة في عام ١٨٦٦، كانوا يعتبرون أنفسهم "شركاء في المحصول"، ويصرون على الزراعة وفقا لإملاءاتهم الخاصة وو لا يحتملون إشراف البيض. وخلص

إلى أن نظام الأجور التى تدفع فى نهاية العام، سيسمح "بأن يشغلونهم وفقا لإدارتنا السابقة" ولكن نظرا لأن السود ابتعدوا بهذا القدر عن "إدارتنا السابقة" فقد أصبح السود يفضلون نظام المحاصصة.

و إذا كان المعتوقون في حقول القطن رفضوا العمل مثل الأطقم الملازمة للعبودية، فقد أصر المعتوقون فى مستنقعات الأرز على تعزيز نظام المهمة المألوف، وهو أساس الاستقلال الجزئي الذى كانوا يتمتعون به كعبيد. كما أعلنت مجموعة من المعتوقين في منطقة الأرز فى كارولينا الجنوبية "نحن نريد أن نعمل كما عملنا دائما" ولجذب مزيد من العمل، وجد ملاك مزارع أنفسهم مضطرين للسماح للسود ب"العمل... كما يحلو لهم دون أي مشرف." وقد انبثقت عن حطام اقتصاد الأرز واصرار السود على الاستقلال مجموعة غير عادية من علاقات العمل. ذلك أن بعض ملاك المزارع أجروا ببساطة مزارعهم للسود مقابل حصة من المحصول أو قسموا الأراضي بين مجموعات من المعتوقين لزراعتها وفق ما يرونه مناسبا. وافق آخرون على نظام لتقاسم العمل يعمل فيه المعتوقون لمدة يومين في المزرعة في مقابل تخصيص قطعة أرض لهم لزراعة محاصيلهم.

وهكذا، فإن صراعات إعادة البناء المبكرة زرعت بذور أنظمة العمل الجديدة في ريف الجنوب. ولم تنبثق الطريقة الدقيقة التى نضجت بها هذه البذور فى المزارع الجنوبية فحسب، ولكن أنبثقت أيضا في ساحات معارك إعادة البناء فى سياسة المحليات والولايات وعلى المستوى القومى.

الفصل الخامس

فشل إعادة البناء الرئاسية
أندرو جونسون وإعادة البناء

للوهلة الأولى، يبدو الرجل الذي خلف إبراهام لنكولن مماثلا على نحو ملحوظ لسلفه الشهيد. فقد عرف كلاهما الفقر في حياتهما المبكرة ولم يحظيا بكثير من التعليم الرسمي، وأثار الحرمان فيهما كلاهما رغبة قوية من أجل الشهرة والنجاح الدنيوي. وخلال العقود التي سبقت الحرب، حقق كلاهما الراحة المادية لنكولن بصفته محامي شركات فى إلينوي، وأندرو جونسون الذى ارتفع من صبى ترزى ليصبح مالك أرض مزدهرة. وأصبح العمل السياسى فيما قبل الحرب طريقا إلى السلطة والاحترام لكلاهما.

و من حيث التجربة السياسية المحضة، كان عدد قليل من الرجال أكثر تأهلا للرئاسة من أندرو جونسون، على ما يبدو. وإذ بدأ باعتباره عضو مجلس محلي جرينفيل في ولاية تينيسي، في عام ١٨٢٩، ارتفع إلى المجلس التشريعي للولاية ثم إلى الكونغرس. وخدم فترتين باعتباره حاكما، ودخل عام ١٨٥٧ مجلس الشيوخ. واشتهر جونسون حتى أكثر من لينكولن، في دور المدافع عن الرجل العادي. حيث أشادت خطاباته ب"صغار ملاك المزارع البيض" وأرعد وأبرق ضد "دعاة الاسترقاق "الأرستقراطية الفاسدة المدللة." وكانت القضايا التي تم ربطها بشكل وثيق بمهام جونسون ما قبل الحرب هى التعليم العام المدعوم من الضرائب والإصلاح التشريعى في القانون خلال فترة ولايته كحاكم، وتشريعات المسكن والأرض المحيطة به، التي روج لها بلا كلل في مجلس الشيوخ.

بيد أنه، بصرف النظر عن قانون التعليم، كان مسيرة جونسون السياسي تخلو بشكل ملحوظ من إنجاز جوهري. ونبع هذا الفشل في جزء منه، من الصفات التي فعلت الكثير لتدمير رئاسته.

وإذا كان فقر لينكولن ونضاله من أجل النجاح أنتجا بطريقة أو بأخرى الفطنة والبراعة السياسية، والحساسية لآراء الآخرين، فإن شخصية جونسون أنقلبت على نفسها. فجونسون خطيبا عاما بارعا، وكان جونسون بصورة شخصية إنسانا منهمكا فى شؤونه الذاتية، رجلا متوحدا. لا يمكن لأحد أن يشك في شجاعته، ولكن في وقت مبكر من حياته المهنية الأخرى ظهرت صفات أخرى أقل واضحة أيضا، من بينها العناد والتعصب ضد وجهات النظر المختلفة، وعدم القدرة على التوصل لحلول وسط. وباعتباره حاكما، فشل جونسون فى العمل بفعالية مع هيئته التشريعية ؛ وو باعتباره حاكما عسكريا ثبت إنه غير قادر على استنفار الدعم الشعبي لحكومته. وظل بالكاد سياسيا مبتدئا، وجد نفسه، رئيسا، وقد قفز إلى الدور الذي يتطلب البراعة، والمرونة، والحساسية تجاه الفروق الدقيقة فى الرأى العام - وهى الصفات التى كان لينكولن يمتلك وفرة منها، ولكن جونسون يفتقر إليها.

وعندما تولى جونسون منصبه في ١٥ أبريل ١٨٦٥، جعلت مسيرته الماضية الكثيرين يتوقعون أن سياسة لإعادة بناء تحدث تغييرا بعيد المدى في الجنوب المهزوم. فجونسون كان قد أعلن في عام ١٨٦٤ "لا بد من نبذ الخيانة البغيضة، ويجب معاقبة وإفقار الخونة،" وفي العام نفسه قدم ذاته على أنه "موسى" لقيادة السود إلى الأرض الموعودة للحرية. وقد أشار جون شيرمان في وقت لاحق، " كان من المفترض أن الرئيس جونسون سوف يخطئ، لو على كل حال، فرض شروطا قاسية جدا على هذه الولايات." وفى الأسابيع التى أعقبت اغتيال لينكولن، كثيرا ما التقى الراديكاليين مما أدى بالرئيس الجديد للتعرض للضغط كثيرا من أجل اصدار حق الاقتراع للسود. لكن جونسون لم يشارك الراديكاليين لا فى مفهومهم الواسع للسلطة الاتحادية ولا التزامهم بالمساواة السياسية للسود. وعلى الرغم من ممارسته الصارمة للسلطة باعتباره حاكما عسكريا، فقد كان جونسون يؤمن دائما بالحكومة المحدودة وبالالتزام والبناء الصارم للدستور. بل لقد عارض، في الكونغرس، الاعتمادات اللازمة لتمهيد شوارع واشنطن الموحلة. ولم تتناقض التزاماته القومية المتحمسة مع احترامه لحقوق الولايات بأى طريقة. كان يرى انه يجب عقاب الأفراد "الخونة"، ولكن ليس عقاب الولايات قط، وانها من الناحية القانونية، يجب ألا تتنازل أو تتخلى عن حقها في إدارة شؤونها الخاصة.

ومنطقيا، كما علق كارل شورز في وقت لاحق، كان لدى جونسون"قضية معقولة لحد ما" فالانفصال كان غير قانوني. وظلت الولايات سليمة، لم تمس وإعادة البناء تعني تمكينها من استعادة حقوقها الدستورية كاملة في أسرع وقت ممكن.بيد أن الوضع الذي يواجه الأمة كان قليل الشبه بالقياس المنطقي المحكم لجونسون. وقد أعلن قطب السكك الحديدية فى كاليفورنيا ليلاند ستانفورد، "إن القول بأنهم نظرا لأنهم لا يملكون الحق في الخروج بالتالى يعنى أنهم

يستطيعون فعل ذلك لا يبدو لي أكثر منطقية من القول بإنه نظرا لآن المرء ليس لديه الحق في ارتكاب القتل لذلك فهو لا يستطيع أن يفعل ذلك. فالمرء يرتكب القتل، وهذا هو الواقع الذي لا يمكن لأى حجة دحضه". وألم يعن الانفصال والحرب ضمنا أن الولايات الجنوبية قد ضحت ببعض حقوقها المعتادة؟، فإن جونسون يمكنه تعيين حكام مؤقتين ووضع شروط لم الشمل، فإنه يستطيع أيضا أن يحدد مؤهلات التصويت. وبهذا المعنى، فإن الراديكاليين وجونسون أختلفا على مسألة دستورية بأقل مما أختلفا على مسألة سياسية: ما إذا كان ينبغى جعل حق الاقتراع للسود شرطا لإعادة دمج الجنوب.

و لم يتزحزح جونسون أبدا عن الاقتناع بأن الحكومة الاتحادية لا يمكنها فرض هذه السياسة على الولايات، وأن وضع السود يجب ألا يعرقل الإسراع في إنجاز إعادة البناء. فجونسون الذى كان مالكا لخمسة من العبيد قبل الحرب، تبنى بصدق قضية العتق. ولكنه في إدانة الرق تشبث لدرجة غير سوية بأن تمازج الأعراق بالزواج هو الشر الرئيسى للمؤسسة. وفي وقت لاحق كتب سكرتير الرئيس الخاص العقيد ويليام جي مور، أن جونسون " أظهر أسى ومشاعر مرضية شديدة ضد الزنوج في بعض الأحيان." ورفض أى التزام بالمساواة المدنية أو بالدور السياسي للمعتوقين. ففي ديسمبر ١٨٦٧ أرسل رسالته السنوية إلى الكونغرس، التى أصر فيها على أن السود يملكون "قدرة على الحكم أقل من مما يملكه أي عرق آخر من الناس.... وأنهم أينما تركوا وشأنهم فإنهم يظهرون اتجاه ثابت للانتكاس والعودة إلى البربرية".

وقد أعلن جونسون "إنه يجب أن يدير الرجال البيض وحدهم الجنوب." وغالبا ما ترجع تحيزات جونسون لخلفيته باعتباره "أبيض فقير" وتحديده لدوره بنفسه باعتباره المتحدث الرسمي لصغار ملاك الأراضى فى الجنوب. ويحتوي هذا التقييم على قدر كبير من الحقيقة. فقد ظل جونسون يعتقد منذ فترة طويلة أن ملاك المزارع الأرستقراطيين قد جروا وراءهم صغار ملاك الآراضى المترددين إلى الانفصال. وقد دافع ذات مرة عن إقامة ولاية منفصلة لشرق تينيسي، لتحرير صغار ملاك الآراضى من نير سلطة ملاك العبيد. وكان يفترض أن الحرب قد حطمت سلطة حكومة اخضاع الرقيق وأصبح من الممكن صعود صغار ملاك الآراضى البيض المخلصين سياسيا، ولكن المعتوقين لم يكن لهم دور في رؤيته للجنوب المعاد بنائه. وعندما زاره وفد أسود في البيت الأبيض في أوائل عام ١٨٦٦، اقترح جونسون أن يهاجر شعبهم إلى بعض البلاد الأخرى.

و طوال فترة رئاسته، تمسك جونسون بوجهة النظر القائلة أن العبيد قد إنضموا مع ملاكهم لقمع البيض من غير ملاك العبيد. وأخبر وفدا من السود أن "الرجل الملون وسيده مجتمعان للإبقاء على [الفقراء البيض] في العبودية" ، بحرمانهم من المشاركة العادلة في العمل والإنتاج من الأراضي الغنية في البلاد." ومن ثم فإن نتيجة إعتاق السود هى قيام تحالف بين السود وملاك

المزارع، واستعادة هيمنة سلطة العبيد. وكما طرح جونسون المسألة فإن "الزنجي سيصوت مع سيده الأخير، الذي لا يكن له الكراهية، بدلا من أن يصوت مع البيض الذين لا يملكون رقيقا، الذين يكرههم".

وجاء الإعلان النهائي لخطة جونسون لإعادة البناء في تصريحين صدرا في ٢٩ مايو ١٨٦٥. الأول منح العفو العام والصفح، بما في ذلك اعادة جميع حقوق الملكية باستثناء العبيد، للكونفيدراليين السابقين الذين تعهدوا بالولاء للاتحاد ودعم العتق. بيد أنه، تمت مطالبة أربعة عشر فئة من الجنوبيين، معظمهم من مسئولي الكونفدرالية الكبار وأصحاب الممتلكات الخاضعة للضريبة التى تربوا قيمتها على ٢٠٠٠٠ دولار، التقدم بطلب العفو الرئاسى فرادى. وبشكل متزامن، عين جونسون وليام دبليو هولدن حاكما مؤقتا لولاية كارولينا الشمالية، وأوعز له بالدعوة إلى مؤتمر لتعديل دستور الولاية السابق للحرب وذلك لإنشاء "شكل جمهوري للحكم." وتم استبعاد الأشخاص الذين لم يتم العفو عنهم بموجب أحكام الإعلان الأول من التصويت للمندوبين. ولكن فى خلاف ذلك، كانت مؤهلات الناخبين هى التى كانت سارية المفعول قبل الانفصال مباشرة (عندما كان الانتخاب، بطبيعة الحال، مقصورا على البيض). وسرعان ما تبعت ذلك تصريحات مماثلة من الولايات الجنوبية الأخرى.

عكست إعلانات مايو نية جونسون لإلغاء الهيمنة السياسية والاقتصادية لدعاة الرق وضمان صعود صغار ملاك الآراضى الاتحاديين. والواقع إنه في حين ادعى جونسون أن سياسته لإعادة البناء هى استمرار لسياسة لينكولن، فإنها كانت في النواحي الحاسمة سياسته هو الخاصة. فمن ناحية، كان لينكولن، في نهاية حياته، يفضل حق الاقتراع المحدودة لسود الجنوب، ومن ناحية أخرى، لم يقترح أبدا إعفاءات رئاسية كاسحة مثل تلك الواردة في إعلان جونسون، وأضاف حكم ٢٠٠٠٠ دولار، الذى استبعد النخبة الاقتصادية الكونفدرالية من حق التصويت في إعادة البناء، وأحاطت إعلانات جونسون بهالة من الصرامه تختلف تماما عن أي من بيانات إعادة البناء للنكولن. وكان كثيرون يعتقدون فى مايو ١٨٦٥ أن تصريحات جونسون قصد بها "إبقاء هؤلاء الناس في البرد وفى العراء،" وتمكين صغار ملاك الآراضى من تشكيل إعادة البناء. بيد أن آخرين أعتقدوا انه كان يعتزم استخدام العفو الفردي لإجبار "الأرستقراطية" على تأييد شروطه لإعادة البناء. وكان للمسار الأخير جاذبيته، لا سيما وأنه سيسهم في إعادة انتخاب جونسون نفسه، وهو اعتبار لا يمكن أن يكون بعيدا عن عقل رجل طموح بصورة حادة. كان جونسون لو نجح فى إعادة البناء الرئاسى، لأصبحت فى قبضته القدرة على إنشاء ائتلاف سياسي لا يمكن دحره قادر على تحديد معالم السياسة الأمريكية لجيل أو أكثر.

بالطبع سيظل السود، خارج حدود المواطنة. وقد أشار أحد دعاة الاتحاد الجنوبيين إلى التناقض: "أنك تقول إنك تؤمن بحكومة ديمقراطية، أو بموافقة الناس المخلصين. ومع ذلك فإنك لا

تجرؤ على الاعتراف بالتأثير العملي لحق الرجل الملون فى التصويت. فهل أنت صادق.؟" وبحلول نهاية حياته، كان لينكولن قد انتقل إلى التسليم بأن بعض السود جزء من الأمة السياسية. والمؤكد أن اقتراح جونسون بأن الولايات يمكنها أن تأخذ زمام المبادرة فرادى، مخادع بالتأكيد، فلم توسع ولاية واحدة، فى الشمال أو فى الجنوب، الحقوق السياسية للسود منذ تأسيس الجمهورية. وبدا واضحا بالفعل كما أشار أحد المعتوقين بعد ذلك بسنوات، "إن هذه أشياء مكروهة أدت لقتل السيد لينكولن."

إطلاق حكومات الجنوب الجديد :

مهما كانت الاختلافات، بين مقترحات الشماليين لإعادة البناء فقد اعتبرت أنه من المسلم به أنه يجب أن يتولى الرجال المخلصون السلطة السياسية في الجنوب. ومن الناحية القانونية، على الأقل، حدد القسم الحديدى، الولاء للاتحاد بأنه تأكيد على أن الفرد لم يسبق له أن ساعد طوعا الكونفدرالية. وافترض أنصار الاتحاد والذين قبلوا هذه الشروط الصارمة،"بلا قيد أو شرط"، أنهم سوف يجنون فوائد سياسية من إعادة البناء. وبالفعل، تولى مثل هؤلاء الرجال السلطة في ولايات ماريلاند، فيرجينيا، ميسوري، وتولى جونسون نفسه السلطة فى ولاية تينسى. ومع ذلك ففى خارج المناطق الجبلية مثل غرب كارولينا الشمالية وبعض أجزاء من الجزء العلوي من بيدمونت، لم يشكلوا سوى فصيل صغير، وكانوا محتقرين من قبل الغالبية البيضاء باعتبارهم من المؤيدين للسلطة، ولم يوجد هناك هذا الشىء المسمى بالولاء هنا، كما تفهم تلك الكلمة في الشمال"، حسبما قرر ضابط اتحادى. وكما لاحظ هوايتيلوا ريد لو خلال جولة في الجنوب "، فإنه يبقى أن نرى كم تستطيع الأقلية، مهما كانت موالية، أن تحكم فى بلد جمهورى"

و ركز تعريف بديل للنزعة الاتحادية على موقف الفرد خلال أزمة الانفصال. فقد عارض عدد كبير من الجنوبيين البيض الأنفصال ولكنهم "ذهبوا مع ولاياتهم" مع قدوم الحرب. ثم رفضوا وهم ساخطين وصفهم بالانفصاليين أو الخونة. وحتى الكسندر اتش. ستيفنز، وهو نائب رئيس الجنوب في زمن الحرب، إدعى عضوية منظمة "عنصر الاتحاد." في جورجيا. وإذا كانت معارضة الانفصال والرغبة في "قبول الوضع" في نهاية الحرب هما المعيار، فسيبدوا الجميع تقريبا في الجنوب مستحقين لأن يوصفوا بأنهم موالين، لأنه كان من الصعب العثور في عام ١٨٦٥ على "الانفصالي الأصلي".

وأرتدى الهويج[1] السابقون من مناهضى الانفصال الجنوبيين العباءة الاتحادية، و"توقعوا السيطرة على الأمور" في نهاية الحرب. وقد أثرت فكرة استيعاب الهويج العائدين للحياة فى

---

[1] ملحوظة للمترجم، أعضاء حزب أنشىء فى ١٨٣٤ لمقاومة الحزب الديمقراطى ثم خلفه الحزب الجمهورى حوالى ١٨٥٤

الحزب الجمهوري في سياسات لينكولن لإعادة البناء وخدعت الساسة الشماليين حتى سبعينيات القرن التاسع عشر. لكن كان المدى الفعلي ل"للهويج الباقين" مسألة مفتوحة للتساؤل. وبحلول عام ١٨٦٠ كان معظم قادة الحزب قد إنضموا إلى المعسكر الديموقراطي حيث أن قضية العبودية قتلت مذهب الهويج فى الجنوب.

بيد أن شيئا واحدا، كان واضحا: في عام ١٨٦٥، لم تكن النزعة الاتحادية فى الجنوب مهما كان نوعها، تعنى ضمنا الرغبة فى توسيع نطاق المساواة المدنية والسياسية إلى المعتوقين. فعند الأغلبية، كانت إعادة البناء تعني إبعاد "المتمردين"، وليس منح الحقوق للسود. فقد استاء دعاة الاتحاد فى الجزء الداخلى من البلاد من وجود فرق الجنود السوداء ووكلاء مكتب المعتوقين. كما تقاسموا مع الرئيس جونسون افتراضه بأن السود يجب أن يصوتوا مع ملاكهم السابقين. أما بالنسبة للهويج أنصار الخط القديم، فقد أكد الكثيرون منهم من النخبة الراسخة أنهم لم يقبلوا أبدا التوجهات الديمقراطية لزمن ما قبل الحرب. ولم يكن من المرجح أن يحبذ الذين آمنوا بأن عددا أكبر من اللازم من البيض يتمتعون بحق الانتخاب، أن يقبلوا توسيع نطاقه ليشمل السود.

وبالنسبة لرجل ينزع لجعل الخيانة أمرا مذموما واستبدال القيم التقليدية للجنوب، أبدى أندرو جونسون تسامحا ملحوظا في اختيار الحكام المؤقتين. حيث عين إثنين كانا بمثابة استفزازا لكثير من الجنوبيين البيض: أندرو جيه. هاملتون لولاية تكساس، وهو من قدامى المحاربين في الجيش الاتحادى وكان لينكولن قد عينه حاكما عسكريا لولايته، ووبليام دبليو هولدن، وهو بطل حقيقى من صغار ملاك الآراضى فى ولاية كارولينا الشمالية وكان قائد حركة السلام ١٨٦٤. بيد أنه فى الأماكن الآخرى، اختار جونسون رجالا مقبولين لشريحة أوسع من الرأي العام الأبيض. ففي جورجيا، اختار الرئيس جيمس جونسون، وهو عضو الكونغرس من الهويج المغمورين ظل بعيدا طوال الحرب دون اتخاذ موقف مع أحد الجانبين. وفي ألاباما، اختار جونسون لويس اي. بارسونز، وهو عضو الكونغرس من الهويج السابقين مرتبط بالمصالح التجارية ومصالح السكك الحديدية فى الولاية. وكان حاكم الميسيسيبي الجديد وليام ايل. شاركي، وهو مالك مزرعة بارز من الهويج، وكان حاكم فلوريدا وليام مارفن، وهو رجل أعمال ولد فى فى نيويورك قضى معظم فترة الحرب يعمل قاضيا وراء الخطوط الاتحادية. وتولى المنصب فى كارولينا الجنوبية، ولأهميتها الرمزية الكبيرة في عيون الشماليين، بنيامين إف. بيري. وكان مؤهله الرئيسي، علاوة على اتجاهه الاتحادي، أنه عاش في داخل البلاد وعارض طويلا هيمنة ملاك المزارع على سياسة الولاية.

و إجمالا، كان هؤلاء الرجال مخلصين بالتأكيد، وإن لم يؤدوا جميعا القسم الحديدى. بيد أنهم واجهوا جميعا مهمة متطابقة: هى بناء الدعم السياسي لأنفسهم وللرئيس في أعقاب إعلان

جونسون. ومع منح حق الاقتراع للسود واستبعاد حرمان البيض من الحقوق على نطاق واسع، لم يكن أمام الحكام من خيار سوى استمالة غالبية الناخبين الذين ساعدوا الكونفدرالية.

و في أمريكا القرن التاسع عشر، كانت المحسوبية هى محرك آلية السياسة، وكان حكام جونسون يمتلكون سلطات لم يسبق لها مثيل فى مجال المحسوبية. ففى كل ولاية وكل وظيفة محلية كان هناك أماكن شاغرة. فبحلول منتصف أغسطس، كان هولدن بمفرده قد عين أكثر من ٤٠٠٠موظف، بدءا من رؤساء البلديات للقضاة ورجال الشرطة. وبدلا من شغل هذه المناصب برجال الاتحاد غير المتحفظين، استخدم الحكام المحسوبية لجذب دعم جزء من القيادة السياسية والكونفدرالية لما قبل الحرب في الجنوب. وحتى هاميلتون، الذي كان يعتمد اعتمادا كبيرا على دعاة الاتحاد زمن الحرب، عين مواطنين مؤيدين بارزين للكونفدرالية في مقاطعات المزارع. واستخدم هولدن المحسوبية في المقام الأول لمكافأة الأصدقاء سياسيا وتوسيع دائرة أتباعه الشخصيين. وإجمالا، شكلت سياسات التعيين المسمار الأخير في نعش دعاة الاتحاد زمن الحرب, الذين كانوا عقدوا الآمال فى أن إعادة البناء ستأتى الى السلطة "بفئة جديدة من السياسيين من الناس العاديين." وفي الوقت نفسه،عمل الحكام الجدد على طمأنة البيض بأن العتق لا يعني مزيدا من التغيرات في وضع المعتوقين. ونصح حاكم ولاية فلوريدا مارفن السود بعدم "إيهام أنفسهم" بالاعتقاد بأن إلغاء الرق يعني المساواة المدنية أو حق التصويت. إذ يتعين على المعتوقين العودة إلى المزارع، والعمل بجد، و"أدعو سيدك القديم--- بالسيد ".

وبالنسبة إلى الجزء الأكبر من الجنوبيين البيض، جاءت هذه السياسات بمثابة منشط غير متوقع. ففي أعقاب الهزيمة، كان الكثيرون منهم على استعداد للرضوخ لأى توجيهات قادمة من واشنطون أيا كانت. وقد جس المراسل الشمالى هوايتلو ريد مزاج البيض فى الجنوب في مايو وخلص إلى أن أى شروط لإعادة الاتحاد يحددها الرئيس، حتى حق الاقتراع للسود، ستكون "مقبولة على الفور." وبحلول يونيو، ومع تكشف سياسة جونسون، أستشف ريد تغييرا في روح الجنوب. فحينذاك، أصبح الشعور بالارتياح لشرط جونسون لإعادة الاتحاد يختلط بحديث يتسم بتحدى حقوق الولايات ومقاومة حق السود فى الاقتراع. وبحلول منتصف الصيف، أدرك البيض البارزون أن إعادة إعمار جونسون تخول لهم تشكيل الانتقال من العبودية إلى الحرية، وتحديد الوضع المدني للسود. وقد وجد هارفي إم. اتيرسون، وهو من دعاة الاتحاد فى تينيسي كان أرسل في يونيو في جولة جنوبية من قبل الرئيس، أن التداعيات المترتبة على سياسات جونسون مفهومة جيدا – وهى أن الرئيس يفضل "حكومة الرجل الأبيض".

وزادت الأحداث التى جرت في صيف وخريف عام ١٨٦٥ من شجاعة البيض الجنوبيين فى اعتبار الرئيس حليفهم وحاميهم. وخوفا من أن تتألف القوة من قدامى محاربي الكونفدرالية

الذين لن يتعاملو بعدالة مع المعتوقين ودعاة الاتحاد، حظر الميجور جنرال هنري دبليو سلوكم من تشكيل ميليشيات الولاية في الميسيسيبي، فقط ليرى جونسون يبطل أوامره.و في فصل الخريف، أذعن جونسون للمناشدة بسحب القوات السوداء، التى يشكل وجودها "، بجانب إنه إهانة مؤلمة"، تدميرا لانضباط المزارع. وفي غضون سنتين كان الجميع تقريبا أخرجوا من الخدمة.

وقد عززت سياسة العفو صورة جونسون الناشئة باعتباره بطل الجنوب الأبيض. فعلى الرغم من الحديث عن معاقبة الخونة، أثبت الرئيس تساهلا مثيرا للدهشة. ولم تعقب أي اعتقالات جماعية انهيار الكونفدرالية. فقد أمضى جيفرسون ديفيس عامين في السجن الاتحادي ولكنه لم يقدم أبدا للمحاكمة، باعتباره رئيسا وأمضى نائبه وهو الكسندر اتش. ستيفنز، فترة قصيرة فى السجن وعاد إلى الكونغرس في عام ١٨٧٣، وأنهى أيامه حاكما لجورجيا. و قدم ١٥٠٠٠ من الجنوبيين، أغلبيتهم حرمت من العفو العام بسبب ثروتهم، طلبات للحصول على العفو فرادي. وبسرعة جري إصدارها لهم بالجملة، وأحيانا بالمئات في اليوم الواحد. وبحلول عام ١٨٦٦، كان أكثر من ٧٠٠٠ عفوا كان قد تم منحها.

وكان السؤال عن سبب تخلى الرئيس بسرعة عن فكرة حرمان نخبة ما قبل الحرب من هيمنتها السياسية والاقتصادية كانت الإجابة على الدوام سرا لا يعرفه أحد. وعلى الأرجح، أن جونسون انتهى إلى اعتبار التعاون مع ملاك المزارع أمر لاغنى عنه لتحقيق هدفين هما ضمان سيادة البيض في الجنوب وإعادة انتخابه شخصيا مدة أخرى. وربما أدى تشدد السود غير المتوقع في عام ١٨٦٥ إلى احتدام أحكام جونسون المسبقة وكان مبررا لاعادة إعلاء عدائه التقليدي لطبقة ملاك المزارع. فبعد محادثات أجراها جونسون ووزير الخارجية وليام اتش سيوارد، سجل السفير البريطاني السير فريدريك بروس إيمانهما بأن السود بحاجة إلى أن يبقوا فى "حالة انضباط"، وهم يتلقون الرعاية والتأثير الباعث على الحضارة لتبعيتهم للرجل الأبيض ". فملاك المزارع وحدهم هم القادرون على الإشراف والسيطرة على السكان السود، ولكن بمجرد العهد لهم بهذه المسؤولية، فإنه لا يمكن منعهم من القيام بدور في العمل السياسى.

وسرعان ما جعل توحد بيض الجنوب مع جونسون باعتباره حاميهم ضد "المتعصبين المتطرفين" من الشمال، المناقشة الجادة لبدائل "حكومة الرجل الأبيض" أمرا مستحيلا. وتخلى عدد قليل من الجنوبيين البارزين عن توافق الرأى الإقليمى ليناصروا شكلا ما من أشكال الاقتراع للسود على أساس الملكية والمؤهلات التعليمية. وأثارالرسالة العامة للعامة من السجين الكونفيدرالى مدير عام البريد جون اتش. ريغان المطالبة بحق الاقتراع المحدود للسود وضعا أصبح فيه كما أبلغه الحاكم السابق للولاية، "كل رجل في ولاية تكساس يتوقع أن يكون مرشحا لأى شيء من الحاكم إلى الشرطي يرى أن من واجبه التنديد بك صباحا وظهرا ومساءا ". ولو كان

جونسون أعرب عن دعمه، لكانت أراء رجل مثل ريجان قد اكتسبت وزنا كبيرا معتبرا؛ لكن في غياب الدعم الرئاسي، ذهبت اقتراحاتهم أدراج الرياح.

كانت إعادة البناء الرئاسي تمى إلى أن تأتى إلى السلطة بقيادة سياسية اتحادية جديدة، لو وفر انتخاب مندوبي المؤتمر في صيف عام ١٨٦٥ الفرصة لذلك. وعندئذ. كان عدد قليل من كبار المسئولين الكونفدراليين أو أصحاب الثروة قد تلقوا العفو فرادي، ولم يسع مهندسوا الانفصال فاقدوا المصداقية سياسيا للانتخاب. ونتيجة لذلك، كان أكثر من ثلثي الأعضاء المنتخبين من معارضى الانفصال في عام ١٨٦٠. وكان معظمهم من الهويج السابقين، وكان كثير منهم قد تولوا وظائف قبل الحرب، لكن غياب المستوى الأعلى من القيادة السياسية للجنوب فيما قبل الحرب واضحا. وإذا كانت الانتخابات قد تنكرت للقيادة الانفصالية في الجنوب فيما قبل الحرب، فإنها لم تبشر بوصول الذين عارضوا الكونفدرالية بنشاط، أو الطبقات الاجتماعية التابعة لهم سابقا، إلى السلطة.

وبالنسبة للهويج دعاة الاتحاد الذين سيطروا على المؤتمرات، بدت شروط جونسون لإعادة البناء متساهلة في الواقع. فابتداءا لم يكن على المندوبين سوى الاعتراف بإلغاء الرق ونبذ الانفصال؛ وفي أكتوبر، أصدر الرئيس توجيها لهم لإبطال الديون الحكومية المتكبدة لمساعدة الكونفدرالية. وكانت هذه التدابير أكدت مجرد تأكيد هزيمة الكونفدرالية. ومع ذلك، فإنه على الرغم من وعى المؤتمرات بأن كل أفعالها ستلقى تمحيصا دقيقا في الشمال، فقد أنغمست متورطة في منازعات تافهة وحقيرة وحقودة قوضت الثقة في سياسة الرئيس وألقت بظلال من الشك على مدى استعداد دعاة الاتحاد المزيفين على التخلى عن المعتقدات والأفكار المسبقة لما قبل الحرب.

وكان مؤتمر الميسيسيبي،هو أول من اجتمع فى منتصف أغسطس وتألف بالكامل تقريبا من الهويج السابقين. وشرع فورا فيما أطلق عليه أحد المندوبين "التشاحن المتواصل حول قضية غير مهمة" الصياغة الدقيقة لتعديل دستوري يحظر الرق. وفي النهاية، اعتمد المؤتمر اعترافا بسيطا بالإلغاء. واعتمدت معظم المؤتمرات لغة تعلن أن الانفصال باطل وليس له قوة شرعية ملزمة، وإن سقط "إلغاء" في الميسيسيبي بصوتين فقط. أما بالنسبة للتنصل من الديون الحكومية الكونفدرالية، والتى بلغ مجموعها نحو ٥٤ مليون دولار، فإن دعاة الاتحاد زمن الحرب هم الذين أثاروا هذا الطلب فى البداية وليس الرئيس، ولم يطلب جونسون إلغاء "كل دولار" إلا عندما لم تتخذ كارولينا الجنوبية أي إجراء بشأن ديونها قط وقاومت ولاية كارولينا الشمالية بشدة هذا "العمل المذل".

و بطرق أخرى اغتنمت المؤتمرات الفرص السانحة للتغيير التي نشأت عن هزيمة الكونفدرالية. وضغط مندوبون داخل البلاد من أجل التغييرات المرغوب فيها من مدة طويلة في

الهيكل السياسي في المنطقة. وكانوا الأكثر نجاحا في كارولينا الجنوبية، حيث لا يتم اختيار موظفي الدولة وناخبي الرئيس عن طريق التصويت الشعبي ولكن عن طريق هيئة تشريعية كانت تهيمن عليها الأبراشيات الساحلية. ونصت المؤتمرات على الانتخاب الشعبي للحاكم، وألغت اشتراط مؤهلات الملكية للحصول على عضوية المجلس التشريعي، وعدلت نظام التمثيل "لتعطى السلطة للمقاطعات الداخلية." وفي ألاباما أيضا، اعتمد المؤتمر "الأساس الأبيض" للقسمة التشريعية، وكان ذلك انتصارا لداخل البلاد في حملته للحد من السلطة السياسية لمنطقة المزارع. وكشفت هذه المناقشات أن الانقسامات طويلة الأمد في النظام السياسى فى الجنوب قد نجت من الحرب الأهلية. ولكن عندما وصل الأمر إلى وضع المعتوقين، بدا أن هناك فارق قليل بين وجهات نظر داخل البلاد والسواحل، بين الديمقراطين والهويج. وحتى بين دعاة الاتحاد بلا تحفظ، فإن المطالبة بالإصلاح الديمقراطي كان تعنى تعزيز السلطة السياسية لتلك المناطق التي يسود فيها البيض، وهو هدف كان سيتم تدميره على نحو مهلك لو تم إدارج السود في قوائم الناخبين. وأعرب مندوب من الميسيسيبي عن الرأي السائد: " هذا قانون الطبيعة وهو أن العرق المتفوق يجب أن يحكم وأن يكون الحكم بإرادته ".

و مع تحقق متطلبات جونسون، شرع الجنوب في خريف عام ١٨٦٥ في انتخاب المشرعين والحكام، وأعضاء الكونغرس. وفى غالبية الولايات، حقق الهويج السابقون الذين كانوا يعارضون الانفصال فوزا ساحقا. فمن بين سبعة من حكام الولايات الجنوبية المنتخبين في عام ١٨٦٥، كان ستة من الهويج المعارضين للانفصال، وسيطرت نفس المجموعة على المجالس التشريعية الجديدة على وفود الكونجرس. وكان الجنوبيون يعتقدون أنهم أوفوا بالشرط الأساسي الأخير للمشاركة فى إعادة الاتحاد، واختاروا رجالا مخلصين لتوجيه حكومات ولاياتهم وتمثيلهم في واشنطن. ومع ذلك، فإننا إذا أمعنا النظر في انتخابات عام ١٨٦٥، يتكشف وجود فرق صارخ فى النتائج بين ولايات الجنوب الداخلى حيث بقيت حكومات إعادة البناء زمن الحرب في عام ١٨٦٥ وتلك التي لم تشهد سوى إعادة البناء الرئاسية. ومن خمسة وعشرين رجلا أرسلوا إلى الكونغرس من اركنسو، وتينيسي، وفيرجينيا، كان خمسة قد خدموا في الجيش الاتحادى، وكان كثيرون آخرون قد ساعدوا في المجهود الحربي الاتحادي، استطاعوا جميعهم تقريبا أداء القسم الحديدى. وفي أقصى الجنوب، فإنه على الرغم من انتصارات اليمينيين السابقين، ظهرت الإدارة الكونفدرالية باعتبارها شرطا أساسيا للنجاح. وكانت الغالبية العظمى من أعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس الجديد ممن كانوا يعارضون الانفصال، ولكن الجميع تقريبا اتبعوا خطى ولاياتهم في التمرد. وتمت هزيمة دعاة الاتحاد النشطاء هزيمة مدوية. ربما كان أكثر الصراعات بروزا عن قرب قد وقع فى كارولينا الشمالية، حيث هزم جوناثان ورث، وهو من الهويج دعاة الاتحاد ووزير خزانة الولاية

الكونفدرالى، الحاكم هولدن. وفور أن تولى المنصب، استعاد ورث بسرعة النخبة القديمة، التي كانت سلطة هولدن تتحداها إلى حد كبير، إلى السيطرة على الشؤون المحلية. وأكدت النتيجة على قوة القيادة السياسية في زمن الحرب في الولاية ذات العدد الكبير من صغار ملاك الأراضى الذين لا يملكون عبيد.

و بالمجمل، أثارت انتخابات ١٨٦٥ التساؤل حول مستقبل إعادة البناء الرئاسي. فقد شعر جونسون نفسه بأن شيئا ما قد ضل طريقه وكتب فى نهاية نوفمبر يقول: "يبدو، في كثير من الانتخابات، شيء ما مثل التحدي، الذي هو ليس فى مكانه على أى حال في هذا الوقت." كانت الحقيقة الصارخة هى إنه خارج الجبال الاتحادية، فشلت سياسات جونسون في خلق قيادة سياسية جديدة لتحل محل دعاة الرق فيما قبل الحرب. فلو كان مهندسوا الانفصال، قد تم رفضهم فإن شؤون الجنوب كان لا يزال يوجهها رجال، شكلوا رغم أنهم كانوا من دعاة الاتحاد فى ١٨٦٠جزءا من المؤسسة السياسية فيما قبل الحرب. أسهمت أعمالهم بالكثير فى تحديد مصير تجربة جونسون لإعادة البناء.

تشريح إعادة البناء الرئاسية :

أخذت مشكلة واحدة الأسبقية مع اجتماع المجالس التشريعية الجديدة فى الجنوب. فكما أوضح وليام اتش تريسكوت لحاكم كارولينا الجنوبية في ديسمبر عام ١٨٦٥، "سوف تجد أن مسألة السيطرة على العمل وراء كل مسألة آخرى تتعلق بمصالح الولاية". فقد أقنعت حالة الهياج في الريف والأيديولوجيات والأفكار المسبقة الموروثة من العبودية معا بيض الجنوب بأن العمل القسري ضروريا لاستئناف إنتاج المحاصيل الرئيسية. وحماية ملاك المزارع ولسلطتهم الشخصية على مواطنيهم السود المدمرين، وتوجه ملاك المزارع إلى الولاية لإعادة انضباط العمل. وشكلت القوانين المتعلقة بالعمل، وحقوق الملكية، والضرائب، وإقامة العدل، والتعليم كلها جزءا من جهد عريض لتوظيف سلطة الولاية في تشكيل العلاقات الاجتماعية الجديدة التي تخلف العبودية.

وبينما تستعد المجالس التشريعية الجديدة للانعقاد، كانت الصحافة الجنوبية والمراسلات الخاصة من ملاك المزارع تضج بنداءات تدعو إلى ما أسمته صحيفة نيو أورليانز "نظام عمل جديد.... تحدده وتنفذه الولاية". وتجسدت الاستجابة الأولية لهذه المطالب في مجموعة قوانين السود، وهى سلسلة من قوانين الولاية كانت حاسمة فى تعطيل إعادة البناء الرئاسي.و صرحت مجموعة القوانين التى قصد بها تحديد حقوق المعتوقين ومسؤولياتهم الجديدة للسود بالحصول على ممتلكاتهم الخاصة والزواج، التعاقد والتقاضي باعتبارهم مدعين ومدعى عليهم، والشهادة في

المحكمة في القضايا التي تشمل أشخاصا من لونهم. ولكن هذه الأحكام كانت أداة ثانوية تساعد فى محاولة تحقيق استقرار في قوة العمل السوداء والحد من خيارها الاقتصادي. ومنذئذ فصاعدا، كان على الولاية إنفاذ اتفاقات العمل والانضباط فى المزارع، ومعاقبة أولئك الذين رفضوا التعاقد، ومنع البيض من التنافس على العمال السود.

و أصدرت الميسيسيبي وكارولينا الجنوبية أول وأقسى لوائح للسود نحو نهاية ١٨٦٥. إذ طلبت الميسيسيبي من جميع السود بأن يقدموا فى كل عام دليلا مكتوبا للتوظف للسنة القادمة. وكانت الأجور المستحقة بالفعل للعمال الذين يتركون وظائفهم قبل انتهاء مدة العقد تصادر، وكما كان الحال فى ظل العبودية، فقد كانوا معرضين للاعتقال من قبل أي مواطن أبيض. وكان أى شخص يوفر العمل إلى العامل الخاضع لعقد يخاطر بأن يسجن أو يدفع غرامة قدرها ٥٠٠ دولار. وللحد من الفرص الاقتصادية للمعتوقين، فإنه حظر عليهم استئجار الأراضي في المناطق الحضرية. ووكان يمكن المعاقبة على التشرد - وقد أصبح جريمة شمل تعريفها التبطل وعدم الانضباط، وأولئك الذين " يبددون ما كانوا يكسبونه" --- يعاقبوا بالغرامات أو العمل غير الطوعي فى المزارع، واشتملت جرائم جنائية أخرى مثل استخدام إشارات أو كلمات تحمل "الإهانة" أو "الأذى المتعمد بسوء طوية"، " والتبشير بالإنجيل بدون ترخيص. وكانت قوانين كارولينا الجنوبية تطالب السود بدفع ضريبة سنوية تتراوح من ١٠ دولار إلى ١٠٠ دولار إذا كانوا يرغبون في مزاولة أى مهنة أخرى غير العمل كمزارع أو خادم وشكل ذلك (ضريبة قاسية للمجتمع الأسود الحر فى تشارلستون وللحرفيين من العبيد السابقين).

وأدت الضجة فى الشمال التي سببتها هذه القوانين بالولايات الجنوبية الأخرى لتعديل الصياغة اللغوية للتشريع الأولى الخاص بالمعتوقين إن لم يكن هذا هو الغرض الأساسى أصلا. فقد أدرجت فرجينيا ضمن تعريف التشرد من رفضوا العمل مقابل "الأجر المعتاد والشائع الذى يمنح للعمال الآخرين." وأمرت لويزيانا وتكساس، اللتان سعيتا لمواجهة انسحاب النساء السود من العمل فى الحقول، بأن "تشمل العقود عمل جميع أعضاء الأسرة القادرين على العمل." ومكنت لويزيانا صاحب العمل من أسباب القوة لتسوية جميع المنازعات العمالية. وعلى عكس قوانين المسيسيبي وكارولينا الجنوبية، لم يشر العديد من القوانين اللاحقة إلى العرق. ولكن مثلما لاحظ مالك المزرعة والسياسى الديمقراطى من ألاباما جون دبليو دوبوس في وقت لاحق، فان الجميع يدركون أن "المتشرد المقصود كان هو زنجى المزارع ".

على الرغم من أن السود احتجوا على كل هذه التدابير، فإن شكاواهم الأكثر مرارة تركزت على قوانين التلمذة الصناعية التي أجبرت القصر السود على العمل بدون أجر لملاك المزارع. فقد سمحت هذه القوانين للقضاة بأن يعهدوا إلى أصحاب العمل البيض بالأيتام السود وأطفال

الوالدين اللذان اعتبرا غير قادرين على إعالتهم. وكانت الأفضلية عادة للمالك السابق، ولم تكن موافقة الوالدين مطلوبة. وقد ناشد السود مكتب المعتوقين المساعدة في الإفراج عن أطفالهم أو أقاربهم المتوفين. وقد أعلن احد المعتوقين، " بالكاد كنت أفكر فى الملاك السابقين لمحاولة الحفاظ على بنى جلدتى عندما كنت أعرف أن عبدا قد مات"، وفي وقت متأخر حتى نهاية عام ١٨٦٧، كان وكلاء المكتب وقضاة الصلح مازالوا يفرجون عن الأطفال السود من المحكمة التي أمرت بالتلمذة الصناعية.

و كما أشار المراسل الشمالى سيدني أندرو فإن اللوائح التي تنظم العمل والتلمذة الصناعية، "تسلم بالإطاحة بالاستعباد الخاص لإنسان من قبل آخر، ولكن سعت... لتأسيس الاستعباد العام للإنسان من قبل للولاية." وينطبق الشيء نفسه على القوانين الجنائية الجديدة المصممة لإنفاذ حقوق الملكية الخاصة بملاك الأراضي. فقد شدد المشرعون بصورة حادة عقوبة السرقة البسيطة. وجعلت فيرجينيا وجورجيا في عام ١٨٦٦ سرقة حصان أو بغل جريمة يعاقب عليها بالإعدام. وطالبت كارولينا الجنوبية السود العاملين في الزراعة بتقديم إذن كتابي من "أسيادهم" قبل بيع المنتجات الزراعية. وجعلت ولاية كارولينا الشمالية، بناء على تحريض من وليام إيه. غراهام، حاكم الولاية السابق "النية للسرقة" جريمة.

و بشكل متزامن، انتقل المشرعون الجنوبيون للحد من حقوق مثل الصيد وصيد الأسماك، والرعى الحر للماشية، التى اعتبرها البيض أمرا مسلما به وكان كثيرون من العبيد السود يتمتعون بها باعتبارهم عبيدا وعارض أصحاب المزارع الصيد وصيد الأسماك لأنهما يسمحان للسود بالعيش مع تجنب العمل فى المزارع، كما أنها غالبا ما تنطوى على التعدي على ممتلكات الغير، وبالتالي تنتهك حقوق البيض فى الملكية". وجعلت عدة ولايات أنه من غير القانوني للسود حمل الأسلحة الخاصة، أو فرضت ضرائب على كلابهم وبنادقهم. وفي الوقت نفسه، بذلت جهود لتقييد رعى الماشية بحرية على الأرض غير المحاطة بسياج، وهو تقليد كان يقدره بعمق صغار الملاك البيض والمعتوقين فى داخل البلاد. وجعلت القوانين التى طلبت من ملاك المواشي التسيج حول حيواناتهم، من المستحيل على الذين لا يملكون أرض امتلاك الخنازير أو الماشية الخاصة بهم. ولم يطبق الكثير من "قوانين السياج" إلا على مقاطعات الحزام الأسود.

وقد تم فرض هذا المجمع بأكمله من أنظمة العمل والقوانين الجنائية من قبل الشرطة البيضاء والنظام القضائي الأبيض. وعلى الرغم من أن الاضطراب كان بالكاد يقتصر على السود، فإن جميع دوريات ميليشيات الجنوب تقريبا كانت تجوب جميع مقاطعات المزارع الجنوبية. و غالبا ما كانت تتألف من قدامى المحاربين الكونفدراليين الذين كانوا لا يزالون يرتدون زيهم الرمادي، وكانوا في كثير من الأحيان يروعون السكان السود، ويفتشون منازلهم لضبط البنادق وغيرها من

الممتلكات ويسيئون معاملة من يرفضون التوقيع على عقود العمل في المزارع. ولم يكفلوا المحاكم العدالة النزيهة. وبحلول منتصف عام ١٨٦٦، كان معظم ولايات الجنوب يسمح للسود بالشهادة بنفس الشروط مثل البيض، وإن لم يكونوا ينضمون إلى هيئات المحلفين. ونتيجة لذلك، كما لاحظ أحد المحامين البريطانيين بعد مراقبة المحاكم فى ريتشموند في أوائل عام ١٨٦٧، هو كانت "الأحكام دائما لصالح الرجل الأبيض وضد الرجل الملون."

و نادرا ما حاكم العمد، وقضاة الصلح، وغيرهم من المسئولين المحليين البيض المتهمين بارتكاب جرائم ضد السود. فعندما كانت السلطات المدنية أو وكلاء المكتب يقدمان مثل هذه القضايا إلى المحكمة، " فإنه نادرا ما ينتج عنها أي شيء إلا تبرئة المجرم"، كما اشتكى رئيس مكتب كارولينا الجنوبية روبرت كى سكوت. ولو صدرت إدانة، كان القضاة يفرضون أحكاما متساهلة أكثر بكثير مما يصدر على السود عن نفس الجرائم. فقد وجهت محاكم تكساس إلى نحو ٥٠٠ رجل أبيض تهمة قتل السود في عامى ١٨٦٥ و١٨٦٦، ولكن لم يدن واحد منهم. وعلق زائر من الشمال بقوله "لم يتم معاقبة أي رجل أبيض في تلك الولاية بتهمة القتل منذ أن ثارت على المكسيك". وأضاف "تعتبر جريمة القتل حقا من حقوق الولاية غير القابلة للتصرف".ومن المفهوم ألا يكون للسود الذين يعتقلهم العمد بيض ويحاكمون أمام القضاة والمحلفين البيض، ثقة كبيرة فى محاكم حكومات جونسون. وقد خلص مسئول فى المكتب إلى أن الأمر مماثل لعدم وجود أي قانون أو حكومة على الإطلاق "، كما هو الحال مع النظام القانوني لإعادة البناء الرئاسي.

و قدم فرض الضرائب مثالا آخر على المنعطف غير العادل الذي اتخذته السياسة العامة. فقبل الحرب، كانت ملكية الأرض في معظم الولايات الجنوبية معفاة من الضريبة عمليا، في حين كانت الضرائب على الرؤوس والضرائب على العبيد، والكماليات، والأنشطة التجارية، والمهن تقدم الجزء الأكبر من الإيرادات. ونتيجة لذلك، قدم صغار ملاك الأراضى البيض ضرائب قليلة، ودفع ملاك المزارع مبالغ، على الرغم من أنه نادرا ما كان المبلغ يتناسب مع ثرواتهم ودخلهم، وكانت المصالح التجارية في المناطق الحضرية تتحمل أعباء ضرائب باهظة. وكان القصد من السياسة الضريبية، في إعادة البناء الرئاسي، في جزء منه، هو تعزيز مكانة مالك المزرعة في مواجهة العامل. وواجه المعتوقون ضرائب باهظة على الرؤوس، بينما أولئك الذين لا يستطيعون الدفع يعتبرون متشردين، ويمكن تأجيرهم لأي شخص يدفع فاتورة الضرائب. وفي الوقت نفسه، أعفت الضرائب المفروضة على ملكية الأرض (واحد على عشرة من واحد في المئة فى المسيسيبي، على سبيل المثال) ملاك المزارع وصغار ملاك الأراضى من عبء ارتفاع النفقات الحكومية. ونتيجة لذلك، "فإن الشخص المالك لألفى إكر كان يدفع ضرائب أقل مما يدفعه أى واحد من عشرات الأيدي التى يمكن أن يوظفها لديه والذين لا يملكون ما يستحق الدولار من الممتلكات." وبالإضافة إلى ذلك،

أضافت المحليات ضرائب رؤوس، وذكرت صحيفة سوداء فى المدينة ما يلى: لقد فرضت موبايل ضريبة خاصة بها. تبلغ خمس دولارات على كل الذكور البالغين "وإذا لم يتم دفع الضريبة"، حسبما ذكرت صحيفة المدينة السوداء يكون العمل فى أطقم مقيدة بالسلاسل هو العقاب."

ومن ثم فليس من المستغرب استياء السود من النظام التنازلى للإيرادات التى ذكر وكيل مكتب فى ولاية كارولينا الشمالية " أنهم أكدوا، بصدق أنهم لا يحصلون أي فائدة أيا كانت من إيرادتها وحتى على الرغم من أن الضرائب على السود، وكذلك على البيض ساعدت على ملء خزائن، الولايات والبلديات فإنها حرمت السود من الحصول إغاثة الفقراء، ودور الأيتام، والحدائق، والمدارس، وغيرها من المرافق العامة، وأصروا على أن مكتب المعتوقين يزود السود بالخدمات التى يطلبونها. وقد تم تمويل جهود الولاية القليلة لتوفير احتياجات المعتوقين من خلال الضرائب الخاصة المفروضة على السود، وليس من الإيرادات العامة.

ويوضح مصير التعليم العام في كارولينا الشمالية الأبعاد المذهلة التى ذهب إليها قادة إعادة البناء الرئاسي لتجنب الاعتراف بالسود كجزء من دوائر أنصارهم العامة. ففي بداية مسيرته قدم حاكم الولاية جوناثان وورث الذى أنتخب في عام ١٨٦٥، مشروع قانون يفرض التعليم العام في كارولينا الشمالية، لكنه أقنع السلطة التشريعية حينذاك بإلغاء نظام المدارس الحكومية، حيث خشى الحاكم من أنه إذا تم تعليم الأطفال البيض على نفقة الدولة، "فسوف نكون مطالبين بتعليم الزنوج على نفس المنوال." وبدلا من ذلك، خول وورث، ومشرعوه المحليات سلطة إنشاء مدارس خاصة مدعومة من الضرائب، مما دمر فقط نظام التعليم العام الشامل فى الجنوب.

وقد أنتهكت هذه الجهود لمنع السود من الوصول إلى المساواة أمام المحاكم والمشاركة الكاملة في السوق على نحو صارخ أيديولوجية العمل الحر. ولهذا السبب، لم يذهب العديد من القوانين الجنوبية إلى حيز التنفيذ. فقد أصر الجنرال دانيال آى سكلز، على أن "كل القوانين يجب أن تطبق على جميع السكان على حد سواء،" ولذلك أوقف تطبيق قوانين كارولينا الجنوبية بشأن السود، وأطاح الجنرال ألفريد اتش. تيري بقانون التشرد فى فرجينيا باعتباره محاولة لإعادة تأسيس "الرق في جميع مظاهره دون إسمه. " وبحلول نهاية عام ١٨٦٦، كانت معظم ولايات الجنوب قد ألغت تلك القوانين التى لا تطبق إلا على السود. ومع ذلك واصلت محاكم الجنوب إنفاذ قوانين التشرد، والإخلال بالعقود، والتلمذة التي لم تورد أي إشارة مباشرة إلى العرق، وبقيت السياسات الضريبية، ونظام الميليشيات، والقضاء المكون كله من البيض دون تغيير.

لا أحد يستطيع أن يزعم أن الهيكل القانوني اذي اقيم في عامى ١٨٦٥ و١٨٦٦ نجح تماما في السيطرة على العمل الأسود أو تشكيل تطور الاقتصاد الجنوبي. فقد استمر "نقص العمالة" مثلما استمرت جهود السود لمقاومة فرصة الانضباط فى المزارع.. وكما أوضح طبيب مزرعة، فى كارولينا

الجنوبية " أن القانون هو آلية غير فعالة لإجبار الناس على العمل بطريقة منضبطة فيمكن أن يجبرهم بالقانون على التعاقد لكن كيف يتم قيامهم بعمل لم يتحدد بعد." ومع ذلك، كان للنظام القانوني لإعادة البناء الرئاسي عواقب عميقة، فقد حد من خيارات السود، وعزز من فرص البيض المتميزة فى الحصول على الموارد الاقتصادية، وحمى ملاك المزارع من التداعيات الكاملة للعتق، وحال دون تطوير سوق حرة في الأرض والعمل.

وعلاوة على ذلك، فإن هدف إحياء أقصى قدر ممكن من النظام القديم الذى كان يحكم العمالة السوداء، تناقض مع الغرض الثاني للحكومات الجديدة: إعادة تشكيل الاقتصاد لخلق جنوب جديد. مع انجاز إلغاء الرق وخلع القطن الملك عن عرشه، والتى بشرت على ما يبدو بآفاق احتمال قيام جنوب أكثر تناغما مع"تقدم" القرن التاسع عشر. ذلك أن الاستثمارات الشمالية سوف تحفز نمو السكك الحديدية والمصانع، والهجرة سوف تنتج روحا جديدة فى مشروعات الأعمال، والمزارعون لن يعودوا يرون رؤوس أموالهم، وقد جمدت في قوة العمل. وأشادت الصحافة فى الجنوب بفكرة توسيع صناعة الغزل والنسيج الصغيرة التى كانت قائمة قبل الحرب للاستفادة من القطن محليا وتوظيف من ترملوا وتيتموا بسبب الحرب.، وكما أعلنت صحيفة كارولينا الجنوبية في عام ١٨٦٦، " فإن لدينا مزارع كبيرة يجب أن تقسم إلى مزارع يمكن احترامها؛ ولدينا الطاقة المائية التى يجب أن تكون متاحة لإقامة المصانع؛...و يجب أن يتعلم شبابنا للعمل".

و لم تحظ هذه الرؤية للتغير الاقتصادي بدعم الأغلبية خلال إعادة البناء الرئاسى. لكن حكاما مثل جيمس أور، وجيمس جونسون، وروبرت باتون بشروا بفضائل الجنوب الجديد ووجدوا جمهورا مستجيبا بين الهويج السابقين الذين هيمنوا على الساحة السياسية. واجتاحت المنطقة "حمى السكك الحديدية". وأعتبرت فى مدن مثل تشارلستون وفيكسبيرج السكك الحديدية علاجا شافيا للركود الاقتصادي، في حين أشادت بها بلدات داخل البلاد باعتبارها وسيلة لتجاوز مدن الموانىء القديمة للمتاجرة مباشرة مع الشمال. وكما أعلنت صحيفة فى الميسيسيبي، "إن السكك الحديدية أحيت طاقات الناس، وفتحت موارد الولاية، ووضعتنا في طريق النمو والازدهار العام."

و على الرغم من أن سياسة تقديم الولايات قروضا إئتمانية لتعزيز بناء السكك الحديدية ترافقت عادة مع إعادة البناء الراديكالى، فإنها في الواقع نشأت في ظل حكومات جونسون. وبشكل متزامن، فإن الهيئات التشريعية منحت تراخيص لشركات التصنيع والتعدين، والخدمات المصرفية، والتأمين. ولتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة، أعطت الولايات قوة القانون لترتيبات الإئتمان لكى تضمن الامتياز الأول على المحاصيل لصالح الأشخاص الذين يقدمون قروض أو لوازم

للزراعة. ولكن السياسات الاقتصادية لإعادة البناء الرئاسية فشلت. فبرامج مساعدات السكك الحديدية لم تنجز شيئا تقريبا--- ففي ١١ ولاية من ولايات الكونفدرالية، لم يكن قد تم سوى إنشاء ٤٢٢ ميل من خطوط السكك الحديدية في عامى ١٨٦٦ و١٨٦٧. وفشل تعيين مفوضي الهجرة في تحويل المهاجرين نحو الجنوب - وكان المقيمين في الولايات الكونفدرالية المولودين خارجها أقل في عام ١٨٧٠ مما كان عليه في عام ١٨٦٠. وظلت التنمية الصناعية ضئيلة. وجذب عدد قليل من المنشئات، مثل ريشموند تريديجار لأشغال الحديد، الاستثمارات الشمالية لاستئناف الإنتاج، لكن معظم أصحاب المشاريع الجنوبيين الذين سعوا للحصول على رأسالمال عادوا للديار ووفاضهم خالى. فمع الفرص المربحة المتوفرة في الغرب، رفض المستثمرين المخاطرة بأموالهم في المناخ السياسي غير المستقر في الجنوب.

وكان لولادة جنين ميت في هذه المرحلة المبكرة لبرنامج الجنوب الجديد أسباب كثيرة، بعضها يتجاوز قدرة الساسة الجنوبيين على الفعل. فلم يمكن أن تمحى العواقب الاقتصادية الكارثية للحرب الأهلية وتركة عقود من هيمنة الزارعة في غضون عامين قصيرين. لكن الفشل عكس أيضا انقسام العقل وتناقض الأهداف بين دعاة التغيير الاقتصادي. فقد كان التحديث الحقيقى فيما بعد الحرب يتطلب الانقضاض على نظام المزارع الكبيرة. ففي جميع أنحاء العالم، تتسم المجتمعات التى تسودها المزارع الكبيرة بالتخلف الاقتصادي المستمر. فنظرا لإتجاهها إلى إنتاج السلع الزراعية للسوق العالمية، تكون أسواقها الداخلية ضعيفة. وتستعمل طبقات ملاك المزارع سلطتها السياسية لمنع ظهور المشروعات الاقتصادية البديلة التي قد تهدد سيطرتها على القوى العاملة. وقد فشل قادة إعادة البناء الرئاسي فى السيطرة على نظام المزارع. فقد أرادوا التنمية الاقتصادية لكنهم لم يقبلوا بتداعياتها كاملة --- ثورة زراعية وسوق حرة للعمل. وقد طالبت الصحف بتفكيك المزارع الكبيرة وفي نفس الوقت بقوانين صارمة لشل حركة القوى العاملة في المزارع الكبيرة. وظلت الضرائب على الممتلكات منخفضة جدا لدرجة أصبح من المستحيل معها إنشاء المدارس العامة أو غيرها من الخدمات الاجتماعية والتى تتطلع للأمام.

وكانت طبقة ملاك المزارع تمتلك على الأقل فضيلة الاتساق، فلم تكن تعتزم ترؤس عملية تفكيكها ممتلكاتهم. كانت تريد السكك الحديدية والمصانع والاستثمارات الشمالية طالما تستكمل هذه وتنشط المزارع ولا تهدد استقرار القوى العاملة السوداء. ولم يكن لدى من تحدثوا عن تفكيك المزارع الكبيرة فكرة عن ما يجب القيام به تجاه السكان السود. وقد أفترض برنامج الجنوب الجديد بأكمله، في الواقع، أن البدائل ستحل محل العمالة السوداء. ذلك أن الزراعة العلمية وإستخدام الآلات سوف يمكنان الملكيات الكبيرة من "الاستغناء عن خدمات المعتوقين". وسيكفى " العمل العائلي المزارع الصغيرة". وتحدث المصلحون عن المصانع التي توظف العمال

البيض، وعن المزارع الصغيرة التى يفلحها القادمون الجدد البيض التى ستحل محل مزارع الحزام الأسود، من دون الادلاء بأي حديث عن العبيد السابقين، إضافة إلى توقعات المهووسين بأنهم "سينقرضون"على نحو مريح.و المؤكد أن المتحدثين باسم الجنوب الجديد لم تكن لديهم نية لرؤية أجود الأراضي في المنطقة تسقط في أيدي السود.

و قد أبرزت تجربة إعادة البناء الرئاسي كيف أثرت المواقف تجاه مكانة العبيد المعتوقين في النظام الاجتماعي الجديد عميقا فى الجهود المبذولة لإعادة تشكيل النظام السياسي والاقتصادى الجنوبي. وأدى هاجس أندرو جونسون المتسلط لابقاء السود في النظام حتما إلى التخلي عن فكرة تدمير الهيمنة الاقتصادية والسياسية لملاك المزارع. وقضى عدم قدرة الحكومات على تصور السود سوى أنهم عمال مزارع على أي إصلاح اقتصادي حقيقي بالهلاك. وفي النهاية، فإن سياستها استهدفت إقامة صيغة محسنة من القديم بأكثر ما استهدفت لإقامة جنوب جديد.

وجسدت النتيجة فشل الرؤية التي ميزت محاولة الجنوب "لإعادة البناء الذاتى" من البداية إلى النهاية. فعندما قاربت إعادة البناء الرئاسى نهايتها، أقر البيض الجنوبيون بأن الفرصة قد أفلتت. بعيدا. وانتقدت الصحافة صناع القانون في لغة تحولت أخيرا ضد الحكومات الراديكالية:

كانوا غير أكفاء، كسولين، وغير قادرين على التعامل بشكل فعال مع مشاكل المنطقة. "ربما يكون أفضل شيء يمكن أن يقوم به أعضاء السلطة التشريعية،" كما لاحظ أور مراسل حاكم كارولينا الجنوبية، هو "أن يعودوا إلى ديارهم." وقد اعترف المراقبون النابهون في وقت لاحق أن بيض الجنوب قلبوا إعادة البناء الراديكالى على رؤوسهم. وكما أعلن لويس آى. بارسونز الحاكم الذى عينه جونسون، فقد: "كان لدينا، في عام ١٨٦٥، حكومة الرجل الأبيض في ولاية ألاباما...لكننا خسرنا ذلك. الخطأ الفادح، وهو أننا لم نضع حقوق الزنجي تحت حماية القوانين فورا."

إجابة الشمال :

عندما أعلنت سياسة أندرو جونسون لإعادة البناء لأول مرة، حظت بدعم ساحق فى الشمال. فإلى جانب كثيرين من الشماليين الذين فضلوا، لسبب أو لآخر إعادة الولايات الجنوبية سريعا إلى الاتحاد، ظفرت إعادة البناء الرئاسى بدعم الديمقراطيين الذين كانوا يأملون في إحياء حظوظ حزبهم بعد "حقبته الأكثر كارثية،" والجمهوريين المنحدرين من أسلاف ديمقراطيين الذين شاركوا جونسون توجهاته نحو حقوق الولايات وأحكامه المشبعة بالعنصرية، والجمهوريين الذين كانوا يأملون في تعزيز موقفهم داخل الحزب من خلال التوحد مع الرئيس الجديد.

ولم يكن أصحاب النفوذ الشماليون الذين كانوا يعتقدون بأن الإحياء السريع لإنتاج القطن ضروري للصحة الاقتصادية للبلاد أقل التزاما ببرنامج الرئيس. قد تم خلع القطن الملك عن عرشه،

ولكن باعتباره أحد الصادرات الرئيسة للأمة، فقد ظل على حد تعبير صحيفة نيويورك تايمز " قطبا مؤثرا من المرتبة الأولى." فقد كانت التجارة في "الذهب الأبيض" حاسمة بالنسبة إلى التجار الأثرياء الذين كانوا يهيمنون على الحياة الاقتصادية فى بوسطن وفيلادلفيا ونيويورك، وغيرها من المراكز التجارية، وبالنسبة إلى مجموعة واسعة من رجال الأعمال والمهنيين مثل المحامين والمصرفيين ووسطاء التأمين وملاك السفن. فقد كانوا يعتقدون إنه من دون تحقيق انتعاش سريع فى إنتاج القطن، فأن الجنوبيين لا يمكن لهم أبدا سداد ديونهم لما قبل الحرب، وسيتعين على مصانع الغزل والنسيج فى نيو انجلاند أن تغلق أبوابها، وستعجز الأمة عن كسب ما يكفي من النقد الأجنبي لاستئناف المدفوعات النقدية وسداد مديونياتها الخارجية. وقد أعلن صانع الغزل والنسيج فى رود آيلاند السناتور الجمهوري وليام سبراج، فإنه بدون القطن سوف "تفلس أمريكا فى كل النواحى." وبالتالي، كان لأصحاب المصالح الاقتصادية القوية في الشمال مصلحة فى إعادة التوحيد واستئناف زراعة المحاصيل الأساسية وأعتقدوا أن سياسات جونسون يمكن أن تحقق هذه الأهداف. وكما أعلنت مجلة نيويورك جورنال أوف كورس إنه"لو أعيدت المصالح الكاملة للعرق الملون، إلى المكان الذي تنتمى إليه، إلى عدة ولايات، سوف يكون هناك...عمل أكثر إنتاجية إلى حد كبير ".

وفى مواجهة الميل الطبيعي بين الشماليين لدعم الرئيس الجديد وطائفة المصالح التي توحدت وراءه، لم تعارض سوى مجموعة واحدة فقط برنامج جونسون علنا. فقد ذهل الجمهوريون الراديكاليون الذين فوجئوا بإعلانات مايو، معتقدين أن جونسون قد ضللهم بشأن قضية حق الاقتراع للسود. وخلال صيف وخريف عام ١٨٦٥، شرع الراديكاليون ودعاة إلغاء الرق في حملة لإقناع الشمال بأن حق الاقتراع كان هو "التسلسل المنطقي لعتق الزنوج." ولم يشكل حق السود فى الاقتراع بالنسبة لبعض الراديكاليين، سوى جزء واحد من برنامج أوسع نطاقا من التدخل الاتحادي لإعادة صنع الجنوب؛ ووجد آخرون أنه جذاب لأنه يقدم بديلا للمسؤولية الوطنية الدائمة عن المعتوقين. وقد أعلنت صحيفة هاربرز ويكلى إنه بمجرد اقرار حق السود فى التصويت فإن قضية الزنوج [سوف] تعتني بنفسها." وقد بشرت هذه الاختلافات بالانقسامات اللاحقة المركزة على سياسة إعادة البناء وبالتالى تفكك التحالف الراديكالى في نهاية المطاف. ومع ذلك، في عام ١٨٦٥، أستطاع جميع الراديكاليين التوحد حول مبدأ أنه من دون حق الاقتراع للسود لا يمكن أن تكون هناك إعادة البناء.

و طوال هذه الأشهر توالت الخطابات ذهابا وإيابا بين قيادة الراديكاليين، ساخطة على سياسات جونسون واعدة بالتنظيم ضدها. لكن سادت نغمة جلية من الكآبة فى هذه المراسلات، وكتب السناتور هنري ويلسون لهوارد مفوض مكتب المعتوقين، "أنا أرجو أن تفعل كل ما يمكن

القيام به لحماية الزنوج الفقراء حيث أن هذه الأمة يبدو أنها على وشك التخلي عنهم لأسيادهم الخونة."

و علق كاتب اليوميات فى نيويورك جورج تيمبلتون سترونج، بأن مسألة حق السود فى الاقتراع كانت "مليئة بالصعوبات والحقوق المتضاربة. ولم يواجه أى رجل دولة فى أي وقت مضى مشكلة أكثر تعقيدا فرضها عليه القدر من تلك المسألة". وعلى الرغم من تخفيف بعض المحظورات العنصرية في عامى ١٨٦٤ و١٨٦٥، وهياج السود الشماليين من أجل حق الاقتراع، لم تسمح سوى خمس ولايات فقط، كلها في نيو انجلاند، للسود بالحق فى التصويت على قدم المساواة مع البيض. ولم تكن غالبية الجمهوريين من الراديكاليين ولكن كانت من المعتدلين والمحافظين الذين استاءوا "من العنصر الذي يبدو أنه يجعل الزنجي فى الدماغ طوال الوقت"، وكانوا يخشون من أن مسألة حقوق السود ستكون قاتلة للآفاق الانتخابية للحزب.

و سرعان ما أصبح الخطر المحتمل واضحا في ثلاثة من الاستفتاءات على التعديلات الدستورية مدت حق الاقتراع ليشمل الأقلية السوداء الصغيرة فى الشمال. ففي ولاية مينيسوتا، حيث أيد مؤتمر الجمهوريين حقوق التصويت لبضع مئات من السكان السود في الولاية، فشل التعديل ب ٢٦٠٠ صوت على الرغم من انتخاب حاكم الولاية من الحزب الجمهوري. ورفض الجنرال لوسيوس فيرتشايلد، المرشح لمنصب حاكم ويسكونسن والذي كان يحبذ شخصيا إعطاء حق التصويت للسود، الزام نفسه بالقضية حتى وقت متأخر من الحملة، ففضل كما أسر لخلصائه هزيمة مسألة حق الاقتراع عن "فقدان تذاكر الانتخاب والتعديل." وفاز فيرتشايلد بأغلبية ١٠٠٠٠ صوت، ولكن صدور التعديل فشل ب ٩٠٠٠ صوت. كانت النتيجة مماثلة في ولاية كونيتيكت، حيث هزم حق الاقتراع للسود ب ٦٠٠٠ صوت مما مثل احباطا للراديكاليين.

ولو كان الراديكاليون قد تدبروا الأمر بما فيه الكفاية الجانب المضيء في هذه النتائج. لكانوا وجدوا إن حق الاقتراع الأسود اجتذب ثلاثة وأربعين في المئة من الأصوات في ولاية كونيتيكت، وخمسة وأربعين في المئة في ولاية مينيسوتا، وسبعة وأربعين في المئة في ولاية ويسكونسن. وعلاوة على ذلك، فإنه في حين أن جميع الديمقراطيين تقريبا كانوا يعارضون تلك السياسة، فقد صوت معظم الجمهوريين لصالحها، وهذا يشير إلى أن موقف الحزب تجاه حقوق السود قد تغير بالفعل خلال الحرب الأهلية. ومع ذلك فقد ساعد استفتاء ١٨٦٥ في اقناع داعمى الرئيس بأن منتقديه يشكلون "عنصرا راديكاليا متعصبا" صغيرا مما عمق التزام جونسون بمساره. وعندما اجتمع الكونجرس في ديسمبر، كانت قضية حق السود فى الاقتراع، آنذاك، ميتة سياسيا.

لكن على الرغم من الانتصار الواضح لسياسات جونسون، فقد اجتاحت مشاعر قلق معينة قطاعات واسعة من الرأي العام فى الشمال وقادة الحزب الجمهوري المؤثرين. فقد أثارت أخبار

العنف ضد المعتوقين وإصدار قوانين السود سخطا انتشر إلى ما هو وراء الدوائر الراديكالية. واتفق كل الجمهوريين تقريباعلى حد تعبير إدوارد أتكينسون على أن الحرب الأهلية كانت "حربا من أجل إقامة العمل الحر، أيا كان الأسم الذى تود إطلاقه عليه." وهكذا، كانت الجهود التي بذلتها المجالس التشريعية فى الولايات " لاستعادة كل مظاهر العبودية بدون اسمها" ملعونة. ولم يفهم جونسون أبدا مثله مثل جمهورى التيار الرئيسى الذين كانوا يرون أن المعتوقون قد حصلوا على مطالبهم بناء على ضمير الأمة. وأصر كثيرون من الشماليين الذين لم يشاركو الراديكاليين الالتزام بالحقوق السياسية للسود على أن الحرية الشخصية للمعتوقين وقدرتهم على المنافسة كعمال أحرار يجب ضمانها، وقالوا أن العتق ليس سوى مسألة هزلية.

وتم تداول التقارير أيضا عن الفنادق والمطاعم التى ترفض خدمة الشماليين والبواخر التى تحرمهم من العبور. ولكن ربما كانت التقارير الأكثر اضررا هى تلك التي تصف إحياء السلطة السياسية "للمتمردين". كما أعلن محرر صحيفة شيكاغو تشارلز ايه. دانا في سبتمبر، "فإنه فيما يتعلق الزنوج فى الاقتراع، لم تكن جمهرة رجال الاتحاد في الشمال الغربي يهتمون به كثيرا. إن ما كان يخيفهم هو فكرة أن المتمردين سيسمح لهم بالعودة.. ويتولوا السلطة في الحكومة مرة أخرى، تماما كما لو لم يكن هناك تمرد ". وببطء، أعادت الأحداث فى الجنوب تشكيل تفكير أشخاص معتدلين مؤثرين مثل السناتور ليمان ترمبل من إلينوي، الذي كان فى البدء يؤيد بقوة سياسات جونسون. وأصبح ترامبل الذى كان بالكاد مدافعا عن حق الاقتراع للسود، مقتنعا بأن اتخاذ المزيد من التدابير الاتحادية لحماية الحقوق للمدنية السود، وتشجيع النزعة الاتحادية الجنوبية، وقمع العنف يجب أن تسبق عودة الجنوب إلى الحياة القومية.

وعندما انعقد الكونجرس التاسع والثلاثون في أوائل ديسمبر، ظل موقف جونسون مثيرا للإعجاب. فقد إدعى الرئيس بصدق إنه خلق نظام سياسيا جديدا في الجنوب سيطر عليه الرجال الموالون للاتحاد. ويشكك المرء انه لا يمكن ببساطة أن يعتقد، أن الجمهوريين الشماليين نبذوا برنامجه بسبب قضية وهمية هى حقوق المعتوقين. وظل الباب مفتوحا أمام جونسون لاحتضان توافق الآراء الجمهورية الناشئ حول أن المعتوقين يحق لهم المساواة المدنية فيما عدا حق الاقتراع وأن الاتحاديين زمن الحرب يستحقون دورا أكثر بروزا في السياسة الجنوبية.

بيد أن المقربين لجونسون، أدركوا أنه لم يكن ميالا للتسوية. والواقع، فإنهم استطابوا احتمال نشوب معركة سياسية على إعادة البناء. ذلك أن "معركة بين الراديكاليين والتنفيذين أمر لا مفر منه"، كما أعلن هارفي أتيرسون. وأضاف "دعوها تأتى. وكلما أسرعت كان ذلك أفضل بالنسبة للبلد كله".

الفصل السادس
صناعة إعادة البناء الجذرى

كان من غرائب السياسة في القرن التاسع عشر أن أكثر من عام كان قد أنقضى بين انتخاب الكونغرس وأول اجتماع له، فى دورة الكونجرس التاسع والثلاثون، الذي انتخب أعضائه في عام ١٨٦٤ في خضم الحرب. وأجتمع في ديسمبر ١٨٦٥ لمواجهة القضايا المصيرية لفترة إعادة البناء: ليقرر من تكون له السيطرة على الجنوب؟ من هم الذين سوف يحكمون الأمة؟ ما هو الوضع الذى سوف يكون عليه العبيد المحررون؟ وفى كلا المجلسين فاق عدد الجمهوريين عدد الديمقراطيين بنسبة تربوا على ٣ إلى١. وكان من شأن التفاعل بين الفصائل المتمايزة للحزب الجمهوري تحديد ملامح سياسة الكونغرس بشكل فعال.

الجمهوريون الراديكاليون :

وقف على يسار الحزب الجمهوريون الراديكاليون، وهم جيل سياسى واع ذاتيا بخبرات والتزامات مشتركة، ودوائر انتخابية جماهيرية، وبحساسية أخلاقية، وببرنامج لإعادة البناء. وفي قلب النزعة الراديكالية في الكونغرس كان هناك رجال تشكلت مسيرتهم بالجدال حول العبودية: تشارلز سمنر، وبنيامين ويد، وهنري ويلسون في مجلس الشيوخ؛ وثاديوس ستيفنز، وجورج دبليو جوليان، وجيمس إم اشلي في مجلس النواب. وباستثناء ستيفنز فهم كانوا يمثلون الدوائر الانتخابية المتمركزة في نيو انجلاند وحزام الهجرة فى نيو انجلاند الممتد عبر ريف الشمال وخلال ولاية نيويورك، والمحمية الغربية لولاية أوهايو، وشمال إيلينوي، والشمال الغربى. حيث نمت هناك بسرعة مجتمعات المزارع العائلية والبلدات الصغيرة، حيث ظهر تفوق نظام العمل الحر جليا بذاته، وازدهر إصلاح ما قبل الحرب، وسيطر الحزب الجمهوري بأغلبية ساحقة.

وقد اختلف القادة الراديكاليان البارزان، ثاديوس ستيفنز وتشارلز سمنر، في الشخصية والأسلوب السياسى. فقد كان ستيفنز زعيم الجناح الجمهورى المعترف به في مجلس النواب، قائدا للمشاجرات والتكتيكات البرلمانية الضارية فى الكونغرس. وكان يتحدث بفظاظة حيث دعاه أحد معاصريه بأنه "المصارع الفظ في الحرب السياسية والشخصية." وعمل سمنر الذى كان مكروها من قبل زملائه في مجلس الشيوخ بسبب الأنانية واعتقاده أنه أقوم أخلاقا من الآخرين، وبالرفض العنيد للحلول الوسط، باعتباره صوتا وتجسيدا لضمير نيوانجلند. لم يكن مباليا بتفاصيل عمل اللجنة والمناورات التشريعية، وكان موطن قوته يكمن فى وضع الخطب المطولة وواسعة المعرفة،التى كان يسهب فيها فى موضوعه المتكرر طوال مسيرته السياسية: المساواة أمام القانون. وقد اعتبره المطالبون بإلغاء الرق رجل السياسة الخاص بهم. وكذلك فعل أيضا السود العاديون، سواء الشماليون والجنوبيون، الذين انهالوا عليه بطلبات للحصول على المشورة والتحقيق فى مظالمهم. وكتب أحد قدامى المحاربين السود في الجيش في عام ١٨٦٩،"ان أسمك سوف يحيا في قلوبنا إلى الأبد."

وكان ما وحد ستيفنز، وسمنر، والراديكاليون الآخرون في عام ١٨٦٥ هو الاقتناع بأن الحرب الأهلية تشكل "لحظة ذهبية" من أجل التغيير بعيد المدى. وكانت القوة الدافعة للفكر الراديكالى هى رؤية طوباوية لأمة يتمتع فيها المواطنون بالمساواة في الحقوق المدنية والسياسية التى تكفلها دولة قومية قوية وخيرة. وعلى مدى عقود، وقبل وقت طويل من تحقيق أي فائدة سياسية محققة من تأييدهم للقضية دافع ستيفنز، وسمنر، والراديكاليون الآخرون عن قضية لم تكن تحظى بشعبية هى حق الاقتراع للسود وأدانوا فكرة أن أمريكا هى "حكومة الرجل الأبيض" (وهو مبدأ كما لاحظ ستيفنز، " وصم رئيس القضاء الراحل [روجر بى. تانى] بإنه ملعون إلى الأبدية، وأخشى،أن يكون مصيره إلى النار الأبدية "). لم يكن هناك مجال لطبقة مغمورة قانونيا وسياسيا في "جمهورية الكمال" التى يجب أن تخرج من الحرب الأهلية.

بالنسبة إلى نزعة المساواة الراديكالية، اقترنت الحرب الأهلية بمفهوم جديد لصلاحيات وامكانات الدولة القومية. وقد تبنى الراديكاليون بشكل أكثر اكتمالا من الجمهوريين الآخرين، توسع السلطة القومية، في زمن الحرب، مصممين على عدم السماح للنزعة الاتحادية وحقوق الولايات بعرقلة الجهد القومى الكاسح لتحديد وحماية حقوق المواطنين. وفيما يتعلق بستيفنز، فان الحرب خلقت منطقها وضروراتها. وقال فى مجلس النواب "إننا نخلق أمة: إن ولايات الجنوب المهزومة قد ضحت بمكانتها الدستورية ويمكن أن يعاملها الكونغرس باعتبارها أقاليم تم غزوها. لكن تجاهل ستيفنز للتفاصيل الدستورية الدقيقة حرمه من تأييد واسع النطاق. وتحول الراديكاليون الآخرون إلى مستودع مختلف للسلطة الاتحادية، هو بند الدستور الذى يضمن لكل

ولاية شكلا جمهوريا للحكم. ودعا سمنر هذا الحكم بإنه "العملاق النائم... الذى لم يستيقظ أبدا حتى جاءت الحرب الأخيرة، ولكن يندفع الآن إلى الأمام بقوة عملاقة. ليس هناك حكم في الدستور مثله، وليس هناك حكم آخر يعطي للكونجرس مثل هذه السلطة الأسمى على الولايات "و أصر على أن الحكومة التي تنكر على أي من مواطنيها المساواة أمام القانون ولا تقدم بشكل كامل على موافقة المحكومين، تكف عن أن تكون جمهورية.

كانت النزعة الراديكالية لإعادة البناء هى أولا وقبل كل شيء عقيدة تتعلق بالمواطنة، ترتكز على تعريف للمواطنة الأمريكية. ففى القضايا الاقتصادية لتلك الأيام لم يوجد موقف راديكالى مميز أو موحد. وكان ستيفنز، وهو نفسه صانعا صغيرا للمشغولات، يفضل برنامجا اقتصاديا موجها لاحتياجات أصحاب المشاريع الطموحين، بما في ذلك الحماية الجمركية، وخفض أسعار الفائدة وتوفير العملة خضراء الظهر[1]، وتعزيز التحسينات الداخلية. من ناحية أخرى، كان الراديكاليون من أمثال تشارلز سمنر ومحرر صحيفة الأمة اى إل جودكن، وهم رجال تبنوا النظرية الاقتصادية التقليدية لحرية العمل، يفضلون تعريفة جمركية منخفضة، والاستئناف السريع للمدفوعات النقدية المسكوكة، والحد الأدنى من التدخل الحكومي في الاقتصاد. وعموما، الراديكاليون فى الكونغرس ينظرون للقضايا الاقتصادية باعتبارها قضايا ثانوية مقارنة بإعادة البناء. وأعلن سناتور إيلينوي ريتشارد ييتس، "إنه ليست هناك أى مسألة تتعلق بالتمويل، أو البنوك، أو العملة أو الرسوم الجمركية يمكن أن تحجب المسألة الأخلاقية الأستثنائية لهذا العصر." ولم يتوافق الرأسماليون فيما بينهم حول إعادة البناء. فقد نظر جون موراى فوربس، من بوسطن وهو مستثمر بارز في السكك الحديدية فى الغرب الأوسط، إلى حق السود فى الاقتراع باعتباره ضروريا لتهيئة الظروف السياسية اللازمة للاستثمار الشمالي في إعادة بناء الجنوب. كما فاز الراديكاليون بالدعم بين رجال الصناعة الذين رأوا فى السود المتحركين لأعلى سوقا جديدة لمنتجاتهم. لكن رجال أعمال آخرين، خاصة من كانت تربطهم صلات بتجارة القطن أو أو ممن كانوا يأملون في الاستثمار في الجنوب، كانوا يخشون من أن سياسات الراديكاليين سوف "توقع الفوضى فى القوة العاملة الرخيصة فى الجنوب" وتعرقل استئناف إنتاج القطن.

لم يكن للنزعة الجمهورية رؤية اجتماعية واقتصادية، ولكنها كانت مستمدة من أيديولوجية العمل الحر وليس من أى مجموعة واحدة من المصالح التجارية. كان الراديكاليون، يعتقدون أن الجنوب يجب إعادة تشكيله في صورة رأسمالية الشمال التنافسية الصغيرة. وأوضح أحدهم عام ١٨٦٦، بما أن "حلمي هو نموذج جمهورية، تمد نطاق الحماية والحقوق لجميع الناس على قدم المساواة....فان الجهات المقفرة سوف تتلاشى والكنائس والمدارس سوف تظهر... ويتم احياء الأرض

---

[1] ملحوظة للمترجم أذونات للعطاءات القانونية كان ظهرها مطبوعا باللون الأخضر

بلمسة سحرية من العمل الحر ". وفي مثل هذا المجتمع، فإن المعتوقين سوف يتمتعون بالفرص الاقتصادية نفسها مثل العمال البيض. وقد ذكر مراسل لسمنر، واصفا كيف رفضت فنادق مدينة نيويورك امكانية إقامة خادمه الأسود، النظر ببلاغة إلى المثل الأعلى الراديكالى لتكافؤ الفرص بغض النظر عن العرق:

أليست هذه الحالة من الأمور وصمة عار لأمريكا، باعتبارها أرضا للحرية وما التحرر؟ هل يجب إهانة وإذلال الرجل الأسود باعتباره حر في كل خطوة؟... أن الخادم الأبيض لا يعتبر متساويا فى المقام مع صاحب عمله، ومع ذلك يتم الاعتراف بحقه فى أن يرتفع إلى تلك المساواة. كذلك فإن الخادم الأسود ليس على قدم المساواة مع صاحب عمله—ولكن مع ذلك له الحق فى الحصول عليها على قدم المساواة مثل الخادم الأبيض.

وجعلت فكرة إعادة صياغة المجتمع الجنوبي بضعة من الراديكاليين يقترحون أن تطيح الحكومة الاتحادية بنظام المزارع الكبيرة وتوفر المساكن للعبيد السابقين. ففي خطبة أمام مؤتمر الحزب الجمهوري في ولاية بنسلفانيا في شهر سبتمبر عام ١٨٦٥، دعا ستيفنز للاستيلاء على ٤٠٠ مليون إكر مملوكة لأغنى عشرة في المئة من الجنوبيين:

يجب تغيير نسيج المجتمع الجنوبي بكامله، ولن يمكن أبدا أن يتحقق ذلك إذا ضاعت هذه الفرصة.... كيف يمكن أن توجد للمؤسسات الجمهورية، والمدارس الحرة والكنائس الحرة، ووالتواصل الاجتماعي الحر في مجتمع يختلط فيه النبلاء والأقنان؟ إذا كان للجنوب أن يشكل فى أى وقت جمهورية آمنة فعليه زراعة أراضيه بكدح ملاكها.

كان ستيفنز يعتقد أن مصادرة الممتلكات، من شأنها أن تحطم سلطة الطبقة الحاكمة التقليدية في الجنوب، وتحول البنى الاجتماعية للجنوب، وتنشىء الحزب الجمهوري المظفر فى الجنوب الذى يتألف من صغار ملاك الآراضى السود والبيض والمشترين الشماليين لأرض المزارع. بيد أنه حتى بين صفوف الراديكاليين، لم يركز سوى حفنة منهم على مسألة الأراضي دون هوادة كما فعل ستيفنز. كان معظمهم يعتبر فكرة الأراضى للمعتوقين، على الرغم من إنها جديرة بالثناء، ليست أمرا حاسما بالنسبة لإعادة البناء مثل حق السود فى الاقتراع. إذ سيجد السود والبيض المستوى الجديرين به، في جنوب العمل الحر، مع ضمان المساواة المدنية والسياسية، وكما قال بنيامين ويد "، وأنهم سوف يحتلون أخيرا المكانة الاجتماعية وفقا لجدارتهم." وكان المفتاح لذلك هو إنه يجب أن تعطى للجميع "فرصة عادلة تماما."

برغم تردد الراديكاليين فى النظر إزاء المستقبل الاقتصادي للجنوب فيما بعد الحرب، فإن جوهر أيديولوجيتهم، هو أن الدولة القومية القوية هى التى يجب أن تضمن للسود وضعا سياسيا متكافئا وفرصا متساوية في اقتصاد العمل الحر ---- كانوا يدعون إلى تغيير الحياة العامة

الأمريكية بصورة جذرية. وبينما اجتمع الكونغرس، لم يكن أحد يعرف كم عدد الجمهوريين الذين كانوا على استعداد للمضى بهذا التغيير بعيدا. وقد ساعد الإدراك المتزايد لتعنت البيض الجنوبيين، ولا مبالاة الرئيس جونسون بحقوق السود، على دفع مركز ثقل الحزب نحو اليسار. بيد أن النزعة الراديكالية، أمتلكت ديناميكية خاصة بها، تستند قبل كل شيء على حقيقة أنه في وقت الأزمة، بدا أن الراديكاليين وحدهم كان لديهم شعور متماسك بالهدف. وقد اكتشف سناتور تكساس المنتخب أوران إم. روبرتس لدى وصوله الى واشنطن، أنهم "جسد واحد من رجال لديهم أفكار عملية إيجابية، وأنهم كانوا "طليعة الحزب الجذرى. فقد كانوا يعرفون بالضبط ما يريدوا أن يفعلوه، وكانوا مصممين على فعله. "، وكان الراديكاليون قد راهنوا مرارا وتكرارا على المواقف التي لا تحظى بشعبية، إلا أن الأحداث أثبتت أن لها ما يبررها. ذلك أن المعارضة التى لا هوادة فيها لتوسيع نطاق العبودية؛ والعتق، وتسليح قوات من السود، كل هذه كانت تحظى في البداية، بالقليل من الدعم، ولكنها وجدت أخيرا طريقها إلى التيار الرئيسي للرأي العام الجمهوري. وكما أعلن ويندل فيليبس، "هذا ليس وقت السياسات العادية هذه هي ساعات التكوين: إذ ينمو الهدف القومى والفكر ينمو وينضجان في ثلاثين يوما بقدر ما كان ينمو فى سنوات عادية ويتقدم إلى الأمام."

أصول الحقوق المدنية :

كان من الواضح منذ اليوم الذى اجتمع فيه الكونجرس التاسع والثلاثون، أن غالبية الجمهوريين كانوا ينظرون إلى سياسات جونسون بتوجس.و أغفل كاتب مجلس النواب أدوارد ماكفرسون وهو يتلو قائمة النواب، أسماء أعضاء الكونجرس المنتخبين مؤخرا، وشرع مجلسى النواب والشيوخ فى إنشاء لجنة مشتركة للتحقيق في الأوضاع فى إعادة البناء ولايات الجنوب وتقديم تقرير حول ما إذا كان أى منها يستحق التمثيل.

و أعتبر بعض أنصار جونسون هذه الخطوات تحديا مباشرا للسلطة الرئاسية، ولكن رسالة جونسون السنوية إلى الكونغرس أتخذت موقفا مهادنا. حيث أصر الرئيس فى الأساس على أن "، أعمال الإحياء قد اكتملت الآن، وأن كل ما تبقى هو أن يعترف الكونجرس بممثلي الجنوب. ومن ناحية أخرى، اعترف بأن الكونغرس له الحق في تحديد مؤهلات أعضائه، وهذا أعطاه على ما يبدو دورا ما في الحكم على مدى التقدم في إعادة البناء. ويبدو أن معظم الجمهوريين قبلوا الرسالة باعتبارها نقطة انطلاق مقبولة لمناقشات إعادة البناء. ووجدت المقترحات الجذرية لإسقاط حكومات جونسون والتزام الكونغرس بحق الاقتراع للسود آذانا صماء. وعلقت صحيفة الجمهوري بأنه: "لا يمكن لأي حزب، مهما كان قويا، الوقوف سنة على هذا المنبر".

ومع تعليق مبادرة الراديكاليين، انتقلت القيادة السياسية في الكونغرس إلى المعتدلين. وكان القادة المعتدلون أمثال جيمس جى بلين وجون. إيه. بينجهام في مجلس النواب وليمان ترمبل وجون شيرمان، وويليام بيت فيسيندين في مجلس الشيوخ يختلفون بشكل ملحوظ عن زملائهم الراديكاليين. وبينما كان الجمهوريون المعتدلون يتبنون تماما التغييرات التي أحدثتها الحرب الأهلية، فقد اعتبر الجمهوريون المعتدلون أن إعادة البناء تمثل مشكلة عملية، وليس فرصة لفرض ثورة اجتماعية مفتوحة فى الجنوب. كما أنهم لم يعتقدوا أن القطيعة مع جونسون لا مفر منها أو مرغوب فيها وقد أصر فيسيندين على انه إذا لم يورطنا "سمنر وستيفنز، وعدد قليل من أمثال هؤلاء مع الرئيس، فإنه يمكن ترتيب الأمور إن المسائل يمكن أن تترتب بشكل مرضى... فيما يتعلق بالجزء الأكبر من رجال الاتحاد في جميع أنحاء الولايات." كما لم يكن المعتدلون متحمسين لاحتمال إقرار حق السود فى الاقتراع، وكانوا يعتبرونه عبئا سياسيا في الشمال وإن احتمال توفيره أساسا مستقرا للحزب الجمهوري الجديد في الجنوب أقل من احتمال تشكيله تحالف سياسي مع البيض المتطلعين للأمام.

ومع ذلك، كان الجمهوريون المعتدلون يعتقدون أن سياسات جونسون لإعادة البناء تحتاج إلى تعديل. إذ أثار جزعهم العدد الكبير من "المتمردين" الذين يشغلون مناصب في الجنوب، فقد أصروا على الحصول على مزيد من ضمانات "الولاء" وأعربوا عن أملهم فى نبذ جونسون الحديث عن إعادة تنظيم الحزب ووقف الاجتماع بشكل مفتوح مع "الديمقراطيين البغيضين".و على نفس القدر من الأهمية، فإنه مع رفض اعتناق التيار الرئيسى الجمهورى حق السود فى الاقتراع، فقد تبنوا المساواة المدنية للسود. حيث كانت معضلة المعتدلين هى أن معظم الحقوق التي سعوا لضمانها للسود كانت دائما تثير مخاوف الولايات. فقد كان العمل الاتحادي لحماية هذه الحقوق يهدد "بمركزية" للسلطة لا مبرر لها. ومن هنا تبنى المعتدلون موقفا دستوريا لا يختلف عن موقف الرئيس، فى حين كانوا يرفضون الحديث عن "الأقاليم المغزوة" أو عودة الولايات إلى الحدود. وفى حين كانت الولايات عصية على التدمير، فقد فقدت بعضا من حقوقها بمحاولة الانفصال، وظلت فى "قبضة الحرب." وكان جونسون يستخدم منطقا مماثلا لتعيين الحكام المؤقتين ويطلب من الولايات التصديق على التعديل الثالث عشر. وكان المعتدلون يعتقدون أن نفس المنطق الذى منح الكونغرس السلطة لحجب التمثيل عن الجنوب حتى يتم ضمان الحقوق الأساسية للمعتوقين.

قدم ليمان ترمبل، رئيس اللجنة القضائية، مشروعي قانونين إلى مجلس الشيوخ في يناير ١٨٦٦حددا سياسة المعتدلين. مدد الأول عمر مكتب المعتوقين وأذن لوكلائه بتولى الولاية القضائية فى القضايا التي تتضمن السود ومعاقبة المسئولين في الولاية الذين ينكرون على السود

"الحقوق المدنية التى يتمتع بها الأشخاص البيض." ومثل هذا مشروع القانون خروجا جذريا عن السياسة الاتحادية التقليدية. ولكنه كما أكد ترمبل لمجلس الشيوخ، "لم يكن المقصود منه أن يصبح المكتب مؤسسة دائمة."و كان الذى قدمه أثار أبعد مدى، وهو مشروع قانون الحقوق المدنية، الذي دعاه هنري جى. ريموند، رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز وعضو الكونجرس عن نيويورك، "واحدا من أهم مشاريع القوانين التى قدمت فى أي وقت مضى لهذا المجلس لإصداره " وقد حدد كافة الأشخاص الذين ولدوا في الولايات المتحدة (باستثناء الهنود الحمر) بأنهم مواطنون قوميون وبين الحقوق التى يتمتعون بها على قدم المساواة دون اعتبار للعرق - فى إبرام العقود، وإقامة الدعاوى القضائية، والتمتع بمنافع "جميع القوانين والإجراءات لضمان أمن الأشخاص والممتلكات ". لم يكن قانون أو عرف أى ولاية يستطيع أن يحرم أي مواطن من ما يسميه ترمبل "الحقوق الأساسية التي تخص كل إنسان حر باعتباره إنسانا حرا."

وبالمصطلحات الدستورية، مثل مشروع قانون الحقوق المدنية أول محاولة لإعطاء معنى للتعديل الثالث عشر، لتحديد جوهر الحرية بالمصطلحات التشريعية. وكما أعلن أحد أعضاء الكونجرس فإن مشروع هذا القانون يهدف "لتأمين الفقراء، وحق الطبقة الضعيفة من العمال في إبرام عقود العمل الخاصة بهم، والقدرة على فرض دفع أجورهم، والحصول على عوائد كدحهم والتمتع بها". ولاحظ جمهورى آخر أنه إذا كانت الولايات تستطيع أن تنكر هذه الحقوق على السود، "فأننى إذن أطالب عندئذ بأن نعرف، ما هي القيمة العملية للتعديل الذى يلغى العبودية؟" ولكن، ما هى هذه الحقوق المحددة، رفض معتدلون، مثل الراديكاليين، كامل فكرة القوانين التى تفرق بين السود والبيض في الوصول إلى المحاكم والعقوبات على الجرائم. وكانت ظلال قوانين السود معلقة فوق هذه المناقشات، وأعلن ترمبل نيته "بتدمير جميع أوجه التمييز."

و مثلما جسد مشروع قانون الحقوق المدنية، التعريف القانوني الأول لحقوق المواطنة الأمريكية، فإن لائحة الحقوق المدنية أحدثت تغييرا عميقا في العلاقات الاتحادية للدولة وعكست كيف أن الأفكار الراديكالية دخلت إلى التيار السائد للحزب. قبل الحرب الأهلية، وكان جيمس جى بلين قد أبرز مؤخرا أن "أعنف نزوة من دماغ محموم" هى التى كان يمكن أن تتصور قانونا صادرا عن الكونغرس يخول للسود "جميع الحقوق المدنية التى تخص الرجل الأبيض." وعلى الرغم من أن مشروع القانون كان يهدف في المقام الأول لتحقيق مصلحة المعتوق، فإنه أبطل العديد من القوانين التمييزية في الشمال. وقد قال السناتور لوت إم. موريل، "أعترف أن هذا النوع من التشريع ثوري على نحو مطلق، ولكن ألسنا في خضم الثورة؟"

بيد أن، في الواقع مشروع القانون قد جمع بين عناصر الاستمرارية والتغيير، بما عكس الرأي الجمهوري السائد في أوائل ١٨٦٦. وأعلى شأن الافتراض التقليدى الذى يجعل المسؤولية الأولى عن

إنفاذ القانون تقع على عاتق الولايات، في حين خلق وجودا اتحاديا كامنا تطلق عنان وجوده قوانين الولاية التمييزية. ولم ينشىء الكونغرس قوة شرطة قومية أو وجودا عسكريا دائما لحماية حقوق المواطنين. وبدلا من ذلك وضع عبء الإنفاذ على المحاكم الفدرالية. وعلى الرغم من إشارة مشروع القانون الخادعة للدور الذى لعبه "العرف" في حرمان السود من المساواة أمام القانون، فقد كان موجها في المقام الأول ضد مظاهر عدم العدالة العامة، وليس الخاصة. ورفض المعتدلون قوانين الولايات التمييزية باعتبارها تشكل أكبر تهديد لحقوق السود "، وهو افتراض يصبح مشكوكا فيه عندما يواجه المعتوقون العنف المستشري، وكذلك عدم المساواة في المعاملة من قبل العمد، والقضاة، وهيئات المحلفين، في كثير من الأحيان بموجب قوانين لم تشر إلى العرق. وكما أصر ترمبل، فإن مشروع القانون لم يتضمن شيء "حول الحقوق السياسية للزنوج".

وهكذا، فإنه بحلول فبراير عام ١٨٦٦، كان الجمهوريون قد اتحدوا على قانوني ترمبل لمكتب المعتوقين وقانون الحقوق المدنية باعتبارها تعديلات لازمة لإعادة البناء الرئاسي. وفي الوقت نفسه، فإن الشكاوى المستمرة من الاضطهاد كان يرسلها إلى واشنطن سود الجنوب والموالون البيض، أقنعت الكونجرس بأن الولايات الجنوبية لا يمكن الوثوق بها لإدارة شؤونها بنفسها دون رقابة اتحادية. وكانت الشهادات التي جمعتها اللجنة المشتركة لإعادة البناء تنذر بالخطر على نحو خاص. فقد كرر ضباط الجيش، ووكلاء مكتب المعتوقين، واتحاديو الجنوب نفس الحكايات عن الظلم. وفي وقت مبكر من فبراير، خلص السناتور المنتخب عن كارولينا الشمالية جون بول إلى أن الأعضاء الجنوبيين لن يفوزوا بالقبول لبعض الوقت وأن الجنوب يواجه "ظروفا لم يكن يمكن التفكير فيها مطلقا لو كان قد اعتمد بالطبع مسار أكثر حذرا وحكمة" من قبل حكومات جونسون.

ومما أثار استغراب الكونغرس واستيائه، اعتراض الرئيس على قانون مكتب المعتوقين. وعلاوة على ذلك، فإن رسالة جونسون التى رفض فيها المشروع الاسترضائى الذي كتبه وزير الخارجية ويليام سيوارد، الذي انتقد تفاصيل مشروع القانون مع الإقرار بالمسئولية الاتحادية عن المعتوقين، تنكرت للمكتب تماما، بل وسخرت منه باعتباره "محسوبية مسهبة" لا يبررها الدستور ولا يمكن تحملها بالنظر إلى "حالة الشؤون المالية لدينا." مشيرا إلى أن الكونجرس، لم يقدم أبدا الإغاثة الاقتصادية ولا أقام المدارس التي أنشئت، أو اشترى الأراضي ل "شعبنا"؛ وعلاوة على ذلك، فمثل هذه المساعدات، هددت "شخصية" و"آفاق" المعتوقين لأنها تعنى ضمنا أنهم لن يعملوا من أجل لقمة العيش. وأضاف جونسون، أن هذه المسائل، لا ينبغي أن تتقرر في حين أن احدى عشرة ولاية غير ممثلة، وعلى أي حال فان الرئيس "الذى اختاره الناس من جميع الولايات" كان لديه رؤية أوسع للمصلحة الوطنية من أعضاء الكونغرس، المنتخبين "من منطقة واحدة ".

كانت هذه وثيقة رائعة. وقد قدمت بمناشدتها النزعة المالية المحافظة، وإثارة شبح البيروقراطية الاتحادية الهائلة التى تطغى على حقوق المواطنين، واصرارها على أن الاعتماد على النفس، وليس الاعتماد على المساعدات الخارجية،ضمانا للتقدم الاقتصادي، فآثار جونسون حتى يومنا هذا تبقى على المعارضة المستمرة للمساعدات الاتحادية للسود. وفي الوقت نفسه، اتهم زورا الكونجرس بانه يعتزم جعل المكتب "فرعا دائما في الإدارة العامة" ولم يظهر أي تعاطف أيا كان مع محنة المعتوقين. أما وضع جونسون نفسه فوق الكونغرس، فقد كان كما لاحظ أحد الجمهوريين، " تواضعا من رجل... جعله أحد القتلة رئيسا." وقد كفل حق النقض نشوب صراع سياسي مرير بين الكونغرس والرئيس، لأنه كما تنبأ فيسينديين بدقة، إنه " يجب... أن ينقض كل قانون أخر نمرره" بشأن إعادة البناء.

لماذا أختار جونسون هذا الطريق؟ لقد كان الرئيس ناجحا بشكل ملحوظ في الحفاظ على التأييد بين الشماليين والجنوبيين، الجمهوريين والديمقراطيين، ولكن مشروع قانون مكتب المعتوقين اضطره لأن يبدأ الاختيار بين حلفائه المتنوعين. كان جونسون يعرف أن بيض الجنوب كانوا يكرهون المكتب وأن الديمقراطيين الشماليين طالبوا بصخب بتدميره. وإنه يبدو ان لديه تفسير جهود الجمهوريين المعتدلين لتجنب حدوث انقسام على انه دليل على إنهم يخشون من حدوث صدع مفتوح في الحزب. وكان على قناعة بأن الراديكاليين كانوا يتآمرون ضده.

و قد ذكر ويليام تريسكوت، "كان يأمل في أن يشكل التيار الرئيسى الجمهوري حزبا جديدا مع الرئيس، مستبعدا الراديكاليين". ولسوء حظ استراتيجيته، كانت عقيدة جونسون هى أن الراديكاليين الذين كانوا مهتمين بحقوق المعتوقين هم وحدهم الذين سببوا له انقسامات ناتجة عن سوء الفهم داخل صفوف الجمهوريين. وأعطاه وقفة عند تصويت مجلس الشيوخ بتجاوز اعتراض الرئيس، فترة للتوقف والتفكير، رغم أن مشروع القانون قد سقط بسبب نقص صوتين عما يلزم للحصول على غالبية الثلثين من أصوات الأعضاء اللازمة لِذلك، ولأن ثلاثين من الثمانية وثلاثين من الجمهوريين قد صوتوا لإعادة تمرير القانون. واعترف تريسكوت حينذاك بأن الجمهوريين ربما يكونوا قد توحدوا جيدا ضد الرئيس، مستهلين "معركة فى هذا الخريف لم بعرف لها مثيل من قبل." لكن جونسون رفض أن يصدق أن غالبية الجمهوريين سيصرون على الحماية الاتحادية للمعتوقين. وفى اليوم التالى لتصويت مجلس الشيوخ، واصل الرئيس هجومه على الراديكاليين. وفي كلمة مرتجلة فى عيد ميلاد واشنطن،ساوى بين ستيفنز، وسمنر، ووندل فيليبس وبين قادة الكونفدراليين، حيث أنهم جميعا أصبحوا "معارضين للمبادئ الأساسية لهذه الحكومة." بل إنه عني ضمنا أنهم كانوا جميعا يتآمرون لاغتياله.

وعندما تحول اهتمام الرأي الجمهوري، نحو مشروع قانون الحقوق المدنية، فإن أنصار جونسون حذروه، وألحوا على أن المعتوقين يجب أن يحصلوا على "نفس حقوق الملكية والشخصية" التى للبيض. ولكن جونسون رفض هذه الفذلكة. ورفضت رسالة النقض التى قدمها كل الشروط المحددة لمشروع قانون الحقوق المدنية والمبدأ الكامن وراءه. وألح على أن الاصرار على حماية السلطة الوطنية للسود، ينتهك "كل خبرتنا كشعب" ويشكل "خطوة واسعة نحو المركزية، وتركيز جميع السلطات التشريعية في الحكومة القومية." وكان الأكثر لفتا للانتباه تلك النزعة العنصرية الصارخة فى الرسالة. هى نحو ما قرر الرئيس أن إعطاء السود المواطنة الكاملة يعد تمييزا ضد البيض، "تمييز بسبب العنصر واللون يعمل بموجب مشروع للعمل لصالح الملونين وضد الجنس الأبيض." بل أن جونسون استدعى شبح التزاوج فيما بين الأعراق بوصفه نتيجة منطقية لسياسة الكونغرس.

وبالنسبة إلى المعتدلين الجمهوريين، فقد أنهى نقض الحقوق المدنية كل أمل في التعاون مع الرئيس. وفي كلمة لاذعة، شرح ترمبل منطق جونسون، وخاصة فكرة أن ضمان المساواة المدنية للسود يضر بحقوق البيض. وفي أوائل إبريل، أصدر الكونغرس للمرة الأولى في التاريخ الأميركي، تشريعا أساسيا حول حق الرئيس فى النقض. وقد لخص عنوان رئيسي في أحدى الصحف الجمهورية الوضع السياسي: بأنه "الانفصال التام".

كان ينظر دائما لرفض جونسون لقانون الحقوق المدنية باعتباره سوء الحساب الأكثر كارثية فى حياته السياسية. فاذا كان رئيس الجمهورية يرمى إلى بناء تحالف سياسي جديد دون الراديكاليين، فانه لا يمكن ان يكون فشل أكبر بؤسا. واتفق جميع الجمهوريين مهما كانت خلافاتهم، مع الرد الذى جاء فى افتتاحية في صحيفة سبرينجفيلد "الجمهورية" : أن حماية الحقوق المدنية للمعتوقين "تنبع من قمع التمرد.... إن هذا الحزب لن يكون شيئا، إذا لم يفعل ذلك- والأمة سوف تهان لو ترددت في هذا. "

بيد أنه وعلى الرغم من نتيجة النقض، فإن موقف جونسون لا يمكن تفسيره ببساطة بعدم الاكتراث بالرأي العام الشمالي ففى ضوء التوسع المدهش للسلطة الاتحادية وحقوق السود بموجب قانون الحقوق المدنية لحماية حقوق السود لا غرو أن جونسون اعتبره إجراء جذريا يستطيع تعبئة الناخبين ضده وعندما تساءل جونسون خلال خطاب أول ابريل بشكل خطابى "ماذا يعني حق النقض؟" صاح صوت من الحشد: "إنه الحفاظ على الزنجي فى الأسفل." لقد اختار جونسون القضية التى يحارب من أجلها - الحماية الاتحادية لحقوق السود المدنية وكانت هى القضية التى لم يكن يتوقع أن تخسر.

التعديل الرابع عشر :

مع تعمق الانشقاق على الرئيس، جاهد الجمهوريون لادارج نتائج الحرب الأهلية في الدستور، بعيدا عن متناول حق النقض الرئاسي وتحولات الأغلبيات السياسية. وفى مرحلة واحدة من يناير، أدخل ما لا يقل عن سبعين تعديلا دستوريا. ولم يحظ التعديل الرابع عشر وهو الأهم فيما أضيف إلى الدستور باعتماد الكونجرس إلا فى يونيو، وبعد المناقشات والمناورات التي لا نهاية لها على ما يبدو.و حظر أول حكم فيه على الولايات الحد من المساواة أمام القانون. ونص الحكم الثانى على تخفيض تمثيل الولاية بما يتناسب مع عدد المواطنين الذكور المحرومين من حق الاقتراع. وكان هذا يهدف إلى منع الجنوب من الاستفادة من العتق سياسيا. فقبل الحرب كان قد أدرج ثلاثة أخماس سكانه من العبيد في حساب التمثيل في الكونغرس، والآن وباعتبارهم أشخاصا أحرارا، سوف يحسبون جميعا. وحيث أن الجمهوريين لم يكونوا مستعدين لفرض حق السود فى الاقتراع على الجنوب، فقد عرضوا أمام الجنوبيين البيض خيارين إما توفير حق الاقتراع للمعتوقين أو التضحية بالتمثيل في الكونغرس. وحرم الحكم الثالث الأشخاص الذين حلفوا بالولاء للدستور، وبعد ذلك ساعدوا الكونفدرالية من تولى الوظائف على المستوى القومى وفى الولايات. وفي حين إن هذا لم يحرم "المتمردين" من التصويت، فانه أستبعد من تولى الوظيفة العامة معظم القيادة السياسية فيما قبل الحرب في الجنوب، وفتح الباب أمام السلطة، لدعاة الاتحاد الحقيقيين كما كان الجمهوريون يأملون، وحظر التعديل أيضا دفع الديون الكونفدرالية وأعطى السلطة للكونغرس لفرض أحكامه من خلال التشريعات " الملائمة".

ونظرا لأن التعديل اعترف ضمنيا بحق الولايات فى الحد من التصويت بسبب العرق، فقد ندد به ويندل فيليبس ووصفه بأنه "استسلام قاتل وشامل." كذلك شعرت سوزان بي أنتوني، وإليزابيث كادي ستانتون، وأخريات في حركة المرأة من أجل حق الاقتراع أيضا بالخيانة، لأن الحكم الثاني أدخل كلمة "ذكر" في الدستور. ومن بين تلك القيود على حق الاقتراع، كانت تلك التي تأسست على أساس الجنس وحدها هى التى لم تقلل تمثيل الولاية.

وكانت الحركة النسوية فى القرن التاسع عشر مرتبطة بإلغاء العبودية أيديولوجيا وسياسيا. وحينذاك كان دعاة الحركة النسوية قد ردوا الأيديولوجية الراديكالية بالعودة إلى الكونغرس مرة أخرى. فإذا كانت "المطالبات الخاصة لفئات خاصة" غير مشروع وغير جمهورية، فكيف يمكن تبرير إنكار حقوق المرأة ؟ ألا يجب رفض الجنس، مثل العرق، باعتباره أساسا غير مقبول للتمييز القانوني بين المواطنين؟ وبدلا من تعريف إعادة البناء بأنه "ساعة الزنجي"، فقد دعونه، بدلا من ذلك، ساعة التغيير: فقد يمر آخر " حتى يتم فتح باب التغيير الدستوري مرة أخرى." وقد شكل النزاع حول التعديل الرابع عشر نقطة تحول في الإصلاح في القرن التاسع عشر. وإذ ترك لدى

القيادات النسوية شعورا عميقا بالخيانة، فإنه أقنعهن، كما قالت ستانتون بأن، المرأة "يجب أن لا تضع ثقتها في الرجل" في السعي لحقوقها. وكانت القيادات النسائية قد شرعت حينذاك السير على المسار الذي قطع تحالفهن التاريخي مع المطالبين بإلغاء الرق، وخلق حركة نسوية مستقلة حقا.

وقد تنصل التعديل الرابع عشر، كما لاحظت إحدى الصحف الجمهورية، من بديهيتين كان الراديكاليين "قد بدأوا القتال من أجلها في ديسمبر من العام السابق للتعديل.": الولايات غير المستجيبة والاقتراع العام على قدم المساواة حتى توليهم للسلطة الدستورية، ورغم أن مبدأ الراديكاليين كان قد التحف بالسلطة الدستورية فإن الراديكاليين قاتلوا من أجل تفعيله، وهو مبدأ المساواة أمام القانون التى تشرف عليها حكومة قومية. وكان جوهره هو القسم الأول منه الذي أعلن أن جميع الأشخاص الذين ولدوا أو تجنسوا في الولايات المتحدة مواطنون فى الولايات والدولة وحظر على الولايات من الحد من "الامتيازات والحصانات"، وحرمان أي شخص من الحياة أو الحرية أو الممتلكات دون "إعمال القانون على نحو سليم"، أو حرمانهم من" الحماية المتساوية للقوانين ".

ولأكثر من قرن من الزمان، تجادل السياسيون، والقضاة، والمحامون، والعلماء حول معنى هذه الصياغة المراوغة. لكن أهداف التعديل الرابع عشر لا يمكن أن تفهم إلا في إطار السياق السياسي والإيديولوجي لعام ١٨٦٦: الانسلاخ عن الرئيس، والحاجة للتوصل لتدبير توحيد جميع الجمهوريين، وتحقيق توافق رأى الحزب لصالح عمل اتحادى قوي لحماية حقوق المعتوقين، فيما عدا حق الاقتراع. وخلال العديد من المشاريع، والتغييرات، والحذف، ظل المبدأ المحورى للتعديل مستمرا: وهو الضمان القومى للمساواة أمام القانون. وقد أعلن عضو معتدل في الكونغرس "أن هذا كان يعنى مجرد أن أي عضو من أعضاء هذا المجلس يستطيع أن يعترض على نحو جاد على ذلك." وبلغة التي تتجاوز العرق والمنطقة، تحدى التعديل التمييز القانوني في جميع أنحاء البلاد وغير ووسع معنى الحرية لجميع الأميركيين.

وقد اختلف الجمهوريون فيما بينهم على التعريف الدقيق للمساواة أمام القانون. ورغم ذلك، فإنه حتى المعتدلين، فهموا إعادة البناء، بوصفها عملية ديناميكية، تخضع فيها عبارات مثل "الامتيازات والحصانات" للتغيير وللتفسيرات المتغيرة. وكانوا يفضلون السماح لكل من الكونغرس والمحاكم الاتحادية بأقصى حد من المرونة في تنفيذ أحكام التعديل ومكافحة المظالم التي تواجه السود في الكثير من مناطق الجنوب. وفي الواقع، انه كما هو كان الحال في قانون الحقوق المدنية، تطلع الكونغرس إلى هيئة قضائية اتحادية لإنفاذ الحقوق المدنية- باعتبارها آلية مفضلة من الابقاء على جيش دائم في الجنوب أو إقامة جهاز بيروقراطى قومى للإشراف على إعادة البناء.

وبتأسيس المواطنة القومية حيث تستطيع أى ولاية أن تختصر حقوقها المشتركة، سار الجمهوريون قدما في عملية بناء الأمة التى ولدت من الحرب الأهلية. وقد أعلن السناتور عن ميتشجان هوارد جاكوب، الذي قاد التعديل خلال مجلس الشيوخ، أنه لم تعد الولايات تستطيع التعدي على الحريات التى يحميها قانون الحقوق من الانتهاكات الاتحادية؛ ومنذئذ فصاعدا، كان يتعين على الولايات احترام "الحقوق الشخصية المكفولة والمضمونة تماما بالتعديلات الثمانية الأولى". وقد حاول مكتب المعتوقين بالفعل حماية هذه الحقوق الأساسية مثل حرية التعبير، والحق في حمل السلاح، والمحاكمة أمام هيئة محلفين غير متحيزة، والحماية من العقوبات القاسية وغير العادية والتفتيش والضبط على نحو غير معقول، واعتبر التعديل ضروري، على وجه التحديد لأن كل حق من هذه الحقوق كان ينتهك بصورة منهجية في الجنوب في عام ١٨٦٦.

و عندما تأجل الكونغرس في يوليو، ظلت مسألتان مثيرتان للخلاف دون حل. كانت إحداهما تحديدا هى كيف ستحقق الولايات الجنوبية إعادة القبول. وسرعان ما صدقت تينيسي على التعديل الرابع عشر واستعادت حقها في التمثيل، ولكن بدون اعتراف الكونجرس صراحة بأن هذا أنشأ سابقة ملزمة. وفى تلك الأونة كانت المسألة المحيرة لحقوق التصويت للسود قد وضعت جانبا. وقد أورد هنري إم. تيرنر، وهو قس أسود ومنظم سياسى كان قد أرسل إلى واشنطن للضغط من أجل حقوق السود، من مؤتمر السود على مستوى جورجيا: لقد أخبرنى "العديد من أعضاء الكونجرس يجب أن يعطى الزنجي حق التصويت، ولكن يجب تجنب هذه المسألة الآن وذلك "للحفاظ على قوة الثلثين في الكونغرس". وحتى السناتور المحافظ الجمهوري جون بى. هندرسون عن ميسوري يعتقد أن حق الاقتراع السود لا مفر منه:" لكنه لن يصوت عليه فى هذه الهيئة إلا بعد خمس سنوات من الآن، ولا يمكنك الحصول عليه دون ذلك ".

الحملة لعام ١٨٦٦ :

في أول مايو ١٨٦٦، تصادمت عربتان يجرهما زوج من الخيول، إحداهما كان يقودها رجل أبيض، والأخرى يقودها أسود، في أحد مشوارع ممفيس. وعندما اعتقلت الشرطة السائق الأسود، تدخلت مجموعة من قدامى المحاربين السود الذين كان قد تم تسريحهم مؤخرا، وبدأ حشد من البيض فى التجمع. وأعقبت هذا الحادث ثلاثة أيام من العنف العنصري، واعتدى الغوغاء البيض، وكان جزء كبير منهم من رجال الشرطة ورجال الاطفاء الأيرلنديين في الغالب على السود فى الشوارع وغزوا أحياء جنوب ممفيس، وهي المنطقة التي كانت تشمل مدينة الصفيح التى تسكنها أسر من الجنود السود المتمركزين من فورت بيكرينغ القريبة. وقبل أن تهدأ أعمال الشغب، كان ما لا يقل عن ستة وأربعين من السود وأثنين من البيض قد لقوا مصرعهم، وتعرضت

خمس نساء سوداوات للاغتصاب، ونهبت مئات من مساكن السود، وكنائسهم، ومدارسهم أو دمرتها النيران.

و بعد إثني عشر أسبوعا، من هذا الحدث حدث اندلاع مماثل للعنف نيو أورليانز، على الرغم من أن العنف نشأ هذه المرة من سياسة إعادة البناء. إذ كانت القوة المتنامية للكونفدراليين السابقين تحت إدارة حاكم الولاية جيمس إم ويلز قد أثارت فزع الراديكاليين طويلا في المدينة وأثارت انزعاج ويلز نفسه في نهاية المطاف. وحينذاك أيد ويلز خطة راديكالية لإعادة عقد المؤتمر الدستوري لعام ١٨٦٤ من أجل إعطاء السود، حقوقهم السياسية وحظر حق "المتمردين" فى التصويت، وتشكيل حكومة الولاية الجديدة. وفي اليوم المعين، وهو ٣٠ يوليو، لم يتجمع سوى خمسة وعشرون مندوبا، سرعان ما انضم إليهم موكب من حوالي ٢٠٠ من المؤيدين السود، وكان معظمهم من الجنود السابقين. واندلع القتال في الشوارع، المتقاربة وانتشرت الشرطة فى المنطقة، وسرعان ما تحول المشهد إلى ما دعاه الجنرال فيليب اتش شيريدان فى وقت لاحق "مذبحة مطلقة." وبحلول الوقت الذي وصلت فيه القوات الفيدرالية، كان أربعة وثلاثين من السود وثلاثة من الراديكاليين البيض قد قتلوا، وأصيب أكثر من ١٠٠ شخص.و نزعت الأحداث التى وقعت فى نيو أورليانز مصداقية إعادة البناء على نحو يزيد حتى على ما فعلته احداث شغب ممفيس. واتفق كثير من الشماليين مع الجنرال جوزيف هولت على أن تساهل جونسون قد أطلق العنان "لهمجية التمرد وانبعاثها."

لم يكن شغب نيو اورليانز يمكن أن يحدث في وقت أسوأ بالنسبة للرئيس- فقد وقع قبل أسبوعين فقط من عقد مؤتمر الاتحاد القومى، وهو تجمع من أنصاره، كان مقررا أن ينعقد في فيلادلفيا. وعلى السطح، ساد الانسجام في المؤتمر. وهتف ٧٠٠٠ متفرج بصورة هوجاء عندما سار حاكم ولاية كارولينا الجنوبية الضخم جيمس أور على الممر الرئيسي وذراعه في ذراع الجنرال داريوس إن. كوش الضئيل من ولاية ماساتشوستس، وهما يقودان موكبا من المندوبين. بيد أن الفتن سادت وراء الكواليس. وكان قد تم اقناع محرر نيويورك تايمز هنري J. ريمون لتقديم الخطاب الرئيسي للمؤتمر، ولكن مشروع خطابه المعد للإلقاء من على المنصة تضمن ثناء حذر على التعديل الرابع عشر وانتقاد بالتلميح للعبودية. وثبت هذا أكثر من اللازم بالنسبة للجنة القرارات، التي حذفت المقاطع المسيئة. وفي النهاية، لم يحاول المؤتمر إنشاء حزب قومى جديد، لكنه دعا لانتخاب أعضاء الكونجرس الذين يؤيدون سياسات جونسون.

كان الرئيس قد قرر حينذاك أن يأخذ قضيته للشعب الشمالي. وشرع في ٢٨ أغسطس، يرافقه يوليسيس جرانت، والأدميرال ديفيد فارجت، وشخصيات أخرى، في "التأرجح حول الدائرة،" فى جولة ناطقة غير مسبوقة تهدف إلى التأثير على الانتخابات القادمة. وفي البداية سارت الأمور

على ما يرام، ففى نيويورك وفيلادلفيا رحب به رجال التجارة والمال بحماس. وبعد ذلك سافرت المجموعة خلال الأجزاء الداخلية من ولاية نيويورك ومنها الى الغرب. وعندما وصلوا إلى ولاية أوهايو، قاطع المماحكون فى الحديث جونسون، ورد عليهم بالطريقة عينها. وفي كليفلاند، رد الرئيس عندما صاح واحد من الجمهور "أشنق جيف ديفيس" : "لماذا لا يشنق ثاد ستيفنز ووبندل فيليبس؟" استملح جونسون أيضا مزيجه الفريد من التعاظم والاستعطاف. ففي إحدى المناسبات، ألمح إلى أن العناية الالهية قد أزالت لينكولن لترفع جونسون نفسه إلى البيت الابيض. وفي سانت لويس، لام جونسون الكونغرس على تحريضه على شغب نيو أورليانز وأطلق العنان ل"خطبة تجريس تسودها اللخبطة" ضد خصومه: "لقد تم الطعن فى، وجرى قذفى، والإفتراء على، لقد أسمونى يهوذا الاسخريوطي..... من كان مسيحى الذى لعبت دور يهوذا معه ؟ هل كان ثاد ستيفنز؟ " وشعر أنصار جونسون بالخزى. حيث تساءلت مندهشة جريدة التجارة نيويورك " هذا مستهجن تماما". وأعلن، الحاكم السابق لولاية جورجيا هيرشل.فى. جونسون، أن الرئيس ضحى "بالقوة الأخلاقية لمنصبه، وألحق ضررا كبيرا بقضية إعادة التنظيم الدستوري." وفي منتصف سبتمبر، عاد أندرو جونسون إلى واشنطن مما أسماه معجب إنه كان أعلن "جولة كان من الأفضل إنها لم تحدث ".

وفي وقت لاحق نازع أنصار جونسون فى إن مجموعة صغيرة من المتعصبين كفلت فوز الجمهوريين بالهجمات الغوغائية ضد "المتمردين" و"الأفاعى السامة"، حتى تعتم على القضايا الحقيقية، مثل التعريفة الجمركية، والتي كان يمكن أن تتشكل حولها أغلبية مؤيدة لجونسون. ومع ذلك ظل الطرفان منقسمين بشأن المسائل الاقتصادية، وأظهر الناخبون قليلا من الاهتمام بهما في عام ١٨٦٦. وأصبحت الانتخابات استفتاء على التعديل الرابع عشر أكثر من أي شيء آخر. وأعلنت صحيفة نيويورك تايمز، إنه نادرا ما أجريت منافسة سياسية "مع إشارة حصرية بهذا القدر لقضية واحدة." وحلت بأنصار الرئيس هزيمة كارثية. ففي الكونجرس التالى، فاز الجمهوريون بأكثر بكثير من أغلبية الثلثين المطلوبة لتجاوز حق النقض.

و قد هتفت صحيفة الأمة قائلة "هذا الانتصار الأكثر حسما واسترعاء للانتباه، شوهد على الاطلاق في السياسة الأمريكية". ففي أعقابه، بدا أن مسار التعقل واضحا. وحذرت صحيفة نيويورك تايمز، إنه يتعين على الجنوب التصديق على التعديل الرابع عشر والامتثال له وعلى الرئيس أن يتوقف عن معارضته، وإلا كان حق السود فى الاقتراع أمرا لا مفر منه. ومع ذلك، رفض جونسون أن يغير معارضته للتعديل. وعلاوة على ذلك، فإن صحف الجنوب، بثت على الدوام معلومات خاطئة لقرائها عن السياسة الشمالية، مصورة المعارضين لجونسون بأنهم عصابة من المتعصبين المتطرفين الذين يفتقرون إلى الدعم الشعبي الواسع، وتنبأت بأن الكونجرس لا يمكن أن

يفعل الأشياء ربما بعد ذلك يشرع في القيام بها. وجاءت نتائج الانتخابات بمثابة صدمة، ولكن لم تسفر عن إعادة تقييم سياسي. وفيما بين أكتوبر ١٨٦٦ ويناير التالي، رفضت عشرة مجالس تشريعية جنوبية التعديل بأغلبية ساحقة. وبكامل عدتهم، لم يتحدى سوى ثلاثة وثلاثون من صناع القانون الجنوبيين المعارضة الشعبية للتصديق. لم تكن هذه هى المرة الأولى، التى لعب فيها تعنت الجنوبيين لصالح الراديكاليين. لأنه كما حذر بنيامين إس. هدريك من ولاية كارولينا الشمالية "إذا اضطر الجنوب الشعب الشمالي المجبر لإتباع ثاد ستيفنز أو الأفاعى السامة، أعتقد أنهم سوف يفضلون الأول."

مجيء حق السود في الاقتراع :

أعتبر الجمهوريون الذين أجتمعوا في ديسمبر ١٨٦٦ للدورة الثانية للكونجرس التاسع والثلاثون أنفسهم "سادة الوضع."وتم تجاهل الرسالة السنوية لجونسون، التى توسلت من أجل الاعادة الفورية لل"الولايات غير الممثلة،" التى تم تجاهلها. وأعلنت صحيفة نيويورك هيرالد، إحدى الصحف التى كانت مؤيدة للرئيس سابقا أنه "، نسي إننا قد انتقلنا من خلال المحنة النارية إلى الثورة الجبارة، وإن النظام السابق للأشياء، قد مضى ولا يمكنه العودة - فأمامنا الكثير من أعمال إعادة البناء التى لا نستطيع الفرار منها ".

و سرعان ما أصبح واضحا أن حق السود فى الاقتراع، لاح في الأفق. ففي منتصف ديسمبر، قال ترمبل لمجلس الشيوخ إن الكونغرس يملك سلطة "دخول هذه الولايات ونزع السلطة من العنصر الخائن الذي يسيطر عليها ويحكمها"، وكان هذا إعلانا مهما منه بأن المعتدلين اعتزموا الاطاحة بحكومات جونسون. وفي يناير عام ١٨٦٧، أصبح مشروع قانون منح حق السود فى الاقتراع في مقاطعة كولومبيا قانونا تجاوز حق الرئيس فى النقض. وبعد ذلك، مدد الكونغرس حق الرجال فى الاقتراع إلى كافة الأراضي. بل أن اقتراحات أكثر راديكالية كانت مطروحة، تتضمن الحرمان من الاقتراع على نطاق واسع، والأحكام العرفية للجنوب، والمصادرة، وتوجيه الاتهام إلى الرئيس. واعتذرت افتتاحية هيرالد لجونسون لدعوة الصحيفة لإبعاده: لأن رئيس تحريرها يذهب دائما مع المد السياسي، والمد يتدفق الآن نحو الراديكاليين.

ومع ذلك، فإن الكونغرس، وجد صعوبة في الاتفاق على برنامج، وهي حالة لم يأسف عليها جميع الجمهوريين. وفي أواخر يناير، حذر جورج دبليو جوليان من عمل متسرع. ذلك أن ما كان الجنوب في حاجة إليه لم يكن "استعادة متسرعة" أو التعهد من الرجال بالدعوة ل حنث اليمين، ولكن "حكومة ذراع قوية للسلطة، تمتد من السلطة المركزية هنا في واشنطن." ذلك أن فترة طويلة من السيطرة الاتحادية هى وحدها التى تمكن الرأي العام الموالي من غرس جذوره عميقا

وتسمح "لرأسالمال، والعمالة، والطاقة والمؤسسات فى الشمال " بإقامة المشروعات فى الجنوب، لإقامة "حضارة مسيحية وحياة ديمقراطية." وارتأى، أن الجنوب، ينبغي أن يحكم مباشرة من واشنطن وألا يقبل من جديد إلا فى"وقت ما غير محدد في المستقبل" عندما تكون "العناصر السياسية والاجتماعية" فيه قد تحولت تماما.

و ضرب خطاب جوليان على وتر حساس في الكونغرس. إذ وافقت اللجنة المشتركة بسرعة على مشروع قانون لفرض الحكم العسكري على الجنوب. ولكن حتى حين قبل المعتدلون الحكم العسكري كوسيلة مؤقتة، فإنهم أصروا على أن يحددوا بوضوح كيف يمكن للجنوب إقامة حكومات مدنية جديدة واستعادة مكانته داخل الاتحاد. وتمت موافقة مجلس النواب على مشروع القانون العسكري، ولكن في مجلس الشيوخ عين اجتماع الزعماء الجمهوريين لجنة لوضع شروط إعادة قبول للجنوب بأكمله. وكانت نقطة الخلاف الرئيسية تتعلق بحق السود فى الاقتراع : واتفق الجميع على أنه يجب أن يفعل في انتخابات المؤتمرات الدستورية، ولكنهم لم يتفقوا على ما إذا كان يتعين إدارجها فى الدساتير الجديدة. وكان هذا بالغ الأهمية بالنسبة لسومنر وعندما فشلت اللجنة المكلفة فى إدراج حق السود فى الاقتراع في وثائق جديدة، ناشد كامل التجمع القيام بذلك. وقال أن : قضية تصويت السود، يجب تسويتها، " أو سوف يتم تحريض كل ولاية وقرية من هنا حتى ريو جراندي من أجله." واسقط تجمع الجمهوريين قرار اللجنة بهامش صوتين. وهتف السيناتور الراديكالى هنري ويلسون؛ قائلا "هذا هو أعظم عمليات التصويت التى تمت في هذه القارة."

وهكذا قرر الجمهوريون أن السود يجب أن يدخلوا فى صميم العمل السياسى فى الجنوب. ولكن عندما عاد مشروع القانون المعدل إلى مجلس النواب، فإنه فجر عاصفة من احتجاج الراديكاليين. واتهم جورج بوتويل، بإن المتمردين، قد تسلموا"الأماكن المهمة في أعمال إعادة البناء." لأن القانون حين فرض إقامة الحكم العسكري، فقد نحي حكومات جونسون فورا أو حرمان الكونفيدرليين السابقين من حقوقهم السياسية. وجعل تعديلان، هدفا إلى وضع عملية إعادة البناء في أيدي الرجال المخلصين، ومشروع قانون أكثر قبولا لدى منتقديه. فقد منع التعديل الأول أى شخص غير مؤهل بموجب التعديل الرابع عشر لتولى منصب عام، من الانتخاب، أو العمل بوصفه، مندوبا فى المؤتمر الدستوري. وأعلن التعديل الثانى إن حكومات جونسون خاضعة للتعديل أو الإلغاء في أي وقت ومنع الأفراد غير المؤهلين بموجب التعديل الرابع عشر من التصويت أو شغل مناصب رسمية. ولم يعرف أحد كم عدد "قادة المتمردين " الذين تأثروا بتغيرات الإحدى عشر ساعة هذه. ولكنها شكلت بالنسبة للأعضاء الاتحاديين الجنوبيين، انتصارا كبيرا. وتم استبعاد جزء كبير من جيل سياسى، أشخاص لديهم نفوذ محلي يتراوحون ما بين مديرى مكاتب البريد فيما قبل

الحرب وقضاة الصلح إلى المشرعين وأعضاء الكونجرس، مؤقتا من مناصبهم ومن التصويت. وسيثبت "إن هذا التعديل... كانت له أهمية حيوية في أعمال إعادة البناء..."، وكما أعلنت صحيفة ستاندراد فى رالى. "نحن يسعدنا بأن تكون هذه نهاية حكم التمرد."

طوال هذه المداولات، ظل جونسون صامتا. نحو نهاية فبراير، زار رئيس تحرير صحيفة نيويورك إيفننج بوست تشارلز نوردوف البيت الأبيض. وقال انه وجد ان الرئيس "كان مستثارا كثيرا من أن ناس الجنوب... كانت تدوسهم الأقدام" لحماية الزنوج. وحينذاك أصبح "نوردوف الذى أعجب يوما بالرئيس؛ يحكم عليه بإنه" رجل عنيد " تحكمه فكرة واحدة:" معارضة مريرة لحق الاقتراع العام ". وانقضت الرؤية الخاصة بإقامة جنوب معاد بناؤه يسيطر عليه صغار ملاك الأراضى الموالون. وأعلن رجل كان قد احتج ذات مرة واحدة ضد سلطة الرقيق، " إن زعماء الجنوب القديم يجب أن يحكموا الجنوب." وعندما وصل قانون إعادة البناء إلى مكتب جونسون يوم ٢ مارس، فقد أعاده جونسون مع حق النقض، الذي تجاهله الكونغرس على الفور. وكان سناتور ميريلاند ريفردى جونسون هو العضو الوحيد الذى خرج على صفوف الحزب. وأعلن، إنه مهما كانت عيوب، مشروع القانون، فإنه يقدم مسارا لعودة الجنوب إلى الاتحاد، وإنه يتعين على الرئيس التخلي عن تعنته والتسليم برغبة الشعب التى تم الإعلان عنها بجلاء. حيث كان ريفردى جونسون هو الصوت الديمقراطى الوحيد في صالح أي من تدابير إعادة البناء فى ١٨٦٦-١٨٦٧.

وقسم قانون إعادة البناء لعام ١٨٦٧ في شكله النهائي، الولايات الكونفدرالية، باستثناء ولاية تينيسي، إلى خمس مناطق عسكرية تحت سلطة قادة خول لهم استخدام الجيش لحماية الأرواح والممتلكات. ودون أن يستبدل القانون على الفور أنظمة جونسون، فإنه وضع الخطوات التي يمكن أن تقام بها حكومات الولايات الجديدة والمعترف بها من قبل الكونجرس- كتابة دستور جديد ينص على حق الاقتراع للرجال، واعتماده بأغلبية الناخبين المسجلين، والتصديق على التعديل الرابع عشر. وفي الوقت نفسه، أصدر الكونغرس قانون الإحضار، الذي توسع بشكل كبير فى قدرة المواطنين على رفع القضايا أمام المحاكم الاتحادية.

ومثل جميع القرارات الصادرة عن الكونجرس التاسع والثلاثون، تضمن قانون إعادة البناء خليطا متنافرا نوعا ما من المثالية والنفعية السياسية. ونص مشروع القانون على الحكم العسكري، ولكن فقط باعتباره تدبيرا مؤقتا للحفاظ على السلام، مع عودة الولايات بصورة سريعة نسبيا للاتحاد. وبدا أن ذلك نظام سياسي جديد للجنوب، لكنه فشل في وضع السيطرة الفورية فى يد دعاة الاتحاد في الجنوب. وخلا من أى أحكام اقتصادية بالنسبة للمعتوقين. وحتى حق السود فى الاقتراع كان مستمدا من مجموعة متنوعة من الدوافع والحسابات وكان يمثل بالنسبة للراديكاليين، تتويجا للإصلاح مدى الحياة. وبالنسبة لآخرين، بدا أقل وفاء للعقيدة المثالية ومن

التدخل الاتحادى لفترات طويلة في الجنوب، ووسيلة لتمكين السود من الدفاع عن أنفسهم ضد سوء المعاملة، في حين يرفع من على عاتق الأمة تلك المسئولية.

و على الرغم من كل قيوده، كانت سياسة الكونجرس لإعادة البناء تحولا جذريا، تجربة مذهلة وغير مسبوقة للديمقراطية فيما بين الأعراق. ففي أمريكا، لا يحدد حق الاقتراع فقط الذين يحق لهم الاقتراع فحسب بل يعرف الهوية القومية الجماعية. وكان الديمقراطيون قد حاربوا معركة حق السود فى الاقتراع على هذه الأسس على وجه التحديد. وكما أعلن السناتور عن إنديانا توماس هندريكس، إنه "دون الإشارة إلى مسألة المساواة، أقول إننا لسنا نفس العرق، وإننا نختلف على نحو لا يتعين علينا فيه أن نؤلف مجتمعا سياسيا واحدا." وكان منح السود الحقوق الانتخابية رفضا قويا لمثل هذا التفكير. وكان في بعض النواحى قفزة مذهلة من الإيمان. هل كانت جمهرة من المعتوقين مستعدة حقا للحقوق السياسية؟ كان القائد الاتحادي في ولاية أركنساس، الجنرال إى أو سى أورد يعتقد أنهم "أذلاء جدا واعتادوا على الخضوع" لإملاءات البيض وأنهم "لن يجرؤا على تقديم أنفسهم في الانتخابات." بل حتى بعض الراديكاليين قد راودتهم شكوك داخلية، إذا كانوا يخشون أن تكون "الدهماء" أو أسيادهم السابقين لهم السيطرة على أصوات السود، أو أن تثبت الحقوق السياسية أنه لا معنى لها دون الاستقلال الاقتصادي.

و في سياق إعادة البناء، دحض المعتوقون هذه التوقعات المتشائمة. وأظهروا دهاءا واستقلالا سياسيا في استخدام الاقتراع للتأثير على ظروف حريتهم. ورغم أن هذا كان غير كاف كرد على إرث العبودية، فقد كانت مأساة أن الأهداف النبيلة للمساواة المدنية والسياسية لم تتحقق بشكل دائم. وجاءت نهاية إعادة البناء ليس لأن السود المعدمين استسلموا للإكراه الاقتصادي، ولكن لأن مجتمع السود العنيد، الذى تخلت عنه الأمة، وقع ضحية العنف والتزوير.

وقد كتب السناتور تيموثي هاو من ويسكونسن "لقد انفصلنا عن الماضي الميت كله، وألقينا مرساتنا بعد مائة سنة." وتبنى زميله ويتمان تى. ويلي من ولاية فرجينيا الغربية، لهجة أكثر حذرا: "إن التشريع فى العامين الماضيين سوف يسجل صفحة عظيمة في التاريخ بالخير أو الشر - وآمل أن يكون الأول. بيد أن الأزمة لم تنته بعد."

الفصل السابع
التعبئة السياسية لمجتمع السود

أوحى قانون إعادة البناء، مثله مثل العتق، للسود بشعور بالسعادة والغبطة بأنهم يعيشون في فجر عصر جديد. إذ كان العبيد السابقون يقفون الآن على قدم المساواة مع البيض كما أخبر متحدث أسود لقاءا جماهيريا فى سافانا؛ وينفتح أمامهم "مجال، واسع جدا للتأمل." وكما حدث في عام ١٨٦٥، وجد السود طرقا لا حصر لها لمتابعة السعى لتحقيق الاستقلال الذاتي والمساواة، واغتنام الفرصة للضغط من أجل إجراء المزيد من التغييرات. واندلعت الإضرابات من بين عمال الشحن والتفريغ السود في تشارلستون، وسافانا، وموبايل، وريتشموند، ونيو اورليانز. ورفض مئات السود من ولاية كارولينا الجنوبية دفع الضرائب لحكومة الولاية القائمة، واحتشدوا من أجل إنقاذ رفاقهم الذين اعتقلتهم شرطة ريتشموند المكونة جميعها من البيض. ورفض ثلاثة من السود ترك الترام المخصص للبيض في ريتشموند، وهرع إلى مكان الحادث العشرات يصرخون، "دعونا نحصل على حقوقنا."

ولكن العمل السياسى ظهر في عام ١٨٦٧، باعتباره محور التركيز الرئيسي لتحقيق تطلعات السود. وحمل المحاضرون المتجولون، البيض والسود، رسالة الجمهورية إلي قلب الريف الجنوب. وألقى مسجلو التصويت محاضرات على المعتوقين تحدثوا فيها في التاريخ الأميركي والحكومة و"الفوائد الفردية للمواطنة." وفي مقاطعة مونرو، ألاباما، حيث لم يتم أى اجتماع سياسي أسود قبل عام ١٨٦٧، تجمع المعتوقون حول المتحدث صارخين "بارك الله لهذا." وفي أول أغسطس، اضطرت مصانع التبغ بريتشموند لغلق أبوابها لأن الكثير من العمال السود حضروا مؤتمر الولاية الجمهوري.

لقد كان الحماس شديدا إلى حد أن عبدا سابقا وقسا لاحقا، كتب " لإن العمل السياسى ساد بيننا... وبدء العمل الديني لفترة من الوقت يسير في طريقه الى الزوال." وعلى نحو نموذجى بقدر

أكبر، أصبحت الكنيسة، بل الواقع كل مؤسسة سوداء أخرى، مسيسة. و كما قيل فكل وعاظ الأسقفية الميثودية الأفريقية في جورجيا أنهمكوا بنشاط فى التنظيم الجمهوري، وكانت المواد السياسية تقرأ بصوت عال في "الكنائس، والجمعيات، والاتحادات والنوادي والمسابقات، والنزهات، وجميع التجمعات الأخرى." وقد لخص مدير إحدى المزارع هذا الوضع: "إنك لن ترى أناسا أكثر حماسا في موضوع السياسة من الزنوج فى الجنوب فهم جامحون تماما."

و عكس الصعود الصاروخى لرابطة الاتحاد هذه التعبئة السياسية ووجه مساراتها. وحتى قبل عام ١٨٦٧، كان السود قد نظموا الروابط الاتحادية في بعض أجزاء من الجنوب، وكان النظام ينتشر بسرعة أثناء الحرب وبعدها بين البيض الاتحاديين في تلال الريف الجنوبي. والآن، وقد أخذ المعتوقون يتوافدون إلى الروابط، فإن "قضية الزنوج" عطلت بعض الفروع داخل البلاد، مما دفع كثيرين من الأعضاء البيض للانسحاب تماما أو التراجع إلى فروع منفصلة. بيد أن الكثير من الروابط المحلية، حققت درجة ملحوظة من الانسجام بين الأعراق. ففي ولاية كارولينا الشمالية، تألفت إحدى الروابط المختلطة عرقيا من المعتوقين والاتحاديين البيض، والهاربين من جيش الكونفدرالية والذين كانوا يجتمعون "في الحقول القديمة، أو في بعض البيوت البعيدة عن الطرق، وينتخبون المرشحين الذين يقبلونهم فى هيئاتهم."

وبحلول نهاية عام ١٨٦٧، بدا الأمر، وكأن كل الناخبين السود في الجنوب تقريبا كانوا مسجلين في رابطة الاتحاد أو ما يعادلها من المنظمات السياسية المحلية. وعادة، ما كان يوضع الكتاب المقدس، ونسخة من وثيقة إعلان الاستقلال، وسندان أو رمز آخر للعمل على طاولة، ويفتتح القس الاجتماع بصلاة، ويؤدى الأعضاء الجدد اليمين ويتعهدون بالتمسك بالحزب الجمهورى ومبدأ المساواة في الحقوق. ويقدم الكتاب المفصل والدقيق لرابطة الاتحاد فى ماريفيل، تينيسي، وهى مجتمع جبلى كانت له تقاليد مناهضة للعبودية لفترة طويلة، لمحة نادرة من أساليب العمل داخل الرابطة. حيث سجل نقاشات متكررة لقضايا مثل الديون الوطنية والاتهامات الموجهة إلى الرئيس جونسون، وكذلك المسائل الأوسع نطاقا: "هل تعليم الأنثى له من الأهمية ما لتعليم للذكور؟" "هل يجب أن يدفع الطلاب ضريبة على الشركات؟" "هل يجب أن يصبح شرق تينيسي ولاية مستقلة؟" على الرغم من أن رابطة ماريفيل كانت تتألف إلى حد كبير من المزارعين البيض الصغار، والعمال الزراعيين، ورجال أعمال البلدة، وكان كثيرون منهم من قدامى المحاربين فى جيش الاتحاد، وتقع فى مقاطعة عشرها من السود، اختارت عددا من الموظفين السود، ودعت تينيسى إلى إرسال أسود واحد على الأقل إلى الكونغرس، ورشحت في عام ١٨٦٨ قاضيا أسود للصلح وأربعة مفوضين للمدينة من السود واختارتهم.

بيد إن أنشطة الروابط المحلية متعددة الأوجه، تجاوزت كثيرا العمل السياسى الانتخابى. حيث دعت إلى بناء المدارس والكنائس وجمعوا الأموال "لرعاية المرضى." ففي الحزام الأسود فى ولاية ألاباما، وجد منظم الرابطة جورج كوكس محاصرا من قبل المعتوقين الذين يطلبون معلومات عن كيفية مقاضاة أرباب عملهم، وتجنب الغرامات أو حضور الاجتماعات السياسية، وضمان التقسيم العادل للمحاصيل في موسم الحصاد. وهنا في ولاية كارولينا الجنوبية، نظمت الروابط المحلية الإضرابات لزيادة الأجور، وشجعت الأعضاء على عدم إبرام عقد بأقل من نصف المحصول، في حين طالبت بعض الروابط فى تكساس بدفع أجور للعمال السود الذين ظلوا فى العبودية بعد إعلان عتق العبيد.

و قد وفر جو الدفيئة لهذا الحراك السياسي أن يكون لمجال الأحداث توسع هائل في القيادة السياسية السوداء التي ظهرت فيما بين عامي ١٨٦٤ و١٨٦٧. وكان الكثيرون من السود الذين انغمسوا فى العمل السياسى في عام ١٨٦٧ قد ولدوا أو نشأوا في الشمال. وقد " أندهش" أحد المشاركين البيض في أول مؤتمر للحزب الجمهوري في ولاية كارولينا الجنوبية، من "قدر الذكاء والقدرة الذي أبداه الرجال الملونون،" وخص فى ذلك وليام فنى المولود فى أوهايو، وهو شاب من قدامى المحاربين الذين اشتروا أرض فى الأراضي المنخفضة، ونظم بعد اقرار قانون إعادة البناء، اجتماعات سياسية فى جميع أنحاء المنطقة. فقد كان كثيرون من السود الشماليين، مثل فينى، قد جاءوا الجنوب مع الجيش؛ وخدم مع آخرين فى مكتب المعتوقين أو كمعلمين وقساوسة تستخدمهم كنائس السود والجمعيات التبشيرية الشمالية. ومع ذلك كان البعض الآخر من العبيد الهاربين العائدين إلى ديارهم أو أبناء السود الأحرار الميسورين الجنوبيين الذين كانوا قد أرسلوا إلى الشمال للتعليم (غالبا إلى كلية أوبرلين) وانكرت عليهم الفرص الاقتصادية في موطنهم. فقد كانت فترة إعادة البناء واحدة من المرات القليلة في التاريخ الأميركي التى وفرت للرجال السود من الموهوبين والطموحين فى الجنوب ليس فقط آفاق خدمة عرقهم، ولكن أيضا تحقيق إمكانيات للتقدم الشخصي أكبر من تلك التى كانت موجودة في الشمال.

بل لقد كان ما هو أكثر وضوحا من بروز السود الشماليين هو الصعود السريع للقيادة المحلية في الحزام الأسود. فهنا، مال القادة المحليون ليكونوا من العبيد السابقين ذوى الظروف المتواضعة. وكان الكثيرون منهم من المعلمين والدعاة، أو الأفراد الذين يمتلكون مهارات أخرى مفيدة للمجتمع. وقد عمل العبد السابق توماس ألين، منظم رابطة الاتحاد والذى سرعان ما فاز فى انتخابات للمجلس التشريعي فى جورجيا، واعظا معمدانيا معدما، وإسكافيا، ومزارعا. ولكن ما صنعه باعتباره قائدا كان معرفة القراءة والكتابة: "في بلدتي جاء الملونون طلبا لتعليمى، وأعطيتهم أفضل تعليم أستطعته، لقد اعتمدت على صحيفة من نيويورك تريبيون وغيرها من الصحف،

.وبهذه الطريقة اكتشفت. صفقة كبيرة، وقلت لهم كل ما اعتقدت حق ". في أيام الاحتلال، كان أكبر عدد من الناشطين المحليين على ما يبدو من الحرفيين، رجال لديهم المهارة والاستقلال مما مميزهم عن غيرهم من العمال العاديين، ولكنهم بقوا متأصلين في حياة مجتمع المعتوقين.

ورفع السود العاديون في روابط الاتحاد، والتجمعات الجمهورية، والاجتماعات المحلية المرتجلة، مطالبهم في عامى ١٨٦٧ و١٨٦٨ بالمواطنة المتساوية في الجمهورية الأمريكية. وفي لغة إصرار ملحة بعيدا عن النغمات التصالحية فى عام ١٨٦٥، أكد مؤتمر ألاباما على فهمه للمواطنة المتساوية:

نطالب بالضبط بنفس الحقوق والامتيازات والحصانات التي يتمتع بها الرجال البيض، ونحن لا نطالب بشيء أكثر من ذلك، ولن نقنع بأقل من ذلك.... والقانون لم يعد يعرف أبيض ولا أسود، ولكنه يعرف ببساطة الناس، وبالتالي يحق لنا أن نركب المركبات العامة، وتولى الوظائف العامة، والانضمام إلي هيئات المحلفين وأن نفعل كل شيء آخر كنا ممنوعين من القيام به فى الماضى فقط على أساس اللون.

و في أشد أحلامهم طوباوية، تطلع السود في فترة إعادة البناء إلى مجتمع متطهر من جميع أوجه التمييز العنصري. واحتفظوا بإحساسهم بالهوية العرقية، وافتخروا بانجازات الجنود السود، وفضلوا المعلمين السود لأبنائهم وكنائس السود لعبادتهم. ولكن في العمل السياسي، حدد من تم حرمانهم لوقت طويل بسبب اللون المساواة بأنها عمى الألوان. هكذا سجل المعلم الأسود روبرت جى فيتزجيرالد، في مذكراته "سمعت رجلا أبيض يقول اليوم هو يوم الرجل الأسود؛ وغدا سيكون الرجل الأبيض. واعتقد، أيها الرجل البائس أن أيام التمييز بين الألوان توشك أن تنتهى في هذا البلد الحر(الآن)". والواقع، أن السياسيون السود كانوا في بعض الأحيان يجدون أن مستمعيهم غير مهيئين لسماع بيان الوعي بالذات العنصري. وقد وجد مارتن آر ديلاني، "أبو القومية السوداء" والمنظم الجمهورى فى كارولينا الجنوبية، أنه "من الخطير الذهاب إلى الريف والتحدث عن اللون بأي طريقة كانت، دون سماع التعقيبات الغاضبة." نحن لا نريد أن نسمع، ونحن كلنا لون واحد الآن. "

و كما كانت الحال طوال فترة سياسات إعادة البناء فإن العمل السياسى التحم فى ١٨٦٧مع التطلعات الاقتصادية للمعتوقين. ولا ريب أن الكثيرين من السود الشماليين، الذين حملوا للجنوب كانوا يتبنون أيديولوجية العمل الحر، باحترامها الملكية الخاصة والمبادرة الفردية. ورددت مثل هذه الآراء النخبة السوداء الحرة فى الجنوب، وكثير منهم كانوا يعارضون المصادرة ويصرون على أن المساواة السياسية لا تعني ضمنا نهاية التمييز الطبقي: "نحن لا نطلب أن يوضع الجاهل والمنحط على نفس قدم المساواة الاجتماعية مع المثقف والذكي". ومع ذلك، فقد كان عام ١٨٦٧

لحظة غير مناسبة للتبشير بالاعتماد على النفس الفرادانى بالنسبة للمعتوقين فى الحزام الأسود، لأن التلف المتعاقب للمحاصيل قد ترك لهؤلاء عقود دخلا قليلا أو لم تدر أى دخل. وانطلاقا من استياء واسع النطاق من نظام العقود الذي ظهر ثبت إنه يقودهم بشكل دائم إلى البؤس والتبعية، فقد أثار السود في المناطق الريفية، مرة أخرى، المطالبة بالأراضي.

وقد حركت قضية الأراضي، العمل السياسى الجماهيرى الأسود عام ١٨٦٧. وقرر مسئول فى الجمعية التبشيرية الأمريكية من كارولينا الشمالية، أن الحديث عن المصادرة، باعتبارها " اكتسبت درجة أعلى من الأهمية... ويبدو أننا هنا أكثر وعيا بذلك من أصدقائنا في الشمال. كانت توقعات الفقراء مستثارة جدا بشكل عام." ففي ولاية ألاباما، ألقى المعتوقون خطبا ملتهبة، تؤكد أن "كل ثروة الرجل الأبيض صنعها عمل الزنجي، وإن الزنوج يحق لهم نصيب عادل من كل هذه التراكمات." ومع ذلك كان الحصول على الأرض واحدا فقط من بين العديد من الأهداف التى سعى السود إلى تحقيقها من خلال العمل السياسى أثناء إعادة البناء. ففي مجتمع يتميز بالفوارق الاقتصادية الهائلة، والفصل العنصري المتزايد في الحياة الاجتماعية والدينية، أصبح العمل السياسى هو الساحة الوحيدة التى يواجه الأبيض والأسود كل منهما الآخر على أساس من المساواة. وعلى الرغم من أن المناصب التى تم شغلها بالانتخاب والتصويت ظلت حكرا على الرجال، فقد شاركت النساء السود في التعبئة. فقد شاركن في التجمعات والمسيرات والاعتراض على القرارات في الاجتماعات الجماهيرية مما أثار امتعاض بعض الرجال. فخلال الحملة الانتخابية عام ١٨٦٨، فى يازو، ميسيسيبي وجد البيض خادماتهم وطاهيتهم السود يرتدين بتحد ميداليات تحمل صورة الجنرال جرانت.

وظل السود طوال إعادة البناء، " لا يمكن كبتهم" وأصبح الحزب الجمهوري بوصفه مؤسسة محورية بالنسبة لمجتمع السود مثل الكنيسة والمدرسة. وبعد فترة طويلة من تجريدهم من حق الانتخاب، ظل السود يذكرون حق التصويت باعتباره تحدى للتفوق الأبيض، ورأوا أن "فقدان حق التصويت يماثل.. فقدان الحرية."

وفي وقت مبكر في عام ١٨٦٨، أدرك شخص شمالى كان يعد تقريرا عن يوم الانتخابات في ولاية ألاباما التوقعات المتزايدة التي بدأت مع إعادة البناء الجذرى. "ففي تحد للتعب والمشقة والجوع، وتهديدات أرباب العمل،" جاء السود بأعداد كبيرة إلى صناديق الاقتراع. ولم يكن هناك أحد من ضمن خمسين يرتدى "ملابس ممزقة،" وكان قليلون منهم يمتلكون زوجا من الأحذية، ومع ذلك فقد وقفوا لعدة ساعات فى الصف في "عاصفة لا ترحم." لماذا؟ "بسبب التعطش لأن تكون لديهم نفس الفرص مثل الرجال البيض.... وهذا هو ما أحضرهم هنا." ونادرا ما استثمر مجتمع هذا القدر من الآمال في العمل السياسى كما فعل السود أثناء إعادة البناء الجذرى.

الائتلاف الجمهوري :

طوال إعادة البناء، شكل السود أغلبية كبيرة من الحزب الجمهوري فى الجنوب. ولكن، أحد الشماليين لاحظ في عام ١٨٦٦، أن "حزبا لا تبقى عليه سوى أصوات السود لن يكبر." ومن إحدى عشرة ولاية شكلت الكونفدرالية القديمة، احتوت ولايات كارولينا الجنوبية، الميسيسيبي، ولويزيانا فقط على أغلبية من السود؛ وكون السود تقريبا ربع سكان ولايات تكساس، وتينيسي، وأركنسو، وأربعين في المئة في ولايتى فرجينيا وكارولينا الشمالية، وأقل قليلا من النصف في ولايات ألاباما، وفلوريدا، وجورجيا. وحتى في الولايات ذات الأغلبية السوداء، كان الحزب الجمهورى فى حاجة إلى دعم البيض فى الجنوب. ووجدهم بين "السياسيين الغرباء" من الشمال، و"الجنوبيين البيض الموالين للاتحاد"، الذين تعرضوا بدورهم، لسيل من سوء المعاملة من قبل خصومهم الديمقراطيين.

وتضافرت الأحكام المسبقة السياسية والإقليمية، والطبقية لإنتاج صورة السياسى الغريب من الشمال بوصفه عضوا في "أدنى طبقة" من السكان الشماليين. وباعتباره قادر على حزم "جميع ممتلكاته الدنيوية" في خرج، فقد افترض إنه سافر إلى الجنوب بعد إقرار قانون إعادة البناء "ليسمن من مصائبنا." وفي الواقع، أن حاملوا الخرج هؤلاء كانوا متعلمين جيدا ينتمون إلى الطبقة الوسطى في أصلهم. لم يكن منهم عددا قليلا من المحامين ورجال الأعمال ورؤساء تحرير الصحف، وغيرهم من ركائز المجتمعات الشمالية. وكانت أغلبيتهم من قدامى المحاربين في جيش الاتحاد، وشملت صفوفهم أيضا المعلمين، ووكلاء مكتب المعتوقين، والرجال الذين استثمروا عشرات الآلاف من الدولارات في مزارع القطن. وكانوا جميعهم تقريبا قد أتوا إلى الجنوب قبل عام ١٨٦٧، عندما كان السود يفتقرون لحق الانتخاب واحتمال التوظف الحكومى يبدو بعيد بالنسبة لهم.

ودفعت مجموعة متنوعة من الحوافز والخبرات هؤلاء الشماليين إلى العمل السياسى الجمهوري في الجنوب فى عام ١٨٦٧. كان البعض منهم نماذج لرجال القرن التاسع عشر الذين قيد العمل السياسى الفرص لتحقيق ربح سريع. ودخل آخرون العمل السياسى لأنهم قد حصلوا على ثقة المعتوقين الطيبة باعتبارهم وكلاء لمكتب المعتوقين. ومع ذلك كله فقد رأى البعض الآخر، ممن أفلسهم عدم نجاح زراعة القطن، في العمل السياسى وسيلة لكسب لقمة العيش. فقد فشل هنري وارن، المولود فى ماساتشوستس وخريج جامعة ييل، وألبرت تى. مورغان، وهو من قدامى محاربي الجيش الشباب من ولاية أوهايو، كلاهما في حقول القطن فى الميسيسيبي. وفي عام ١٨٦٧ قبل وارن دعوة من السلطات العسكرية للعمل بمثابة مسجل للناخبين، في حين ضغط السود المحليين على مورغان للترشح للمؤتمر الدستوري، وتلك هى بداية المسيرة التي أدت بكلا الرجلين إلى السلطة التشريعية. وكان بعض من الساسة الغرباء الشماليين من المثاليين الذين أصبحوا مثل حاكم ولاية الميسيسيبي المقبل أدلبرت أميس، على قناعة بأن "لديهم رسالة سامية" لمساعدة

العبيد السابقين. وربما جمع معظم الساسة الغرباء من الشمال بين الرغبة في تحقيق مكاسب شخصية مع الالتزام بإصلاح الجنوب "غير التقدمى" وعن طريق "إقامة المؤسسات الحرة، والمدارس الحرة، ونظام العمل الحر."

وحصل الساسة الغرباء من الشمال الذين مثلوا الدوائر الانتخابية للحزام الأسود، على حصة كبيرة من الوظائف الرسمية فى إعادة البناء، خاصة في ولايات فلوريدا، وكارولينا الجنوبية، ولويزيانا، مع عدد قليل نسبيا من الجمهوريين البيض المولودين بالجنوب. ومع ذلك، فقد تمكن الشماليون بالكاد من توفير قاعدة التصويت للجمهوريين فى الجنوب، لأنهم لم يشكلوا فى أي ولاية حتى اثنين في المئة من مجموع السكان. وكان الأكثر عددا بكثير هم الجمهوريون البيض المولودون فى الجنوب، أو "الموالون الجنوبيون للاتحاد". ولم يجذب الجمهوريون في أي ولاية جنوبية أغلبية الأصوات البيضاء. ولكن نظرا للإرث المزدوج من العبودية والهزيمة، والازدراء الملتصق بهؤلاء الذين حضروا "مؤتمرات الزنوج" واتخذوا مواقف سياسية مغايرة للعرف، فإن ما كان لافتا للنظر لم يتمثل فى قلة عدد البيض الذين يدعمون الحزب، ولكن في كم عددهم فى بعض الولايات. 'إن الرجل الشمالى لا يتكلف شيئا ليكون رجلا اتحاديا، ولكن الرفض والاضطهاد القائمين هنا... يرويان لنا قصة رهيبة.". فقد سيطر الموالون الجنوبيون للاتحاد مع بعض الوقت على حكومات ولايات ألاباما، وجورجيا، وتينيسي، وتكساس، وكارولينا الشمالية، ولعبوا دورا رئيسيا في الميسيسيبي.

وكان الموالون للاتحاد الذين وصموا بأنهم "الزنوج البيض" الذين خانوا إقليمهم في سبيل السعي للمنصب العام، خلفيات ودوافع أكثر تنوعا من الجمهوريين المولودين فى الشمال. وكان من بينهم رجال بارزون غرباء من الشمال وأصحاب مناصب واتحاديوا زمن الحرب، ودعاة الاتحاد ورجال الأعمال الداعيين إلى تحديث الجنوب الجديد وصغار ملاك الأراضى الساعون للحفاظ على ما يشبه زراعة الكفاف. وكانت السمة المشتركة بينهم الاقتناع بأن لديهم فرصة لتحقيق مصالحهم في الجنوب الجمهوري أكبر مما يحققه الانضمام إلى المعارضين لإعادة البناء.

وأمتلك الكثيرون من الموالين الجنوبيين للاتحاد خبرة سياسية كبيرة، واشتملت صفوفهم على أعضاء الكونجرس قبل الحرب، والقضاة، والمسؤولين المحليين. وكان معظمهم من الهويج السابقين الذين رأوا فى الحزب الجمهوري "الوريث الشرعي" لمذهب الهويج وربما كان جيمس إل. الكورن، مالك أكبر مزرعة في دلتا المسيسيبي-يازو،أبرز موال للاتحاد من الهويج. وقد وجه الكورن في عام ١٨٦٧، مع بعض "الحديث بفظاظة" إلى البيض فى الميسيسيبي. كانت الغالبية الانتخابية السوداء هنا لتبقى، ولو رجال مثله قد أخذوا زمام المبادرة في إعادة البناء لما أستطاعت "الثورة" أن تحتل المكان الذي يضمن الحقوق المدنية والسياسية للمعتوقين، لكنها أبقت سيطرة البيض على حكومة

الولاية. وعلاوة على ذلك، كان يمكن للكونغرس الجمهوري وحده أن يوفر رأس المال الضروري لتحقيق الانتعاش الاقتصادي للولاية. وطالما كان السود قانعين بكونهم الشريك الأصغر في الائتلاف الذي يهيمن عليه البيض، بقى هؤلاء الهويج القدامى الموالون، ولكن عندما رفض السود الخضوع لإملاء البيض، هجر الكورن وأتباعه الحزب الجمهوري. إلا أن مجموعة أخرى من الموالين الجنوبيين للاتحاد كانوا من دعاة التحديث الذين رأوا في الحزب الجمهوري "الحزب التقدمي" الذي يمكن أن يجلب ثورة اجتماعية واقتصادية طال انتظارها إلى الجنوب. وأعلن توماس سيتل من كارولينا الشمالية، " أن أفكار ومشاعر ما قبل الحرب يجب دفنها، تحت عمق يصل لألف قامة.... إن اليانكي الشماليين ومفاهيم اليانكي هما فقط ما نريده في هذا البلد، أننا نريد رؤوس أموالهم لبناء المصانع وورش العمل. نحن نريد ذكائهم، وطاقاتهم، وشركاتهم". كما جذب الجمهوريون عددا من الحرفيين في المدن والبلدات الصغيرة وبعض الدعم بين العمال الحضريين المولودين في الخارج. وضم الألمان من جنوب غرب تكساس أكبر كتلة من الجمهوريين المهاجرين الجنوبيين ما ساعد على ارسال إدوارد ديجينز للكونجرس، وهو بقال من سان أنطونيو ولاجىء بسبب ثورة عام ١٨٤٨ التى فشلت فى أوروبا.

ومع ذلك، فقد قام أكبر تركيز من الجمهوريين البيض، في معاقل الدعوة الاتحادية داخل البلاد. فقد كانت شرق تينيسي، وجنوب غرب ولاية ميسوري، وشمال شرق كارولينا، وشمال غرب أركانساس، وشمال ألاباما معاقل للحزب، وظلت بعض المقاطعات، مثل وينستون في ولاية ألاباما، التى كانت تضم سبعة عشر مقيما أسود في عام ١٨٨٠، وظلت كذلك إلى القرن العشرين. وفي مقاطعة روثرفورد بولاية نورث كارولينا، في سفوح جبال بلو ريدج، ضم الجمهوريين " أغلبية كبيرة من صغار المزارعين والمستأجرين والعمال"، والحرفين من البلدات الصغيرة.

مثل الحزب بالنسبة للجمهوريين داخل البلاد، أولا وقبل كل شيء، وريث المولاة فى زمن الحرب. ودعمت ذكريات مريرة من الاضطهاد ارتباطهم، ودعم الجمهوريون الموالون الجنوبيون للاتحاد فى داخل البلاد أكثر من أى جمهورين آخرين الحظر الشامل بتجريد "المتمردين" من حقوقهم السياسية. إذ كانت النزعة الاتحادية فى زمن الحرب مستنبت النزعة الجمهورية، لصغار ملاك الآراضى، وكان ١٨٦٧ عام من التعبئة السياسية والأيديولوجية. وتم في اجتماعات روابط الاتحاد وأبطال أمريكا، تحويل التناقضات الطبقية والمنافسات الفئوية بين الولايات إلى دعامة للنزعة الراديكالية للقرن التاسع عشر. وحينئذ كانت قد ظهرت المطالب الإقليمية التقليدية، مثل وضع حد لاشتراطات الملكية بالنسبة لأعضاء المجلس التشريعي فى كارولينا الشمالية، مع استنكار بأثر رجعى للعبودية كأساس للنظام الاجتماعي الذي أخضع "البيض الفقراء للعبودية.. بقدر ما فعل "، للسود. وقد كتب أحد سكان جبال جورجيا، بقول "الآن هو الوقت

المناسب، ليخرج كل رجل ويتكلم عن مبادئه جهرا والتصويت من أجل الحرية حيث كنا في عبودية طويلة بما فيه الكفاية."

وبالنسبة إلى بعض الموالين داخل البلاد، وعدت إعادة البناء بوضع حد لسياسات الولاية التى تحابي المقاطعات الزراعية على حسابهم. وكان دعاة التعزيز الاقتصادي مثل حاكم ولاية تينيسي وليام جى. براونلو يتطلعون منذ زمن طويل إلى نظام للسكك الحديدية على مستوى الولاية وصب رأس المال الشمالي لجلب فوائد التطور الرأسمالي لولاية تينيسي. ومع ذلك، فقد كانت لكثيرين من صغار المزارعين، مخاوف اقتصادية أكثر إلحاحا، خاصة في مجتمعات داخل البلاد حيث أعقب دمار زمن الحرب فشلا كارثيا للمحاصيل. ففي الأيام الأولى من إعادة البناء الراديكالي، كان كثيرون من صغار الملاك فى جورجيا وكارولينا الجنوبية يقفون على "حافة الموت جوعا"، ورصدت "مشاهد المجاعة الأيرلندية"، في ريف التلال فى ألاباما. فحينذاك كانت الأسر المثقلة بديون ما قبل الحرب أو اضطرت إلى رهن مزارعها لاستعادة الثروة الحيوانية والأدوات التي دمرت أثناء الحرب، وتواجه احتمال فقدان منازلها للدائنين. وتطلع كثيرون إلى الجمهوريين لانقاذ "الفقراء... من هذه الفاقة الكبيرة" من خلال توفير إغاثة المدينين.

وهنا كانت تكمن بذور نزاع مستقبلي بشأن السياسة الاقتصادية الجمهورية. فقد نظر صغار الملاك المثقلون بالديون للبرامج الاقتصادية الطموحة بالشك والريبة حيث أن من شأنها حتما أن ترفع الضرائب وتوفر الأمان للدائنين لجذب رأسالمال من الخارج. ودعا برنامج جيه إم ويلهيت، وهو جمهوري أرسلته مقاطعة وينستون إلى مؤتمر ألاباما الدستوري، لحرمان الكونفيدراليين من التصويت، وإنشاء نظام المدارس العامة، و"الضرائب المنخفضة." بل إن عددا قليلا من الموالين للاتحاد داخل البلاد انضموا إلى السود في المطالبة بإعادة توزيع أراضي المزارع، وهو برنامج للتعزيز الاقتصادي كان ينظر إليه على أنه يستعدى بلا ريب المستثمرين الشماليين المحتملين.

وظل هذا التوحد الحقيقى مع تطلعات السود نادرا في داخل البلاد، لأنه كما قال أحد قادة الحزب المحليين، فإن "الناس لدينا أكثر راديكالية ضد المتمردين منهم لصالح الزنوج." وبالتأكيد، فإن الموالين للاتحاد رفضوا بالإجماع تقريبا فكرة أن الحقوق السياسية للسود تعنى ضمنا "المساواة الاجتماعية" بين الأعراق. واتفق معظم الموالين للاتحاد مع شخص من كارولينا الشمالية كتب يقول "لا يوجد أدنى سبب لتبرير جلوس السود والبيض على نفس المقاعد، في الكنائس والمدارس، والفنادق. إذ يمكن أن توفير الحماية والمزايا القانونية لكل منهما على قدم المساواة بدون هذا ".

و بالنسبة لمعظم الموالين الجنوبيين للاتحاد، ظل التحالف مع السود زواج مصلحة. وأيا كان أصلها، فقد جلبت هذه الشراكة معها التزاما آخر، لم يسبق له مثيل بالنسبة لرجال تربوا في

مجتمع الرقيق، وهو الدفاع عن المساواة السياسية والمدنية للسود. وكما أعلنت الصحيفة الجمهورية فى كارولينا الشمالية، فإن دعاة الاتحاد يجب أن يختاروا "بين الخلاص على أيدى الزنوج أو التدمير على أيدى المتمردين." ومن المؤكد أنه ليس من الدقة القول بأن التراث العنصري قد اختفى فجأة. ولكن حقيقة أن الكثيرين من البيض داخل البلاد وقفوا على أهبة الاستعداد "للانضمام... سياسيا مع العنصر الزنجي "أبرزت مدى الثورية السياسية التي اجتاحت الجنوب في عام ١٨٦٧.

وهكذا، فإن النزعة الجمهورية الجنوبية جذبت ائتلافا واسعا من المؤيدين ممن لديهم جداول أعمال سياسية متداخلة لكنها متمايزة. وكان توفير الوحدة والإلهام هو التزام الحزب بالمساواة المدنية والسياسية، وأساس صورته الذاتية بأنه "حزب التقدم والحضارة" الذي من شأنه أن يبث في المنطقة " الأفكار الاجتماعية الجديدة ويفتح" السبل للنجاح والنهوض "أمام الأسود والأبيض، والغنى والفقير. وكان الاحساس بالعيش في حقبة جديدة من التقدم هو المحرك للحزب عندما اجتمع أول مؤتمر له على مستوى الولاية في ربيع وصيف عام ١٨٦٧. بيد أن هذه الاجتماعات كشفت أيضا عن التوترات الداخلية التي أبتليت بها النزعة الجمهورية في الجنوب طوال مسيرتها القصيرة والعاصفة. وعمليا وجد كل مؤتمر للحزب الجمهوري نفسه منقسما بين " دعاة المصادرة الراديكاليين" (من السود عموما) والمعتدلين الملتزمين بسيطرة البيض على الحزب وسياسة التنمية الاقتصادية التي قدمت لمستثمري الخارج ومروجي المشروعات المحليين لهم أكثر مما قدمت للمعتوقين الذين تم افقارهم وصغار الملاك داخل البلاد.

و كانت النزعة الراديكالية في كارولينا الجنوبية، ظافرة في عام ١٨٦٧. وفي مارس، تبنى تشارلستون الجمهوري الذى سيطر عليه السود المولودون لأشخاص أحرار في المدينة برنامجا للتغيير الكاسح، تقريبا في كل جانب من جوانب حياة الولاية. وفى دعوة لإجراء تحسينات داخلية موسعة (مع استمتاع السود والبيض "بحصة متساوية وعادلة" في منح العقود)، التزم البرنامج بالمطالبة بنظام المدارس المشتركة المتكاملة، وإلغاء كل من العقاب البدنى والسجن بسبب الديون، وحماية "منزل الرجل الفقير والأرض المحيطة به" من الاستيلاء عليهما بسبب الدين، ومسؤولية الحكومة عن الفقراء "المسنين والمرضى"، وفرض الضرائب الثقيلة على الأراضي غير المزروعة لإضعاف "الاحتكارات الكبيرة للأراضي" وتعزيز "تقسيم وبيع الأراضى غير المشغولة بين الطبقات الفقيرة ". وفي يوليو، اعتمد مؤتمر الولاية نفس البرنامج فى جوهره.

كانت النزعة الراديكالية أيضا في صعود بين فى فرجينيا في عام ١٨٦٧، وكذلك في لويزيانا، على الرغم من أن مجموعة من الساسة الشماليين الغرباء تمكنت هنا أيضا من السيطرة على الحزب، مما أدى إلى استياء قادة السود الأحرار بمدينة نيو أورليانز. وعلى النقيض من ذلك، فإن

الجمهوريين فى جورجيا قللوا من أهمية مطالب السود، في محاولة لجذب صغار ملاك الأراضى فى داخل البلاد إلى قضية إغاثة المدين. وفي تكساس، طرح الجمهوريون المعتدلون الراغبون في المصالحة مع الكونفيدراليين السابقين برنامجا قويا لبناء السكك الحديدية وأعطوا دورا ثانويا للسود، ولكن كان هناك اعتراض عليهم من قبل الراديكاليين الذين كانوا يطالبون بحرمان المتمردين، من حقوقهم السياسية، ويدافعون بعنف عن حقوق السود، وعن" نظام من التحسينات الداخلية، المعادية للاحتكار مع توفير ضمانات لعدم اساءة استعمال السكك الحديدية التى تساعدها الحكومة. كان هذا التحزب بالكاد غير عادي في السياسة الأميركية. بيد أن بعض المعاصرين، تسائلوا عما إذا كان يمكن لحزب جديد للمعارضين يواجه خصوما أكثر منه بكثير مالا، وتعليما، وخبرة سياسية تحمل مثل هذه الصراعات. إن ما يفسر هذه الانقسامات يزيد على مجرد الصراع على المصالح الشخصية. وكانت الرؤى المتنافسة حول التركيبة الاجتماعية للحزب ومدى التغيير الذي من شأنه أن ينتج من إعادة البناء على المحك.

بيد أنه عندما كان الجمهوريون الجنوبيون يناقشون طابع النظام الاجتماعي الجديد لإقليمهم، حاولت قوى خارجية تحويل إعادة البناء إلى اتجاه معتدل. ومنذ افتتاح الكونجرس الأربعون مارس ١٨٦٧، أبدى التيار السائد بين الجمهوريون ميلا لإجراء مزيد من التغيير فى حين قد عقدوا العزم على الدفاع عن ما تم إنجازه. وعندما قدم تشارلز سمنر مشاريع قرارات لتوسيع نطاق إعادة البناء من خلال إلغاء حكومات الجنوب القائمة فورا، وإنشاء أنظمة المدارس العامة المتكاملة، وتوفير المساكن للمعتوقين، اعترض حتى الراديكالى هنري ويلسون، معلنا "أن الشروط التى وضعناها صعبة بما فيه الكفاية، وأعلن وليام بيت فيسيندين معارضة لاقتراح طلب الأرض "أن هذا هو أكثر مما كنا نفعله للبيض" (و رد سمنر عليه بقوله، "لم يكن البيض أبدا في العبودية.") وقدم ثاديوس ستيفنز في مجلس النواب، مشروع قانون يقدم أربعين إكرا إلى المعتوقين من الأراضي المصادرة.

لم يكن لدى قادة الشماليين المعتدلين أي نية للسماح " أن تدوسهم سيارة الثورة." وكان هناك إجماع قائما فى الحزب لصالح الحقوق المدنية والسياسية للسود فى الجنوب، ولكن لم يكن هناك توافق على مسألة الأراضي، وانهال وابل من الانتقادات على اقتراح ستيفنز. وأصرت جريدة الجمهورية فى سبرينجفيلد على أن اعطاء الحكومة الأرض للسود سيكون عملا من أعمال "الإحسان الخاطئ" التي من شأنها أن تمنعهم من تعلم "عادات العمال الأحرار". وكان من رأي صحيفة نيويورك تايمز، إن خطرا محتمل هو أن تلك السابقة التي سوف ترسيها المصادرة "لن تقتصر على الجنوب." وانتقدت التايمز الراديكاليين لرغبتهم " فى شن الحرب على الملكية... لتخلف الحرب على الرق."

ومن الواضح أنه مهما كانت رغبة الجمهوريون الجنوبيون، فقد ظل الحزب في الشمال غير راغب في تبني قضية الأراضي. وكان أحد أسباب ذلك أن الجمهوريون الشماليون واجهوا في عام ١٨٦٧ مشاكل خاصة بهم فى ديارهم وللمرة الأولى، ظهر الحزب أمام الناخبين موحد لدعم حق الاقتراع للسود، على الأقل بالنسبة للجنوب. وتلقف الديمقراطيون الأحكام المسبقة العنصرية برغبة فى الانتقام. ففي ولاية أوهايو، حيث كان قرر حق الانتخاب للسود فى اقتراع الخريف، تعهد المرشح الديمقراطي لمنصب الحاكم ألان جى. ثورمان بانقاذ الولاية من "استعباد الزنوج." لها وفى الساحل الغربي، أضاف الديمقراطيون نداءات مناهضة للصينين، بحجة أن المذهب الجمهوري القاضى ب "المساواة الشاملة لجميع الأعراق" من شأنه أن يؤدي إلى تدفق "آسيوي" والسيطرة على الدولة من قبل تحالف "المغول والهنود والأفارقة. "

من جانبهم، حاول الكثيرون من الجمهوريين تجنب قضية العرق. لكن الأزمة التي حولت السياسة الوطنية لليسار أثرت أيضا على الجمهوريين على مستوى القاعدة الشعبية. وحينذاك كان عدد ملحوظ من غير الراديكاليين يؤيدون المساواة السياسية للسود الشماليين. وحتى في ولاية نيو جيرسي المحافظة، ألزم الحزب نفسه بحق السود فى التصويت، وشجب المرشح لمنصب حاكم كاليفورنيا جورج سى. جورهام الحركة "المناهضة للعمال الصينين والهنود من آسيا"، مصرا على 'أن نفس الإله هو من خلق كل من الأوروبيين والآسيويين على حد سواء."

وجرت مجموعتان من الانتخابات في خريف عام ١٨٦٧، أسفرتا عن نتائج متباينة بشكل حاد. ففي الجنوب، حيث أقبل الناخبون على نداءات المؤتمرات الدستورية واختيار المندوبين، كانت النتيجة هى انتصار الجمهوريين. وأعلن جمهورى أبيض في وادي تينيسي ولاية ألاباما، أن الزنوج صوتوا بكامل قواهم، لم يبق أحد في المنزل إذا كان قادرا على المجيء إلى صناديق الاقتراع." وفيما بين البيض أبقت اللامبالاة، والأمل فى أن الامتناع عن إلتصويت يحرم المؤتمرات من الحصول على الأغلبية اللازمة من الناخبين المسجلين عى نسبة الاقبال أقل كثيرا. لم تحقق الحملة الجمهورية لجذب الناخبين البيض سوى نجاح جزئي. وفي ولايات كارولينا الشمالية، وجورجيا، والاباما، وأركنسو، صوت أكثر من ناخب أبيض من بين كل خمسة لدعوة المؤتمر، ولكن في حالات أخرى، ظلت الأقلية البيضاء الجمهورية ضئيلة. وقام الحزب بغزوات مشجعة في داخل البلاد، ولكن في أماكن أخرى ظل الناخبون مستقطبين على أسس عنصرية.

وكان الفوز الموازى فى الجنوب نكسة خطيرة في الشمال. فمن ماين إلى كاليفورنيا، فاز الديمقراطيون بشكل مثير، واجتاحوا نيويورك بأكثر من ٥٠٠٠٠ صوت، أتت ضمن ٣٠٠٠ انتخبت حاكم ولاية أوهايو، وفى حملة كاليفورنيا، ووفقا لحساب صحيفة الأمة، الأغلبية الجمهورية الضخمة لعام ١٨٦٦ قلصت بمقدار الثلاثة أرباع. وأعلنت صحيفة الأمة "لن يكون مجديا الإنكار

أن إخلاص الحزب الجمهوري لقضية المساواة في الحقوق... كان واحدا من الأسباب الرئيسية لخسائره الثقيلة."

حولت النتائج ميزان القوى داخل الحزب. وحتى في ولاية ماساشوستس، كما ذكر محرر جمهوري، فإن "التدابير الراديكالية المتطرفة أخذت تصبح غير شعبية أكثر وأكثر." على الرغم من أن عددا قليلا من الجمهوريين فكروا فى التخلي عن إعادة البناء، فقد اتفق كثيرون مع سياسي أوهايو الذي لاحظ، "سوف يكون الزنجي أقل بروزا لبعض الوقت في المستقبل." ولا ريب فإن نتائج الانتخابات ميزت نهاية أي أمل فى أن الجمهوريين الشماليين سوف يتبنون برنامج توزيع الأراضي. من الآن، ومنذئذ، ظهر واضحا أن الحزب سوف يسعى بتحقيق إعادة البناء إلى خاتمة ناجحة بدلا من الضغط لدفعها إلى الأمام.

المؤتمرات الدستورية :

بحرمان معظم المسؤولين فيما قبل الحرب من العضوية وتمثيل السود والساسة الغرباء من الشمال لحزام المزارع، عكست المؤتمرات الدستورية الجنوبية من ١٨٦٧-١٨٦٩، مثلما لاحظ زائر بريطاني "الثورة العظيمة التي حدثت في أمريكا." وباعتبارهم أول مجموعة كبيرة من الجمهوريين الجنوبيين المنتخبين، جسد المندوبون التركيبة الاجتماعية للحزب. فقد كان حوالى السدس من الساسة الغرباء من الشمال. من قدامى المحاربين في جيش الاتحاد، فقد كانوا هم المندوبين الجمهوريين الأفضل تعليما، وضموا أعدادا كبيرة من المحامين والأطباء وغيرهم من المهنيين، والموهوبين، والطموحين والشباب، وترأسوا اللجان الرئيسية وصاغوا أهم أحكام الدساتير الجديدة. وشكل الجمهوريون البيض الجنوبيين أكبر مجموعة من المندوبين، وكانوا كثيرين بوجه خاص في ولايات كارولينا الشمالية، وجورجيا، وأركنسو، وألاباما وتكساس. وكان أصحاب المنزلة الراسخة، مثل بنيامين إف سافولد، نجل الرئيس السابق لمحكمة في ولاية ألاباما، أقل عددا ممن جاءوا من داخل البلاد من المزارعين وتجار البلدات الصغيرة، والحرفيين، والمهنيين، وكان عددا قليل منهم لم يتول منصبا سياسيا فى أي وقت مضى. وقد عارضوا جميعا تقريبا الانفصال، وخدم كثيرون منهم في الجيش الاتحادي أو سجنوا بسبب مشاعرهم الاتحادية.

على الرغم من أن عدد السود الاجمالى بلغ ٢٦٥ مندوبا، فقد ظلوا ممثلين تمثيلا ناقصا إلى حد كبير في معظم الولايات. وشكلوا الغالبية من مؤتمرات لويزيانا وكارولينا الجنوبية وما يقرب من ٤٠ في المئة في فلوريدا، ولم يشكلوا إلا الخمس فى ألاباما، وجورجيا، وميسيسيبي، وفرجينيا، و١٠ في المئة في أركنسو، وكارولينا الشمالية، وتكساس. فمن تتوفر عنهم سيرة ذاتية، كان ١٠٧ قد ولدوا في ظل العبودية (من بينهم ١٩ كانوا قد أصبحوا أحرار قبل الحرب الأهلية) وكان ٨١ من

الأحرار. وكان ثمانية وعشرون قد قضوا كل حياتهم أو معظمها في الشمال أو قضوها في حالة اثنين من مندوبي ولاية كارولينا الجنوبية، في ويست أنديز. وكان ما لا يقل عن ٤٠ مندوبا أسودا خدموا في جيش الاتحاد، وكانت أكبر المجموعات المهنية هى القساوسة والحرفيين والمزارعين والمعلمين. ولم تكن سوى حفنة من العاملين بالحقول أو العمال العاديين. وكان عدد قليل من المندوبين السود يملكون مقادير كبيرة من الممتلكات، ولكن معظمهم كانوا من الذين لا يدفعون ضرائب للدولة غالبا. وتولوا جميعهم تقريبا فيما بعد مناصب أخرى فى إعادة البناء، بما في ذلك ١٤٧ انتخبوا فى المجالس التشريعية في الولايات وتسعة فى الكونغرس.

بيد أن هذه الأرقام، تحجب الأنماط المحلية التي تعكس طبيعة العمل السياسى الأسود وبنية المجتمع الأسود في مناطق مختلفة من الجنوب. ففي لويزيانا، تمتع السود المولودون أحرارا باحتكار المناصب السوداء عمليا. وشهدت جورجيا، وكانت بها قلة صغيرة من السكان الأحرار فيما قبل الحرب وقليل من قدامى المحاربين السود، والقساوسة وهم يشكلون سبعة عشر من اثنين وعشرين مندوبا أسود. وفي ولاية فرجينيا، كان أكثر من ثلث المندوبين الذين ولدوا كعبيد قد نالوا حريتهم من قبل عام ١٨٦٠، وهو ما يعكس وجود فرص أكبر للاعتاق والهروب حظى بها عبيد مناطق الجنوب الداخلية. وخارج لويزيانا وكارولينا الجنوبية كان استعداد معظم المندوبين السود، الذين كانوا يفتقرون إلى التعليم الرسمي، وحصلوا على "درجات فى الزراعة ودبلومات فى البناء" ضعيفا للإجراءات المعقدة للمؤتمر الدستوري. ومع أن المندوبين السود بقوا صامتين عموما، فقد أثبتوا أنهم قادرين تماما على الحكم على المسائل السياسية والدستورية وتعزيز مصالح ناخبيهم. وفيما يخص قضايا الحقوق المدنية والحصول على التعليم، شكل السود في كل ولاية كتلة موحدة، وفيما يتعلق بالحرمان من حق الاقتراع والسياسة الاقتصادية انقسم المندوبون السود، مثل البيض، مما عكس المصالح المتنوعة داخل مجتمع السود.

و قد أنتجت معظم المؤتمرات وثائق حديثة وديمقراطية، "رائعة"، كما كتب محرر صحيفة نيو أورليانز تريبيون هوزريو، بسبب "مبادئها الليبرالية." وأنشأت الدساتير فى ولايات الجنوب أول نظم للتعليم العام المجانى تمولها الدولة وتشرف عليها مفوضيات مركزية للتعليم، وجعلت كارولينا الجنوبية وتكساس التعليم المدرسي إلزاميا، وهو حكم أيده بقوة المندوبون السود. ووسعت أحكام الشروط المسئوليات العامة التى تجيز إنشاء السجون، وملاجئ الأيتام ودور المجانين، وتوفير الإغاثة للفقراء في بعض الحالات.

وقد كفلت جميع الدساتير الحقوق المدنية والسياسية للسود، مستكملة " ثورة الحقوق المتساوية"، كما وصفته صحيفة تكساس. فقد ألغت الجلد كعقوبة على الجريمة، وألغت اشتراط توافر مؤهلات الملكية لتولى المناصب العامة والخدمة فى هيئة المحلفين، والتصويت الشفاهى،

والسجن بسبب الديون. وقللت الدساتير عدد الجرائم التى يتم العقاب عليها بالإعدام إلى ثلاث حالات وأعادت تنظيم الحكومة المحلية على غرار نظام البلدات فى نيو انجلاند، للإطاحة بالأقليات الحاكمة المحلية التى تتركز في محاكم المقاطعة غير المنتخبة. واعترفت تسعة من الولايات العشر بحق النساء المتزوجات فى فصل ملكيتهن عن ملكية الزوج. وأذنت كارولينا الجنوبية للمرة الأولى في تاريخها بمنح الطلاق. وتم إعادة كتابة قوانين الحقوق فيما قبل الحرب لتشمل إعلان الاستقلال التى تعلن أن كل الناس خلقوا متساوين، وتعلن ولاء المواطن الأسمى للحكومة الاتحادية.

على الرغم من أن المؤتمرات جسدت بوضوح إلتزام الجمهوريين بالمساواة في الحقوق ولإقامة حزب جديد، فإنها كشفت أيضا عن الانقسامات الداخلية فى الحزب. وحقق الجمهوريون اتفاقا أكبر بكثير على المبادئ العامة بأكثر مما اتفقوا على تنفيذها الفعلي: فقد اتفقوا على التعليم العام ولكن ليس على المدارس المشتركة عرقيا؛ وعلى الحقوق المدنية والسياسية للسود ولكن ليس على "المساواة الاجتماعية"، ولى التوسع الديمقراطى ولكن ليس على هيمنة السود على حكومات المحليات أو الولايات ؛ وعلى حكم الموالين ولكن ليس على حرمان المتمردين من حقوقهم السياسية؛ وعلى التحديث الاقتصادي ولكن ليس علي كيفية تحقيق التوازن بين الحاجة لرأس المال من الخارج، وبين مطالب المزارعين البيض بإغاثة المدينين ومطالب السود بالأرض. وألقت نتائج هذه المناقشات الضوء على ميزان القوى داخل الولايات فرادى وعلى التصورات المختلفة حول ما إذا كان يتعين على الحزب أن يحاول تشكيل أغلبية سياسية من خلال السعي لخدمة مصالح السود والبيض الأكثر فقرا أو بجعل شاغله الرئيسى هو جذب البيض "المحترمين" إلى صفوفه وجذب رأس المال من الخارج إلى الجنوب.

ومن بين القضايا التي طرحت على المؤتمرات، لم يكن أي منها مشحونا بالتوتر أكثر من قضية الاختلاط في مجال التعليم. ولم تكن أى ولاية تطلب في الواقع مدارس منفصلة، ولكن لويزيانا وكارولينا الجنوبية فحسب حرمتاها بشكل صريح. وظهر أن معظم السود أكثر اهتماما بالفرص التعليمية لأبنائهم وتوظيف المعلمين السود من اهتمامهم بالاحتمال البعيد للمدارس المختلطة عرقيا. وحتى في ولاية كارولينا الجنوبية، اعترف نفس المندوبون السود الذين أشادوا بحكم المدارس المختلطة باعتباره "يضع حجر الأساس للهيكل الجديد" للمجتمع، وأقروا بأن كلا العرقين يفضلان التعليم المنفصل. ولكن في كل ولاية، كان السود يعترضون على الصياغة الدستورية التى تطالب بالعزل العنصري. وكان جيمس دبليو هود، المشرف المساعد على التعليم فى ولاية كارولينا الشمالية، يوافق على المدارس المنفصلة لأن كل المعلمين البيض تقريبا كانوا يعتبرون أن الأطفال السود "متخلفين بشكل طبيعي." لكنه عارض باصرار النص على العزل في الدستور: "إن وضع هذا التمييز في قانونك الأصلى وفي العديد من الأماكن سيوفر للأطفال البيض مدارس جيدة... في حين

لن يكون الملونين لديهم شيء." وكان التهديد بالاختلاط وحده من شأنه أن يجبر الولايات على توفير "مدارس جيدة" للسود خاصة بهم.

و قد اختلف الجمهوريون أيضا فيما بينهم حول مدى، دمقرطة العمل السياسى في الجنوب وتداعياتها. وأثارت مطالب المندوبين السود والبيض ذوى العقلية الإصلاحية بالانتخابات الشعبية للمسؤولين المحليين في الولايات والمحليات مخاوف الأغلبيات الديمقراطية فى المقاطعات البيضاء وزاد القلق بين الموالين للاتحاد من الهويج الذين كانوا يأملون فى أنهم سوف يسيطرون على الشؤون المحلية في حزام الزراعة وليس السود. وتبنت المؤتمرات التى تمزقت بين الرغبة في توسيع الرقابة الشعبية على الحكومة وبين عدم اليقين بشأن مدى اتساع دعم البيض لها، سياسات متناقضة، عززت في بعض الحالات الديمقراطية، بصورة كبيرة وفي حالات أخرى حدت منها واقعيا.

و في ولاية كارولينا الشمالية، حيث كان للاستياء داخل البلاد من البنية غير الديموقراطية في الولاية والعمل السياسى المحلي تاريخ طويل وحيث بدا الائتلاف ثنائي العرق للحزب الجمهوري آمنا، أسفر المؤتمر عما أسماه هنري ويلسون "الدستور الأكثر جمهورية في البلاد." فقد حل المندوبون المجلس التنفيذي القديم للولاية وأحلوا محل محاكم المقاطعة التى تعين الجمعية العامة أعضائها، مسؤولين في الولاية والمحليات يتم اختيارهم بالتصويت الشعبي. وجعلوا اختيار جميع القضاة بالانتخاب. وفي الطرف الآخر من الطيف السياسي وقفت جورجيا وفلوريدا، اللتان هيمن علي مؤتمراتها الموالون للاتحاد المعتدلون، ونجوتا بجعل إعادة البناء مقبولة لدى الناخبين البيض من خلال تقليل ما أسماه أول حاكم جمهوري لجورجيا "خطر حق السود فى الاقتراع." إلى أدنى حد. وأسستا كلتاهما التمثيل التشريعي استنادا على المقاطعات، وليس على السكان، وحدتا من تأثير الناخبين السود المتركزين جغرافيا، وجعلتا العديد من الوظائف العامة المحلية بالتعين بدلا من الانتخاب.

وثمة قضية أخرى خربت الالتزام بالديمقراطية وتعارضت مع بقاء الحزب وهى حرمان الكونفيدراليين السابقين من حقوق الانتخاب. فلم يتمكن كثيرون من الجمهوريين من التوفيق بين الخطاب الديمقراطي لحزبهم وبين مقترحات تدعو لتجريد أعداد كبيرة من "المتمردين" من حقهم فى التصويت. وعلى الرغم من أن الموالين الجنوبيين للاتحاد داخل البلاد، خاصة أولئك الذين عانوا بسبب معتقداتهم الاتحادية أو شردوا من المناطق التي دمرتها الحرب الأهلية الداخلية في الجنوب، كانوا يدعمون بحماس الحرمان من حقوق الانتخاب، فإن القضية لم تتبع أى نمط بسيط، لأنها كانت تعكس انقسامات الجمهوريين حول كيفية جذب الناخبين البيض. وحرمت خمس ولايات عددا قليلا أو لم تحرم أيا منهم : جورجيا، فلوريدا، وتكساس، حيث التزم المعتدلون باستدراج البيض المحافظين في الإجراءات التى يسيطر عليها الحزب، وفى كارولينا

الجنوبية، بأغلبية أصوات السود الساحقة فيها، وكارولينا الشمالية، حيث بدت قاعدة الحزب البيضاء ثابتة. وحرمت ألاباما، وأركنسو، ولويزيانا، والميسيسيبي، وفيرجينيا جميعها أعدادا كبيرة من "المتمردين" من التصويت (على الرغم من هزيمة أحكام الحرمان في الولايتين الأخيرتين لاحقا في الاستفتاءات الشعبية وإنها لم تدخل أبدا حيز التنفيذ). ومن السمات المميزة الحرمان من العمل السياسى، وكان سمة مميزة للنزعة الجمهورية داخل البلاد، اهتماما أقل بين المندوبين السود، والذين بدا أن كثيرين منهم غير مرتاحين للسياسة التى ظهر أنها تقوض التزام الحزب باقتراع الذكور. وقد صرح العبد السابق توماس لي، مندوب ولاية ألاباما." ليس لى رغبة في سلب حقوق الرجل الأبيض فكل ما أريده هو المساواة في الحقوق في مبنى المحكمة والمساواة في الحقوق عندما أذهب للتصويت."

و سادت روح التنموية بشأن المسائل الاقتصادية. وقد أعلن رئيس رابطة الاتحاد في المسيسبي ألستون مايجت، " إنه مع دستور عصري، تنحل الملكيات الكبيرة إلى تقسيمات صغيرة، ويمكن تحقيق التحسينات الداخلية على الزراعة كى تصبح علمية." وسمحت الدساتير بتقديم معونة عامة واسعة لخطوط السكك الحديدية ومشاريع أخرى، وأنشأ البعض منها لأول مرة الشركات ذات المسئولية المحدودة لأصحاب الأسهم. وأبطل كثير منها كليا العديد من قوانين الربا كلية أو زاد على نحو مثير الحد الأقصى القانوني لأسعار الفائدة. وفي كل ولاية، ظهر الساسة الغرباء كأقوى أنصار للتحديث الاقتصادي؛ وكان الموالون للاتحاد والسود داخل البلاد، والعبيد السابقين، الأكثر حذرا بشكل خاص.

و عندما اجتمعت المؤتمرات الدستورية، خشى العديد من المحافظين، على حد تعبير صحيفة نيو أورليانز، من "المذهب الزراعى الصرف". أى، الهجمات على الملكية الخاصة. وفي شكل أو آخر، طرحت القضايا المترابطة للأرض والعمل على أغلبية المؤتمرات، ولكن النتائج كانت تبرر بالكاد الآمال أو المخاوف المستعرة في عام ١٨٦٧. ومنحت عدة مؤتمرات للميكانيكيين والعمال المأجورين حق الحجز على ممتلكات أرباب عملهم، استيفاءا لأجورهم وحظرت ولاية تكساس إنشاء "أي نظام للسخرة"، لكن افتراضات العمل الحر قضت على محاولات أخرى لتعزيز موقف العمال السود.

وتحدث كل من الراديكاليين السود والبيض عن الحاجة إلى توفير الأراضي للمعتوقين وتشجيع إزالة نظام المزارع. وحسبما ذكر ريتشارد اتش. كاين في كارولينا الجنوبية " فقد جبت كل أنحاء البلاد، وكانت الأسئلة تحاصرنى من كل جانب: كيف لنا الحصول على المساكن والأرض المحيطة بها" وقد اتخذت قلة من الدساتير خطوات لتلبية هذا الطلب. فقد عرضت تكساس المساكن والأرض المحيطة بها مجانا للمستوطنين في الممتلكات العامة الشاسعة فى الولاية، وقدمت

الميسيسيبي الأراضي التي استولت عليها الولاية للوفاء بالمتطالبات الضريبية ولتباع في مساحات لا تزيد عن ١٦٠ إكر. وقد تم اتخاذ الإجراءات الأكثر جوهرية فى مؤتمر كارولينا الجنوبية، الذي أذن للمجلس التشريعي بإنشاء لجنة حكومية لشراء الأراضي لإعادة بيعها بائتمان طويل الأجل.

ومع إنتاج كل ولاية خليطها الخاص بها من العناصر الراديكالية والمعتدلة، فشلت الدساتير الجديدة، مأخوذة معا، في تلبية التطلعات الاقتصادية التي حركت الكثير من عمليات التنظيم الجماهيرى فى ١٨٦٧. لكنها أدخلت تغييرات في البنية السياسية في المنطقة التي اعتبرها المتشائمون من تقاليد الجنوب الديمقراطى، القديم وإعادة البناء الرئاسي، راديكالية على نحو خطير.و حينذاك أسرع الديمقراطيون والهويج وقادة الجنوب الأكثر رسوخا يحشدون المعارضة. وكانت هناك قضايا أخرى تعد "تافهة" بالمقارنة بقضية غالبة: "هل سيحكم هذه البلاد البيض أو الزنوج؟" بيد أن النداءات العنصرية، غالبا ما سارت جنبا إلى جنب مع الاشمئزاز من احتمال وجود حكومات يسيطر عليها ما أسماه حاكم ولاية كارولينا الشمالية جوناثان وورث "حثالة المجتمع". وقد كتب وورث إننى أرى إن الحكم من خلال "مجرد أرقام [الاقتراع الشامل]"، يقوض الحضارة." واعتبر أن الحضارة كما يعرفها هى "حيازة الممتلكات وحمايتها." وكان من الواضح أن مثل هذه التصريحات لا تنطبق على السود وحدهم.

مع حماس كل السود للدساتير، لم يكن تركيز الجمهوريين على أصوات البيض، بأقل من تركيز المحافظين. وأبعد الخوف من اغتراب الناخبين البيض، السود عن كل قائمة مرشحين الولايات إلا في كارولينا الجنوبية ولويزيانا. وبالفعل، وجد السود إن اجماعهم القوى كجمهوريين كان يعني أن لقادة الحزب الساعين لأصوات البيض اعتبار أصوات السود أمرا مضمونا.

وحققت الانتخابات التى جرت فى فصلى الشتاء والربيع لعام ١٨٦٨ للتصديق على الدساتير واختيار المسؤولين في الولاية، نتائج مختلطة للجمهوريين فى الجنوب. وظلت أصوات ثابتة مرة أخرى، ولكن غالبا ما ثبت أن الناخبين البيض لا يستجيبون. وكان النجاح الأبرز للحزب وقع في كارولينا الشمالية، حيث فشل نداء الوحدة العنصري في ردع أكثر من ٢٠٠٠٠ من الناخبين البيض، وهم حوالي ربع الناخبين البيض، عن دعم الدستور الجديد. وفاز وليام دبليو هولدن. أخيرا فى الانتخابات كحاكم، واكتسح بغالبية مسيطرة الجمهوريون المجلس التشريعي للولاية. وو قد كتب أحد المراقبين، يقول " في كارولينا الشمالية على الأقل، فإنه لا يمكن أن يعزى اعتماد الدستور إلى التأثير الأجنبي." ولكن تمت الموافقة على دساتير جديدة في كل الولايات سوى الاباما والميسيسيبي. وفي السابق، كانت مقاطعة البيض تحول دون موافقة أغلبية الناخبين المسجلين (سرعان ما تغير شرط الكونغرس المطلوب إلى أغلبية المصوتين فعليا). وفي الميسيسيبي، نفر شرط الحرمان الناخبين البيض تقريبا.

وهكذا، فإنه بعد ثلاث سنوات من وفاة الكونفدرالية، وصل الجمهوريون إلى السلطة في معظم أنحاء الجنوب. وتعهدت صحيفة الديمقراطي، بأن "هذه الدساتير والحكومات سوف تستمر فقط طالما حافظت على وجودها الحراب التي بشرت بوجودها، وبغير هذا لن يطول الأمر يوم واحد." كان مصير إعادة البناء لا يزال يعتمد على المنافسة السياسية القومية فى عام ١٨٦٨.

توجيه الاتهامات إلى جرانت وانتخابه :

إلى جانب العديد من الابتكارات المثيرة لإعادة البناء، التى جاءت إلى السياسة الأمريكية، أضاف ربيع عام ١٨٦٨ ابتكارا آخر: المشهد الذى لم يسبق له مثيل للرئيس وهو يحاكم أمام مجلس الشيوخ عن "الجرائم والجنح الكبرى." إن جذور توجية الاتهامات لأندرو جونسون لا تكمن فقط في العلاقات العدائية المتزايدة بينه وبين الكونغرس، ولكن في سمة غريبة لسياسة إعادة البناء الجمهورية: كان الكونغرس قد أمر الجيش بتنفيذ سياسة كان قائده العام يعارضها بحزم كبير. فلكى يحمى الكونجرس سياسته ضد التدخل الرئاسي، فقد طلب في عام ١٨٦٧من الجنرال جرانت الموافقة على جميع الأوامر بإخضاع قادة الجيش، وأذن فى قانون تولى الوظيفة بأن يبقى المسؤول المعين بموافقة مجلس الشيوخ في منصبه حتى تتم الموافقة على خليفة له. وقد حظر القانون الذى كان يهدف في المقام الأول إلى حماية موظفي المستوى الأقل المشمولين بالرعاية من الاقالة دون الحصول على موافقة مجلس الشيوخ، لأعضاء مجلس الوزراء خلال مدة ولاية رئيس الجمهورية الذي عينهم. ومع ذلك، بقي من غير المؤكد، ما إذا كان هذا ينطبق على وزير الحرب إدوين إم ستانتون، الذي كان قد اختير لمنصبه من قبل لينكولن أم لا.

وانتظر جونسون الذى كان مصمما على عرقلة تنفيذ سياسة الكونغرس، حتى منتصف الصيف عام ١٨٦٧ لاستغلال الحكم الوارد فى قانون تولى الوظيفة الذى يسمح له بتجميد ستانتون بينما لم يكن الكونغرس في دورة انعقاده، في انتظار تصويت على إقالة دائمة بمجرد عودة مجلس الشيوخ للانعقاد. وبعد بضعة أشهر، وبتشجيع من انتخابات الخريف، شرع فى تشجيع المعارضين الجنوبيين لإعادة البناء بنشاط وأقال كثيرا من القادة العسكريين لصالح بدلاء أكثر محافظة. وعندما رفض مجلس الشيوخ التصديق على إقالة ستانتون، أطاح به جونسون من منصبه في ٢١ فبراير ١٨٦٨.

وقد علقت صحيفة الأمة، بأن جونسون بعد أن فشل في "القيام بدور موسى بالنسبة للشعب الملون"، كان جونسون قد نجح في القيام بذلك ولكن "للخونة." وبالنسبة لموجهى الاتهامات فقد صوت مجلس النواب لتوجية الاتهامات إلى الرئيس بدعم الجمهوريين بالإجماع. ولكن منذ البداية، كانت القضية المرفوعة ضد الرئيس تحف بها أوجة ضعف. فمن أحد عشر

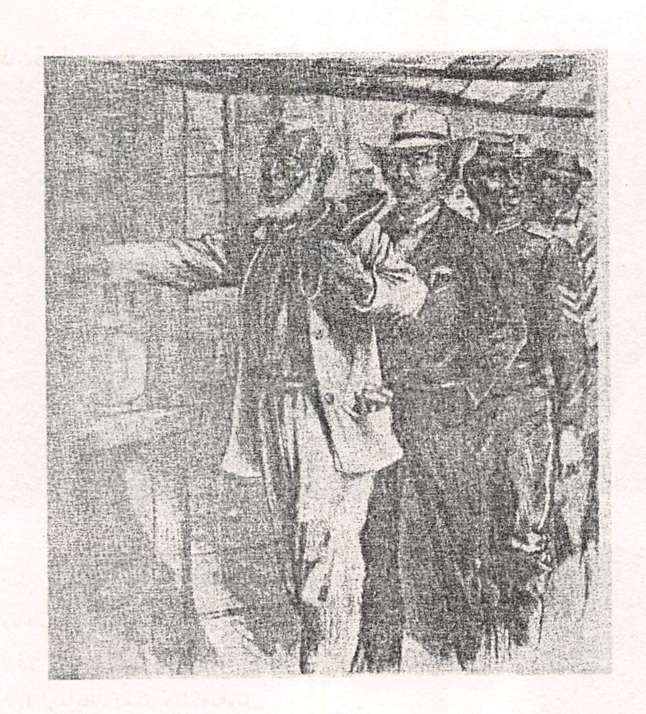
مادة اتهام، دارات تسعة منها حول إقالة ستانتون أو المحاولة المزعومة لحث الجنرال لورنزو توماس على قبول أوامر لم توجه عبر جرانت. وكانت هناك تهمتان أخريان للرئيس هما إنكار سلطة الكونجرس ومحاولة "إلحاق العار به" وقد تعددت الأسباب الحقيقية التى ذكرت لرغبة الجمهوريين في التخلص من جونسون فى وجهة نظره السياسية، والطريقة التي كان يصدر بها مراسيم إعادة البناء، وعجزه المحض. وقبلت هذه البنود مأخوذة معا وهنا ظهر باعتباره فرضية محورية لدفاع جونسون: أنه ليس هناك انتهاكا واضحا للقانون يبرر إقالة الرئيس.

وعززت عوامل أخرى فرص جونسون للاحتفاظ بالمنصب. فحيث إن منصب نائب الرئيس كان شاغرا، فإن خليفته سيكون بنيامين ويد، رئيس مجلس الشيوخ المؤقت والرجل الذى يكرهه المعتدلون لآرائه الراديكالية، ويكرهه كثيرون من رجال الأعمال والدعاة الأيديولوجيين للحرية الاقتصادية لمطالبته برفع التعريفة الجمركية، والضرائب على الأموال المكتسبة بسهولة، وموقفه المؤيد للعمال. وقد لاحظ صحفى راديكالى، "أن كل الرأسماليين الكبار فى الشمال" كانوا يخشون من أن تحطم الإقالة ثقة الجمهور في الحكومة وأوراقها المالية. ومع ذلك، فمرافعة الدفاع، كان لها أوجه ضعفها، ولا سيما حقيقة أن حججها بدت متناقضة بوضوح. فمن ناحية، دفع محامو جونسون بأن قانون تولى الوظائف العامة لا ينطبق على ستانتون، ومن ثم كان إبعاده قانونيا تماما، رغم أنه في هذه الحالة كان من الصعب تفسير السبب في أن الرئيس أتبع في عام ١٨٦٧ حرفية القانون بتجميد الوزير وأبلغ مجلس الشيوخ بالأسباب. ومن ناحية أخرى، جادلوا بأن جونسون انتهك النظام الأساسي من أجل السماح للمحكمة العليا بالبت في دستوريته، وهى حجة تخول للرئيس تحديد أي القوانين كان لزاما عليه أن يطيعها.

ومهما كانت أحقية الدعوى، فإنه سرعان ما أصبح واضحا أن مجموعة مؤثرة من الجمهوريين في مجلس الشيوخ خشت من الأضرار بالفصل بين السلطات التي ستنجم عن كل من الإدانة والسياسات السياسية والاقتصادية التي قد تميز رئاسة ويد. وفي الوقت نفسه، قدم محامو جونسون بهدوء تطمينات بأن الرئيس، إذا برئ، لن يعيق السياسة الجمهورية فى الجنوب. وصدر القرار أخيرا في منتصف مايو، ولم يصوت سوى خمسة وثلاثين عضوا مجلس الشيوخ على الإدانة، بصوت واحد أقل من أغلبية الثلثين المطلوبة. ودعمت أصوات السبعة جمهوريين نصر جونسون بهامش ضئيل، رغم أن عددا من الآخرين كانوا على استعداد لدعم الرئيس إذا لزم الأمر. وخلافا للأسطورة التى انتشرت في وقت لاحق، لم يطرد الجمهوريين "الشهداء السبعة" خارج الحزب، ولم يعتبرو كل الحملة من أجل جرانت فشلت.

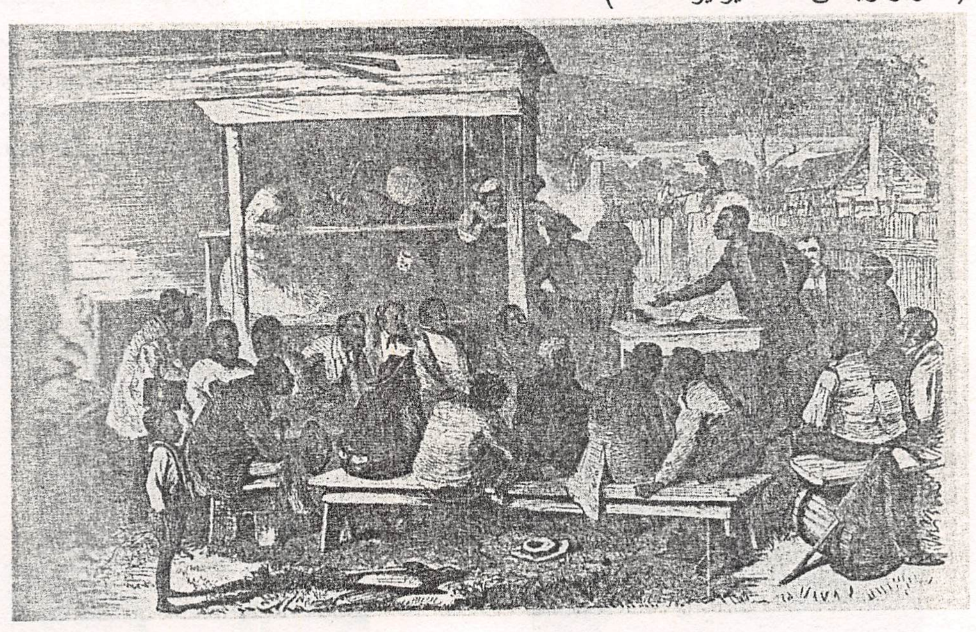
وزادت تبرئة جونسون من ضعف موقف الراديكاليين داخل الحزب وجعلت ترشيح يوليسيس جرانت أمرا لا مفر منه. وكان جرانت الذى أمتهن مهنة الضابط فى جيش باستثناء فترة فاصلة تعيسة كان فيها مدنيا في خمسينيات القرن التاسع عشر، وكان قبل الحرب يبدى اهتماما

قدوم حق الاقتراع للسود :



"التصويت الأول." علما بأن المصوتين يمثلون المصادر الرئيسية للقيادة السياسية للسود والحرفي يحمل أدواته، وساكن الحضر حسن الهندام، والجنود. (هاربر ويكللى ، ١٦ نوفمبر ١٨٦٧)

"إجراء الانتخابات في الجنوب." حضر النساء وكذلك الرجال هذه التجمعات السياسية المبكرة. (هاربر ويكللى ، ٢٥ يوليو ١٨٦٨)

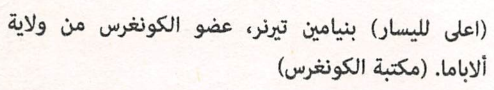


القادة السياسيين السود









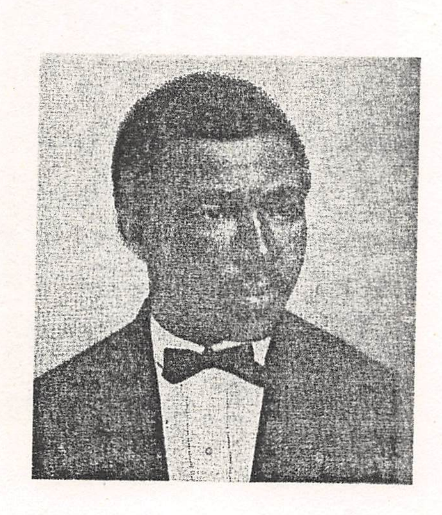
(اعلى لليسار) بنيامين تيرنر، عضو الكونغرس من ولاية ألاباما. (مكتبة الكونغرس)

(اعلى لليمين) بي بي إس بنشباك، نائب الحاكم، وحاكم ولاية لويزيانا. (مكتبة الكونغرس)

(يسار) بلانش كى. بروس، عضو مجلس الشيوخ من ولاية ميسيسيبي، (مكتبة الكونغرس)

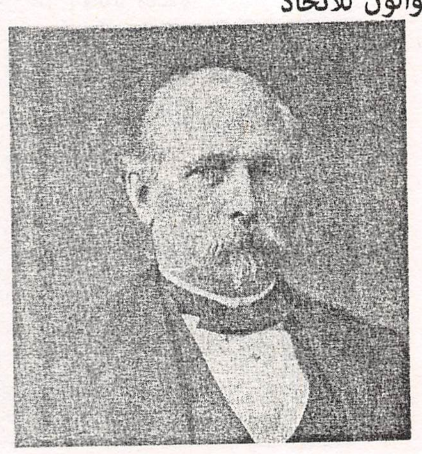
(أسفل لليسار) روبرت سمول، بطل الحرب الأهلية و عضو الكونجرس من كارولينا الجنوبية. (مكتبة الكونغرس)

(أسفل لليمين) روبرت بي. إليوت، عضو الكونغرس من كارولينا الجنوبية. (مكتبة الكونغرس)

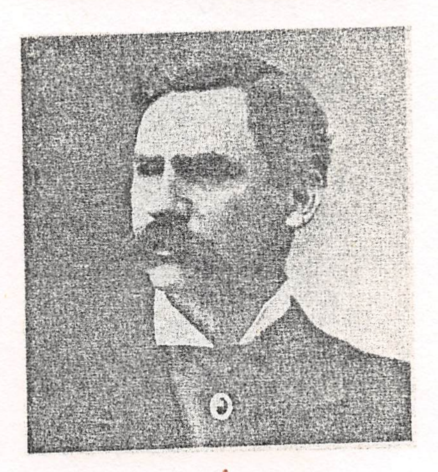




الساسة الغرباء من الشمال والبيض الجنوبيون الموالون للاتحاد







(اعلى لليسار) جيمس إل. الكورن، حاكم ولاية الميسيسسبى. (مكتبة الكونغرس)

(اعلى لليمين) ويليام جي براونلو، حاكم ولاية تينيسي. (مكتبة الكونغرس)

(يمين) هنري سى وارموث ، حاكم ولاية لويزيانا. (مكتبة الكونغرس)

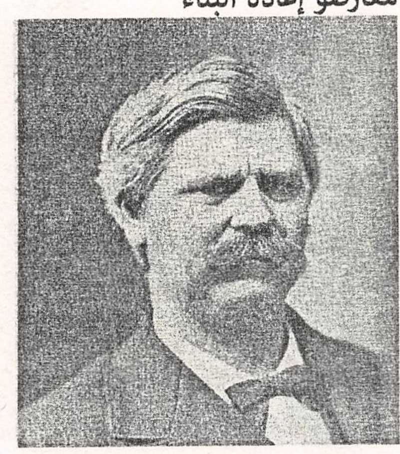
(أسفل لليسار) ألبيون دبليو تورجى، فقيه قانونى كارولينا الجنوبية. (مكتبة الكونغرس)

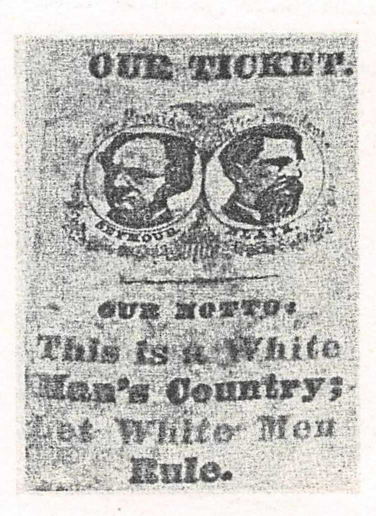
(أسفل لليمين) أدلبرت أميس، حاكم ولاية الميسيسسبى. (مكتبة الكونغرس)





معارضو إعادة البناء







(اعلى لليسار) شارة الحملة الديمقراطية ، ١٨٦٨. (مكتبة نيويورك العامة، مركز سكومبيرج للبحث في الثقافة السوداء)

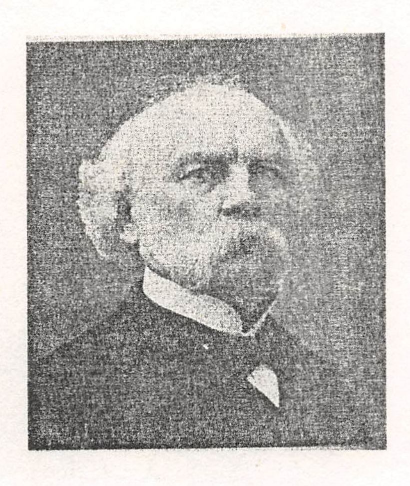
(اعلى لليمين) زبولون فانس، حاكم كارولينا الشمالية من دعاة الاستعادة. (مكتبة الكونغرس)

(يسار) ويد هامبتون، حاكم كارولينا الجنوبية.من دعاة الاستعادة (مكتبة الكونغرس)

(أسفل لليسار) جون بي جوردون، المرشح الديمقراطي لمنصب الحاكم و رئيس الكو كلوكس كلان في جورجيا. (مكتبة الكونغرس)

(أسفل لليمين) ويليام اتش. تريسكوت مالك مزرعة، كارولينا الجنوبية (مكتبة الكونغرس)



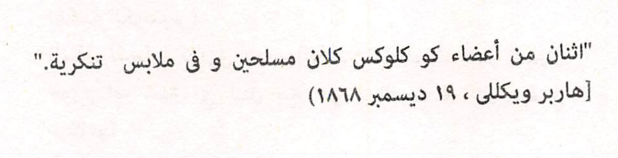


الكو كلوكس كلان



تحذير الكلان: الرسم يتنبأ بمصير السياسى الغريب من الشمال أيه إس لاكين من أوهايو والأبيض الجنوبى الموالى للاتحاد نوح بى كلود فى حدث فوز الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية ١٨٦٨. (أندبنديت مونيتور توسكالوسا المستقلة ، ١ سبتمبر ١٨٦٨)



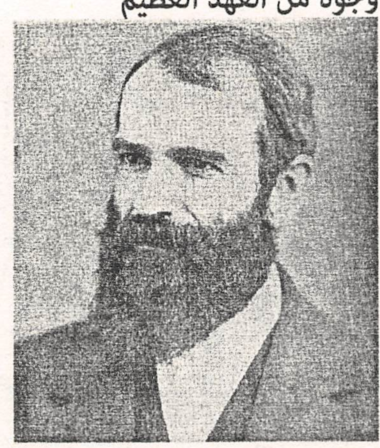


"اثنان من أعضاء كو كلوكس كلان مسلحين و فى ملابس تنكرية."
[هاربر ويكللى ، ١٩ ديسمبر ١٨٦٨)

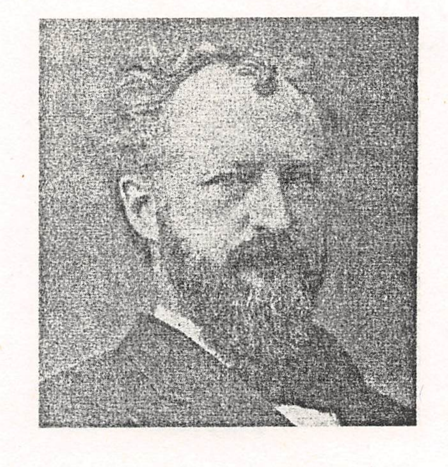
رجل من الكلان يطلق النار على منزل. (دوروثى ستريلنج)



وجوه من العهد العظيم







(أعلى لليسار) فيكتوريا وودهول، داعية الحركة النسوية (الجمعية التاريخية فى نيو يورك)

(أعلى لليمين) جاي جولد، الممول والمصرفى (مكتبة الكونغرس)

(يسار) روسكو كونجلنج، عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك (مكتبة الكونغرس)

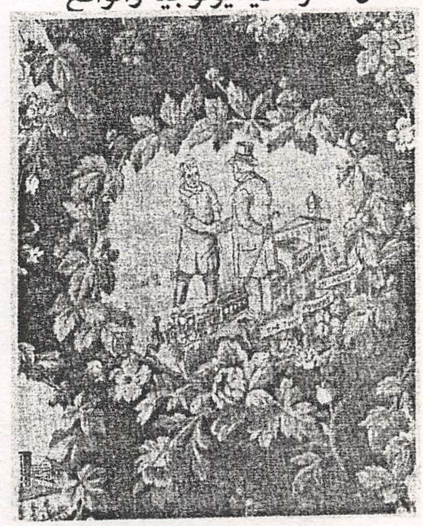
(أسفل لليسار) كريزي هورس(الحصان المجنون)، قاهر الجنرال جورج ايه كستر. في ليتل بيج هورن (الجمعية التاريخية في شيكاغو)

(أسفل لليمين) سوزان بي أنتوني، داعية الحركة النسوية (متحف متروبوليتيان للفن)

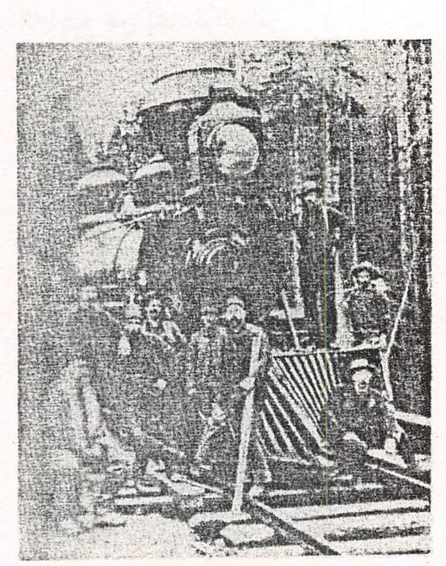




العمل الحر: الأيديولوجيا والواقع

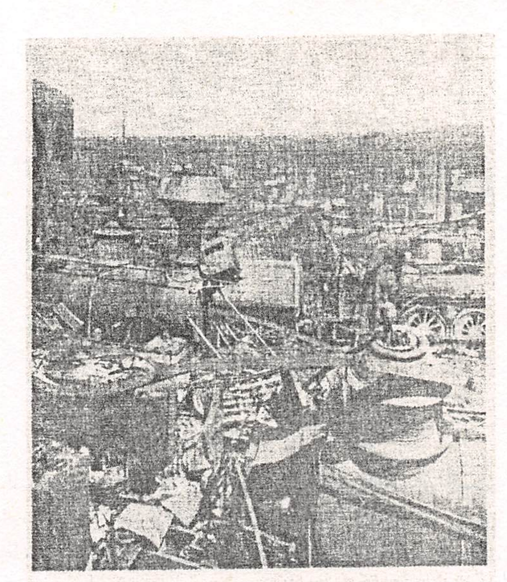


"رأس المال والعمل": من نسيج القطن تصور مشاهد العمل والصناعة، كاليفورنيا. ١٨٧٠. كان الانسجام بين مصالح رأس المال والعمل ركيزة أساسية لفكر العمل الحر. (متحف متروبوليتان للفنون)

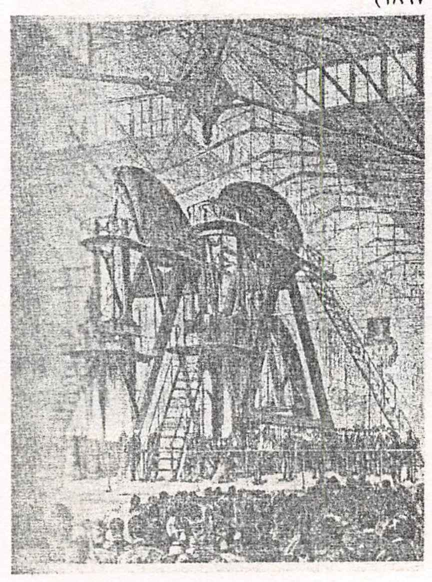


عمال السكك الحديدية. (مشروع التاريخ الاجتماعي الأمريكي)

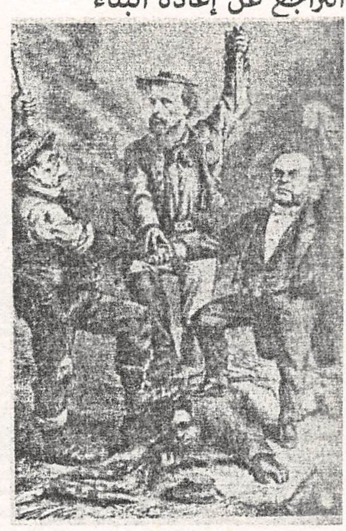
أنقاض المنزل المستدير فى بيتسبرج الإضراب الكبير يوليو ١٨٧٧(مجلة سكريبنر يوليو ١٨٩٥)



مولد الطاقة الكوروليس رمز عصر الصناعة الجديد فى المعرض المئوى بفيلادلفيا(هاربر ويكللى مايو ٢٧, ١٨٦٧)



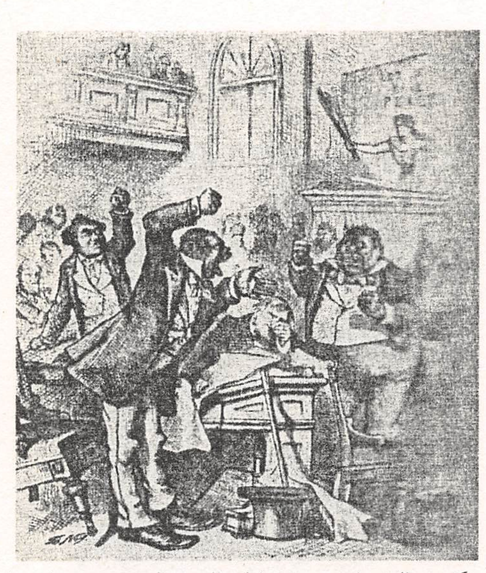
التراجع عن إعادة البناء



"وليس هذا الرجل؟" { هاربر ويكللى ، ٥ أغسطس ١٨٦٥)



"هذه هي حكومة الرجل الأبيض". (هاربر ويكللى ، ٥ سبتمبر ١٨٦٨)



"حكم الملونين في (؟)إعادة البناء الولاية. (هاربر ويكللى ، ١٤ مارس ١٨٧٤)

عكست التغييرات وصف فنان الرسم التصويرى توماس ناست للسود تطور المشاعر الجمهورية في الشمال. أعلى إلى اليسار، الجندي الأسود يقف كمواطن مستحقا لحق التصويت؛أعلى إلى اليمين، عبد سابق باعتباره ضحية بريئة للمهاجرين الأيرلنديين، قدامى المحاربين الكونفدراليين، و رجال المال في وول ستريت (ظاهريا، الركائز الثلاث للحزب الديمقراطي)؛ لأسفل، المشرعون السود باعتبارهم انحرافا عن الحكومة الديمقراطية.

قليلا بالسياسة، على الرغم من أن وجهات نظره كانت تميل نحو الديمقراطيين. وخلال الحرب، برز على الساحة ليس فقط بحكم شجاعته وعبقريته العسكرية، ولكن أيضا من خلال تعاونه مع لينكولن والكونغرس في تنفيذ سياسات مثل العتق وتنظيم قوات سوداء. وقد خرج من الصراع بوصفه بطل الاتحاد العسكري البارز، وفى وقت مبكر من عام ١٨٦٦ كان يدرك جيدا أن الجمهوريين المؤثرين يفضلون ترشيحه. وبحلول ١٨٦٨ كان قد ألزم نفسه تماما بسياسة الكونغرس. ومع ذلك، فكما قال أحد الجمهوريين، كان لترشيحه " رائحة المحافظين،" لأنه كان يفتقر إلى قناعات إيديولوجية قوية، ولأن "المصالح المحافظة والتجارية الكبيرة في نيويورك." كانت أول الداعين له. إذ كانت نخبة رجال الأعمال في المدينة يخشون أن يفوز الديمقراطيون وويعاد فتح مسألة إعادة البناء التى كانت قد تمت تسويتها حينذاك، في حين وعدت رئاسة جرانت بالاعتدال والمسؤولية المالية، والظروف المستقرة للاستثمار فى الجنوب. كان الجمهوريون على استعداد لشن الحملات معلنين: إعادة بناء الجنوب، الاحترام للأمة، كل ذلك بإشراف رجل كان شعاره هو "دعونا نحصل على السلام".

أما بالنسبة للديمقراطيين، فإنه بعد اقتراع غير حاسم واحد وعشرين مرة، رشح مؤتمرهم حاكم ولاية نيويورك هوراشيو سيمور لخوض الانتخابات ضد جرانت. وبدا أن سيمور الذى لا يتمتع بصبغة معينة خيارا غير مرضي، وعلق وزير الخارجية سيوارد، بأن الديمقراطيين كان " يمكن ألا يسموا أى مرشح آخر لا يمكن أن يأخذ عددا أقل من أصوات الجمهوريين"و قد تجلى سلوك سيمور خلال الحرب (عندما خاطب مثيري الشغب فى نيويورك باسم "أصدقائي") عن مسألة الولاء للجمهوريين، وحيدت علاقاته الوثيقة مع رجال المال فى نيويورك أي أمل في إثارة استياء الاقتصادي الغربي.

وهكذا، اضطر الديمقراطيون إلى الرجوع مرة أخرى لقضية وحيدة: معارضة إعادة البناء. وشرع فرانسيس بى. بلير الابن، زميل سيمور فى الترشيح، في حملة صاخبة وصفت بأنها كارثة بطريقة خاصة مثل تأرجح جونسون حول الدائرة. وفي لغة عنصرية بشكل صارخ، قال انه أدان الجمهوريين لوضع الجنوب تحت حكم "عرق شبه همجي من السود عبدة الأوثان متعددى الزوجات " والذين يتوقون إلى "إخضاع النساء البيض لشهوتهم الجامحة." قال بلير وإنه بعد قراءة كتاب داروين أصل الأنواع، فإنه يؤكد الآن أن الاختلاط العنصري ينقض التطور، وينتج أنواعا أقل تقدما وعاجزة عن استنساخ نفسها، ويدمر "التحسين المتراكم من قرون." كانت هذه قناعات المرشح الديمقراطي لمنصب نائب رئيس الولايات المتحدة.

وألقى عضو كونجرس ديمقراطي مؤثر اللوم فى هزيمة سيمورعلى سلوك بلير "الغبي والذى لا يمكن الدفاع عنه". لكن بلير ضبط نغمة الحملة الديمقراطية، وكانت آخر منافسة رئاسية تتركز على تفوق البيض. وخوفا من الاضطرابات التي ستتبع انتصار الديمقراطيين، فإن الكثيرين من

المحافظين الشماليين الذين كانوا قد دعموا جونسون أصبحوا حينذاك يؤيدون جرانت. وتوحد الرأسماليون الشماليون الاتحاديون وراء الحزب الجمهورى.

وفى الجنوب، كان احتمالية فوز سيمور سوف تؤدى لافساد إعادة البناء التى هيمنت على الحملة الانتخابية للديمقراطيين. وأستل الحزب "قوة التوظيف،" مع قطع التجار الائتمان عن السود الذين يحضرون اجتماعات الجمهوريين وتهديد الملاك بأن يطردوا من المزارع "أي زنجي لن يقسم على عدم التصويت مرة أخرى لتذكرة الراديكاليين." وحينذاك دخل العنف، الذى كان جزءا لا يتجزأ من عملية التغيير الاجتماعي منذ عام ١٨٦٥، مباشرة الآن العمل السياسى الانتخابي. وانتشرت منظمة الكو كلوكس كلان حيث تأسست في عام ١٨٦٦ كنادى اجتماعي فى ولاية تينيسي، في كل ولايات الجنوب تقريبا، وأطلقت "حكم الإرهاب" ضد قادة الحزب الجمهوري السود والبيض. وشمل من تم اغتيالهم خلال الحملة عضو الكونغرس عن أركنسو جيمس إم. هيندز، وثلاثة أعضاء من المجلس التشريعي لولاية كارولينا الجنوبية، والعديد من الرجال الذين خدموا في المؤتمرات الدستورية. وفي ولاية لويزيانا، كان حتى الحاكم المعتدل السابق هان يشتكى بحلول اكتوبر من أن "القتل والترهيب هما النظام السائد الآن في هذه الولاية." وجابت عصابات بيضاء نيو أورليانز، لترويع السود وفض الاجتماعات الجمهورية. وفي سانت لاندري باريش، غزت مجموعة من الغوغاء المزارع، مما أسفر عن مقتل ما يصل إلى ٢٠٠ من السود. ورفض القائد الجنرال لوفيل روسو، وهو صديق ومؤيد للرئيس، اتخاذ إجراءات، وحث السود على البقاء بعيدا عن صناديق الاقتراع لحماية أنفسهم وأعلن اغتباطه لأن"صعود الزنجي في هذه الحالة يقترب من نهايته."

وكما كان متوقعا، خرج جرانت منتصرا، على الرغم من أن ذلك كان بهامش ضئيل بشكل مدهش. فعلى الصعيد الوطني، فاز فى كل الولايات ما عدا ثمانية، ولكنه حصل على أقل من ثلاثة وخمسين في المئة من الأصوات. ومن المرجح أن سيمور حصل على أصوات أغلبية الناخبين البيض فى البلاد. وفي الجنوب، فاز سيمور فى جورجيا ولويزيانا، حيث كان العنف قد أهلك التنظيم الجمهوري وجعل من المستحيل على السود التصويت. ولم تسجل أحد عشر من مقاطعات جورجيا ذات الأغلبية السوداء أية أصوات للجمهوريين على الإطلاق. كما تجلت فعالية الكلان في الولايات التى ناصرت جرانت، فقد انخفض التصويت من أجل الجمهوريين بصورة حادة في وسط تينيسي، شمال ألاباما، وداخل البلاد فى كارولينا الجنوبية.

من ناحية واحدة، فإن عام ١٨٦٨ ميز تراجعا مذهلا للتقاليد السياسية لحقبة الحرب الأهلية. وشن الجمهوريون، الذين كانوا يمثلون حزب التغيير، لمدة جيل، حملة قامت على برنامج النظام والاستقرار، في حين وصف الديمقراطيون، الذين كانوا قد يدعون إلى الاستمرارية مع الماضي،

لقبوا أنفسهم بأنهم ثوريون حقيقيون. واذا كان انتخاب جرانت سيضمن أن إعادة البناء سوف تستمر، فإنه أكد أيضا على تغيير قيادة الحزب الجمهوري التي من شأنها أن توجهها. وغاب عن المشهد ثاديوس ستيفنز، الذي توفي في شهر أغسطس، وجذب تشييع جثمانه حشدا من المشيعين إلى مبنى الكابيتول بلغ حجمه المرتبة الثانية بعد لينكولن. وللمرة الأخيرة، تحدى ستيفنز مواطنيه ليرتفعوا فوق تحيزاتهم، لأنه دفن في مقبرة بنسلفانيا المختلطة لكى يوضح وفقا لشاهد قبره الذى جاء فيه، إنه فعل ذلك، لكى أوضح فى موتي المبادئ التي دافعت عنها عبر حياة طويلة، المساواة بين الناس أمام الخالق ". كان الجيل الراديكالى الذى كان يعبر عنه ستيفنز، يأفل، إذ خسف به ساسة آمنوا بأن "الصراع على الزنوج" يجب أن يفسح المجال للمخاوف الاقتصادية. ومما له أهمية أن النظام الأساسي الأول الذى سن بعد تنصيب جرانت كان هو قانون الائتمان العام، بشكل ملحوظ والذى تعهد بدفع الدين الوطني بالذهب. وكما كتب مسئول اتحادي "فإننى اتطلع إلى حكومة جرانت على أنها بداية حقيقية وصحيحة لحقبة المحافظين."

ومع بدء إعادة البناء في الكونغرس، أعرب محامي من جورجيا عن مخاوف العديد من الجنوبيين البيض: " إن هاجسى الرئيسى هو تشكيل حزب للجنوب يكون أكثر راديكالية من حزب الشمال الراديكالي." وبحلول عام ١٨٦٨، ألقت المناسبات الوطنية، جنبا إلى جنب مع طبيعة تحالفه، بعض البدائل السياسية الأكثر جذرية التى كان تم تصورها في العام الماضي. ومع ذلك، فقد ظلت أحلام ١٨٦٧ باقية بين من كانوا صوتوا في نوفمبر. وكما كتب أحد سكان جنوب كارولينا الجنوبية فى داخل البلاد للحاكم الجمهوري للولاية بعد أربعة أيام من انتصار جرانت:

أنا...مولود محلى فى كارولينا الجنوبية. أننى رجل فقير لم أملك زنجيا مطلقا في حياتي.... أنا مكروه ومحتقر من أجل لا شيء آخر سوى ولائي للحكومة الأم.... لكن يبهجنى الاعتقاد بأن الله قد أعطى للفقراء من كارولينا الجنوبية. حاكم ولاية يستمع لمشاعر الفقراء المتواضعين دون تمييز على أساس العرق أو اللون.

وحينذاك تحولت حكومات إعادة البناء الجديدة لمهمة تحقيق تطلعات ناخبيها المتواضعة بإقامة جنوب جديد والأكثر عدلا.

الفصل الثامن

إعادة البناء: السياسي والاقتصادي
الحزب والحكومة في إعادة بناء الجنوب

واجه الجمهوريون الجنوبيون عندما جاءوا الى السلطة بين عامى ١٨٦٨ تحديات غير مسبوقة ١٨٧٠. فقد واجهوا الدمار الذي خلفته الحرب، والمسؤوليات العامة الجديدة التي اقتضاها العتق، ومهمة توطيد نظام سياسى وليد، وقد ورثوا خزانة تركها أسلافهم فارغة تقريبا. والأهم من ذلك كله، إن كلا من الحزب وحكوماته واجها أزمة شرعية. فعادة، ما تعتبر الأحزاب السياسية سلطة الحكومة واستقامة خصومهم، أمرا مسلما به إلا أن معارضى إعادة البناء، أعتبرو الأنظمة الجديدة إملاءات غريبة ونظروا إلى دوائر السود على إنها خارج جسم العمل السياسي. ونتيجة لذلك، فإنه بالنسبة للجمهوريين الجنوبيين، حل محل "السياسة الطبيعية" أى الأخذ والعطاء صراع يائس من أجل البقاء السياسي.

تكمن الشرعية السياسية مثلها مثل الجمال، في عيون الناظرين. وكانت هذه الحكومات فى رأى السود لها استحقاقات فى السلطة أكبر من أي حكومات أخرى في تاريخ الجنوب. ولكن مع احتشاد الزعماء التقليديين في المنطقة ضدها ودعوة الجمهورين الشماليين نظرائهم الجنوبيين لالتماس دعم البيض، اتخذ الحكام الجدد موقفا تصالحيا تجاه خصومهم السياسيين. وغذى مسارهم الصراعات الفئوية التي أضعفت المنظمة الضعيفة بالفعل وأدى بالسود للمطالبة بصوت أكبر في الشؤون الحزبية.

واستمال الجمهوريون في بعض الولايات، دعم البيض عن طريق إزالة معوقات التصويت. وبحلول عام ١٨٧١ كانت أركنساس وحدها هى التى حافظت على قيود حق الاقتراع القائمة على أساس ولاءات الحرب الأهلية. كما وسع الحكام الجمهوريين نطاق التعيينات القائمة، على

المحسوبية ليشمل القادة المحليين سعيا منهم إلى إعطاء صورة معتدلة ونزع فتيل المخاوف من السود أو هيمنة الساسة الغرباء من الشمال. وقد عين الكورن فى الميسيسيبي من الديمقراطيين تقريبا نفس عدد الجمهوريين. حتى في ولاية كارولينا الجنوبية، سرعان ما أحل روبرت ك. سكوت، الذي عين عددا متميزا من السود قضاة فى المحاكم، محلهم العديد من الديمقراطيين البيض.

و أكسبت مثل هذه السياسات الحزب بضعة من المتحولين البارزين، بما في ذلك حاكمى فترة إعادة البناء الرئاسي جيمس إل أور ولويس بارسونز. ولكن إحلال الديمقراطيين في المناصب الرسمية أثار سخطا عميقا بين صفوف عامة الجمهوريين. وكان لقلة من السود ثقة في الموظفين المعينين الذين "لن يمنحونا العدالة و... الذين عارضونا طوال فترة الصراع." وبعد تحول واحد فى المحسوبية فى ولاية لويزيانا، احتج خمسة جمهوريين: "إنه لمن العار إزاحة الجمهوريين الراديكاليين من مجلس التعليم لاحلال متمرد ليعين محله."

وقد ساهمت سياسة المحسوبية التصالحية فى زيادة التشرذم الجمهوري، لكنها كانت بالكاد السبب الوحيد. فقد تغذت المنافسات داخل الحزب على الخلافات السياسية، والصراعات الإقليمية الطويلة الأمد داخل ولايات الجنوب، والتوترات بين الجمهوريين الأصليين والشماليين وبين البيض والسود. وبالطبع لم يقتصر التشرذم السياسي، على الجنوب في هذه السنوات، ولكنه كان ترفا لم يكن الجمهوريون يستطيعون تحمله إلا فيما ندر. ومع ذلك، كان الخروج من الجلسات والتلاكم بالأيدى يعطلان مؤتمرات الحزب، وتواطأ أعضاء من بعض الفصائل مع الديمقراطيين لهزيمة منافسيهم، فقد عزل مشرعون جمهوريون حكام جمهوريين، واستولى نائب حاكم ولاية فلوريدا على خاتم الدولة، وادعى الحق في الحكم. وحيث أن الصراع تركز عادة على غنائم المناصب العامة، فقد كان كل فصيل جمهوري واحد، يضم كل المتولين للمناصب العامة فى الولاية والحكومة المحلية، يتحلق عموما حول الحاكم، في حين كان فصيل آخر يتكون من شاغلى المناصب بالمحسوبية، الذين يقدمون ولاءهم لأعضاء مجلس الشيوخ وأعضاء الكونجرس. ففي الميسيسيبي، احتشد الجمهوريون الساخطون على حاكم الولاية جيمس إل. الكورن حول السناتور أدلبرت أميس. وبحلول عام ١٨٧١، أصبح الحزب الجمهوري في الولاية يشبه "جيشا من المجندين" الذين يفتقرون إلى التنظيم والانضباط و"يقاتل كل منهم الآخرين لحسابه."

وقد لاحظت صحيفة جمهورية في أيام أفول إعادة البناء، "لإن حزبنا [أصبح] غير منظم، ومتعطل، ومحبط،... ومتصدع وممزق بسبب المشاحنات الداخلية." وكان يكمن وراء هذا التحزب المنهك حقيقة حزب يعتمد قادته تماما على وضعهم السياسي لكسب عيشهم. فقد رفع المشرعون الجمهوريون إلى حد كبير مكافآت المناصب بدءا من الحاكم هبوطا إلى قاضي الصلح، وسعى أعضاء الحزب إلى تولى المناصب العامة بعدوانية وتشبثوا بها بعناد. وعاد الديمقراطيون

الجنوبيون الذين تركوا مناصبهم إلى مهنهم كتجار ومزارعين، ومحامين، ولكن فقدان المنصب كان بالنسبة للجمهوريين غالبا يعني كارثة اقتصادية.

كان الاقتتال الداخلي فى الحزب بين السود، مفزعا بشكل خاص. وأعلن معتوق من فرجينيا في عام ١٨٦٨، "الجمهوريون يجدر بهم أن يجمعوا كل تأثيرهم، لا أن يقاتل كل منهم الآخر."و كان من المحتم أن ينحرف آخرون للمعركة فعلى الرغم من أن عددا قليلا من الساسة السود، مثل نائب حاكم لويزيانا أوسكار جى. دن وبى بى سى بنشباك، أصبحوا سماسرة سلطة مستقلين، فإن معظمهم تحلق حول الزمر المتصارعة للسياسين البيض. وبما أن معظم زعماء السود كانوا يعارضون سياسات المحسوبية الموجهة للبيض من قبل حكام إعادة البناء الأول، فقد وقفت الأغلبية إلى جانب الفصائل التى يرأسها الذين شغلوا المناصب الاتحادية، وعموما الساسة الغرباء من الشمال. وأجبرت معارضتهم في نهاية المطاف الحزب على الاعتراف بهموم السود وتنحية الحكام المعتدلين جانبا في وقت مبكر.

بيد أنه في البداية، وقف السود جانبا عندما كانت تقسم"الأرغفة والأسماك" السياسية، لأن الجمهوريين البيض كانوا طامعين بشدة فى المناصب العامة ولم يكن قادة السود يرغبون في إحراج حزبهم، ويزيدوا من الخلاف الداخلي، أو أن يضيفوا نوعا من المصداقية على اتهامات الديمقراطيين "بتفوق السود".على جميع مستويات الحكومة، وتلقى السود في البداية حصة من المناصب العامة تقل عن نسبتهم من ناخبي الحزب. فقد انضم ستة عشر من السود إلى الكونغرس خلال إعادة البناء، ولكن من هؤلاء ثلاثة فقط خدموا في الكونغرس الحادى والأربعين (الذي انعقد ١٨٦٩-١٨٧١). ودخل هيرام ريفلز من الميسيسيبي، المولود فى كارولينا الشمالية وهو قس ومرب، في فبراير ١٨٧٠مجلس الشيوخ. وفي مجلس النواب إنضم الحلاق جوزيف اتش. ريني المولود حرا فى كارولينا الجنوبية وجيفرسون لونج، المعتوق من جورجيا.

كما لم يصل كثيرون من السود إلى المستويات العالية فى حكومات الولايات. ففي تكساس، وكارولينا الشمالية، وألاباما، وجورجيا، وفرجينيا، لم يتولى أحد المناصب العامة الرئيسية خلال إعادة البناء. وكان المبشر والمرب جوناثان سي. جيبس المولود فى فيلادلفيا وحده هو الذى فاز بوظيفة رئيسية في ولاية فلوريدا، إذ تولى منصب وزير دولة ١٨٦٨-١٨٧٢ ثم عمل مشرفا على التعليم. وقد مارس السود سلطة أكبر بكثير في الميسيسيبي وكارولينا الجنوبية، ولكن هنا، أيضا، احتكر البيض في البداية معظم المناصب الحكومية. وفي الميسيسيبي، كان وزير الدولة جيمس لينش، هو فى البداية المسئول الأسود الوحيد في الولاية، وحتى عام ١٨٧٠ كان وزير الدولة فى الولاية فرانسيس إل. كاردوزو هو نظيره الوحيد فى كارولينا الجنوبية. وفي لويزيانا فقط تولى السود أكثر من منصب رئيسى من بداية الحكم الجمهوري. وفي عام ١٨٦٨ أصبح أوسكار جى. دن

نائبا للحاكم وأصبح مزارع السكر الثرى الحر أنطوان دوبكليه وزير خزانة الولاية، وهو المنصب الذي احتفظ به حتى ١٨٧٧.

ولم يستغرق الزعماء السود وقتا طويلا ليصبحوا غير راضين عن دور الشريك الأصغر في الائتلاف الجمهوري. وكانت النتائج الأكثر إثارة في ولاية كارولينا الجنوبية، حيث تولى زعماء السود في عام ١٨٧٠ نتيجة لحملة منسقة من أجل زيادة السلطة، نصف المناصب العامة الثمانية التنفيذية، وانتخبوا ثلاثة أعضاء للكونجرس، وعينوا جوناثان جى رايت فى المحكمة العليا في الولاية، وكان هو الأسود الوحيد في أي ولاية الذى شغل هذا المنصب خلال إعادة البناء. وفي الميسيسيبي، احتشدوا بشكل فعال ضد الكورن حاكم أركنسو. وقد انتخبت أركنصو في عام ١٨٧٢ أول مسئولين سود في الولاية وهما: المشرف العام على التعليم جوزيف سى. كوربن، وهو صحفى من ولاية أوهايو تلقى تعليما جامعيا، ومفوض الأشغال العامة جيمس تى. هوايت، وهو قس من ولاية أنديانا. وجمعا وعدا، فإنه بحلول نهاية إعادة البناء، كان ثمانية عشر من السود قد شغلوا منصب نائب الحاكم، ووزير الخزانة، والمشرف العام على التعليم، أو وزير الدولة. وفي ديسمبر ١٨٧٢ أصبح بى بى سى بنشباك الحاكم الأسود الوحيد في التاريخ الأميركي، عندما خلف فإن هنري سى وارموث، الذى تم تجميده نتيجة لإجراءات توجيه اتهامات له فى لويزيانا.

و ظهر نمط مماثل من النفوذ المتزايد للسود في المجالس التشريعية في الولايات. بيد أن في كارولينا الجنوبية فقط، أصبح السود يسيطرون على العملية التشريعية. وطوال إعادة البناء، شكلوا أغلبية ممثلى مجلس النواب، وسيطرو علي اللجان الرئيسية، وابتداء من عام ١٨٧٢، انتخبو رؤساء سود للمجلس. وفي عام ١٨٧٤ حصل السود على أغلبية في مجلس شيوخ الولاية كذلك.

على الرغم من أن البيض عموما احتفظوا بالسيطرة السياسية، فالحقيقة هى أن أكثر من ستمائة من السود، غالبيتهم من العبيد السابقين، شغلوا مناصب المشرعين مما مثل تغييرا مذهلا في العمل السياسى الأميركي. وعلاوة على ذلك، فإنه بسبب التركز الجغرافي للسكان السود وإحجام العديد من البيض الجنوبيين الموالين للاتحاد على التصويت لصالح المرشحين السود، فإن جميع هؤلاء المشرعين تقريبا انهالوا من مقاطعات المزارع، وهى موطن أغنى الجنوبيين والذين كانوا الأكثر قوة قبل الحرب. ولخص مشهد العبيد السابقين الذين يمثلون مملكة أرز الأراضى المنخفضة أو أثرياء القطن فى ناتشيز الثورة السياسية التي صاغتها إعادة البناء.

وحدث تحول ملحوظ على نحو مماثل على المستوى المحلي، حيث تؤثر قرارات الموظفين العموميين مباشرة بالحياة اليومية، وتوزيع السلطة. وعلى الرغم من أن أكبر عدد من المسؤولين خدم في كارولينا الجنوبية، ولويزيانا، والميسيسبي، فقد وجد أقل عدد منهم في فلوريدا، وجورجيا، وألاباما، فلم تفتقر أى ولاية إلى المسؤولين المحليين السود. وتولت قلة منهم مكتب

رئيس البلدية، بما في ذلك روبرت اتش. وود من ناتشيز، وهو عضو واحدة من الأسر الحرة الأكثر احتراما في هذه المدينة. وعمل عدد أكبر بكثير في مجالس المدن والبلدات المنتشرة من ريتشموند إلى هيوستن. وأصبح بعض من مدن الجنوب الأكثر أهمية، والعديد من البلدات أقل أهمية، مراكز لقوة السود السياسية أثناء إعادة البناء. فقد سيطر الجمهوريون على بطرسبرج، المركز الرئيسي للسكك الحديدية والصناعات١٨٧٠-١٨٧٤، وتولى السود مناصب تتراوح ما بين عضوية المجلس البلدي إلى نائب محصل الجمارك والمشرف على الفقراء. وكان نحو ثلث أعضاء مجلس ناشفيل من السود، وكانت أغلبية مجلس ليتل روك من السود فى بعض الأوقات.

وعمليا تولى السود في كل مقاطعة كان عدد السكان السود فيها كبيرا، بعض المناصب المحلية خلال إعادة البناء. ومع مرور الوقت، ظهر عمد سود في مقاطعات المزارع. وفي نهاية المطاف، تولى تسعة عشر منهم منصبا عاما في ولاية لويزيانا، وتولاها خمسة عشر منهم في الميسيسيبي. كما تولى سود كثيرون مناصب قوية مثل مراقب المقاطعة وجابي الضرائب. وبحلول عام ١٨٧١ كان السود يسيطرون على مجالس المشرفين في جميع أنحاء حزام زراعة الميسيسيبي.

ومع تقدم إعادة البناء، كان السود يقدمون أيضا مطالب بدور أكبر في العديد من المنظمات الجمهورية المحلية. كان هذا هو الحال في مقاطعة إيدجفيلد، والتى تقع في بيدمونت فى حزام القطن فى كارولينا الجنوبية. وعلى الرغم من أن السود ضموا ستين في المئة من سكانها، فإن الجمهوريين البيض من المنطقة، والساسة الغرباء من الشمال، سيطروا في البداية على المناصب العامة فى المحليات والمقاطعات. ولكن بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر تولى السود مناصب مثل المأمور، والقاضي، ومفوض التعليم، وضابط ميليشيا الولاية. وتطورت حالة مماثلة في بيوفورت، وهى مركز ارستقراطية الأرض المنخفضة فى جنوب ما قبل الحرب، وقد علق مراسل كنج إدوارد في عام ١٨٧٣، "هنا الثورة توغلت بسرعة " فالعمدة، والشرطة، والقضاة كانوا كلهم سود، وهيمن الرقيق السابق الشهير روبرت سمولز على العمل السياسى المحلي. وظهرت جيوب أخرى من السلطة السياسية السوداء فى أحزمة المزارع في لويزيانا والميسيسيبي. وأنشأ بلانش كى. بروس هيئة تنظيمية قوية في مقاطعة بوليفار، الميسيسيبي، وتولى في وقت واحد منصب المأمور، وجابي الضرائب، ومراقب التعليم. وفي عام ١٨٧٥، قدمت هذه المنظمة منطلقا لبروس ليصل إلى مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة.

وارتفع السود إلى مناصب مماثلة في ولايات أخرى على نحو أقل تواترا. وكانت جورجيا الجيب الوحيد الحقيقى للسلطة السياسية السوداء الذى يقع في مقاطعة ماكينتوش الساحلية. فهنا، شغل تونس جى. كامبل، المولود فى ولاية نيو جيرسي ومن دعاة إلغاء الرق والذي كان قد ذهب إلى الجنوب خلال الحرب للمشاركة في تجربة جزر البحر، منصب سيناتور الولاية وقاضي

الصلح. وأصر كامبل على أن تضم هيئات المحلفين فى المحاكم أعدادا متساوية من السود والبيض واستخدم سلطته للدفاع عن المصالح الاقتصادية للمعتوقين المحليين. فقد أعتبر أحد المراقبين نفسه "عاجزا" عن فرض قواعد العمل، لأنه في حال وقوع نزاع عمالي، "سوف أجد نفسى في ورطة، ويسببها يأتى المأمور الزنجى الذى يرسله كامبل ليعتقلني."

وكان من بين المسؤولين المحليين السود قدامى المحاربين من مؤتمرات ما بعد الحرب وروابط الاتحاد. ولكن مع تقدم إعادة البناء، تقدم قادة جدد، معظمهم من العبيد السابقين، إلى الصدارة. كان كثيرون منهم مبرزين لنضجهم العقلى المبكر، لم يكن معظم السياسيين السود فى مقاطعة إيدجفيلد قد بلغوا الخامسة والعشرين حينما تولوا الوظائف العامة، وقد عمل جون جير في المجلس التشريعي فى ولاية لويزيانا وهو في الحادية والعشرين من عمره، وكان جون آر. لينش هو الوحيد الذى يبلغ أربعة وعشرين عاما عندما أصبح المتحدث الرسمى لمجلس النواب في الميسيسيبي. ولكن مهما كان هذا الجيل الأول من المسوؤلين السود فتيا، وسواء أكان حرا أو معتوقا، فإن شبكة من الاتصالات ربطت المسؤولين السود لشبكة من المؤسسات الدينية، والأخويات، والمؤسسات التعليمية التي تم إنشاؤها بعد العتق.

وليس من المستغرب، أن كثيرون من المسؤولين السود كانوا يفتقرون لمزايا التعليم. فقد كان عديدون منهم من الأميين واعتمدوا على سود آخرين أو غيرهم من الجمهوريين البيض لمزاولة العمل الرسمي. ولكن أعدادا كبيرة من السياسيين السود، خاصة أولئك الذين ولدوا أحرار، تمكنوا من الحصول على التعليم. وعمليا كان كل الساسة الغرباء من الشمال، والسود الأحرار تقريبا فى لويزيانا وكارولينا الجنوبية الذين شغلوا مناصب عامة فى الولايات والمحليات يعرفون القراءة والكتابة، وكان بعضهم قد تخرج من الكليات. فقد كان ميفلين جيبس (شقيق مسئول فلوريدا جوناثان سى. جيبس) عضوا في مجلس مدينة فانكوفر وكان قد درس القانون في أوبرلين قبل تولى قضاء ليتل روك. وعلاوة على ذلك، فإنه بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر، كان خريجو الجامعات السود الجدد قد ضخموا فى صفوف السياسيين السود.

وشملت القيادة السياسية السوداء عدد قليل من الرجال ذوى الثراء الكبير. وكان من بين النخبة الحرة فى تشارلستون ونيو أورلينز من ملاك المزارع ورجال الأعمال الذين يملكون ثروات قيمتها عشرات الآلاف من الدولارات قبل الحرب الأهلية، وتولى بعضهم مناصب إعادة البناء. وحول آخرون منهم، مثل نظرائهم من البيض الشماليين والجنوبيين، تولى المنصب العام إلى مكاسب مالية. فقد أشترى عضو الكونجرس من فلوريدا يوشيا وولز مزرعة كبيرة كان يملكها سابقا الجنرال الكونفدرالى جيمس اتش. هاريسون، واشترى نحو ثلث المشرعين السود في ولاية فرجينيا أراضى برواتبهم. وتمتع بعض الزعماء السود بنمط الحياة الأرستقراطية، مثل نائب حاكم ولاية

لويزيانا سي سي أنطوان، صاحب فرس الرهان باهظ الثمن، وبلانش ك، بروس، الذي كسب ثروة في مجال العقارات "واكتسب عادات تشيسترفيلد."

على الرغم من أن بعض السياسيين السود وصلوا إلى مكانة برجوازية وطمح آخرون إليها، فإن عددا قليلا ترجم بنجاح السلطة السياسية إلى حصة من النمو الاقتصادي لولاياتهم. والحقيقة هي أن ثروة السياسيين السود، وإن كانت مثيرة للإعجاب بالمقارنة مع معظم المعتوقين، فإنها تشحب مقارنة بثروة المحافظين والساسة الغرباء البيض من الشمال. وحتى القادة البارزون مثل هيرام ريفيلز وروبرت بى. إليوت كانوا يواجهون في بعض الأحيان النفقات اليومية بقروض صغيرة من السياسيين البيض. وتجنب معظم السود الأثرياء حقا العمل السياسي، إما لإن أعمالهم كانت لها الأسبقية أو لكى لا يعرضون للخطر العلاقات الشخصية مع البيض الأثرياء التي يتوقف عليها وضعهم الاقتصادي.

والواقع، إنه بالنسبة لكثير من السود، لم يؤد الانخراط فى السياسة إلى الحراك الاجتماعي بل لخسارة مدمرة. فقد لاحظ العبد السابق هنري جونسون، من كارولينا الجنوبية وهو منظم رابطة الاتحاد ومشرع الولاية، وعامل بناء ومجصص من حيث المهنة. أنه "كان لدي دائما الكثير من العمل قبل ذهابي الى السياسة، ولكن لم يسبق لي أن حصلت على وظيفة منذ ذلك الحين. أفترض أنهم يفعلون ذلك لمجرد أنهم يعتقدون أنهم سوف يحطمونى ويبعدونى عن التدخل في العمل السياسى." وفي الواقع، أن صخب السود "للحصول على حصة أكبر من المناصب الانتخابية ومناصب المحسوبية نشأ في جزء منه من نفس الضغوط الاقتصادية التي أنتجت" ممارسة العمل السياسى لكسب الرزق "بين الجمهوريين البيض".

وأثر وجود المسئولون الجمهوريون المتعاطفون، بغض النظر عن اللون، عميقا على الحياة اليومية للمعتوقين. فقد عمل كثيرون منهم بنشاط لتحسين أحياء السود وضمان حصة عادلة من فرص العمل في مشاريع البناء التى تقيمها البلدية. ففي لويزيانا، وظفت الولاية السود والبيض والصينيين، جميعا بنفس الأجور، لإصلاح السدود. وذكر كبير المهندسين: أن"أصدقائنا الكنديين كانوا ممتعضين قليلا لعدم السماح لهم بضعف أجور (الملونين)، ودهش الصينيون من أنهم يتلقون نفس القدر، وأشرقت وجوه المواطنين الأمريكيين من أصل أفريقى لكونهم يعاملون على قدم المساواة.

وعلاوة على ذلك، فقد بدا لمن ألفوا القانون باعتباره أداة للقمع، أنه من المهم بصفة خاصة أن الجمهوريين كانوا يسيطرون حينذاك على آلية إنفاذ القانون فى الجنوب. وقد اختارت تالاهاسي وليتل روك رؤساء سود للشرطة، وكان لدى فيكسبيرج نقيب أسود مخول باعطاء أوامر للبيض فى القوة. وبحلول عام ١٨٧٠، كان العشرات من السود يعملون بوصفهم رجال شرطة المدينة

وكونستبلات ريفيين، وألفوا نصف قوة الشرطة في مونتجومري وفيكسبيرج، وأكثر من الربع في نيو أورلينز، وموبايل، وبطرسبورج. وفي المحاكم، كثيرا ما واجه المتهمين القضاة وقضاة الصلح من السود وهيئات المحلفين المختلطة عرقيا.

و طوال فترة إعادة البناء، كان ملاك المزارع يشكون من إنه كان من المستحيل استصدار إدانات في قضايا السرقة وأنه في المنازعات المتعلقة بالعقود "تدار العدالة عموما لمصلحة العامل فقط." ولم يعد فى الامكان استخدام قوانين التشرد لإكراه المعتوقين على توقيع عقود العمل. والحقيقة هى أن المجرمين السود، في الواقع، لم يخرجوا عادة من محاكم إعادة البناء دون عقاب. والواقع، أن السود باعتبارهم ضحايا لعنف متكرر، كانت لهم مصلحة في إنفاذ القانون بشكل فعال؛ وطالبوا بمجرد أن يرتفع المسؤولين، على حد تعبير إحدى العرائض، " فوق التحيزات القائمة ويقيموا العدل.بإنصاف." وقد تحدت هذه الفكرة الأساسية للعدالة المتساوية التقاليد الراسخة بعمق فى الفقه القانونى الجنوبي. وحينذاك كان المحلفون الجمهوريون والقضاة يعاملون شهادة الأسود باحترام، وحاولت الولاية إنزال العقاب بالبيض على جرائمهم ضد السود، ولم تتلق التجاوزات الطفيفة عقوبات قاسية فى ظل إعادة البناء الرئاسي.

و لهذه الأسباب وأكثر من ذلك، وجد المسئولون الجمهوريون ناخبيهم يتوقعون منهم ما هو أكثر بكثير مما يتوقعونه في الأوقات العادية. وذكر جون آر لينش في وقت لاحق أنه بينما كان يشغل منصب قاضي صلح، كيف أن المعتوقين "يضخمون" منصبه "إلى ما هو أبعد من أهميته،" ورفعوا له قضايا تتراوح بين المنازعات مع أرباب عملهم إلى المشاحنات الأسرية. والأهم من ذلك كله، أن الجمهوريين العاديين من كلا العرقين على حد سواء تدفقوا على الحكام الجدد يحملون رسائل تفصيلية عن مظالمهم وتطلعاتهم، طالبين المساعدة المالية، والتماس المشورة بشأن جميع أنواع المسائل الخاصة والعامة. فقد شرحوا للحاكم هولدن أنهم باعتبارهم عائلة واحدة، يحتجون على طردهم من التصويت الجمهوري: "إننا نعتبر أنفسنا تحت حمايتك [و] رعايتك الخاصة." وقد انهمرت مثل هذه الرسائل من فهم مؤداه أن أمالا طوباوية في إعادة البناء أصبحت حينذاك تتوقف على السياسات التي تضطلع بها حكومات الجنوب الجديدة.

الجمهوريون الجنوبيون في السلطة :

كما هو الحال في الكثير من الجوانب الأخرى من الحياة، غيرت الآثار المجتمعة للحرب، والعتق، وإعادة البناء في طبيعة الحكومة الجنوبية جذريا. فإن المهمة التي واجهت الجمهوريين، لم تكن شيئا أقل كما كتب السياسى الغريب من الشمال ألبيون دبليو تورجى، من كارولينا الشمالية من "جعل الولاية"، وولاية إعادة البناء تختلفان عميقا عن أي شيء عرفه الجنوب قبل

الحرب. كان الرق قد قلص إلى حد كبير نطاق السلطة العامة. ومع تمتع ملاك مزارع بحصة غير متناسبة من السلطة السياسية، ظلت الضرائب ونفقات الرعاية الاجتماعية منخفضتين وكان التعليم فى الجنوب، كما اعترف أحد الديمقراطيين بعد الحرب، "مشينا". وعندما أصبح هنري سى واروث حاكم لويزيانا في عام ١٨٦٨، كانت الولاية تفتقر إلى طريق مرصوف، وكان لدى نيو أورليانز، التى لم تكن تتضمن سوى اثنتين من المستشفيات، وشبكة بدائية للمياة ساهمت في تفشي الحمى الصفراء والملاريا بانتظام.

وقد أثر الحكم الجمهورى بالعمل فى إطار مواطنة موسعة وتبني تعريف جديد للمسئولية العامة، فى كل جوانب الحياة الجنوبية تقريبا. ولم يميز دولة إعادة البناء عن سابقاتها ولاحقاتها نطاق نشاطها فحسب ولكن المصالح التي تطمح لخدمتها. فقد أنشئت المدارس العامة، والمستشفيات، والسجون، ودور رعاية للأيتام والمصحات العقلية لأول مرة أو تلقت تمويلا. ومولت كارولينا الجنوبية الرعاية الطبية للمواطنين الفقراء، وقدمت ألاباما استشارات قانونية مجانية للمتهمين المعوزين. وغير القانون العلاقات داخل الأسرة، مما وسع مبررات الطلاق، ووسع حقوق الملكية للمرأة المتزوجة، وحمى القصر من سوء معاملة الوالدين، وألزم الآباء البيض بدعم الأطفال الخلاسيين. وحدث تعزيز موازى لنطاق الحكومة في العديد من المناطق التى كان يسيطر عليها الجمهوريون. ففى ظل إدارة العمدة السياسى الغريب من الشمال أوغسطس إى. الدن، وسعت ناشفيل مرافقها الطبية ووفرت الخبز والحساء، والحطب للفقراء. وأنشأت بطرسبرج نظاما مدرسيا مزدهرا، ونظمت معدلات الأجور، وأعادت تعبيد الشوارع، وأقامت مجلس الصحة الذي وفر الرعاية الطبية المجانية أثناء وباء الجدري عام ١٨٧٣. واقتضت كل هذه الأنشطة نموا كبيرا في تكاليف الحكم. وعند اتهام الجمهوريين فى كارولينا الجنوبية ب بمضاعفة الموازنة العامة للولاية ما بين عامى١٨٦٠ و١٨٧٣، أوضحوا أن كثيرا من الزيادة نشأ من دعم مستشفى الأمراض العقلية، ودار الأيتام، وسجن الولاية، والمدارس العامة، التي لم يكن أى منها قائما قبل الحرب.

وكشفت أربعة مجالات مترابطة عن نطاق وحدود جهود الجمهوريين لإعادة تشكيل المجتمع الجنوبي: التعليم، والعلاقات العرقية، ونظام العمل، والتنمية الاقتصادية. وقد أشعلت جميعها منازعات بين من يسعون إلى توسيع نطاق دعم الحزب وغيرهم العازمين على التصدي لاحتياجات الدوائر الانتخابية الأساسية. وإذ خرجت إنجازات الجمهوريين،عن تقاليد ما قبل الحرب،فإنها برغم جوهريتها، لم تف حقا بالأهداف السامية التي بدأت بها إعادة البناء.

وكان قدامى المحاربين من مكتب المعتوقين وحركة مساعدة المعتوقين، والمدراء الجدد للتعليم يعتبرون التعليم أساسا لنظام اجتماعي جديد، قائما على المساواة. فإذا ثبت أن هدفهم المتمثل في إنشاء أنظمة حديثة، مركزية على غرار أحدث التفكير التعليمي في الشمال أثبت أنه

بعيد المنال، فإن نظاما للمدارس العامة لم يتشكل أثناء إعادة بناء الجنوب. ووجد مراسل صحفى شمالي في عام ١٨٧٣ ازدحام المدارس فى فيكسبيرج بالبالغين وكذلك الأطفال، وذكر أن " الخادمات الأناث الزنوج وضعن شرطا قبل قبول وظيفة ما، أنهن ينبغي أن يحصلن على إذن للالتحاق بالمدارس الليلية." كذلك استفاد البيض، هم أيضا، من النظام التعليمي الجديد. وكان لدى تكساس ١٥٠٠ مدرسة بحلول عام ١٨٧٢، مع التحاق غالبية الأطفال في الولاية بالمدارس. وفي ولايات الميسيسيبي، وفلوريدا، وكارولينا الجنوبية، وصل الالتحاق إلى ما يقرب من نصف جميع الأطفال بحلول ١٨٧٥. وفي نواح كثيرة، لابد أن التقدم التعليمي قد بدا بطيئا بشكل مؤلم؛ فقد ظل التعليم أكثر توفرا في البلدات والمدن منه في المناطق الريفية، وحتى في عام ١٨٨٠ بقى سبعون في المئة من السود أميين. ومع ذلك، أرسى الجمهوريون، للمرة الأولى في تاريخ الجنوب، مبدأ مسؤولية الولاية عن التعليم العام.

كان بناء المدارس شيئا، وجعلها حجر الزاوية في مجتمع قائم على المساواة شيئا آخر تماما. فقد قاوم الآباء البيض بشدة جلوس أطفالهم جنبا إلى جنب مع السود في الفصول الدراسية. وقام مشرف الولاية الجمهورى بتنحية مجلس للتعليم فى تكساس لأنه حاول دمج مدرسة واحدة. وكانت لويزيانا وحدها، حيث عارضت قيادة السود الأحرار طويلا الفصل، هى التى حاولت خلق نظام مختلط. وعلى الرغم من أن المدارس في معظم الأبرشيات الريفية ظلت منفصلة، وقد شهدت نيو أورليانز تجربة استثنائية في مجال التعليم متعدد الأعراق. وفي عامها الأول، انخفض التحاق البيض مع ازدهار المدارس الخاصة المنفصلة. ومدارس الأبرشيات ولكن سرعان ما عاد كثيرون من المشاركين في هذا "الهروب الأبيض". وبحلول عام ١٨٧٤ كان عدة آلاف يحضرون فصولا مختلطة.

أما بالنسبة للسود، فقد كان الكثيرون يؤمنون مع إدوارد شو، الزعيم السياسي المناضل فى ممفيس، بأن الفصل العنصري يلحق "وصمة الدونية بالطفل الأسود".بيد أن قلة كانت تعتقد على ما يبدو أن الاختلاط عملي. وركز الآباء السود انتباههم على التقسيم العادل لأموال التعليم، وأعتقد الكثيرون منهم أن جميع مدارس السود أكثر انفتاحا على الرقابة الأبوية واحتمال توظيف المعلمين السود من تلك التى يلتحق بها البيض. والواقع إنه مع تدفق المعلمين الجدد من الكليات السوداء، فإن الكثيرين منهم شكلوا هيئة التدريس في المدارس العامة الجديدة. وارتفع عدد المعلمين السود في ولاية كارولينا الجنوبية من خمسين في عام ١٨٦٩ إلى أكثر من ١٠٠٠ بعد ست سنوات.

وساد الفصل العنصرى أيضا في التعليم العالي، مع استثناء ملحوظ لجامعة كارولينا الجنوبية. فقد التحق هنري آى. هاين، وزير دولة كارولينا الجنوبية، كلية الطب عام ١٨٧٣ كأول طالب أسود

في الجامعة، وعندها انسحب معظم الطلاب البيض، جنبا إلى جنب مع الكثير من أعضاء هيئة التدريس. وردا على ذلك جلبت السلطة التشريعية أساتذة من الشمال، وألغت الرسوم الدراسية، وأقامت دورات تحضيرية لغير القادرين على تلبية متطلبات القبول. وتمكنت "الجامعة الراديكالية" على الرغم من أن معظمها من السود، من جذب الطلاب البيض كذلك، وكان كلا العرقين، وفقا لأحد الدارسين، "يدرسون معا، ويزورون غرف بعضهم البعض، [و] يلعبون الكرة معا."

وإذا كان دور الولايات في إعادة البناء قد جعلها تساير التوسع الذى جرى في وقت سابق فى السلطة العامة في الشمال، فإن جهودها لضمان معاملة السود بمساواة في وسائل النقل وأماكن الإقامة العامة، دخل بها مجال مفتوح للجميع لكنه كان غير معروف في الفقه القانونى الأمريكي. ولكن كما هو الحال بالنسبة للتعليم، ثبت أن تأسيس مذهب قانونى للمواطنة المتساوية أسهل من وضع المبدأ حيز التنفيذ. فقبل ظهور نظام شامل مقنن للفصل العنصرى، أخذ التمييز العنصري مجموعة متنوعة من الأشكال. فقد استبعد العديد من المؤسسات العامة والخاصة السود تماما، والبعض الآخر قدموا مرافق منفصلة ومتساوية ظاهريا؛ ووفرت مؤسسات أخرى مرافق منفصلة ومساوية ظاهريا وزودت مؤسسات ثالثة السود بخدمات متدنية بشكل ملحوظ. ورفضت السكك الحديدية والبواخر عموما السماح السود، بغض النظر عن قدرتهم على الدفع، بالإقامة فى الدرجة الأولى، وكانت تحيلهم إلى "عربات التدخين" أو الطوابق السفلية جنبا إلى جنب مع البيض الفقراء. وقد أعرب مأمور الميسيسيبي جون إم. براون بوضوح عن الاستياء الذي كان يشعر به السود البارزين من مثل هذه المعاملة: " إن مستوى تحصيل التعليم يعادل لا شيء، وحسن السير والسلوك لا يعتد به، ولا يمكن حتى للمال أن يشتري لرجل أو امرأة ملونين المعاملة الكريمة ووسائل الراحة التي يطلبها الشعب الأبيض لنفسه ويمكنه الحصول عليها ".

وكشفت مطالب السود، التى دعمها كثيرون من الساسة الغرباء من الشمال، بتجريم التمييز العنصري المكشوف أكثر من أى قضية أخرى، انقسامات الجمهوريين الداخلية وزادتها حدة. وفي ولايات مثل ألاباما وكارولينا الشمالية، التي كان يسيطر عليها الجمهوريون البيض الأصليين، فشلت مشاريع قوانين حماية الحقوق المتساوية في وسائل النقل العام التى قدمها المشرعون السود في المرور. ولكن مع نمو نفوذ السود وتأكيدهم الايجابى لذاتهم، سنت القوانين التي تضمن المساواة في الوصول إلى وسائل النقل والأماكن العامة في جميع أرجاء الجنوب العميق. وفرضت الميسيسيبي ولويزيانا وكارولينا الجنوبية وفلوريدا غرامات قاسية وعقوبات بالسجن على خطوط السكك الحديدية، والبواخر والفنادق الصغيرة والفنادق والمسارح التى تحرم أي مواطن من "الحقوق الكاملة والمتساوية." عموما، مع إن عبء التنفيذ وقع على عاتق

الطرف المتضرر، ولكن بعض الولايات أذنت لمحاميهم العموميين برفع الدعاوى المقامة لجبر الأضرار وهددوا شركات النقل العام والشركات المرخصة بفقدان رخصة العمل.

و أحيانا، كان السود المظلومون يقيمون دعاوى تنجح في إطار القوانين الجديدة. وقد استعاد عضو المجلس التشريعى فى جورجيا جيمس سيمز ما يقرب من ٢٠٠٠ دولار من السكك الحديدية فيرجينيا بعد حرمانه من الوصول إلى عربة من الدرجة الأولى، وفاز بى بى إس بنشباك بتسوية خارج نطاق المحكمة بعد أن تم رفض ركوبه فى عربة النوم. بيد أن قوانين الحقوق المدنية ظلت عموما غير مطبقة. وكانت مرافق الدولة مثل ملاجئ الأيتام تتعامل بشكل منفصل مع الأطفال البيض والسود، ووجهت السكك الحديدية "السيدات والسادة الملونين" إلى عربات التدخين، حيث، طبقا لاحدى الشكاوى، "الانهماك فى التدخين وشرب الخمر، والمحادثة الفاحشة بشكل مستمر من قبل حثالة البيض"وأعتقد عدد قليل من السود أن الإصرار على امتيازات متساوية في المسارح والفنادق، والمطاعم أمر يستحق العناء. وفي الواقع، فإن زيادة الكنائس السوداء المستقلة والجمعيات الأخوية السوداء، وإنشاء مدارس منفصلة، والتوسع السريع في مرافق السود من حلبات التزلج إلى البارات، جعل الانفصال، وليس الاندماج، سمة العلاقات الاجتماعية لإعادة البناء. ومع ذلك، ففي حين كان معظم السود يعلون شأن هذه المؤسسات المستقلة وقبلوا عموما الفصل العنصري الطوعي، فقد أصروا على أن الدولة لابد لازالت مصابة بعمى الألوان. وواقع الأمر أن العمل السياسى والحكومة كانا المؤسسات الأكثر اختلاطا في الحياة الجنوبية. فقد جلس السود والبيض معا في هيئات المحلفين، والمجالس المدرسية، ومجالس المدن، ووفر الحزب الجمهوري أرضية لإلتقاء نادر للرجال متشابهى العقلية من كلا العرقين. وهكذا، فإن إعادة البناء لم تخلق مجتمعا مختلطا، ولكنها أرست معيار المواطنة المتساوية والاعتراف بحق السود فى المشاركة فى خدمات الولاية وهو ما يختلف بشكل حاد عن تراث العبودية وإعادة البناء الرئاسي، الفصل العنصرى الذى كانت قد فرضته الدولة.

و عكس التشريع الاقتصادي، مثل التعليم والعلاقات العرقية، النطاق الموسع وغير أغراض دولة من إعادة البناء. وكان التحول الأكثر إثارة يتعلق بعلاقات العمل. فلأول مرة في تاريخ الجنوب، عجز ملاك المزارع عن استخدام السلطة العامة للسيطرة على قوة العمل السوداء، وهو تغيير كان مرئيا بالمثل فى إلغاء القوانين القائمة، ورفض سن قوانين أخري، وخروج تشريعات جديدة. فقد أطاح المشرعون الجنوبيون ببقايا قوانين السود، بقيودها على التنقل المادي والفرص الاقتصادية للمعتوقين، وطلبوا موافقة الوالدين على التلمذة الصناعية، وإعادوا كتابة قوانين التشرد لتضييق تعريف الجريمة وحظروا التعاقد مع المخالفين الذين لا يمكنهم دفع الغرامات. وأضفى الجمهوريون طابعا إنسانيا على قوانين العقوبات القاسية لفترة إعادة البناء الرئاسي،

وحرموا العاقب البدنى وحدوا بشكل كبير من عدد الجرائم التى تستوجب الإعدام والعقوبات المنصوص عليها على تهمة السرقة. وكان على نفس القدر من الأهمية الرفض الثابت من قبل المشرعين لتعزيز الانضباط في العمل. فطوال إعادة البناء، ضغط ملاك المزارع دون جدوى لفرض تدابير تضمن "مراعاة وتنفيذ عقود العمل،" مما يمنع صاحب العمل من "تحريض" عمال الآخرين، ويحظر بيع المنتجات الزراعية ليلا وذلك لمكافحة السرقة من قبل العمال وتقييد 'الخيارات الاقتصادية للسود.

كما عكست تشريعات إيجابية أيضا الأهداف الجديدة لسياسة العمل. وخلال إعادة البناء الرئاسية، كان يسمح لمن يقدم الإمدادات إلى المزارع أو الفلاح بالحجز على المحصول، مما كان يترك أحيانا عامل الحصة بدون أجر عندما يسقط صاحب العمل في الديون. وحينذاك كان القانون يعطى للعمال حق امتياز أول على ممتلكات صاحب العمل، وحظر طرد العمال لأسباب سياسية، وطالب بتعويض المستأجرين عن العمل المنجز فى حالة الطرد. ولا عجب أن اشتكى أحد ملاك المزارع في عام ١٨٧٢، من أنه "وفقا لقوانين معظم الولايات الجنوبية، تم منح حماية كبيرة للمستأجرين، ومنح القليل جدا لأصحاب الأرض."

كما سنت الحكومات الجمهورية التشريعات الاقتصادية من أجل الوصول إلى داخل البلاد الأبيض، حيث كان الدين جاسما "وكأنه كابوس على الناس." ومع اعفاء ولاية بعد ولاية مساحات محددة من الأراضي، والممتلكات الشخصية، والأدوات، والعدد الزراعية من الاستيلاء عليها بسبب الدين، تمت حماية غالبية أصحاب الملكيات الصغيرة، وحتى بعض الشركات الكبيرة، من فقدان ممتلكاتهم للدائنين. وفي داخل البلاد، ظل تخفيف عبء المدين لفترة "الورقة القوية للحزب أثناء إعادة البناء."

كان لدى السود، بطبيعة الحال، جدول الأعمال الاقتصادي الخاص بهم. واعتبروا الحكومات الجمهورية فرصة متجددة لملكية الأرض. ونظرا لأهمية هذه المسألة، فإنه من اللافت للنظر أنها كانت قليلة الأهمية لدى الحكومات الجمهورية. ومرة أخرى، أثبتت كارولينا الجنوبية أنها استثناء، إذ تبنت برنامجا رائدا لتوزيع الأراضي تشرف عليه مفوضية الأراضي التى لديها سلطة شراء الأملاك غير المنقولة واعادة بيعها بالائتمان طويل الأجل. ولم تنجز المفوضية فى البداية التى عانت في البداية بسبب سوء الإدارة والفساد، سوى القليل حتى أعاد تنظيم شوؤنها، وزير الدولة فرانسيس إل. كاردوزو في عام ١٨٧٢. وبحلول عام ١٨٧٦ كان نحو ١٤٠٠٠ من العائلات السوداء، التى شكلت حوالى سبع السكان السود في الولاية، بالإضافة إلى حفنة من البيض، قد حصلوا على المساكن والأراضى المحيطة بها. ولا زالت قطعة أرض فى أراضى مقاطعة أبفيل، تملكها مجموعة من العائلات السوداء من المفوضية باقية إلى يومنا باعتبارها مجتمع أرض الميعاد.

وبدلا من محاكاة تقاليد ولاية كارولينا الجنوبية، استخدم الجمهوريون في ولايات أخرى الضرائب لإضعاف المزارع الكبيرة وتعزيز ملكية السود للأرض. وتطلبت زيادة ارتفاع نفقات الدولة وانخفاض قيم العقارات فى الجنوب زيادة في معدلات الضرائب، إلا أن النظام الضريبي الجديد غير بشكل مثير من الأعباء التي تتحملها مجموعات مختلفة من الجنوبيين. وعلى النقيض من سياسة ما قبل الحرب لفرض ضرائب منخفضة على الأراضي المنخفضة التى تكملها رسوم مفروضة على العبيد ومجموعة من التراخيص والرسوم، وضرائب الرأس الباهظة فى فترة إعادة البناء الرئاسي، أصبحت الإيرادات مستمدة حينئذ من الضرائب المحسوبة فى المقام الأول على أساس قيمة ملكية الأرض والملكية الشخصية. وعلاوة على ذلك، ففي حين كان قد سمح لملاك المزارع سابقا بتقييم قيمة ممتلكاتهم لأغراض الضريبة، أصبح المسئولون الجمهوريون، وأحيانا عبيدهم السابقين، يقومون الآن بهذه المهمة. ودفع ملاك المزارع والمزارعون البيض، قسما كبيرا من دخلهم للضرائب، وكان كثيرون منهم يفعلون ذلك للمرة الأولى حتى ان أحد الديمقراطيين من ألاباما، اشتكى من أن القانون على حد تعبيره "يفلت كل زنجي،" حيث تم إعفاء المقادير الصغيرة من الممتلكات الشخصية، والأدوات، والمواشي من الرسوم.

برز ارتفاع الضرائب بسرعة باعتباره صيحة استنفار لمعارضي إعادة البناء، ولكن الكثيرين من السود كانوا يأملون فى أن تجعل الجبايات العالية حيازات شاسعة من الأراضي غير المزروعة غير مربحة وتدفع الأملاك غير المنقولة إلى السوق. وفعلا سقطت مساحات هائلة في أيدي حكومات الولايات لعدم دفع الضرائب. ففي الميسيسيبي وحدها تم مصادرة أكثر من ستة ملايين إكر، أى خمس مساحة الولاية. ومع ذلك فإن القليل من الأراضي نسبيا هى التى تغير ملاكها، لأنه غالبا ما كان التهديد بالبيع يؤدى بالملاك للوفاء بالتزاماتهم الضريبية، وكثيرا ما كان الجيران يتآمرون للحيلولة دون اقامة مزادات على الأراضي. وبالحكم على إعادة البناء بمعيار الانصاف الأساسى، يبدو أن النظام الضريبي خلالها كان مفضلا بالنسبة للجمهوريين من سابقه، الذي كان يفرض عبئا ظالما وبشكل غير متساوى على الناس." ولكنه باعتباره وسيلة لتوزيع الأراضي، ثبت أنه غير فعال بشكل فريد.

وفى خارج كارولينا الجنوبية، في الواقع، أحبطت نفس الحواجز السياسية والعقائدية التي حالت دون تسوية المؤتمرات الدستورية لقضية الأراضي، آمال المعتوقين. ومع تراجع النزعة الراديكالية في الشمال، لم يبد الحزب الوطنى مهيئا نفسيا لتأييد التغيرات "الزراعية" في السياسة الاقتصادية، وكثيرا ما وقفت الرغبة في اجتذاب الدعم السياسي التدريجي من ملاك المزارع أمام هدف مساعدة المعتوقين. وعلاوة على ذلك، ففى حين كان معظم الجمهوريين البيض، والعديد من السود الأحرار، على استعداد تام لضمان حقوق المعتوقين باعتبارهم عمالا أحرارا ومواطنين

على قدم المساواة، فقد عارضوا استخدام قوة الدولة لإعادة توزيع الملكية. وأعلنت إحدى الصحف الجمهورية الجنوبية، إن إعادة البناء تعني " الحماية والنزاهة "، وليس "هدايا مجانية من الأرض أو المال."

و كما أشارت صحيفة نيو أورليانز تريبيون مرارا وتكرارا، فإن الحقائق التى كانت تواجه المعتوقين حولت افتراضات العمل الحر لأن تكون غير واقعية تماما: فنظرا لأنهم يفتقرون للأراضي، ولا يواجهون عدم التناغم الاجتماعى فحسب، بل العداء المستمر من قبل ملاك المزارع والتجار، فإنهم لا يستطيعون " أن يرتفعوا، إلا في حالات استثنائية....و يتعين عليهم أن يكونوا خدما للآخرين، بلا أمل فى تحسين أحوالهم ". ولكن معظم قادة الحزب الجمهوري كانوا يفضلون حصول المعتوقون على الملكية من خلال آليات العمل الطبيعي للسوق. ولم يستثمروا آمالهم في التغيير في سياسة إعادة التوزيع الاقتصادي، ولكن في برنامج للتنمية الإقليمية، مع بناء السكك الحديدية كمحور لها.

إنجيل الازدهار:

شغلت قضية التنمية الاقتصادية أكثر من أى شيء آخر قادة الحزب الجمهوري في السنوات الأولى من إعادة البناء. وكانوا يعتقدون، إنه بمساعدات الدولة، يمكن أن يتحول الجنوب المتخلف إلى مجتمع من المصانع المزدهرة والمدن الصاخبة، والزراعة المتنوعة المتحررة من هيمنة المزارع الكبيرة، وفرص العمل الوفيرة للسود والبيض على حد سواء. وخلب "إنجيل الازدهار" لب الزعماء المعتدلين فى أوائل الحكم الجمهوري، الذين كانوا يأملون فى إعادة صياغة العمل السياسى على أسس غير عرقية والفوز بالشرعية لدولة إعادة البناء. وكتب حاكم الولاية وليام دبليو هولدن، "الحزب الذي أكمل أول نظام للتحسين الداخلي... سوف يمسك زمام السلطة هنا لسنوات قادمة."

وفي بعض النواحي، كان القليل في برنامج مساعدات السكك الحديدية جديدا، فالحكومة الأمريكية عززت طويلا النشاط الاستثماري. بيد أن نطاق وأغراض المساعدات الجمهورية، اختلفت اختلافا كبيرا عن تلك التي كانت لأسلافهم الجنوبيين، لأن الجمهوريين لم يعتبروا السكك الحديدية ملاحق لنظام المزارع الكبيرة، ولكن حافز للثورة السلمية التي من شأنها أن تزيح المزارع الكبيرة من عرشها الاقتصادي.

وفي السنوات الأولى من الحكم الجمهوري، قدمت كل ولاية من ولايات مساعدات سخية لشركات السكك الحديدية، سواء بالمدفوعات المباشرة لشركة معينة أو بسن القوانين العامة التى تجيز مصادقة الدولة على سندات السكك الحديدية بمجرد مدها عدد معين من أميال (وبالتالي تطمئن المستثمرين بأن الدولة سوف تغطي مدفوعات الفائدة الناقصة). كذلك اكتتبت حكومات

المقاطعات والمحليات مباشرة فى مخزون السكك الحديدية من موبايل، التي أنفقت أكثر من مليون دولار، إلى سبارتنبرج الصغيرة، فى كارولينا الجنوبية، التي خصصت ٥٠٠٠٠ دولار. كما صرحت المجالس التشريعية الجمهورية بإنشاء عشرات من البنوك والشركات الصناعية، وخصصت الأموال لإصلاح السدود واستصلاح المستنقعات فى الميسيسيبي، وسعت في العديد من الحالات إلى تشجيع الهجرة الأوروبية والشمالية.

وأيا ما كان حجم معونة الدولة فإنها لم تكن تستطيع وحدها أن تجلب التطور الرأسمالي إلى الجنوب. لهذا، كان الاستثمار الخاص أمرا لا غنى عنه، وجعلت الجهود المحمومة لجذب رؤوس الأموال الخارجية الحكومات الجمهورية تتصرف بطرق تتناقض مع اهتماماتها المعلنة بالفقراء السود والبيض. ففى المسيسيبى تهربت شركات السكك الحديدية والمصانع والبنوك عمليا من الضرائب. وأذنت بعض الولايات بإلغاء التأجير لتوفير العمالة الرخيصة لمشاريع حلفاء الحكام الجمهوريين مثل روفوس بولوك من جورجيا، وهاريسون ريد من ولاية فلوريدا، وهنري كلاي وورموث من لويزيانا، على الرغم من أن ذلك تضمن أعدادا أقل بكثير مما كان في ظل المخلصين[1].

إلى حد ما، نجح "إنجيل الازدهار" في التوفيق بين الحزبين. فقد انضم الديمقراطيون إلي مجالس إدارة شركات السكك الحديدية التى كانت تتلقى المساعدات العامة وساندوا قوانين الدعم فى العديد من المجالس التشريعية. وفي ولاية ألاباما، تحالفت شركتا السكك الحديدية ألاباما وتشاتانوغا ولويزفيل وناشفيل، مع الديمقراطيين، وتنافستا للحصول على المساعدة العامة والوصول إلى الموارد المعدنية في الولاية. وعلى المستوى المحلي، غالبا ما تعاون قادة الحزبين في تعزيز شركات السكك الحديدية. وضغط مجلس مدينة تشارلستون للتجارة، الذي كان يسعى إلى وقف التدهور الاقتصادي في المدينة، على المشرعين السود للحصول على مساعدات الدولة لسكك حديد بلو ريدج.

بيد أن قوانين المساعدات لشركات السكك الحديدية تمت صياغتها عموما من قبل اللجان الجمهورية، وأقرتها المجالس التشريعية الجمهورية، ونفذها الحكام الجمهوريون وضغط صناع القانون السود مثلهم مثل البيض للحصول على مساعدات للمؤسسات التي وعدت بإثراء مجتمعاتهم. ولكن برنامج التطور الرأسمالي الذي ترعاه الدولة، الذى أحاطت بإعلانه آمال عظيمة، أثبت بعديد من الطرق أفول سياسة الحزب. فنظرا لأن البرنامج زاد المطالب المالية من

---

[1] ملحوظة للمترجم المخلصون Redeemers هم من أتوا للحكم بعد فشل سياسة إعادة البناء لاعادة الجنوب لنخبته البيضاء العنصرية القديمة وتخليصه من آثار سياسة إعادة البناء عبر سياسة الجنوب الجديد التى تتميز بسياسات الفصل العنصرى وتأكيد الحكم الذاتى بعيدا عن هيمنة الاتحاد وغل يده فى التدخل فى شئون الجنوب

الحكومة إلى حد كبير، فقد أسفر عن الديون والضرائب الحكومية المتصاعدة واستنزف الموارد من المدارس وغيره من البرامج. وبدلا من تعزيز احترام الجمهوريين، فقد فتح الباب للفساد على نطاق واسع. ونفر برنامج مساعدات الدولة الناخبين في داخل البلاد الأبيض، حيث كان العديد من صغار ملاك الأراضى والحرفيون يخشون من أن تخضع السكك الحديدية مجتمعهم المكتفى ذاتيا لطغيان السوق. وأسفر عدم وجود فوائد ملموسة للمعتوقين عن خيبة أمل متزايدة فى القادة الذين كانوا قد ساعدوا على وضعهم في السلطة. وسرعان ما هدد ما كان قد بدأ باعتباره أملا لتعزيز الحكومة الجمهورية بتقويض تجربة إعادة البناء بأكملها.

ويصور ارتفاع الضرائب، والديون المتزايدة باطراد، وانخفاض قيمة سندات الدولة بجلاء المشاكل المالية للحكومات الجديدة. وإلى حد كبير، نشأت الأزمة المالية لولايات إعادة البناء من الحرب والعتق والظروف التي تولى فيها الجمهوريون السلطة. حيث بدون مساعدات اتحادية حاشدة، كانت إعادة بناء المنشآت المتضررة والتوسع في الخدمات العامة لمواطنيها المتزايدين إلى حد كبير، تتطلب زيادة هائلة في نفقات الولايات، في حين ارتفعت الضرائب العقارية بشكل حاد لمجرد التعويض عن الانخفاض في قيمة الأراضي الجنوبية. وعلاوة على ذلك، كان الحكام الجمهوريون الأول، قد ورثوا عن أسلافهم دينا عاما كبيرا وخزانة فارغة. فعند توليه منصبه في ولاية فلوريدا في عام ١٨٦٨، اكتشف هاريسون ريد أنه ليس لديه بيان عن كيفية إنفاق أموال الولاية فيما بين ١٨٤٨ و١٨٦٠ أو خلال إعادة البناء الرئاسي. وكان على ريد أن يسحب من جيبه الخاص لتغطية النفقات الأولية للحكومة.

ومع رسوخ برنامج مساعدات السكك الحديدية المعلق، غمرت السندات المضمونة من قبل الحكومات الجمهورية السوق. فبحلول عام ١٨٧٢، وفى كارولينا الشمالية، حيث كانت مساعدات السكك الحديدية المسرفة قد ضاعفت مديونية الولاية، فقد اختفي رصيدها تقريبا، ولم تستطع كارولينا الجنوبية، التي كانت تبيع السندات بخمسة وعشرين سنتا من الدولار، أن تلبي أيا من النفقات الجارية أو الديون المستحقة. وفي الوقت نفسه، أرتفعت الضرائب على الممتلكات بشكل مطرد. في الميسيسيبي، حيث كان المعدل واحد فى الألف من قيمة العقارات المقررة قبل الحكم الجمهوري، فقد وصل إلى تسعة فى الألف في عام ١٨٧١، وزادت على ١٢بعد ذلك بسنتين. أضيف إلى هذا ارتفاع الجبايات فى المحليات والمقاطعات. ونظرا لأن قيمة الممتلكات انخفضت بشكل حاد، فإن هذه الأرقام تغالى في الزيادة الفعلية في الضرائب المدفوعة، إلا أن ارتفاع معدلات الضرائب شكل عبئا سياسيا كبيرا على الجمهوريين الجنوبيين.

ومع انهيار جدارة حكومات الجنوب الإئتمانية، التى قللت تمويل البرامج الطموحة التي اضطلعت بتنفيذها، قوض الفساد المنتشر على نطاق واسع شرعيتها السياسية. لم يكن هناك شيء

فريد من نوعه عن الفساد الذي ألقي بظلاله على إدارة الشؤون العامة في كل ولاية تقريبا فى فترة إعادة البناء. ومنذ أن استغل الكابتن صموئيل آرجال، نائب حاكم ولاية فرجينيا الاستعمارية المبكرة، الاستفادة من الفرصة "لاغتنام كل سانحة والشمس متألقة، بيد أن هذا لم يسفر عن مبدأ عمومى،" فقد كانت الرشوة والاحتيال واستغلال النفوذ أمراض مستوطنة في العمل السياسى الأمريكي. ولم تقدم فضيحة تويد وفضيحة ويسكي في أثناء إعادة بناء الشمال نموذجا لاستقامة الحكومة.

ربما يكون الفساد موجودا في كل مكان في التاريخ الأميركي، لكنه ازدهر في إعادة بناء الجنوب بسبب الظروف الخاصة للحكم الجمهوري. فقد زاد في المسئوليات العامة والمشاريع الرأسمالية المرتبطة بالدولة حجم الميزانيات والمطالب المفروضة عليها.على حد سواء بشكل كبير. وتعامل المسئولون فى مبالغ غير مسبوقة من المال بانتظام، وتنافست الشركات للحصول على منافع من مساعدات الدولة، وتنافست المجتمعات المحلية المنشغلة بازدهارها في المستقبل على طرق السكك الحديدية، مما أتاح العديد من الفرص للرشوة والنهب. ودعمت روح النهوض الاقتصادي عقلية الثراء السريع، ولم ير الكثير من المسئولين إنه من الخطأ أخذ قطعة من الكعكة الاقتصادية التي تشهد توسعات لأنفسهم. وقد كتب حليفا لأحد رجال أعمال، " بعد عشر سنوات من الآن..... سوف يرى الناس بوضوح الفوائد الكبيرة لخطوط السكك الحديدية المقترحة حاليا بحيث أنهم سوف لن يهتموا كثيرا بكيف أو بأى وسائل بنيت". وكان كثيرون من المسئولين الجمهوريين، البيض والسود، الذين يحوزون ممتلكات قليلة نسبيا ويواجهون مستقبلا سياسيا وشخصيا غير مؤكد، عازمين على الاستفادة القصوى من مدة خدمتهم في مناصبهم.

وأتخذ الفساد أشكالا عديدة أثناء إعادة إعمار الجنوب. وأصبحت الرشوة، سواء وزعتها طوعا السكك الحديدية وغيرها من المشاريع التي كانت تسعى لمساعدات الدولة أو طالبها بها المسئولون في الدولة، منتشرة على نطاق واسع في العديد من الولايات. وضارب حاكم ولاية كارولينا الجنوبية روبرت كى سكوت. ووكيل مالية الولاية اتش اتش كمبتون في سندات الولاية، حيث أصدروا أوراقا مالية أكثر بكثير مما أذن به المجلس التشريعي وحاولوا تسويقها. كما أنضم سكوت أيضا إلى حلقة المسئولين الذين حصلوا بطريقة احتيالية على أسهم الولاية في سكك حديد جرينفيل وكولومبيا مقابل جزء صغير من قيمتها الحقيقية. وانغمس في فساد لجنة الأراضي، الذي شمل شراء الولاية المستنقعات عديمة الفائدة التي يملكها الأفراد ذوي الصلات جيدة بالحكومة بأسعار مبالغ فيها. وتولى العديد من المشرعين عضوية مجالس إدارة أو امتلكوا أسهم شركات السكك الحديدية، كما فعل مسؤولون مثل رئيس المحكمة العليا فى لويزيانا والمدعي العام في جورجيا، الذان كانا قد دعيا للحكم على ما إذا كانت الشركات التي تكونت قد أوفت بالتزاماتها القانونية.

وبينما كان القادة السياسيون ينسقون الفساد لتحقيق مكاسب خاصة بهم، قامت أكبر المخططات بمعاونة من القراصنة الاقتصاديين الذين كانوا يتطلعون إلى المعونة المقدمة من الدولة لتمويل الأحلام العظيمة لإمبراطورية السكك الحديدية. وكانت الأعتى هى حلقة برئاسة ميلتون إس. ليتلفيلد، وهو جنرال اتحادى سابق زعم أنه حشد جنود سود وهميين واستولى على مكافآتهم فى جيبه، وجورج دبليو سويبسون، رجل الأعمال من ولاية كارولينا الشمالية الذي كان يأمل في إنشاء شبكة نقل واسعة فى الجنوب. وإذا صرفت الحلقة ٢٠٠٠٠٠ دولار على الرشاوى، والقروض، وووسائل الترفيه الفخم لصناع القانون، فقد نجحت في الحصول على الملايين من الاعتمادات للطرق الواقعة تحت سيطرتها. بيد أنهم بدلا من إنفاق المال على البناء، اشتروا الأسهم فى خطوط السكك الحديدية الأخرى، وضاربوا في سندات الدولة، وكافأوا الأصدقاء السياسيين برسوم قانونية باهظة وعقود بناء وهمية، وتمويل للرحلات الأوربية.

وعلى الرغم من أن تهم الفساد، قوضت كثيرا مصداقية إعادة البناء، فإن الرشوة وتضارب المصالح، واستغلال الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب خاصة تخطت الخطوط الحزبية. وعلق عضو أسود في الكونغرس، بأن "الراشي، وفق فلسفتى الأخلاقية سيء مثل المرتشي". وقد انفقت جماعات الضغط الديمقراطية ومدراء السكك الحديدية الديمقراطيون المال بحماس مثلهم مثل الجمهوريين. وقد كتب عضو ديمقراطي من ولاية لويزيانا، لقائد حزب شمالي،"أنت مخطئ "إذا افترضت أن جميع الشرور...تنجم عن الساسة الشماليين الغرباء والزنوج---فالديموقراطيون تورطوا معهم عندما كانوا يقترحون أي شيء يعود عليهم بالنفع." وفي جورجيا، ضم زعماء الأحزاب المعارضة الأقوياء قواهم لاستئجار سكك الحديدية وسترن أتلانتك المملوكة للدولة بموجب ترتيب بارع بمقتضاه " لن تكون هناك حاجة لتقديم دولار واحد، فى حين أن الجميع سيتلقون منه أرباحا كبيرة."

وبالكاد كان الجمهوريون السود محصنين ضد إغراء الكسب غير المشروع. فقد استغل بنشباك موقعه فى لجنة منتزة نيو أورليانز للتأثير عليهم لشراء، أرض كان يملك جزءا منها بسعر مبالغ فيه، كما حقق ربحا كبيرا من المضاربة في السندات الحكومية. وقد اعترف بصراحة، بأن معلومات داخلية، اتاحت له النجاح: "أنا أنتمي إلى الجمعية العامة، وأعلم ما ستفعله.... وأوجه استثماراتي وفقا لذلك." لقد "كان للعمل السياسى المرتبط، بسبل المعيشة" تأثير على المسئولين السود أكبر منه على البيض. وكما أوضح مشرع كارولينا الجنوبية بعد أن باع صوته في الانتخابات لعضو مجلس الشيوخ الأمريكي، "فقد كان الأمر صعبا جدا على، حتى انى لم أهتم بمن هو المرشح لو حصلت على مئتين من الدولارات." بيد أن السود إجمالا حصلوا بصعوبة على حصة مما أخذه الحكام البيض مثل وارموث وسكوت، لأن قلة منهم شغلت المناصب السياسية التى تسمح لهم بالحصول على فرص النهب. وقد تجاوز معدل أخذ البيض للرشوة عادة ما أخذه السود.

والأهم من ذلك أن الفساد هدد بتقويض نزاهة إعادة البناء، ليس فقط في نظر المعارضين الجنوبيين ولكن في محكمة الرأي العام الشمالي. فقد كان صحيحا، وإن لم يكن لا صلة له بالموضوع، أن الفساد ازدهر خارج الجنوب، وإن الاتهامات بالمخالفات نشأت عموما من مصادر معادية لها مصالح راسخة فى المبالغة فى مداها. وفي الأوقات العادية، بدا الفساد جانبا مؤسفا ولكنه كان لا مفر منه للحياة السياسية، ولكن بالنسبة للجمهوريين الجنوبيين كارثة مطلقة. وكما لاحظت إحدى صحف الحزب،"إننا لا يمكن أن نتحمل كراهية المتربحين من مناصبهم."

ولم يسلم الفساد جنبا لجنب مع ارتفاع الضرائب والديون الحكومية المتضخمة، فقط للديمقراطيين قضية قوية، ولكنه ساهم في إزالة مصداقية "إنجيل الازدهار". بأسره وجاء ارتفاع مساعدات الدولة بين عامى ١٨٦٨ و١٨٧١. ثم حدثت خيبة الأمل نتيجة للتكلفة العالية للبرنامج، والممارسات الفاسدة، والنتائج الهزيلة لإعادة البناء. وتزامن رد الفعل مع تزايد المعارضة للسياسات التصالحية الأولية وزيادة تأكيد السود لمكانتهم السياسية للحزب، لأن مساعدات السكك الحديدية جسدت علاقة عمل وثيقة حاول أول الحكام الجمهوريون تشكيلها مع الديمقراطيين وافتراضهم أن مستقبل الحزب يكمن في استرضاء معارضيه بدلا من تعزيز مصالح مكوناته الخاصة بقوة، وطالبت أعداد متزايدة من الجمهوريين بأن تتحمل الشركات نصيبها العادل من العبء الضريبي. وهاجم المشرعون السود نظام تأجير المحكوم عليهم، وقيدوا نطاقه في ألاباما وجورجيا وألغوه في كارولينا الجنوبية تماما. وبحلول أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر توقف برنامج مساعدات السكك الحديدية.

ولعله كان يمكن أن يكون رد الفعل أقل حدة لو كان برنامج التنمية الاقتصادية الذي ترعاه الدولة قد أقترب من تحقيق أهدافه الطموحة. فمقارنة بالبرامج غير الناجحة لإعادة البناء الرئاسي، كان يمكن للجمهوريين، إدعاء تحقيق إنجازات حقيقية. ففيما بين عامى ١٨٦٨ و١٨٧٢، أعيد بناء السكك الحديدية الجنوبية وأضيف ٣٣٠٠ ميلا، بزيادة تقرب من أربعين في المئة. ولكن هذا التقدم اقتصر على جورجيا، وألاباما، وأركنسو، وتكساس، أما الولايات الأخرى فلم تكن تملك ما يمكنها من اظهار سخائها عدا الديون الهائلة. وفى جميع أرجاء الجنوب، واجهت السكك الحديدية زيادة الصعوبات الاقتصادية إذ ثبت أن المساعدات الحكومية غير كافية لتغطية التكاليف الهائلة للبناء والتشغيل. وبحلول عام ١٨٧٢، كان كثيرون على حافة الإفلاس. فقد زاد عدد العمال الذين يعملون في الصناعة التحويلية فى الجنوب بشكل متواضع، ولكن ذلك حدث في الغالب في المشاريع الصغيرة المعنية بتجهيز السلع الزراعية. ولم يحدث التوسع الحقيقي فى مصانع الغزل والنسيج الجنوبية حتى ثمانينيات القرن التاسع عشر، كما لم تكن إمكانيات ولاية ألاباما الصناعية استيقظت حتى ذلك الحين.

وكان جزء من المشكلة أنه على الرغم من الإغراءات التي قدمتها القوانين الجديدة، فقد تقاعست مقادير كبيرة من رؤوس الأموال الشمالية والأوروبية عن الوصول للجنوب، فكما علق كاتب اليوميات فى صحيفة نيويورك جورج تيمبلتون سترونج، "فإنه بسبب الشقاق الاجتماعي السائد" أصبح الجنوب هو آخر منطقة على الأرض... لن تستثمر فيها الرأسمالية الأوربية والشمالية دولارا واحدا." والواقع، إنه كان هناك سببا لسقوط الجنوب فريسة لقراصنة مثل سويبسون هو أن رجال الأعمال الأكثر رسوخا، باستثناء سكان نيويورك الذين كان لهم صلات جنوبية منذ فترة طويلة، تجنبوا المنطقة.

وهكذا فشل إنجيل الازدهار في كل أهدافه: حيث إنه لم ينتج غالبية جمهورية مستقرة ولا حدث الاقتصاد. داخل المجتمع الجنوبي، ومع ذلك، كانت تحدث لمجتمع الجنوب تغييرات عميقة أثرت على مجتمعات البيض والسود على حد سواء وعلى علاقاتهما مع بعضهما البعض. وكان التحول فى الحياة فى الجنوب، الذى بدأ بالحرب الأهلية وبالعتق، قد عجلت به وأحيانا أعادت توجيهه سنوات الحكم الجمهورى.

أنماط التغير الاقتصادي :

أخذ يتشكل ببطء نظام اجتماعي جديد في فترة إعادة بناء الجنوب. وفي حين كان بعيدا عن تحديث الاقتصاد كما تصوره صانعوا القرار الجمهوري، فإنه اختلف في نواح حاسمة عن سابقه فيما قبل الحرب. وأنتج زوال الرق والانتشار السريع لعلاقات السوق في داخل البلاد ذى الأغلبية البيضاء منظومات جديدة للعمل وهياكل طبقية جديدة بين كل من السود والبيض الجنوبيين.وناء عبء التاريخ بثقله الشديد على التحول الاقتصادي في الجنوب، الذي جرى في منطقة مزقتها الحرب، وكان يعانى من ندرة رأس المال ويفتقر إلى قاعدة مؤسسية للنمو الاقتصادي المستدام، ويواجه طلبا عالميا متباطئا على محصول التصدير الرئيسية لديه، و استبعاده من حصة كبيرة من السلطة السياسية القومية. وهكذا باسترجاع الماضى، نرى انزلاق الجنوب بعد الحرب لا محالة إلى نمط كلاسيكي من التخلف، حيث تخلف معدل نموه الاقتصادي، ودخل الفرد فيه عن بقية الأمة.

و قد أخبر الديمقراطي جاريت ديفيس من كنتاكى مجلس الشيوخ في عام ١٨٦٧: هناك "شيء واحد مؤكد تماما هو أن [القطن] يتعين إنتاجه بعمل الزنجي". ولم يكن هناك قول مأثور أكثر تضليلا من ذلك. فقد جرى استيعاب المزارعين البيض في اقتصاد القطن بسرعات مختلفة في أجزاء مختلفة من الجنوب.حيث كانت السكك الحديدية قد تغلغلت فى مقاطعات داخل البلاد المستقرة بالفعل، كما هو الحال في كارولينا الجنوبية، وجورجيا، وألاباما، وتم فتح مناطق جديدة

للزراعة في تكساس، وأركنسو، ولويزيانا، وجرى التحول من زراعة الكفاف إلى الزراعة التجارية بسرعة. وبحلول منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر كان قد تغير الموضع الجغرافي والعرقي لإنتاج القطن على حد سواء وجرت زراعة ما يقرب من أربعين في المئة من المحصول غرب نهر المسيسيبي، وأساسا من قبل المزارعين البيض، وتحول إنتاج الولايات الأكبر بشكل متزايد إلى داخل البلاد. ولم يزد عدد العمال السود، الذين كانوا يزرعون تسعة أعشار محصول القطن في الجنوب في عام ١٨٦٠، إلا بنسبة ستين في المئة فقط في عام ١٨٧٦.

وفي ختام الحرب الأهلية، توقع إدوارد اتكينسون أن يسبب زوال العبودية رواج طفرة القطن بين المزارعين البيض المجدين الذين سيزدهرون، مثل نظرائهم الشماليين، من الانخراط المتزايد فى السوق. لكن الأمور لم تجر على هذا النحو. فقد وجد بعض صغار ملاك الأراضي الخلاص الاقتصادي في الزراعة التجارية، ولكن ثبت أن القطن بالنسبة لمعظمهم، ممن كانوا مثقلين بديون الحرب الأهلية، وتلف المحاصيل بعد الحرب، وارتفاع ضرائب إعادة البناء، والانخفاض الحاد خلال سبعينات القرن التاسع عشر، في أسعار المنتجات الزراعية، هو وصفة لكارثة. وسقط المزارعون داخل البلاد فى أشكال جديدة من التبعية على نحو متزايد، وتفاقم وضعهم بسبب نظام الائتمان الجديد للجنوب. وبسبب نقص رأس المال المزمن في المنطقة، وندرة المؤسسات المصرفية، وكان التجار المحليون يمثلون عموما المصدر الوحيد للائتمان المتاح. وتهاوى قيمة الأراضي لم يقدم التجار القروض إلا فى مقابل امتياز على محصول القطن لهذا العام، بدلا من أخذ الرهن العقاري على الممتلكات، كما كان متعارفا عليه في الشمال. وأجبر ظهور حق الامتياز على المحاصيل باعتباره الشكل الرئيسى من القروض الزراعية المزارعين فى الجنوب المثقلين بالديون على التركيز على القطن مما زاد من توسع الإنتاج وخفض الأسعار. وبحلول عام ١٨٨٠، كان ثلث المزارعين البيض في ولايات القطن مستأجرين، يؤجرون الأراضى إما نقدا أو مقابل حصة من المحصول، ولم تعد هذه المنطقة التى كانت مكتفية ذاتيا قبل الحرب الأهلية قادرة على إطعام نفسها الآن.

وقد ذكر أحد الصحفيين من كارولينا الشمالية في عام ١٨٧١، أن نمو نمط الإيجار، "لا يبدو أن له شعبية كبيرة لدى البيض الفقراء." وعزا العديد من صغار ملاك الآراضى انتشاره إلى البرنامج الجمهوري لتعزيز السكك الحديدية، التي جلبت علاقات السوق لداخل البلاد، مما رفع الضرائب، مما أدى لزيادة حاجة صغار المزارعين إلى النقود. والواقع، أن هذه التظلمات الكبيرة كانت تثير بالنسبة للجمهوريين فى الجنوب مشكلة بين الناخبين البيض فى بيدمونت مما يثيره توحد الجمهوريين الجنوبيين مع المساواة السياسية للسود تقريبا. ومما له دلالته أن التصويت الجمهوري الأبيض ظل الأكثر ضمانا في الجبال الجنوبية، فهناك لم تضرب النزعة الاتحادية لفترة ما قبل الحرب

بجذورها عميقا فحسب، بل إنه خلال إعادة البناء لم تكن السكة الحديد قد تغلغلت بعد، وكان معظم المزارعين لازالوا يفلحون أرضهم، ولم يحرز الانتقال إلى القطن بينهم تقدما يذكر.

ولم يشكل صعود زراعة القطن فى داخل البلاد سوى جزءا واحدا من إعادة توجيه أساسية لأنماط التجارة فى الجنوب وحدوث تحول بالجملة في القوة الاقتصادية الإقليمية. ومع شق السكك الحديدية وخطوط التليجراف طريقهما إلى الداخل، وجد التجار في المدن النامية بشكل سريع لأول مرة إنه يمكن الاتجار مباشرة مع الشمال، وتجاوز المدن الساحلية التي احتكرت تقليديا التجارة الجنوبية. وكانت أتلانتا، الذي حفز صعودها اختيارها عاصمة الولاية وفتح خطوط السكك الحديدية اتصالاتها إلى الشمال، تمثل مدينة مثالية لازدهار داخل البلاد، وعملت بمثابة نقطة تجميع للقطن المزروع في بيدمونت مع جورجيا ومركز توزيع للسلع الشمالية. وهناك وجد زائر في عام ١٨٧٠ " مشروعات أعمال أكثر حيوية وإثارة منها في كل المدن الجنوبية الأخرى التي رأيتها، مأخوذة معا." كما حولت السكك الحديدية بلدات أصغر مثل سيلما وماكون إلى مراكز تجارية للتجميع والتوزيع. وفي الوقت نفسه، وهنت المدن الساحلية القديمة. فبحلول عام ١٨٨٠، كانت تشارلستون ميناءا بحريا صغيرا له أهمية تجارية قليلة. ووجدت نيو أورليانز نفسها غير قادرة على المنافسة مع سانت لويس للوصول إلى تجارة القطن الآخذة في التوسع فى شرق تكساس، كذلك ركدت اقتصاديا ريتشموند، وسافانا، وموبيل، التى تجاوزتها السكك الحديدية.

وأرست "إعادة البناء الاقتصادية لداخل البلاد" الأساس لصعود البرجوازية التى تتألف من التجار والمروجين للسكك الحديدية، والمصرفيين في البلدات الداخلية. وعلى الصعيد الوطني، مارست هذه الطبقة الجديدة السلطة الاقتصادية، لأنها كانت تعتمد على الائتمان والإمدادات من الممولين وتجار الجملة في الشمال. ولكنها في الجنوب، جنت فوائد من انتشار زراعة القطن. ورغم أن بعض قادة الأعمال هؤلاء كانوا ينتمون إلى طبقة ملاك المزارع القديمة، فقد ارتكنت الأهمية الاقتصادية للنخبة الجديدة داخل البلاد على الوصول إلى الائتمان والعلاقات مع الشمال بأكثر ما اعتمدت على الصالات بالطبقة الأرستقراطية قبل الحرب. وبحلول نهاية إعادة البناء فإن المنطقة التى هيمن عليها قبل الحرب صغار ملاك الأراضى المكتفون ذاتيا قد تحولت إلى اقتصاد تجاري مزدهر من قبل التجار والمستأجرين والعمال الزراعيين والمزارعين الموجهين تجاريا.

كذلك مارست البلدات والمدن تأثيرا متزايدا على حياة السود، على الرغم من أن الهجرة من الريف تباطأت إلى حد كبير بعد عام ١٨٧٠. ففي المراكز الحضرية كانت تتركز المدارس والكنائس والصحف والجمعيات الأخوية التي أنتجت العديد من القادة المفوهين فى العمل السياسى فى فترة إعادة البناء. وفاقت تشكيلة متنوعة من فرص العمل تلك المتوفرة في الريف. ولكن البنية الاجتماعية الحضرية للسود، مقارنة بالبيض، كانت مقطوعة الرأس وتهبط بثقل كبير نحو القاع.

كان جميع السود في المناطق الحضرية تقريبا يعيشون على العمل اليدوي، وكانت الغالبية العظمى منهم تعمل كخدم، وحمالين، وعمال يومية غير مهرة. وكانوا يتلقون أجور الكفاف، ويواجهون معدلات البطالة أعلى بكثير من البيض، ولا يتمتعون عمليا بأي فرص لتراكم الملكية أو الحراك لأعلى.

لم يضم المجتمع الحضري الأسود نخبة راسخة جيدا من المصرفيين والتجار الأثرياء، ووجدوا معظم مناصب ذوي الياقات البيضاء مغلقه أمامه.. ولم تتحقق إلا لأقلية ضئيلة المكانة المهنية أثناء إعادة البناء، على الرغم من زيادة عدد المحامين والأطباء في سبعينيات القرن التاسع عشر بفضل الجامعات السوداء الجديدة. وضم الحرفيون، الذين ربما شكلوا ربع السود العاملون في معظم المدن والبلدات الجنوبية، أكبر مجموعة من صفوف العمال غير المهرة. ولكن بدلا من الازدهار، ساء وضعهم الاقتصادي بشكل مطرد فقد أقتصر عمل الحرفيين فى معظمه على المهن التى تتطلب رأسمالا قليلا مثل النجار والحداد والبناء والاسكافى، أو على مهن مثل الحلاقة، التى يتجنبها البيض تقليديا، وذلك لحرمانهم من الحصول على الائتمان، وتهديد تدفق السلع المصنعة الشمالية لهم، وطردهم من كثير من الحرف الماهرة من قبل أرباب العمل البيض والمنافسين.

و وقفت على قمة المجتمع الحضري تلك القلة من السود التى تمكنت من الفرار من العمل اليدوي للمهن والمشاريع. وفي مدن مثل تشارلستون، ونيو أورليانز، وناتشيز، حيث جلب الخلاسيين الأحرار الأثرياء المهارات ورأس المال في سنوات ما بعد الحرب، تداخل اللون والطبقة فى الموقف بشكل جيد في القرن العشرين. ومع ذلك كانت إعادة البناء بعدة طرق، وقت أزمات بالنسبة للنخبة الحرة القديمة. وإذ تحداهم العبيد السابقون على المناصب السياسية، فقد واجهوا صعوبات اقتصادية حادة بسبب التدهور ونشأت طبقة جديدة من رجال الأعمال، التي تتألف من المعتوقين أصحاب العمل الذين يخدمون زبائن سود، فى المدن الساحلية القديمة. خاصة في المدن الداخلية المتنامية مثل أتلانتا ومونتجمري، حيث لم يكن على القادمين الجدد أن يزاحموا نخبة السود الموجودة مسبقا.

بيد أن الحقيقة الأساسية بشأن الطبقة العليا السوداء، هى أن حجمها كان صغيرا وأهميتها الاقتصادية يمكن تجاهلها. وفى أسلوب الحياة والتطلعات، فحسب شكلت هذه النخبة "البرجوازية السوداء"، لأنها أفتقرت إلى رأس المال والاستقلال الاقتصادي، ولم تملك المصارف والمخازن والمصانع والتي كان يمكنها أن توفر فرص عمل للسود الآخرين. وكانت مشروعات أعمال السود هى مشروعات صغيرة: محلات البقالة والمطاعم وعربات دفن الموتى، والنزل. ولم يشكل الملاك السود جزءا من البرجوازية القومية أو الإقليمية، وواجهت مشروعات أعمالهم آفاقا قاتمة للبقاء على قيد الحياة على المدى الطويل. وعندمت حصل رجال الأعمال السود على الثروة، فإنهم

مالوا إلى الاستثمار في العقارات وليس في المشروعات الاقتصادية. وخلال إعادة البناء، ظلت الطبقة العليا السوداء أصغر وأضعف من أن تحظى بالهيمنة السياسية أو الثقافية داخل مجتمعها ذاته. ومع ذلك تأكد بروزها في المستقبل مع إرساء النمو المطرد لأحياء السود المنفصلة الأساس الاقتصادي من طبقة من رجال الأعمال السود، في حين كان ينذر تراجع وضع الحرفيين السود والنخبة السوداء الحرة فى المدينة الساحلية بخسوفها المحتوم باعتبارهم قادة العمل السياسى السود. وقد لاحظ جمهورى أبيض من كارولينا الشمالية في عام ١٨٧٩، فإن مجتمع السود، كان بدأ انقسامه فقط إلى "طبقات أو صفوف فى المجتمع." ولم يبدأ استخلاص نظام جديد للتراتب الاجتماعي يحل محل انقسامات ما قبل الحرب بين الحر والعبد، الخلاسيين والسود، إلا خلال إعادة البناء، وهى حقيقة تساعد في تفسير الوحدة السياسية المرموقة للمجتمع الأسود. ومع ذلك، فكما هو الحال في مدن داخل البلاد الأبيض، حلت بنية طبقية جديدة في حزام المزارع ببطء محل العالم المحطم من السادة والعبيد.

كان مالك المزرعة لا يزال يتربع على قمة هذا الهرم الاجتماعي الجديد. وكان الرق قد ذهب، لكن في غياب توزيع الأراضي على نطاق واسع، استمر نظام المزارع الكبيرة. وتباينت درجة "استمرار مالك المزرعة" بشكل كبير بين مناطق المحاصيل في الجنوب. وشهد مزارعوا السكر فى لويزيانا ملاك عجزوا عن إصلاح الدمار الذى أحدثته الحرب، بأنفسهم وقد حل محلهم وافدون الجدد، وبحلول عام ١٨٧٠، كان المستثمرون الشماليون يمتلكون نصف العقارات. وفي مملكة الأرز بالأرض المنخفضة، بمتطلباتها الكبيرة من رأس المال، أحبط استمرار الاضطرابات العمالية وفتح أراض جديدة لزراعة الأرز غرب نهر المسيسيبى الاستثمارات الخارجية بالمثل. ووقع فى أثار الفاقة كثيرون من ملاك المزارع، غير القادرين على استئناف الإنتاج. وقد علق مراسل شمالي "لا أعتقد أن دمار النبالة الفرنسية في الثورة الأولى، كان الأكثر اكتمالا... من دمار الطبقة الأرستقراطية الزراعية المتباهية والغنية فى الأراضى المنخفضة من ولاية كارولينا الجنوبية. " ومع ذلك، ففى أماكن أخرى، بدا للوهلة الأولى أن المزارع الجنوبية تقدم مثالا بارزا على الاستمرارية الاجتماعية والاقتصادية. فلم تكتسح "ثورة في ملكية الأراضي" أحزمة التبغ والقطن؛ وتمكنت غالبية أسر ملاك المزارع من الاحتفاظ بالسيطرة على أراضيهم. وحتى على الرغم من قدرة ملاك المزارع الخارقة على البقاء، فإن الحرب، والعتق، وإعادة البناء غيرت جذريا عالم ملاك المزارع ودورهم فيه.

و في سنوات ما قبل الحرب، كان ملاك المزارع يهيمنون على العمل السياسى الإقليمي، ويتمتعون بحصة كبيرة من السلطة الوطنية. إلا أنهم لا يمارسون سوى تأثير قليل فى واشنطن ووجدوا أنفسهم فى عدد من الولايات بلا حول ولا قوة على مستوي الولايات والمحليات. ولم تعد حيازة المزارع تكفل الثروة. وقد اشتكى حاكم الولاية السابق ميلدج لوقا بونهام عام ١٨٧٤، " على

الرغم من أنه صاحب اثنين من أفضل وأكبر مزارع القطن في ولاية كارولينا الجنوبية، فقد إنقضت حياتي في محاولة الحفاظ على رأسي فوق الماء. لقد كان التأثير ساحقا ". وأصبح كثيرون ممن كانوا يرون أن الزراعة هى الشرف الوحيد، يحثون الآن أبنائهم على أن يمتهنوا الأعمال. والأهم من ذلك كله، أن السيطرة على الأراضي لم تعد تترجم تلقائيا إلى السيطرة على العمل، وهو وضع أصبح واضحا منذ نهاية العبودية إلا أنه تفاقم بعدة طرق بسبب مجيء إعادة البناء. وفي عام ١٨٦٩، أرسل اثنان من سماسرة القطن فى بوسطن استبيانات لعشرات من المزارعين، للاستفسار عن الأحوال الزراعية. وبصوت واحد تقريبا، اشتكى الذين تم استطلاع آرائهم عن "مشكلة العمل. وعلق مالك مزرعة من جورجيا، قائلا بمجرد أن أصبح لدينا عمل موثوق به، وسيطرة على إرادتنا، أصبح العمل من غير المؤكد وغير موثوق به الآن، وعقودنا يجب أن تتم في كثير من الأحيان فى ظروف غير مواتية كبيرة."

لقد غير الحكم الجمهوري بمهارة ميزان القوى فى ريف الجنوب. وأنتجت جهود الدولة لتعزيز الانضباط في العمل ووصول المسؤولين المحليين المتعاطفين مع المعتوقين إلى السلطة خلال إعادة البناء نوعا من المأزق فى المزارع. وكتب المصلح الزراعى من كارولينا الجنوبية د. وايت أيكن في عام ١٨٧١:"إن رأس المال بلا حول ولا قوة والعمل محبط" كان العمل شحيحا ليس فقط لأن سودا أقل كانوا على استعداد للعمل في المزارع، ولكن أيضا لأن الذين عملوا كان لا يمكن السيطرة عليها. ووافقت صحيفة سوثرن آرجوس فى سليميا على ذلك قائلة أن "القوة اللازمة للسيطرة على [العمل أسود]، قد انقضت".

وحتى في وقت متأخر فى عام ١٨٦٩، كانت الموسوعة السنوية تعلق على "الحالة الانتقالية لنظام العمل في الولايات الجنوبية." بيد أنه، بحلول ذلك الوقت، ظهرت أنماط جديدة من العلاقات الاجتماعية في مناطق المحاصيل المختلفة من مزارع الجنوب. لم يكن هناك أى مكان تظهر فيه جدلية الاستمرارية والتغيير أكثر وضوحا مما كانت عليه في مناطق السكر فى لويزيانا، حيث بقيت المزرعة المركزية التى توظف أطقم العمل الباقية بعد نهاية العبودية. والنقد تدفق من رأس المال الشمالي فانقذ الصناعة، وأنتج حقا تركيز ملكية الأراضي في أبرشيات السكر. وجنبا إلى جنب مع تصفية طبقة ملاك المزارع القديمة وحصول المالكين الجدد على النقد، وساعد هذا الوضع على إنتاج أسرع انتقال إلى علاقات العمل الرأسمالي. وسرعان ما أصبح السود قوة عمل مأجورة، يتلقون أجورا يومية أو شهرية تتجاوز إلى حد كبير تلك التى كانت موجودة في أي مكان آخر في الجنوب، ويتمتعون أيضا بالحق التقليدي في فلاحة قطع أرض لزراعة الخضار وتربية الثروة الحيوانية والدواجن. ومع ذلك، فإن النظام لم يضع حدا للصراع على انضباط العمل. فقد اشتكى ملاك المزارع من نقص العمال، خاصة في وقت الحصاد، ومطالبات السود بأجر أعلى.

وويقى العديد من المزارع الضخمة عاطلا، ولم يستعد الإنتاج مستواه فى عام ١٨٦١ إلا فى تسعينيات القرن التاسع عشر.

بل أن تحولا اقتصاديا أكثر تعقيدا حدث في مملكة الأرز، حيث وصف مالك المزراع رالف آى. ميدلتون علاقات العمل بأنها "صراع مستمر حيث يجد مالك المزرعة نفسه طوال الوقت في وضع غير مؤات." ولم يستعد الأرز فى الأرض المنخفضة مطلقا مستويات ما قبل الحرب. وفي عام ١٨٧٤ وجد إدوارد كنج المنطقة وهى مرقطة تنتشر فيها منازل الضيعات المهجورة، واقفة "مثل أشباح محزنة ترثى الماضي". وفي النهاية، تحطمت المزارع الكبيرة أشلاء، وباع الملاك الأراضى أو أجروها للسود. وفي مكانها ظهر نمط الزراعة على نطاق صغير، مع قيام العائلات السوداء بزراعة المحاصيل الغذائية الخاصة بها واستكمال دخلها من خلال تسويق المنتجات الزراعية أو السعي للعمل اليومى في تشارلستون وسافانا. وقد نجح المعتوقون فى الأرض المنخفضة في تشكيل علاقات العمل وفقا لتطلعاتهم هم أنفسهم، بأكثر مما فعلوا فى أى منطقة أخرى.

و كان التحول الاقتصادي مختلفا تماما في مناطق مزارع التبغ والقطن الأكبر بكثير فى الجنوب. فهناك حيث تتطلب الزراعة رأس مال أقل وقوة عاملة منسقة على نحو أقل، احتفظت طبقة ملاك المزارع إلى حد كبير بالسيطرة على أرضهم وأستأنفت الإنتاج. وفي الوقت نفسه، عززت إعادة البناء ما دعته صحيفة جنوبية "استعداد السود المتزايد للتخلص من كل ضبط للنفس والتأكيد على نحو إيجابي الكرامة والحرية من خلال التمكين لأنفسهم." وتمكن عدد قليل من السود من تحقيق هذا الطموح من خلال الحصول على المساكن والأراضى المحيطة بها، لأنه حتى الذين يمتلكون الموارد اللازمة وجدوا أن معظم البيض يعارضون بشدة ملكية السود للأرض. وفي معظم ولايات القطن، كما ذكر مفوض الزراعة في عام ١٨٧٦، لم تتمكن سوى نحو عائلة سوداء واحدة من كل عشرين عائلة من الحصول على الأراضي.

ومثل رجال الأعمال في المناطق الحضرية، اعتلى ملاك الأراضي قمة البنية الطبقية السوداء الناشئة ولكن لم يكن لهم تأثير يذكر على الاقتصاد ككل. وبالمقارنة مع البيض، فأنهم امتلكوا مزارع أصغر وآلات وثروة حيوانية أقل، واستخدموا الأسمدة على نحو أقل تواترا. ووجد الكثيرون من المزارعين السود، التى تعجز قطع أرضهم الصغيرة عن توفير الكفاف لأسرهم، إنه من الضروري الانخراط في العمل فى المزارع في بعض الأحيان. وجاءوا فى المرتبة التالية لملاك الأرض وإن كانوا الأقرب إليهم في الاستقلال عن سيطرة البيض، الذين استأجروا الأرض مقابل مبلغ ثابت نقد أو عينا بالقطن. وأنطوى الاستئجار على ما يبدو على ما يقرب من عشرين في المئة من المزارعين السود بحلول نهاية إعادة البناء. وفي الجزء السفلي من الترتيب الاجتماعي للسود وقف عمال

المزارع بأجر. ولكن بحلول أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر، أصبحت المزارعة الشكل السائد من العمالة السوداء لا سيما في حزام القطن.

ولم تتطور المزارعة وفقا لتقرير من وزارة الزراعة، باعتبارها "رابطة طوعية من المصالح المتشابهة، باعتبارها تنازلا لاإرادى من المعتوق أمام رغبة أن يصبح مالكا." واستمر كثيرون من ملاك المزارع يقاومون النظام لأنه لم يسمح لهم بالإشراف الكافى على القوة العاملة. وتبرم د. ايت أيكن من عدم كفاءة المزارعة، ولكنه وجد نفسه مجبر على الأخذ بها فى مزرعته : "اضطررت إلى أن استسلم، أو أفقد عملي" وكانت للغلبة المتزايدة للمزارعة تداعيات عميقة على بنية المجتمع الريفي الأسود. فمع زوال حى الرقيق الطائفي، ظهرت الأسر السوداء، التى كانت تعيش على أرض مستأجرة معزولة منتشرة على طول واتساع نطاق المزارع، باعتبارها أبرز الوحدات الأساسية للتنظيم الاجتماعي.

إلى حد ما، فإن المزارعة "حلت" مشكلة نقص العمالة في المزارع. فنظرا لأن كل عائلة أصبح لها مصلحة في إنتاج أكبر، فقد عادت النساء والأطفال السود بأعداد كبيرة إلى العمل فى الحقول. بيد أن تحول النظام حول بطرق أخرى محور صراع العمل. فقد أستاء ملاك المزارع بشدة من فكرة أن المحاصصة جعلت المستأجر "مالكا لجزء من المحصول" ويحق له تحديد وتيرة عمل عائلته. وعززت القوانين الجمهورية التى منحت العمال امتياز أولى على المحصول اعتقاد السود بأن المحاصصين يملكون حصتهم بدلا من استلامها كأجور من مالك المزرعة. وفى حين لم تحقق المزارعة رغبة السود في الاستقلال الاقتصادي الكامل، فإن انهاء السلطة القسرية لملاك المزارع على الحياة اليومية للمستأجرين شكل تحولا جوهريا في ميزان القوى في المجتمع الريفي ومنح السود درجة من السيطرة على وقتهم، وعملهم والترتيبات الأسرية وهو أمر لم يكن يمكن تصوره في ظل العبودية.

ومع ذلك، فإنه بالنسبة لكثير من السود، سرعان ما قوض الائتمان الذي نشأ جنبا إلى جنب المزارعة وعده بالاستقلال الذاتى. وعلى الرغم من أن الحزام الأسود كان قد شهد قليلا النمو الحضري، فقد انتشرت البلدات الصغيرة ومتاجر مفترق الطرق في أرجاء المنطقة، موفرة مجموعة واسعة من البضائع وعملت كمراكز للحياة السياسية والاجتماعية. وقد أورد مراسل صحفى من كارولينا الجنوبية "لدينا مخازن في كل مفترقات الطرق تقريبا، وقد تضاعفت فى محطات السكك الحديدية والقرى أكثر من السابق." وعلى عام ١٨٨٠ كان الجنوب المنتج للقطن يضم أكثر من ٨٠٠٠ متجرا ريفيا. وأنشأ العديد من ملاك الأرض متاجر في مزارعهم، ووجدوا فى بعض الأحيان أن أعمال التوريد للمستأجرين "مربحة، مثل الزراعة أو التأجير. إن لم يكن أكثر".

وقد احتدمت حدة التوتر في كثير من الأحيان بين مزارعى الحزام الأسود وطبقة التجار المتوسعة، التى كثيرا ما كانت أصولها تكمن في الشمال أو أوروبا. واتهم ملاك المزارع تكاثر متاجر الريف بتقويض النظام الجيد من خلال تشجيع المستأجرين على سرقة القطن المزروع وبيعه قبل تقسيم المحصول. وكما اعترضوا على قوانين حق الامتياز التي تقاعست عن إعطاء ملاك الأراضي المؤجرة حق الأولوية فى الحصول على الإيجار قبل الديون التى يدين بها المستأجرون للتجار المحليين. ومع ذلك اشتغل ملاك المزارع وأبنائهم بالتجارة وحصول أصحاب المحلات على الأرض، ومالت المجموعتين إلى التوحد. وشهدت إعادة البناء منشأ طبقة التجار ملاك الأرض الجديدة، والتى هيمنت بحلول نهاية القرن على حياة الريف فى الجنوب.

وبالنسبة إلى المستأجرين السود، عززت القدرة على الحصول على إمدادات لزراعتهم استقلالهم، حيث نادرا ما طالب التجار بحق الاشراف على العمل اليومى. ومن ناحية أخرى، غالبا ما تجاوزت أسعار الفائدة على السلع المشتراة بالأجل خمسين في المئة، وهو ما عكس نقص رأس المال فى الجنوب، وحقيقة أن الكثيرين من التجار الريفيين لم يواجهوا أي منافسة محلية. وفي كثير من الحالات، أيضا، كانوا يمارسون الاحتيال الصريح على المستأجرين الأميين. وعندما انخفضت أسعار القطن خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، قام الكثيرون من المستأجرين، العاجزين على تسوية حساباتهم في نهاية العام، بتحميل المديونية للموسم الجديد.و للحصول على ائتمان إضافي، واضطروا لإنتاج القطن أكثر وأكثر. وبالنسبة للمنطقة ككل، أنتج امتياز المحاصيل اعتمادا مفرطا متزايدا على القطن وإهمال المواد الغذائية، وهو نمط كان واضحا بحلول سبعينيات القرن التاسع عشر. وحسبما ذكر مقيم في ميسيسيبي أن "نظام الائتمان قد تضخم إلى حد أن المحاصيل كانت ترهن مقابل لوازمها وزراعتها. وتم إهمال زراعة كل شيء فيما عدا القطن أو جرى تقليصها إلى حد كبير." وبالتالي، فإن نظام الائتمان الذى ساعد فى تحويل كثيرين من البيض داخل البلاد من صغار ملاك إلى مستأجرين جعل من المستحيل بالنسبة للسود استخدام المزارعة لتجميع الأموال لشراء الأراضي.

ومثل كل أنظمة العمل فى الجنوب فى فترة إعادة بناء الجنوب، لم تولد المزارعة ولها شكل كامل، إذ كانت تتم على الدوام عملية إعادة تشكيل لمعالمها بفعل الصراع الدائر حول السيطرة على العمل في المزارع. ولم تصبح التداعيات الاستغلالية للمزارعة واضحة تماما إلا بعد ركود سبعينيات القرن التاسع عشر ونهاية إعادة البناء مقترنة بالحد من القوة التفاوضية للعمال السود بشدة. والواقع، أن أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر شهدت انتعاشا اقتصاديا جزئيا، حفزه ارتفاع إنتاج القطن فى وقت ظلت فيه الأسعار عالية. بالرغم من إن الكثيرين من الذين كانوا لا يزالون غير قادرين على الحصول على الأراضي، شاركوا فى الازدهار النسبي. فقد تحدثت تقارير

عن تزايد أجور العمال الزراعيين، وارتفاع الودائع في بنك فريدمان سيفنجز بانك، ونمو عدد متزايد من المزارعين المحاصصين الذين أرتفعوا لوضع المستأجرين. وأدعت الصحيفة الجمهورية فى المسيسبي في عام ١٨٧٠، "إن الملونين...لم يكونوا فى خير حال كما هم في الوقت الحاضر. فلديهم من المال ما ينفقوه في المتاجر."

وفى عام ١٨٧٢، سجلت الصحف وفاة موريس جاسبر، العبد الأخير الباقى حيا لجورج واشنطن. وقد عاش جاسبر الذى ولد لأبوين جلبوا من افريقيا قبل أكثر من قرن، كما علقت صحيفة سوداء، ليرى "الثورة الثانية". إذ مات بينما تقترب المرحلة الأولى من إعادة البناء الجمهوري من نهايتها. وقد شكلت هذه السنوات في الحياة السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، نمطا معقدا من الإنجاز وخيبة الأمل. ومقارنة مع سابقاتها، كانت إنجازات الحكومات الجديدة مثيرة للإعجاب حقا. إذ كانت حكومة ديمقراطية ثنائية العرق، وهو شيء لم يكن معروفا في التاريخ الأميركي، تؤدى عملها بشكل فعال في الكثير من مناطق الجنوب. إذ كان الرجال الذين لم يطلق سراحهم من العبودية إلا مؤخرا يدلون بأصواتهم ويشتركون في هيئات المحلفين، وحظوا في داخل الجنوب، بحصة متزايدة من السلطة على مستوى الولاية، في حين جرى استبعاد القلة المالية الحاكمة المحافظة التي كانت قد هيمنت على حكومة الجنوب من عصور الاستعمار وحتى ١٨٦٧ من السلطة إلى حد كبير. وأعيد بناء المرافق العامة وتوسيع نطاقها، وتم إنشاء نظم المدارس، وتحديث القوانين الضريبية. فعملية إعادة البناء التى جرت في منعطف حاسم من الانتقال من العبودية إلى الحرية، قد قمعت في المهد محاولة احلال نظام شرعى لانضباط العمل محل قسر الرق، وعززت قوة السود على المساومة في الزارعة. وبالمجمل، أعلن محام أبيض في كارولينا الجنوبية في عام ١٨٧١، "لقد مررنا من خلال واحد من أبرز التغيرات في علاقاتنا ببعضنا البعض، التي ربما جرت في تاريخ العالم".

و كان الأكثر لفتا لانتباه الجميع هو تأثير إعادة البناء على المعتوقين. فقد حولت حياتهم وتطلعاتهم بطرق غير قابلة للقياس من قبل بالإحصاءات وفى عوالم أبعد تتجاوز متناول القانون. وقد لاحظ مراسل، صحفى من الشمال، كان يعد تقارير من فيكسبيرج في وقت مبكر في عام ١٨٧٣، إن شيئا من التغيير قد حدث في مفهوم السود عن أنفسهم: "إن المرء لا يكاد يدرك حقيقة أن الكثيرين من الزنوج الذين يراهم المرء هنا... كانوا من العبيد قبل بضعة سنوات قليلة، على الأقل بقدر ما يتعلق بسلوكهم كأفراد منحوا مؤخرا جميع حقوق وامتيازات المواطن الأمريكي. وهم يقدرون وضعهم الجديدة تماما، ويتباهون باستقلالهم. " وبطبيعة الحال، لم تكن "الثورة الثانية" كاملة بالمرة فى نواح كثيرة. إذ كان السود لا يزالون يعانون من الفقر المدقع، وكانت الطبقة الحاكمة القديمة باقية سليمة إلى حد كبير، لم يمسها سوء وتعادى النظام الجديد للأمور

على نحو لدود. ولكن طالما كانت إعادة البناء قادرة على الاستمرار، وكذلك فعلت إمكانية إحداث المزيد من التغييرات.

قد كتب كارل ستشورز في عام ١٨٦٥، إنه "لا شيء يجعل المجتمع أكثر اضطرابا من ثورة... جرى إنجاز نصفها." وإذا كان فشل إعادة البناء قد خان التطلعات الطوباوية التي بدأت مع الحكم الجمهوري، فإن نجاحاتها أقنعت أولئك الذين اعتادوا على السيطرة على مصير الجنوب بأن التجربة بأكملها يجب أن تصل لنهاية عنيفة لا رجعة فيها.

الفصل التاسع

تحدي الانفاذ

انطلاقة جديدة والاستعادة الأولى

إذ كان الجمهوريون الجنوبيون عانوا من التشرذم، والصراعات الفئوية الأيديولوجية والعنصرية، فقد واجه خصومهم صعوبات تخصهم. ففي أعقاب انتصار جرانت، وظهور إعادة البناء باعتباره أمرا واقعا، واجه الديمقراطيون الجنوبيون أزمة مشروعيتهم والحاجة إلى إقناع الشمال أنهم يدافعون عن شيء آخر غير مجرد العودة إلى النظام القديم. ورأى عدد متزايد من الزعماء الديمقراطيين إنه لا جدوى من إنكار واقع أن السود كانوا يصوتون ويتولون المناصب. وزعم هؤلاء الدعاة لانطلاقة جديدة أن عودة حزبهم إلى السلطة توقف على وضع قضايا الحرب الأهلية وإعادة البناء وراء ظهورهم. وهكذا بدأت الفترة التي أعلن فيها الديمقراطيين، مثل الجمهوريين، واقعيتهم واعتدالهم ووعدوا بتخفيف التوترات العرقية. ولكن إذا كان التقارب قد ساد في الخطاب السياسي، فإن الانطلاقة الجديدة أكدت فى الممارسة العملية الهوة الفاصلة بين الأطراف بشأن القضايا الأساسية وحدود استعداد الديمقراطيين لقبول التغييرات الجوهرية فى حياة الجنوب اللصيقة بإعادة البناء.

و قد بذل الديمقراطيون الجنوبيون أول محاولاتهم لاحتلال صدارة المسرح السياسي في عام ١٨٦٩. فبدلا من تقديم مرشحين لمناصب الدولة، دعم الحزب الجمهوريين الساخطين وركز حملاته على إعادة حقوق التصويت إلى الكونفيدراليين السابقين بدلا من معارضة حق السود فى الاقتراع. وفي فرجينيا وتينيسي، حققت الاستراتيجية مكاسب فورية. وكان المرشح الناجح لمنصب الحاكم في ولاية فرجينيا هو جيم ووكر جيلبرت، وهو مصرفي جمهورى ولد لأب شمالى، وصاحب مصانع ورجل السكك الحديدية.

و في ولاية تينيسي، بدأ الحاكم الجمهوري نفسه إعادة ترتيب الصف السياسي.. فقد شرع دويت سنتر الذى تولى منصبه في فبراير ١٨٦٩، عندما رحل "بارسون" براونلو إلى مجلس الشيوخ الامريكي، فى العمل للفوز بالانتخابات بجدارته عن طريق التوفيق بين الديمقراطيين في الولاية. وقسمت سياسته حزبه المتشرذم بالفعل، الذي استند بقاءه فى السلطة على الحرمان خصومهم من حقوق الانتخاب على نطاق واسع. وتجاهل الحاكم الذى تحداه فى إعادة الانتخاب عضو الكونغرس وليام بى. ستوكس، وهو من قدامى المحاربين في جيش الاتحاد ومعارض للمصالحة، و قانون حق الاقتراع، وسمح للآلاف من الكونفيدراليين السابقين بالتسجيل للانتخابات، وعندها أيد الديمقراطيون ترشيحه. وكانت النتيجة الانتصار الكاسح لسنتر، الذي اجتاح الولاية بأكثر من ضعف الأصوات، بل وتفوق حتى فاز في شرق تينيسي. وقد جمعت الانطلاقة الجديدة قوة في عام ١٨٧٠. وكما هو الحال في فرجينيا وتينيسي، شكل الديمقراطيين في ميسوري ائتلافا فائزا أطلق عليه اسم الجمهوريين الأحرار، وتبنوا برنامجا يعد ب "العفو الشامل والاقتراع العام."

وقبل الديمقراطيون في ولايات أخرى، إعادة البناء "باعتبارها حتمية "، لكنهم أبقوا على هوية حزبهم بدلا من الاندماج في المنظمات الجديدة أو تأييد الجمهوريين المنشقين. وأصر روبرت ليندساي المرشح الديمقراطي لمنصب الحاكم، فى ألاباما، على أن حزبه قد تخلى عن القضايا العنصرية لصالح الاقتصادية، وتودد علنا للناخبين السود. وحينذاك كان بنيامين اتش. هيل من جورجيا، وهو خصم عنيد لحق الاقتراع للسود في عام ١٨٦٧،أعلن استعداده للاعتراف بحق السود فى التمتع الحر، والكامل، وغير المقيد بالاقتراع. فبدلا من القضايا العنصرية كرس زعماء الحزب الديمقراطي حينذاك طاقاتهم للانتقادات المالية للحكم الجمهوري. ونظموا في العديد من الولايات مؤتمرات لدافعي الضرائب، شجبت برامجها حكومة إعادة البناء على الفساد الحكومى والإسراف وطالبت بتخفيض في الضرائب ونفقات الدولة. وأصبحت الشكاوى حول ارتفاع الضرائب صيحة استنفار فعالة لمعارضي إعادة البناء. وردا على سؤال عما إذا كانت الضرائب المقررة عليه أربعة دولارات على ١٠٠ إكر من الأراضى مفرطة، أجاب أحدهم: "يبدو الأمر كذلك، يا سيدي، بالمقارنة بما كان عليه الحال سابقا... والذى كان يعادل الصفر."

وعلى الرغم من قوة الدعوات إلى خفض الضرائب، فقد كان البروز المتزايد للقضية لا يعادل تحولات فى العمل السياسى فى إعادة البناء. ففي الواقع، فإنه حين وافقت مؤتمرات دافعى الضرائب على"حتمية" إعادة البناء ومبدأ المساواة المدنية والسياسية، فإنها كشفت في الوقت نفسه حدود "التقارب" السياسى. فلم يكن معظم الديمقراطيين يعترضون على حجم نفقات الدولة فحسب بل كانوا يعترضون على أهداف جديدة من الإنفاق العام مثل المدارس المدعومة من الضرائب. وكانت دعوات الديمقراطيين للعودة إلى الحكم بواسطة "أصحاب الملكية الأذكياء" يعني استبعاد كثيرين

من البيض من الحكومة، فى حين ينكرون فى الوقت نفسه ضمنيا أى دور للسود في الشؤون العامة في الجنوب باستثناء التصويت من أجل حالة اجتماعية أفضل بالنسبة لهم.

وحتى بين أنصارها، نمت الانطلاقة الجديدة عن ملاءمة حقيقية للتداعيات الديمقراطية لإعادة البناء بأكثر مما نمت عن تكتيك لطمأنة الشماليين حول نوايا حزبهم. والواقع إنه كان هناك دائما شيء ما يدعو إلى التذمر من تبني الديمقراطين للحقوق المدنية والسياسية السوداء. وقد تحدث الزعماء الديمقراطيون علنا، عن حقبة جديدة في العمل السياسى فى الجنوب، وكان كثيرون يأملون كما أعلنوا فى مجالسهم الخاصة فى ابطال شر" حق السود فى الاقتراع "... في أقرب وقت ممكن." وحتى الديمقراطيين الوسطيين لم يستطيعو تأييد تنظيم سياسي أسود مستقل. فقد دعا مؤتمر دافعي الضرائب فى ولاية كارولينا الجنوبية، على سبيل المثال لإنهاء روابط الاتحاد.

كما لم يكن السلوك الرسمي في المجتمعات التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي يوحى بالثقة بأن تحولا حقيقيا في السياسة أو الأيديولوجية قد وقع. فهنا شكا السود من الاستبعاد من هيئة المحلفين، ومن العقوبات الصارمة على جرائم تافهة، واستمرار التلمذة الصناعية لأطفالهم ضد رغبات والديهم، والعجز العام عن الحصول على العدالة. وفي إحدى المقاطعات الديمقراطية بألاباما عندما تعرضت إمرأة سوداء عام ١٨٧٠، للضرب المبرح من قبل مجموعة من البيض صدر إليها أمر بدفع ١٦,٤٥ دولار لتكاليف المحكمة قبل سماع شكواها. وبعد أن فعلت ذلك، أصدر القاضي قرار باطلاق سراح الجناه وأوعز إلى المرأة المصابة بإسقاط القضية وإلا واجهت عقوبة بالسجن.

و بالمثل كانت السياسات المعتمدة للديمقراطيين على مستوى الولاية كاشفة لحقيقة الأمور في الولايات الحدودية والعليا الجنوبية: مثل كنتاكي وديلاوير، والتي لم يسيطر عليها الجمهوريون أبدا وميريلاند وفيرجينيا الغربية، التى كانت قد تمت "استعادتها" من قبل الديمقراطيين، على التوالي، في عامى ١٨٦٧ و١٨٧٠، وولايات فرجينيا، وتينيسي، وميسوري، التي استولت عليها "حركات جديدة" في عامى ١٨٦٩ و١٨٧٠. وأصبح جنوب الحدود والداخل الذى قاد الطريق في إعادة البناء فى زمن الحرب، والجنوب الأعلى ينير الطريق الأكثر توهجا الآن إلى درب الاستعادة. وقيد التهديد بالتدخل الاتحادي المقترحات الأكثر تطرفا، وكفل تنوع التحالف الديمقراطي تباين السياسات من ولاية إلى أخرى، لكنه بقي واضحا تماما ان الحزب لا يزال يكرس نفسه لتفوق البيض وسيطرتهم على العمل. وحتى في وقت متأخر يرجع إلى عام ١٨٧٢، كانت كنتاكي لا تزال تمنع السود من الإدلاء بشهادتهم في المحاكم. كما كانت هذه الولايات رائدة في الفصل القانوني، فديلاوير صرحت للفنادق، والمسارح، وشركات النقل العام برفض قبول خدمات الأشخاص " المثيرين لاشمئزاز عملاء آخرين"، في حين فى تينيسي ألغى الديمقراطيون القانون الجمهوري القاضى

بتغريم السكك الحديدية للتمييز ضد السود ووضعت مشروع دستور جديد يتطلب الفصل في المدارس العامة. وبدا هذا الحكم الأخير زائدا بعض الشيء، لأن مفتش التعليم العام الذى انتخب في عام ١٨٦٩ كان يعتقد "أنه ليس من الضروري تعليم المزارع، والميكانيكي، أو العامل" على الإطلاق، وألغى المجلس التشريعي قانون التعليم فى الولاية، وتاركا التعليم قرارا طوعيا لكل مقاطعة مدمرا التعليم العام للسود إلا في ممفيس وناشفيل. ولم يقدم الديمقراطيون فى ديلاوير، وكنتاكي، وميريلاند في البداية أي شرط على الإطلاق لتعليم السود، ثم أمروا بأن يتم تمويل هذه المدارس عن طريق فرض ضرائب على الآباء السود.

وعلى الرغم من التصديق في عام ١٨٧٠ على التعديل الخامس عشر، الذي حظر الحرمان من الحقوق الانتخابية بسبب العرق، فقد استحدث الديمقراطيون فى مناطق الحدود أساليب بارعة للحد من قدرة السود على التصويت. وجعلت ديلاوير، التي كانت قد أصرت على أن الولاية ليست "ملزمة أخلاقيا" من قبل بأي من التعديلات الدستورية بعد الحرب، في عام ١٨٧٣ أصبح دفع ضريبة الرأس شرطا للتصويت، مما حرم فعليا الجزء الأكبر من السكان السود من التصويت، وضمن أكثر من عشرين عاما من الصعود الديمقراطي في الولاية. وأعاد دستور ولاية ماريلاند عام ١٨٦٧ توجيه التمثيل نحو مقاطعات المزارع على حساب بالتيمور ومناطق الزراعات الصغيرة في شمالها وغربها. ولاحظ أحد النقاد "أنهم دعوا ذلك حكومة الرجل الأبيض،" وأضاف "أى حق عدد قليل من الرجال البيض،فى أن يحكموا أكبر عدد ممكن من البيض عن طريق حرمان السود من الحقوق. وهذا هو التقدم إلى الوراء."

بيد أن الجهد الأكثر شمولا لوقف إعادة البناء، وقع في جورجيا، التي سقط مجلسها التشريعى في أيدي الديمقراطيين في عام ١٨٧٠، تلاه سقوط منصب الحاكم فى أيديهم في السنة التالية. وقد خفضت ضريبة الرأس، مقترنة بمتطلبات التسجيل والإقامة الجديدة، على نحو حاد عدد الناخبين السود، في حين تم التحول من انتخابات الأحياء إلى الانتخابات على مستوى المدن مما أبعد الجمهوريين عن مجلس مدينة أتلانتا. ولهدم جيب السلطة السياسية السوداء في مقاطعة ماكينتوش، خلعت الهيئة التشريعية تونس جى. كامبل من مقعده لصالح أبيض من الحزب الديمقراطي وعينت مجلس مفوضين ليحل محل الحكومة المحلية المنتخبة. وبعد ذلك حكمت محكمة الولاية على كامبل بالسجن سنة مع الأشغال الشاقة بحجة واهية بأنه عندما كان قاضي صلح اعتقل بطريقة غير سليمة رجلا أبيض. وعنئذ ظهرت الإجراءات الخاصة أحكام فى كتاب القانون الأساسي تحظر بيع المنتجات الزراعية ليلا دون إذن من المالك، جاعلة إكتراء عامل يعمل بالفعل بموجب عقد جريمة جنائية، جعل امتياز العامل على المحصول أقل شأنا من امتياز المزارع وقيد الصيد وصيد الأسماك، وسهل إجراء تغييرات في قوانين السياج على حساب العمال

المعدمين. وبالمجمل، أظهر دعاة الاستعادة فى جورجيا صدق ملاحظة الحاكم الديمقراطي جيمس إم سميث التي قال فيها أن الولاية يمكن أن "تنتهك كل قانون فى الولايات المتحدة وومع ذلك تظل تشرع نظامها الخاص للاحتفاظ بنظام مزارعنا القديمة."

وقد كذبت الاستعادة بوضوح فكرة أن الديمقراطيين الجنوبيين أذعنوا لثورات الديموقراطية والعمل الحر التى تجسدت في إعادة البناء. وفي السعي وراء السلطة، أطلق معارضو إعادة البناء حملة من العنف واجهت الحكومات الجمهورية بتحدي بقاءها المادى نفسه. وذلك مقياس لمدى تقدم التغير البعيد الذى أحرز ما جعل رد الفعل ضد إعادة البناء متطرفا بهذا القدر.

الكو كلوكس كلان :

كان العنف متوطنا في أجزاء كبيرة من الجنوب منذ عام ١٨٦٥. لكن مجىء إعادة البناء الجذرى حفز توسعه. وبحلول عام ١٨٧٠ كانت الكو كلوكس كلان والمنظمات المشابهة مثل فرسان الكاميليا البيضاء والإخوان البيض راسخة الأقدام بعمق في كل ولايات الجنوب تقريبا. ولم تمتلك الكلان، حتى في أوج قوتها، بنية منظمة جيدا أو زعامة إقليمية واضحة المعالم. لكن وحدة الهدف والتكتيكات المشتركة لهذه المنظمات المحلية جعلا من الإمكان التعميم حول أهدافها وتأثيرها والتحدي الذي فرضته على بقاء إعادة البناء. والواقع إن الكلان كانت قوة عسكرية تخدم مصالح الحزب الديمقراطي، وطبقة ملاك المزارع، وجميع من يرغبون في استعادة سيادة البيض. كانت أغراضها سياسية بأوسع معني، لأنها سعت للتأثير على علاقات القوة، العامة والخاصة على حد سواء، في جميع أنحاء المجتمع الجنوبي. وكانت تهدف إلى تدمير البنية الأساسية للحزب الجمهوري، وتقويض دولة إعادة البناء، وإعادة فرض السيطرة على قوة العمل السوداء، واستعادة التبعية العنصرية في كل جوانب الحياة فى الجنوب.

وكان العنف يستهدف على نحو نموذجى القادة المحليين لإعادة البناء. وعندما تم طرد عمانويل فورتشن، من مقاطعة جاكسون بولاية فلوريدا، من قبل الكلان، أوضح: "إن الهدف من ذلك هو قتل الرجال البارزين في الحزب الجمهوري... الرجال الذين اتخذوا موقفا بارزا." وكان جاك دوبري، الذى راح ضحية عملية قتل وحشية بشكل خاص في مقاطعة مونرو، ميسيسيبي -- ---- حيث قطع المهاجمون رقبته وأخرجوا أحشاؤه، على مرأى من زوجته، التى كانت قد أنجبت تؤأما للتو - "رئيس النادي الجمهوري" والمعروف بأنه الرجل الذي " يتكلم من عقله". وفرّ عدد لا يحصى من القادة المحليين وغيرهم من منازلهم بعد جلدهم بوحشية. وعانى الكثيرون من السود لمجرد ممارستهم لحقوقهم كمواطنين. وذكر المعتوق من ألاباما جورج مور كيف، إنه في عام ١٨٦٩، جاء رجال الكلان إلى منزله، وأخذوا فى الضرب، "وأختطفوا فتاة شابة كانت في زيارة زوجتي"، وجرحوا أحد الجيران. " والسبب فى تلك المعاملة كما، قالوا، هو إن صوتنا الانتخابي

ذهب للراديكاليين." ولم يفر الجمهوريون البيض من العنف. فقد قتل رجال الكلان ثلاثة أعضاء من البيض الجنوبيين الموالين للاتحاد فى المجلس التشريعى لجورجيا وطردوا عشرة آخرين من منازلهم. وأخذ الكلان في غرب كارولينا الشمالية فى تصفية الحسابات القديمة مع الاتحاديين في زمن الحرب وأحرقوا مكاتب روثرفورد ستار، وجلدوا بوحشية هارون بيجرستاف، وهو بطل أمريكا ومنظم جمهوري.

وفي بعض الأحيان، تصاعدت وتيرة العنف من إيذاء الأفراد لاعتداءات بالجملة على أعضاء الحزب الجمهوري وقيادته. ففي أكتوبر عام ١٨٧٠، بعدما فاز الجمهوريون بمقاطعة لورنس، في حزام القطن في بيدمونت فى كارولينا الجنوبية، تحولت مشاجرة عنصرية حدثت في لورنسفيل إلى عملية " مطاردة للزنوج" فطردت عصابات من البيض ١٥٠ معتوقا من منازلهم وارتكبت ١٣ جريمة قتل. وكان من بين الضحايا قاضى تحقيق الوصايا الأبيض، المنتخب حديثا ومشرع أسود، وغيرهما من الشخصيات "المعروفة والبارزة المتصلة بالعمل السياسى. و" في ميريديان، وهي بلدة صغيرة فى الميسيسيبي كان كثيرون من السود قد فروا إليها من مراكز نشاط الكلان في الأماكن المجاورة غرب ألاباما، ألقي القبض على ثلاثة من زعماء السود فى مارس ١٨٧١ بتهمة إلقاء خطب "نارية". وتم اطلاق النار في جلسة للاستماع فى محاكمتهم، وقتل القاضي الجمهوري واثنين من المتهمين، وتبع ذلك يوم من أعمال الشغب، والتي ربما شهدت قتل ٣٠ من السود بدم بارد، بما في ذلك "كل الرجال القياديين الملونين في البلدة باستثناء واحد أو اثنين. "

ومع ذلك، فإن أغراض الكلان، أمتدت إلى ما هو أبعد من مهاجمة العمل السياسى. حيث عانى وليام ليوك، وهو مدرس ولد لأب ايرلندي كان يعمل في مدرسة للسود، من الاعتداء اللفظي، ورأى النيران تطلق في منزله، وأخيرا، في عام ١٨٧٠، قتل بدون محاكمة فى كروس بلينز، بألاباما، جنبا إلى جنب مع أربعة من السود. وقد جرى اختيار هؤلاء السود الذين تمكنوا من الحصول على التعليم للهجوم عليهم. وقتلت الكلان فى جورجيا المعتوق واشنطن إيجر لأنه، وفقا لما قاله شقيقه، إنه كان "رجلا كبير جدا... ويمكنه الكتابة وقراءة ما كتبه لنفسه."

وكانت استعادة انضباط العمل في المزارع المملوكة للبيض على نفس القدر من الأهمية باعتبارها هدفا العنف. وكثيرا ما تعرض للجلد السود الذين تنازعوا علي نسبة من المحاصيل المخصصة لهم في نهاية العام، وكما حدث في عامى ١٨٦٥ و١٨٦٦، طردت العصابات العنيفة المعتوقين من المزارع بعد الحصاد، لحرمانهم من نصيبهم. وتم جلد سود كانوا يعملون فى فرقة بناء فى السكك الحديدية فى كارولينا الجنوبية وأخبروا إن عليهم "العودة إلى المزارع للعمل." ويبدو أن أكثر السود "إثارة للنفور" هم أولئك الذين حققوا قدرا من النجاح الاقتصادي، لأنه كما علق مزارع أبيض من الميسيسيبي، فإن الكلان "لا تود أن ترى الزنجي يمضي قدما."

عموما، تركز نشاط كلان في مقاطعات بيدمونت حيث شكل السود أقلية أو أغلبية صغيرة من السكان أو كانا مقسمين بالتساوي. ولكن لا توجد صيغة بسيطة يمكن أن تفسر هذا النمط من الإرهاب الذي اجتاح أجزاء من الجنوب بينما ترك الآخري سالمة نسبيا. وقد أزدهرت المنظمة التى لم تكن معروفة في الأرض المنخفضة فى كارولينا الجنوبية وجورجيا حيث كان السود يتمتعون بأغلبية ساحقة، في غرب ألاباما حيث حزام المزارع.وكانت تقع مبعثرة عبر الجنوب،مقاطعات اشتهرت بسوء السمعة للوحشية الجامحة فيها

وقد أحصى ألبيون دبليو تورجى القاضي القادم من الشمال 12 جريمة قتل، ٩ جرائم اغتصاب، و١٤ حالة حرق عمد وأكثر من ٧٠٠ حالة ضرب في فترة عمله القضائية في بيدمونت الوسطى فى كارولينا الشمالية. واجتاح "حكم الإرهاب" على نحو أكثر اتساعا جاكسون، وهى مقاطعة مزرعة في لسان ولاية فلوريدا. وقد لاحظ أحد رجال الدين السود، "أزعم أن هذا هو المكان الذي حجز فيه الشيطان مقعدا له،" وإجمالا تم قتل ما يزيد على ١٥٠ شخص، بينهم زعماء من السود والتاجر اليهودى صامويل فليشمان، الذى كان مكروها بسبب آرائه الجمهورية وإلى حد ما لتعامله مع الزبائن السود. ولم تحقق الكلان قدرا من القوة فى أى مكان أكبرمما حققته في مجموعة من مقاطعات بيدمونت فى ولاية كارولينا الجنوبية حيث سادت المزارع متوسطة الحجم وكانت الأعراق فيها متساوية تقريبا في العدد. وأعقب ذلك انتخابات فى أكتوبر ١٨٧٠ اندلاع الإرهاب، الذي احتفظ الجمهوريون فيه بقبضتهم الضعيفة على السلطة في المنطقة. وفي مقاطعة يورك، انضم كل السكان البيض الذكور تقريبا إلى الكلان وارتكبوا إحدى عشرة جريمة قتل على الأقل ومئات من جرائم الجلد، وبحلول فبراير ١٨٧١ كان آلاف من السود يتخذون طريقهم إلى الغابة كل ليلة لتفادي الهجوم. وكان من بين الضحايا زعيم الميليشيا السوداء، الذى وجد مشنوقا على شجرة في مارس مع ملاحظة معلقة على صدره، تقول "جيم وليامز فى استعراضه الكبير."

ويعزو بعض المؤرخين حملة الكلان السادية فى الإرهاب إلى المخاوف والأحكام المسبقة من قبل البيض الأكثر فقرا. بيد أن الأدلة تناقض هذا التفسير. فقد كان المزارعون العاديون والعمال يكونون الجزء الأكبر من عضويتها، و"الدماء الشابة" الحيوية احتمال أن تقود مداهمات منتصف الليل أكبر من أحتمال القيام بها من مزارعي منتصف العمر والمحامين، ولكن "المواطنين المحترمين" كانوا يختارون الأهداف ويشاركون في كثير من الأحيان في الوحشية. ومن بين خمسة وستون من مهاجمي، المشرع الأسود من جورجيا أبرام كولبي من الكلان تعرف على رجال "لا يستحقون الخبز الذي يأكلونه"، ولكن كان بعضهم أيضا من "رجال الدرجة الأولى في بلدتنا،" بما في ذلك المحامي والطبيب.

وجعلت تجربة شخصية السود يلقون اللوم على "الطبقات الأرستقراطية" فى الجنوب، ولسبب وجيه، لأن قيادة الكلان ضمت المزارعين والتجار والمحامين، وحتى القساوسة. وعندما عمد فرسان الكاميليا البيض في اركنسو صموئيل تشيستر، تولى راعي كنيسته إدارة القسم وشمل المشاركون الشمامسة المشيخيين والشيوخ "وكل عضو مهم في المجتمع." وكما لاحظت صحيفة روثرفورد ستار، لم تكن الكلان " عصابة من القمامة المهملة، كما يريد الديمقراطيون البارزون أن يحملونا على الاعتقاد، ولكنهم كانوا رجال لهم من الممتلكات الكثير... ومن المواطنين المحترمين."

وبالطبع لم يكن لكثيرين من "المواطنين المحترمين،" بالطبع، صلة بالعنف، وتحدث عدد قليل منهم بشكل شجاع ضده. وعندما انضم نجل الرئيس السابق للمحكمة العليا فى كارولينا الشمالية توماس روفين إلى الكلان، أنطلق والده فى توبيخه بشكل لاذع: "إني مقتنع بأن مثل هذه الجمعيات [هى]... خطر على المجتمع، وغير أخلاقية للغاية.... ذلك من الخطأ ---كل الخطأ، يا بني، وأتوسل إليك ألا يكون لك علاقة بها".و مع ذلك، فحتى آلان روفين لم يقل شيئا في العلن. والواقع أن صمت أبرز الجنوبيين البيض كشف الكثير مما أسماه الرائد لويس ميريل، الذي حقق عن الكلان في مقاطعة يورك بولاية كارولينا الجنوبية "، إضعاف معنويات الرأي العام." فبدلا من أن يتنصل الديمقراطيون البارزون من حملة الإرهاب، فإنهم إما قللوا لأدنى حد من أنشطة الكلان أو قدموا تبريرات تكاد تكون مكشوفة بالنسبة عنهم. ونفى بعضهم وجود التنظيم كلية، منكرين التقارير الواردة عن العنف باعتبارها دعاية انتخابية من "طاحونة الافتراء الجمهورية" ووصف آخرون الضحايا باعتبارهم لصوصا، وزناة، أو رجال "طبعهم سيء" يستحقون مصيرهم.

جرى الكثير من نشاط الكلان في تلك المقاطعات الديمقراطية التى كان المسئولون المحليون فيها إما ينتمون إلى المنظمة أو يحمونها. بيد أنه حتى في المناطق الجمهورية، كان القانون مشلولا. وعندما كان المأمور يتغلب على الخوف من العنف ويلقى القبض على المشتبه بهم، كان الشهود يعزفون عن الإدلاء بالشهادة وكان رجال الكلان يحنثون باليمين ليقدم كل منهم نفسه باعتباره شاهد نفى عن الآخر. وتجاوز دعم المجتمع من عضوية الكلان الفعلية، شاملا الكثيرات من النساء الجنوبيات اللاتى كن يقمن بخياطة الملابس ووسائل التنكر لفرسان الليل، وكان الذين ليس لهم علاقة لهم بالكلان يرون أن العنف ضد السود لا يرقى إلى الجريمة.

و في بعض الأحيان، كانت جماعات منظمة تواجه بنجاح الكلان. فقدامى المحاربين في جيش الاتحاد الأبيض في مقاطعة بلونت الجبلية، فى ألاباما، نظموا مجموعة "مناهضة--- للكو كلوكس"، والتي انهت العنف بتهديد رجال الكلان بالانتقام منهم إن لم يتوقفوا عن جلد الاتحاديين وحرق كنائس ومدارس السود. وجابت دوريات السود المسلحين شوارع بنتسفيل، فى كارولينا الجنوبية، لمنع اعتداءات الكلان. ومع ذلك، فأن نطاق العنف، قلص من هذه الجهود للانتقام خارج نطاق

القانون. والواقع، إن كثيرين من الشماليين تساءلوا بصوت عال، في لهجة الاتهام، وعن كيف سمحت المجتمعات الجمهورية لنفسها بأن تروعها عصابات عنيفة. وجد البعض جوابا في إرث العبودية. فكما أعلن عضو الكونجرس إرميا هارالسون، الذي كان يعرف العبودية حتى عام ١٨٦٥، "إن الملونين...يخافون من البيض. فقد نشأوا علي أن يخافوا منهم."

ومن الصحيح حقا أن العبودية، التى أدت إلى أشكال عديدة من المقاومة السوداء، لم تسفر عن تقاليد واسعة من الانتقام العنيف ضد الإساءة. ولكن الافتقار إلى الجسارة، إذا كانت هناك جسارة، امتد صعودا وهبوطا في التسلسل الهرمي للحزب الجمهوري، ولم يقتصر على عرق واحد. فلم يخرج الجمهوريون ليلا لقتل خصومهم. كما لم تسع عصابات مسلحة لدفع الديمقراطيين بعيدا من صناديق الاقتراع. وكما كتب أحد السود من جورجيا التى مزقها العنف يقول "إننا نستطيع حرق كنائسهم ومدارسهم ولكن لا نريد انتهاك القانون أو نؤذى أي شخص ". وكتب أحد السود من جزء من الأجزاء التي مزقتها أعمال العنف من جورجيا. كل ما نريده هو أن نعيش في ظل القانون."

كانت العقبات العملية التى تعترض طريق المقاومة المسلحة هائلة. فقد كان كثيرون من المعتوقين الريفيين يملكون الأسلحة النارية، ولكن هذه كانت عموما بنادق ذات طلقة واحدة، أدنى بكثير من "أسلحة الدرجة الأولى" مثل بنادق وينشستر ذات الست طلقات التى كانت موجودة فى أيدى الكلان. ورغم أن كثيرين كانوا قد خدموا في جيش الاتحاد، فإن السود من ذوي الخبرة العسكرية كانوا أقل عددا فى منطقة، كل الذكور البيض فيها قد تدربوا عمليا على حمل السلاح. والمؤكد أن شبح تولى السود المسلحين أمر أخذ القانون بأيديهم يصيب المجتمع الأبيض بالسعار وينتج مزيدا من تصعيد العنف. وقد علق مسئول جمهوري أبيض في ولاية ألاباما قائلا "سيكون ذلك هو الفناء للزنوج لو قاموا بشيء من هذا القبيل". وكان تقييمه هذا صادرا عن لويزيانا فى ١٨٧٣ وأنتجت انتخابات لعام ١٨٧٢ مطالبات متضاربة عن منصب الحاكم، وهي حالة وجدت ما يوازيها في المحليات في جميع أنحاء الولاية. وفي أبرشية جرانت باريش، طوق المعتوقون الذين كانوا يخشون استيلاء الديمقراطيين على الحكم، مقر المقاطعة في كولفاكس وبدأو فى حفر الخنادق تحت قيادة قدامى المحاربين السود وضباط الميليشيات. وأستولوا على البلدة الصغيرة لمدة ثلاثة أسابيع؛ وفى يوم الأحد فى عيد الفصح قهر البيض المسلحون بالبنادق والمدافع المدافعين وأعقبت ذلك عمليات الذبح العشوائي، بما في ذلك مذبحة شملت حوالي خمسين من السود الذين كانوا قد ألقوا أسلحتهم، تحت راية الاستسلام البيضاء. وتوفي أيضا إثنان من البيض. كانت مذبحة كولفاكس هى الأشد فى دمويتها بين المذابح العرقية التى جرت في عصر إعادة البناء. وتأكد السود من أنه في أي مواجهة كبيرة سوف يلقون خسارة مهلكة.

وبطبيعة الحال، فإن المسؤولية عن قمع الجريمة لا تقع في نهاية المطاف، على عاتق الضحية، بل على الولاية. وقد نصح شمالى جمهوري الجنوبيون قائلا: "أرتدوا قفازاتكم الحديدية ". وعلى الورق، فإن الحكومات الجديدة أتخذت خطوات حاسمة. حيث حظرت الخروج على الأشخاص متنكرين، وشددت العقوبات على الاعتداء والقتل، والتآمر، وأذنت للمواطنين العاديين باعتقال أعضاء الكلان، بل لقد طالبت حتى المقاطعات بدفع تعويضات للمواطنين عن الإضرار بحقوقهم التى تنتهك أو تدمر ممتلكاتهم على يد الغوغاء. وعندما جاء وقت إنفاذ هذه القوانين، تردد قادة الحزب الجمهوري. فقد كان حكام الجنوب قليلى الثقة في نجاح المعتوقين عند مواجهة قدامى المحاربين الكونفدراليين المدربين تدريبا جيدا وخشوا من أن يطلق تسليح ميليشيا السود حربا عنصرية شاملة. واضافة لذلك، فقد كان من المؤكد أن مثل هذه الخطوة، كانت سوف تدمر الجهود المبذولة لجذب الدعم الأبيض وإظهار اعتدال الحزب الجمهوري.

وقد سعى الحكام فى أعماق الجنوب إلى تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة، وأتخذ القادرون منهم على الاستناد إلى أعداد كبيرة من الجمهوريين البيض إجراءات حاسمة. فقد جند الحاكم وليام جى. براونلو ميليشيا تكونت أساسا من الاتحاديين فى شرق تينيسي، وأعلن أوائل عام ١٨٦٩ الأحكام العرفية في تسع مقاطعات أبتليت بالعنف، وهي خطوة أدت إلى تقليص أنشطة الكلان بشكل حاد. ووضع الحاكم باول كلايتون عشر مقاطعات فى أركنسو تحت قانون الأحكام العرفية في نهاية ١٨٦٨ وأرسل وحدات من ميليشيات الولاية تتألف من السود والبيض الموالين للاتحاد. وألقي القبض على عشرات من المشتبه فيهم من رجال الكلان؛ وأعدم ثلاثة بعد محاكمات أمام محاكم عسكرية، وفر كثيرون من الولاية. وبحلول أوائل عام ١٨٦٩،كانت قد تمت استعادة النظام وتدمير الكلان. وأثبت حاكم ولاية تكساس ادموند جيه. ديفيس الحسم بالمثل، منظما شرطة الولاية من الطراز الأول حيث ضمت مائتى عضو، كان أربعين في المائة منهم من السود. وفيما بين عامى ١٨٧٠ و١٨٧٢، أعتقلت الشرطة أكثر من ٦٠٠٠ شخص، مما قمع الكلان على نحو فعال ووفر للمعتوقين قدرا حقيقيا من الحماية فى ولاية سيئة السمعة بسبب انتشار العنف على نطاق واسع.

ومثلما أوضح كلا من كلايتون وديفيس، فإنه يمكن لحكومة مستعدة لتعليق الإجراءات القانونية العادية واستخدام القوة المسلحة أن تواجه هجمات الكلان بفاعلية. ولكن مثلما اكتشف الكثير من الحكومات الحديثة، فأن تعليق الحقوق الدستورية ينطوي على مخاطر خاصة به، خاصة امكانية تحويل مرتكبي العنف من مجرمين إلى ضحايا في أعين المواطنين الذين يتعاطفون مع دوافعهم، إن لم يكن أساليبهم. لم يكن هناك مكان كانت فيه هذه المعضلة أكثر وضوحا مما كانت فيها كارولينا الشمالية، حيث أثار استخدام الحاكم وليام دبليو هولدن الميليشيا رد فعل أسقط إدارته. ففي عام ١٨٧٠، أوفد الحاكم وحدات الميليشيا البيضاء التي تجمعت في جبال غرب

كارولينا الشمالية إلى مقاطعات كاسويل وألمنس، تحت قيادة ضابط الجيش السابق للاتحاد جورج كيرك. وتم القبض على حوالي ١٠٠ من الرجال، وعلى الرغم من أن دستور الولاية لم يأذن للحاكم أن يعلن الأحكام العرفية، فقد علق هولدن المحاكم المحلية التي تسيطر عليها الكلان، وأمر بمحاكمة السجناء أمام لجنة عسكرية، ورفض الاستجابة لأمر الإحضار الصادر عن رئيس المحكمة العليا في الولاية. ومن المفارقات، أن الديمقراطيين أستأنفوا فى المحاكم الفيدرالية بعد ذلك بموجب قانون الإحضار لعام ١٨٦٧، الذى سن أصلا لحماية السود والبيض الاتحاديين. واضطر هولدن للافراج عن الأسرى، وانهارت الحملة ضد الكلان. وحققت القضية كسبا لمعارضي هولدن، وفاز الديمقراطيون باكتساح في الانتخابات التشريعية عام ١٨٧٠، التي جرت في خضم الضجة التي أثيرت حول الضبط والاحضار. وكانت نهاية مخزية لمسيرته المهنية السياسية المتعرجة، بسبب عدم استقرار الحياة السياسية فى ولاية بدت آفاقها مشرقة جدا ذات مرة.

وبطرق أخرى أيضا، كان للعنف تأثير عميق على العمل السياسى خلال إعادة البناء. فالكلان دمروا العديد من المنظمات الجمهورية المحلية. وبحلول عام ١٨٧١، كان الحزب في العديد من الجهات " مبعثرا ومغلوبا ومنتهيا أمره" وقد علق أدلبرت أميس، بإنه ليس هناك حزب فى الشمال أو الجنوب، يمكن أن يرى المئات من المنتمين له من " من خيرة العمال وأكثرهم جدارة بالثقة " قتلوا ويظل "محتفظا بحيويته." والواقع، ان مجتمع السود كان أكثر عرضة لتدمير بنيته التحتية السياسية عبر العنف بأكثر ما كان البيض معرضين لذلك. فقد لعب القادة المحليون مجموعة متنوعة من الأدوار في المدارس، والكنائس، والمنظمات الأخوية ولذلك فإن قتل أو نفي رجل واحد منهم يؤثر فى كثير من المؤسسات في آن واحد. وفى مجمع انتخابى من الأميين كانت المعلومات السياسية تتداول شفويا وليس من خلال الصحف أو النشرات، وكان القادة المحليون هم الجسور مع العالم الأكبر للعمل السياسى، وكانوا مصادر لا غنى عنها من الفطنة والتوجيه السياسيين، وقد جسد المسؤولون الجمهوريون السود والبيض، ثورة يبدو أنها قلبت الأمور رأسا على عقب. وكان لقتلهم أو نفيهم حتما تأثير مدمر على معنويات مجتمعاتهم.

و قد تجاوزت مسألة العنف كل الانقسامات داخل مجتمع السود، ووحدت الأغنياء والفقراء والأحرار والمعتوقين،فى دعوة إلى اتخاذ إجراءات حكومية جذرية لاستعادة النظام. والواقع أن العنف كان يمثل بالنسبة للسود نفيا لا يدحض لإدعاءات الجنوبيين البيض الذين هللوا بأنهم يمثلون الأخلاق العالية والحضارة الأعلى كثيرا. "وقد سأل روبرت ب. إليوت، " من فضلك أخبرنى من هو البربري هنا؟"

والأهم من ذلك كله، أن العنف في شكله الصارخ أثار مسألة الشرعية التى أرقت دولة إعادة البناء. وفي الواقع، إنه كما لاحظ ضابط كونفدرالي سابق بدهاء، فقد كان هدف الكلان على وجه التحديد "تحدي حكومات الولايات التي أعيد بناؤها، والتعامل معها بازدراء، واظهار

أنه ليس لها وجود حقيقي." بالطبع أن الممارسة الفعلية للسلطة، يمكن أن تحظى بالاحترام إن لم تكن ولاء عفويا. ولكن في حالات قليلة فقط وجدت الحكومات الجمهورية الإرادة اللازمة لممارسة هذا النوع من القوة. ومع تصاعد نشاط الكلان بعد الانتخابات عام ١٨٧٠، توجه جمهوريو الجنوب مرة أخرى إلى واشنطن طلبا للخلاص.

"السلطة من دون" :

تم انتخاب الرئيس المجبر على التصدى للعنف فى الجنوب تحت شعار "دعونا نحظى بالسلام. وفى حين توحد يوليسيس جرانت بوضوح مع سياسات إعادة البناء الجمهوري، لم يكن أحد يستطيع التأكد من أن الموقف تجاه الجنوب سوف يميز إدارته. فانتخابات جرانت أكدت "حتمية" إعادة بناء الجنوب، وأوضحت أن الجدل حول العبودية قد تمت تسويته. وحتى وهو يتولى منصبه، فإن ما دعاه أحد الجمهوريين "المسألة الشائكة حول حق الاقتراع" كانت على ما يبدو قد ألقيت على الباقين. ففي فبراير ١٨٦٩ وافق الكونغرس على التعديل الخامس عشر، الذي حظر على الحكومات الاتحادية وحكومات الولايات حرمان أي مواطن من التصويت على أسس عنصرية. وبعد ما يزيد قليلا عن عام، أصبح التعديل جزءا من الدستور.

وبالنسبة للديمقراطيين، بدا أن التعديل الخامس عشر هو "التدبير الأكثر ثورية" فى أي وقت الذى كان يتعين أن يلقى تصديق في الكونغرس عليه، وإنه القانون "المتوج" لمؤامرة الراديكاليين لتعزيز المساواة للسود وتحويل أمريكا من كونفدرالية ولايات إلى دولة مركزية. ومع ذلك، فإنه فى حين ألبس التعديل تضمين حق الاقتراع للسود ثياب التصديق الدستوري، فإنه لم يقل أي شيء عن الحق في تقلد المناصب ولا منع اشتراطات واختبارات معرفة القراءة والكتابة والملكية والتعليم التي في حين أنها غير عرقية، قد تستبعد بشكل فعال أغلبية السود من صناديق الاقتراع. ومن ثم فعلى خلاف التعديل الرابع عشر، بلغته، فشل التعديل الخامس عشر فى توسيع نطاق تعريف المواطنة لجميع الأميركيين. وكان الكونغرس قد رفض اقتراحا أكثر شمولا لمنع التمييز في حق الانتخاب وتولي المناصب العامة على أساس "العرق، أو اللون، أو المهد، أوالملكية، أوالتعليم، أو المعتقدات الدينية."، وكما أعلن أحد أعضاء مجلس الشيوخ " إن مسألة حق الاقتراع برمتها تخضع لقيد هو ألا يكون هناك أي تمييز بسبب العرق، ويتم تركها كما هي الآن."

وهكذا، فإنه كما لاحظ هنري آدمز، فقد كان التعديل الخامس عشر "أكثر من رائع من زاوية ما لم يحتويه أكثر منه من زاوية ما أحتواه." وقد نشأ الفشل من ضمان حق السود فى تولى المناصب العامة، من الخوف من أن يعرض مثل هذا الحكم للخطر آفاق التصديق عليه في الشمال. والأكثر أهمية، أن الكونغرس رفض أحكام حق الاقتراع التى "تشمل الرجل الأبيض" فضلا

عن الأسود. حيث كان الجمهوريون الجنوبيون، وانضم إليهم العديد من الراديكاليين الشماليين، يخشون من أن الضمان الشامل لحق التصويت سوف يبطل حرمان "المتمردين" من الحقوق الانتخابية. وبنفس القدر من الأهمية كانت، الولايات الشمالية تود الاحتفاظ بمؤهلات حق الاقتراع الخاصة بها. ففي الغرب، لم يكن يمكن للصينيين حق التصويت، وإذا غير التعديل الخامس عشر هذا الوضع، كما لاحظ السناتور الجمهوري كورنيليوس كول، في ولاية كاليفورنيا فإنه "سيقتل حزبنا ويجعله فاقد للحياة مثل حجر." وطالبت بنسلفانيا دفع ضرائب الولاية للحصول على الحق فى التصويت؛ وطالبت رود ايلاند المواطنين المولودين في الخارج بإمتلاك عقارات تبلغ قيمتها ١٣٤ دولار؛ وأصرت ماساشوستس وكونيتيكت على معرفة القراءة والكتابة. والحقيقة أن الولايات الشمالية أختزلت خلال إعادة البناء الحق في التصويت بأكثر مما فعلت الولايات الجنوبية. ومن المفارقات، إنه لم يكن الالتزام بتحديد لحقوق السود، ولكن الرغبة في الاحتفاظ بالفوارق التي تؤثر على البيض، هو الذى أسفر عن فتح الباب أمام اشتراطات ضرائب الرأس، واختبارات معرفة القراءة والكتابة، والملكية. وبطبيعة الحال، فإن كل من مؤيدي التعديل الخامس عشر "بقوة" أو "ضعف" تجاهلوا مطالبات النساء. ففى رأى دعاة تحرير المرأة مثل إليزابيث كادي ستانتون وسوزان بي أنتوني، فإن التعديل أضاف إلى العديد من "عمليات الإذلال" التى ألحقها الجمهوريون بقضيتهن. وإذا رفضن فكرة أن الدستور ينبغي أن يحظر التمييز العنصري في التصويت بينما أبقى التمييز على أساس الجنس، فقد عارضن التصديق عليه، مما وجه ضربة نهائية للتحالف القديمة بين المطالبين بإلغاء الرق- ودعاة الحقوق النسوية. ومع أفول نظرتها إلى حلفائها السابقين، أخذت ستانتون تعرب بشكل متزايد عن حجج عنصرية ونخبوية لرفض منح الذكور السود حق التصويت في حين ظلت المرأة المثقفة والثرية مستبعدة. وكتبت تقول "فكر فى أن كل من باتريك وسامبو وهانز واونغ تونغ الذين لا يعرفون الفرق بين الملكية والجمهورية، والذين لم يقرأوا إعلان الاستقلال مطلقا... ويصنعون القوانين من أجل ليديا ماريا تشايلد، ولوكريشيا موت، أو فاني كيمبل ". وفي مايو ١٨٦٩ تم حل الاجتماع السنوى لرابطة الحقوق المتساوية، وهي منظمة مكرسة للدفاع عن حق الاقتراع للسود والإناث على حد سواء والجميع يشعر بمرارة. وخرجت من الحطام منظمات قومية منافسة: جمعية ستانتون وأنتونى لحق المرأة فى الاقتراع الوطني، وهى تجسيد للحركة للنسوية المستقلة، وجمعية حق الاقتراع للنساء الأمريكيات، والتى ظلت مرتبطة بتقاليد الإصلاح الأقدم.

بيد أن معظم الإصلاحيين، أشادوا بالتعديل الخامس عشر كخاتمة مظفرة لأربعة عقود من التحريض نيابة عن الرقيق. وقد هلل وليام لويد جاريسون، قائلا "لا شىء فى التاريخ كله، يعادل هذا، والتحول الرائع والهادىء والمفاجئ لأربعة ملايين البشر من... كتلة للمزاد إلى صناديق

الاقتراع." وانحلت في شهر مارس ١٨٧٠ الجمعية الأمريكية لمكافحة الرق، فقد اعتقد أعضاؤها أن عملها قد أكتمل عندئذ. ومع ذلك ففى خضم مهرجان من الاحتفالات، أثارت بعض الأصوات الحذر. حيث حذر ويندل فيليبس من أن "حملة صليبية طويلة" لم تنته حقا، لأن المعتوقين باعتبارهم ضحايا لأحكام قاسية ولأخطاء متراكمة سوف يستمرون فى استحقاق "تعاطف خاص." من الأمة وقد تعرض هذا الرأى للهجوم حتى بين الإصلاحيين. حيث قال توماس وينتورث هيغنسون، الذي كان قد ساعد جون براون وقاد القوات السوداء، أن المعتوقين "ينبغي أن لا يستمروا فى البقاء تحت وصاية الأمة."

و قد اكتسبت هذه الآراء أهمية متزايدة في أوساط الجمهوريين. فحتى عندما كان كثيرون من المتحدثين باسم الحزب يدرجون حق السود فى الاقتراع في الدستور، فإن الكثيرين كانوا يعتقدون أن "قضية الزنوج المزعجة" قد زالت أخيرا من العمل السياسى القومي. فمع ضمان المساواة المدنية والسياسية للسود لم يعودوا يمتلكون حق توجيه مطالب إلى الحكومة الاتحادية؛ حيث أصبحت قواعد المنافسة فى السوق الحرة هى التى تحدد مركزهم في المجتمع. "فالزنجي الآن هو الناخب والمواطن"، كما أعلنت صحيفة إلينوي. "دعوه من الآن فصاعدا يأخذ فرصته في معركة الحياة."

و مثل كل التحولات الاجتماعية والسياسية الكبيرة، جاءت الثورة الأمريكية الثانية فى فترة من الدمج. وتحول الرأي العام الشمالي إلى مسائل أخرى. وركزت رسائل تلقاها أعضاء الكونجرس الجمهوريون على قضايا اقتصادية مثل العملة، والضرائب، والتحسينات الداخلية . كما لم يجد الجناح الجنوبي للحزب كثيرا من الاهتمام الأخوى في الشمال. وإذا افتقر الجمهوريون الجنوبيون إلى دعم قوي من مجتمع الأعمال المحلي، فقد اضطروا إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية لتمويل الصحف وتنظيم الحملات. ووجدوا أن التمويل القادم قليل. وو عموما، تجاهل الحزب القومي مؤسسات الولايات الجنوبية والحملات المحلية، بل إنه حتى عندما كانت الرئاسة على المحك، ذهب عدد قليل من المتحدثين المحنكين إلى الجنوب وأرسلت اللجنة القومية للحزب الجمهوري القليل من الأموال.

و في واشنطن، وجد الجمهوريون الجنوبيون أنفسهم يعاملون باعتبارهم أشخاصا محل أهتمام خاص بأقل مما عوملوا باعتبارهم ذوى قربى ضعيفة، وإن وجودهم يثير الحرج. فقد أخبر سيناتور أحد رجال كونجرس فى ولاية كارولينا الجنوبية، أن الشماليين " تعبوا من كلمة إعادة البناء هذه". وأن الجنوبيين حصلوا على عدد قليل من تعينات اللجان المهمة، وكثيرا ما وجدوا صعوبة في الحصول على فرصة لإلقاء الخطابات. ونظر لأن الشماليين كانوا يسيطرون على المناصب التشريعية الرئيسية واستمروا في النظر إلى الجنوب باعتباره أرضا لل"المتمردين" لا تستحق السخاء الاتحادي،

فلم يتمكن الجمهوريون الجنوبيون من الحصول على حصة عادلة من الانفاق. فمن الأموال المخصصة للتحسينات الداخلية من قبل الكونغرس الحادي والأربعون، لم يتلق الجنوب بأكمله سوى خمسة عشر في المئة كانت أساسا، كما اشتكى عضو الكونغرس عن الميسيسيبي جورج ماكي، مساعدات لخطوط السكك الحديدية التي يسيطر عليها "الرأسماليون الشماليون.".

كان كل الجمهوريين تقريبا لازالوا يعتقدون إنه يجب الدفاع عن إعادة البناء. لكنهم لم يبدو سوى اهتمام قليل بإجراء المزيد من التغييرات في الجنوب. بل إن مشروع قانون إنشاء لجنة قومية للأراضي قدمه عضو الكونغرس الأسود بنيامين تيرنر بخطاب مؤثر عن محنة العبيد وعملهم السابقين الذين أثرى عملهم الأمة، لكنهم استهلكوا قدرا من مالها أقل من أي طبقة أخرى من الناس، " لم يصل مطلقا لمرحلة التصويت. فالجمهوريون أيضا أثبتوا ترددا في تشجيع توسع دور الدولة في مجالات جديدة. وتجاوز حجم البيروقراطية مقيسا بحجم الميزانية الاتحادية، وعدد مشاريع القوانين التي قدمت أمام الكونغرس، ونطاق السلطة الوطنية مستويات ما قبل الحرب كثيرا. ومع ذلك فحتى بين الجمهوريين، استمرت الشكوك حول الدولة التدخلية[1]. وماتت جميعا في الكونغرس مقترحات إنشاء مكتب وطني للصحة، ولجنة للسكك الحديدية الاتحادية، ودور الاتحاد في تعزيز التعليم العام، وتأميم صناعة التلغراف. ومثلما أشار الجنوبي الأبيض الموالى للاتحاد من جورجيا آموس أكرمان بدهاء، فإنه في حين أن تعديلات ما بعد الحرب جعلت الحكومة "أكثر قومية من الناحية النظرية، لكنه "حتى بين الجمهوريين، كان هناك تردد في ممارسة صلاحيات تصحيح الأخطاء في الولايات." ومع ذلك، فإنه تماما مثلما ساعد تعنت أندرو جونسون وحكوماته الجنوبية فى إضفاء طابع راديكالى على الكونغرس في عام ١٨٦٦، فإن حملة الكو كلوكس كلان للإرهاب دفعت الجمهوريين إلى التدخل في الشؤون الجنوبية. وكما أعلن جون شيرمان "إذا كان هذا هو البديل الوحيد، فأننى على استعداد لأن أناشد مرة ثانية قوة الأمة، لسحق هذه الحرب الأهليه المنظمة مرة أخرى كما فعلنا من قبل."

وفي عامى ١٨٧٠ ١٨٧١، أصدر الكونغرس سلسلة من مراسيم الإنفاذ لمواجهة العنف الإرهابي. وقد حظرت هذه على المسؤولين في الدولة التمييز بين الناخبين على أساس العرق وأذنت للرئيس أن يعين مشرفين على الانتخابات بسلطة تخول لهم الإحالة إلى المحكمة الاتحادية حالات تزوير الانتخابات، والرشوة أو ترهيب الناخبين، والمؤامرات لمنع المواطنين من ممارسة حقوقهم الدستورية. ووضع الإجراء الأكثر اكتساحا، وهو قانون الكو كلوكس كلان الصادر فى إبريل عام

---

[1] ملحوظة للمترجم الدولة التدخلية هى التى تتجاوز وظائف الدولة الحارسة أو المحدودة التى تقتصر وظائفها على المهام السيادية الأمن الداخلى والعدل والدفاع الخارجى والتمثيل الخارجى والمالية العامة، لتتدخل فى مهام من صميم وظائف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنتاج والخدمات.

١٨٧١، ولأول مرة شمل بعض الجرائم التي يرتكبها الأفراد تحت مظلة القانون الاتحادي. إذ يمكن حاليا ملاحقة المؤامرات الرامية لحرمان المواطنين من الحق في التصويت، وتولى الوظائف العامة، والخدمة في هيئات المحلفين، والتمتع بحماية متكافئة من القوانين، إذا فشلت الولايات في اتخاذ إجراءات فعالة ضدها، بواسطة مدعى عام المقاطعة الاتحادي، بل ويمكن التدخل العسكري وتعليق المثول أمام القضاء.

وقد دفع قانون الكو كلوكس كلان الجمهوريين إلى الحدود القصوى للتغيير الدستوري. فقد ترك قانون الحقوق المدنية وتعديلات ما بعد الحرب، والمصممة أساسا لحماية المعتوقين من إجراءات الولاية المعادية، والأعمال الإجرامية الخاصة تحت سلطة المسئولين المحلين عن إنفاذ القوانين. الآن، وبعد جعل أعمال العنف الذي تتعدى على الحقوق المدنية والسياسية جريمة فيدرالية تعاقب عليها الدولة القومية، فإن الكونغرس "انتقل على سبيل التجربة إلى العصر الحديث." وقد لاحظت صحيفة الأمة أن "هذه التغيرات الهائلة لا تؤدي إلا إلى زيادة قوة الحكومة المركزية فحسب، لكنها تسلحها بولاية قضائية على فئة من القضايا التي لم يكن لها عليها أى ولاية قضائية من قبل مطلقا."

وقد برر الجمهوريون قوانين الإنفاذ احتكاما إلى السلطة القومية المتوسعة على نطاق كبير والتى كان منشؤها في الحرب الأهلية وجسدت تعديلات ما بعد الحرب. وتساءل بنيامين إف. بتلر، إذا كانت الحكومة الاتحادية لا تستطيع تمرير القوانين اللازمة لحماية حقوق، وحرية، وحياة مواطني الولايات المتحدة في الولايات، فلماذا وضعت ضمانات هذه الحقوق الأساسية في الدستور أصلا؟ " ونـدد الديمقراطيون بالقوانين باعتبارها من أعمال القوة أو تهديدات تمس الحرية الفردية. لكن قوة شخص ما يمكن أن تهدد حرية آخر. ومع الارهاب المستشري في أجزاء كبيرة من الجنوب، لم يبدى أعضاء الكونجرس السود اهتماما يذكر بالمناقشات المجردة بشأن الدستور.، وكما أعلن جوزيف ريني "، "أرغب فى أن يوضع بناء واسع وحر على أحكامه بحيث يؤمن الحماية للمواطن الأكثر تواضعا. لا تقل لي شيئا عن دستور يفشل في أن يحمى تحت سلطته الشرعية شعب هذا البلد ".

بالرغم من ذلك، فإنه بموجب قوانين الإنفاذ، كان يمكن للأفراد المظلومين مقاضاة المعتدين، وكان يقع على عاتق الحكومة الاتحادية قمع العنف. وكانت سلطات الإشراف على الانفاذ لممثلين اثنين من الجمهوريين الجنوبيين: آموس تى. أكرمان، وهو محامى مولود فى نيو هامبشاير وأقام لفترة طويلة في جورجيا، وتولى منصب المدعى العام في منتصف عام ١٨٧٠، ووكيل الإدعاء العام بنيامين اتش. بريستو، وهو من قدامى المحاربين فى جيش الاتحاد من ولاية كنتاكي. وقد أصرا كلاهما على التنفيذ الحازم للقوانين الجديدة. وأصبحت تحت تصرفهما وزارة العدل التي كانت قد أنشئت مؤخرا وحشد من أصحاب رتب المشير من الاتحاديين ومحامي المقاطعات الاتحاديين.

وعلى الرغم من الميزانية المحدودة، والصعوبات في تأمين الأدلة، وإحجام بعض الضحايا عن الإدلاء بشهاداتهم، وحقيقة أن المتهمين كانوا يوكلون محامين موهوبين ومحنكين لمعارضة محامى الإدعاء فى المقاطعات المثقلين بالعمل، بدأت محاكمة رجال الكلان المتهمين في عام ١٨٧١. وووجهت لائحة اتهام إلى مئات من الرجال في كارولينا الشمالية، حيث ساعدت القوات الفيدرالية فى القبض على المشتبه بهم. وانتهى الأمر بالكثيرين منهم في السجن، بما في ذلك راندولف شوتويل زعيم الكلان فى مقاطعة روثرفورد، الذي أمضى عامين في سجن ألباني، نيويورك. وأصدر ايلي جى. ويلز المدعى العام للولايات المتحدة ما يقرب من ٧٠٠ لائحة اتهام في الميسيسيبي. ولم تطبق الأحكام العسكرية لقوانين الإنفاذ إلا في كارولينا الجنوبية فقط. وأعلن جرانت في أكتوبر ١٨٧١ "حالة انعدام واستباحة القانون" في تسع مقاطعات فى داخل البلاد وعلق أمر الإحضار أمام المحكمة. واحتلت القوات الاتحادية المنطقة، وأجرت مئات الاعتقالات، وربما فر ٢٠٠٠ من رجال الكلان من الولاية. وسمح المدعى العام الذى كان يوجه شخصيا الاستراتيجية القانونية للحكومة، لمن اعترفوا وحددوا قادة التنظيم بالافلات دون عقاب، في حين حاكم بضع عشرات من أسوأ المجرمين أمام هيئات محلفين أغلبيتها من السود. وقد أعترف معظم المتهمين في نهاية المطاف بالذنب وصدرت ضدهم أحكام بالسجن.

وشكلت المحاكمات عام ١٨٧١، والتى بلغت ذروتها ضد الكلان فى كارولينا الجنوبية، انطلاقة مثيرة لإدارة جرانت، التي كانت قد أطلقت من قبل بعض مبادرات في السياسة الجنوبية. ويرجع الكثير من الفضل إلى أكرمان، الذي تأثر بشدة من الأدلة التي تكشفت. وكتب يقول: "رغم الفرح من قمع الكو لوكس كلان حتى في حي واحد، فإنى أشعر بحزن عميق إزاء هذه الأحوال. فقد كشفت عن انحراف المشاعر الأخلاقية بين السكان البيض بالجنوب التي لا تبشر بالخير لهذا الجزء من البلاد لهذا الجيل ". وشرع أكرمان فى حملة شخصية للتعريف بالرعب الذى يسببه العنف الجنوبي، وألقى المحاضرات في الشمال، وأثار اضطراب اجتماعات مجلس الوزراء بتقديم تقارير مقلقلة عن فظائع الكلان. لم يكن كل مستشاري جرانت يشاركونه قلقه. فقد اشتكى وزير الدولة هاميلتون فيش، من النائب العام، وضع الكلان "فى دماغه.... ومما يثير الملل الاضطرار للاستماع لهذا مرتين في الأسبوع."

وتبدو ثمار "الانفاذ" محكوما عليها بنسبة رجال الكلان المتهمين والمدانين قليلة فى الواقع،إذ شملت بضع مئات من الرجال من بين آلاف المذنبين فى الجرائم البشعة. ولكن السياسة ثبت نجاحها في استعادة النظام، إعادة روح الحياة إلى معنويات الجمهوريين الجنوبيين، وتمكين السود من ممارسة حقوقهم كمواطنين. وبحلول عام ١٨٧٢، كان استعداد الحكومة الاتحادية لجعل

سلطتها القانونية والقسرية تؤتى ثمارها، قد كسر ظهر الكلان وأحدث انخفاضا كبيرا في العنف في جميع أرجاء الجنوب.

هكذا انتهت مسيرة الكو كلوكس كلان فى فترة إعادة البناء، وربما كانت فصلا، من أكثر الفصول نذالة فى التاريخ الأميركي كله. وحققت القوة القومية ما لم تتمكن معظم الحكومات الجنوبية من تحقيقه، ولم يكن الرأي العام الجنوبي الأبيض راغبا، فى تحقيق: الإذعان لسيادة القانون. ومع ذلك كانت الحاجة إلى التدخل الخارجي تنضوى على اعتراف مهين بضعف أنظمة إعادة البناء. وكما كتب جمهورى من الميسيسبى، "إن إنفاذ القانون، له قوة مستمدة من مصدره؛ فحيث لا يوجد مثل هذا القانون لا تستطيع سلطة الولاية تنفيذه، عندما تكون السلطة المحلية ضعيفة للغاية." وقد عززت النتيجة بدرجة أكبر نزعة الجمهوريين الجنوبيين للتطلع إلى واشنطن طلبا للحماية. وكان السياسى الغريب من الشمال ألبرت تى. مورغان، يعتقد أن سلطة راسخة لا تحيد عن هدفها يمكن أن تضمن دوام إعادة البناء. ولا يتوقف هذا على ما إذا كانت مثل هذه السلطة ستقوم فى المستقبل الوشيك لا على الأحداث الجارية في الجنوب، ولكن على كيفية استجابة الشمال إلى تجربته الخاصة لإعادة البناء.

الفصل العاشر

إعادة بناء الشمال

شهد الشمال المنتصر مثله مثل الجنوب، تحولات اجتماعية بعد الحرب الأهلية. وإذا كانت إعادة بناء الشمال قد برهنت على أنها أقل ثورية منها فى الجنوب، فإن عملية التغيير التي حفزتها الحرب استمرت في زمن السلم. وتكاثرت على توطيد الاقتصاد الرأسمالي:ازدهار الصناعة التحويلية، وانتشار أشكال جديدة من التنظيم الصناعي، والانتهاء من شبكة السكك الحديدية، وفتح منطقة عبر غرب المسيسيبي أمام التعدين، وقطع الأخشاب، وتربية المواشي، والزراعة التجارية. وقد تغيرت البنية الاجتماعية الشمالية، مثل الجنوبية، في هذه السنوات. واحتلت طبقة قوية على نحو متزايد من الصناعيين ورجال أعمال السكك الحديدية مكانها جنبا إلى جنب مع النخبة التجارية القديمة؛ ونما عدد المهنيين والعمال ذوي الياقات البيضاء بشكل مثير؛ وحل الأجير محل الحرفى المستقل بشكل لا رجعة فيه باعتباره العامل النموذجي. وعند عودته من إنجلترا في عام ١٨٦٨، فوجىء تشارلز فرانسيس آدمز وعائلته بانتصار الاقتصاد الصناعي الجديد على الاقتصاد المتمركز على الزراعة والصناعة الحرفية: " لو أنهم كانوا مثل تجار مدينة صور القديمة عام 1000 قبل الميلاد، الذين هبطوا على الأرض قادمين من القمم العذراء لجبل طارق، كان لايمكن أن يعدو غرباء على شاطئ عالم تغير كثيرا عن ما كان عليه قبل عشر سنوات ". وعلاوة على ذلك، فكما هو الحال في الجنوب، فقد أنتجت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية مطالب جديدة على الدولة وغيرت شروط النقاش السياسي وأساليب التنظيم الحزبي. ولم يظل أى جانب من جوانب الحياة غير متأثر بإعادة بناء الشمال من علاقات العمل. إلى السياسة الحزبية إلى المواقف تجاه الجنوب بعد الحرب.

الشمال وعصر رأس المال:

لم تتباطأ الطفرة الاقتصادية التى حفزتها الحرب إلا فترة وجيزة مع مجيء السلام، وسرعان ما عاد ناتج الصناعة التحويلية إلى مساره التصاعدي بسرعة لا هوادة فيه. وزاد الإنتاج الصناعي للأمة بنسبة خمسة وسبعين في المئة بحلول ١٨٧٣، على مستواه عام ١٨٦٥، وهو رقم أكثر لفتا للانتباه بالنظر إلى الركود الاقتصادي في الجنوب. وفي نفس الثماني سنوات تلك نفسها، دخل ثلاثة ملايين مهاجر البلد، متجهين جميعا نحو الشمال والغرب، وأجج عملهم النمو السريع للمراكز الحضرية مثل نيويورك والمدن الصناعية الأصغر من باترسون إلى ميلووكي. وبحلول ١٨٧٣، عندما أصبحت الولايات المتحدة في المرتبة الثانية بعد بريطانيا في الإنتاج الصناعي وتجاوز عدد العاملين غير الزراعيين عدد المزارعين، دخل الشمال نهائيا في العصر الصناعي بلا رجعة.

وإذا كان محلج القطن يرمز إلى الثورة الصناعية في وقت مبكر، فإن السكك الحديدية جسدت النظام الرأسمالي الناضج. ففيما بين عام ١٨٦٥ وعام ١٨٧٣، تم مد ٣٥٠٠٠ كيلومترا من خطوط السكك الحديدية، وهو رقم تجاوز شبكة السكك الحديدية بأكملها من عام ١٨٦٠. وفتحت السكك الحديدية مناطق جديدة واسعة للزراعة التجارية، وساعدت مدن مثل شيكاغو وكانساس سيتي فى توسيع نطاق تأثيرها الاقتصادي على داخل البلاد الزراعى، وأستوعبت شهيتها النهمة الحصول على الأموال الكثير من رؤوس أموال الاستثمار، وساهمت فى تطوير العمل المصرفي، وسهلت تركيز مزيد من سوق رأس المال في البلاد في وول ستريت. بيد أنه لم يكن هناك ما يماثل أهمية الانتهاء من نظام السكك الحديدية، من حيث كان تنسيقها وتوحيدها، وباعتبارها الخطوط الرئيسية التى يسيطر عليه الرأسماليون الشرقيون، واستيعابهم المتزايد للشركات الصغيرة. وفى ظل القيادة المقدامة لتوماس أيه سكوت، شكلت شركة السكك الحديدية بنسلفانيا، وهى أكبر شركة في البلاد، امبراطورية اقتصادية امتدت عبر القارة وشملت مناجم الفحم والبواخر العابرة للمحيطات. ولم يكن سوى بلدين فقط في العالم هما بريطانيا وفرنسا، يمتلكان خطوطا حديدية أكثر من مسارات بنسلفانيا التى بلغت ٦٠٠٠ ميلا. وقد خلقت السكك الحديدية بالنسبة لأصحاب هذه المشاريع المنطلقة مثل كوليس بى هنتنجتون، وجيمس جى. هيل، وجاي جولد، فرصا لتكوين ثروات لم يسمع بها من قبل. وعملت السكك الحديدية بالنسبة للأميركين الآخرين، باعتبارها كقوة تأميم، واختزلت بشكل حاد تكاليف النقل وأنشات سوقا وطنية واسعة، وساعدت في غضون ربع قرن، في جعل الولايات المتحدة دولة صناعية بارزة في العالم.

ولم تتغلغل الرأسمالية فى أى مكان بسرعة أكبر مما فعلت عبر غرب الميسيسيبي. ففي ختام الحرب الأهلية، كانت حدود الاستيطان عبر نهر المسيسيبي فحسب. وكانت تقع وراءه ملايين الأفدنة من الأراضي الخصبة والغنية بالمعادن التى تجوبها قطعان الجاموس الهائلة التي وفرت

الغذاء والكساء، والمأوى لعدد ربما بلغ ربع مليون هندي أحمر. وبحلول الوقت الذي ترك فيه جرانت المنصب، كانت السكك الحديدية تعبر السهول الكبرى وحل المزارعون ومربو الماشية محل الجاموس، وتركز معظم الهنود فى المحميات، وعلى الرغم من أن الحرب ضدهم لم تنته حتى مذبحة السيوكس في ووندد نى في عام ١٨٩٠، فإن عالم هنود السهول كان قد حان وقت وضع نهاية له. وبينما الجنوب يكافح مع مشاكل الإصلاح، نشأت إمبراطورية زراعية جديدة في ولايات مينيسوتا، وداكوتا، ونبراسكا، وكانساس، الذي ارتفع سكانها من ٣٠٠٠٠٠ في عام ١٨٦٠ إلى ما يزيد على ٢٠٠٠٠٠٠ فى العشرين عاما الأخيرة.

بيد أن الغرب، كان أكثر من إمبراطورية زراعية. فقد قامت حول البحيرات العظمى وفى وادي أوهايو مجمعات تعدينية وصناعية جديدة موجهة لمعالجة إنتاج المزارعين المتزايد وتلبية طلبات السكك الحديدية الهائلة لمنتجات مثل الآلات، والفحم، والحديد. وحدث النمو الأكثر إثارة للذهول في شيكاغو، التي هيمنت على منطقة الحبوب، واللحوم، والحرف الخشبية وبرزت بوصفها مركزا رئيسيا للصناعة والسكك الحديدية، وموطنا لمصانع الحديد والصلب ومصانع الآلات الزراعية، ومصانع تعبئة اللحوم. وظهرت فى كل أرجاء الغرب مشروعات شركات رأسمالية فقد وقعت صناعة الخشب فى ويسكونسن وميتشيغان، التي يسيطر عليها صغار المنتجين في عام ١٨٦٠، تحت سيطرة الشركات الممولة من الشرق التى استحوزت على مساحات شاسعة من الغابات وأقامت مصانع لنشر الخشب، تجاوز إنتاجها بكثير أي شيء كان معروفا قبل الحرب، ووظفت جيوشا من قاطعى الخشب. وسقط التعدين الغربي بشكل متزايد تحت سيطرة الشركات التي حشدت الرساميل الشرقية والأوروبية لإدخال التكنولوجيا الأكثر تقدما، وأحلت عمال المناجم المأجورين العاملين فى الآبار العميقة محل العامل المنقب المستقل.

وكما هو الحال في الجنوب، كان الهيكل السياسي في الشمال غير مجهز كما يجب للتعامل مع المطالب الهائلة على موارد الدولة والفرص الجديدة للفساد التي خلقها الاقتصاد الرأسمالي المحلق. وقد لاحظ زعيم الجمهوريين فى إلينوي " إن الدهاليز والردهات فى كل مجلس تشريعى تكتظ برجال يبحثون عن استخلاص ميزة ما لشركة أو لأخرى. وفي الغرب ظهر إن "العمل السياسى فى التنمية" أقرب إلى العمل السياسى فى إعادة بناء الجنوب فى أشد صوره وضوحا، مع ممارسة شركات خط السكة الحديد، والتعدين والخشب، نفوذا متجاوزا للحد على سياسة الحكومة. وفى ظل إدارة حاكم الولاية صموئيل جى. كروفورد، وهو محامي مرتبط بشركة يونيون باسيفيك، خصصت السلطة التشريعية فى كانساس مئات آلاف من الأكرات من الأراضي العامة للولاية لخطوط السكك الحديدية فى الولاية. وفي ويسكونسن، حاز العديد من المشرعين أسهما مالية أو مناصب إدارة شركات الخشب والسكك الحديدية المدعومة من الولاية. وكانت جماعات

الضغط تحتشد في مبنى المجلس التشريعي؛ وقد لاحظ حاكم الولاية جادوالدر سى. أشبرن "إنها تستحضر أسوء الصفات فى شخصية الإنسان، حيث ترى غالبية المشرعين لدينا يتصارعون من أجل ملىء الجراب... وهو أمر مهين."

ويبدو أن اتصال الزعماء الجمهوريين المتزايد مع الشركات التجارية كان أكثر وضوحا في واشنطن. فحتى المسؤولين الذين لا يرقى إليهم الشك فى نزاهتهم كانوا يشعرون بالارتياح إزاء الترتيبات التي تبدو اليوم تضاربا فاحشا فى المصالح. فقد قبل السناتور ليمان ترمبل، على سبيل المثال، أجرة وكالة سنوية من شركة السكة الحديدية لوسط ولاية إيلينوي. وأغتنى المشرعون الأقل تدقيقا من خلال خدمة الشركات المتحالفة مع حزبهم. فقد كافأت شركة وسط المحيط الهادئ السناتور وليام إم ستيوارت. من ولاية نيفادا ب ٥٠٠٠٠ فدان من الأراضي لخدماته في لجنة السكة الحديدية للمحيط الهادئ. وأخذ المصرفي جاي كوك، و"ممول الحرب الأهلية" والمساهم الرئيسى في الحملات الرئاسية لجرانت، رهنا عقاريا على منزل جيمس جى. بلين، رئيس مجلس النواب فى واشنطن وباع قطعة ثمينة من أرض دولوث لحاكم ولاية أوهايو رذرفورد هايز في "صفقة كبيرة"، ووظفت جماعات الضغط الساسة الذين لا يتولون مناصب مثل بنيامين واد واجناطيوس دونيلي.

وقد أثبتت الحكومة الاتحادية مثلها مثل حكومات الولايات أنها تراعى بحرص مصالح السكك الحديدية وغيرها من الشركات. فقد وزع قانون التعدين الوطني لعام ١٨٦٦ ملايين الإكرات من الأراضي العامة الغنية بالمعادن على شركات التعدين مجانا. وفيما بين عامى ١٨٦٢ و١٨٧٢، منحت الحكومة أكثر من ١٠٠ مليون إكر من الأراضي وملايين الدولارات لدعم بناء السكك الحديدية، معظمها لتمويل خطوط عابرة للقارة أعطت براءتها أثناء الحرب الأهلية وبعدها. ولم يكن السود يستطيعون إلا ملاحظة التناقض بين هذا السخاء والتقاعس عن توفير الأرض للمعتوقين. وقد سأل المعتوق أنتوني واين، عن السبب فى أنه "في حين خصص الكونجرس أرضا تبلغ ملايين الأكرات لتدليل مخططات السكك الحديدية لم يساعد الفقير أنتوني وشعبه الذين يتضورون جوعا ويرتدون الخرق؟" ولم يقدم أحد جوابا.

وكما حدث في إعادة بناء الجنوب، نبع كثير من الفساد فى عصر جرانت من تعزيز الحكومة لتنمية السكك الحديدية. وتضمن المثال الأكثر شهرة التورط فى فضيحة كريدى موبيليه للائتمان، وهي شركة وهمية شكلتها حلقة داخلية من المساهمين فى شركة يونيون باسيفيك لبناء خط بمساعدة الحكومة بأرباح باهظة، وهو ترتيب كان يحميه توزيع أسهم موبليه للائتمان على أعضاء الكونجرس من ذوي النفوذ. وبعد تفجير صحيفة للقصة، أسفر تحقيق في الكونغرس عن طرد اثنين من الأعضاء وتشويه سمعة العديد غيرهم من الموظفين العموميين، بما في ذلك رئيس مجلس النواب بلين ونائبى الرئيس جرانت وهما شويلر كولفاكس وهنري ويلسون.

بيد أنه سيكون من الخطأ، إتهام كل صناع القوانين بالاخلال بالأمانة في العمل بالمخالفات أو أن نفترض أن ضغط الشركات والفساد السياسي يقدمان شرحا وافيا للسخاء الحكومي الملحوظ لما أسماه مارك توين عصر أميركا المموه بالذهب. فقد كان الأمر الأكثر أهمية هو الاعتقاد واسع النطاق بالفوائد الاجتماعية والمزايا السياسية للتطور الرأسمالي. بيد أنه على الرغم من قوتها المتنامية، انضمت الشركات الجديدة إلى الكثير من المجموعات الأخرى التى تجاهد من أجل استخدام سلطة الدولة لتحقيق مصالحها الخاصة. وكما هو الحال في الجنوب، أثر التغيير الاجتماعي في الجنوب تأثيرا عميقا على السياسة والحكومة في الشمال. وأصبحت الدولة ساحة معركة ليس فقط لأصحاب المشاريع الذين يسعون للحصول على مزايا اقتصادية، ولكن أيضا للراديكاليين، والسود، والنساء الذين كانوا يأملون أن تمتد إعادة البناء الاجتماعي والعنصري التى روجت لها الحكومة شمالا، للمزارعين والعمال المنكبين على معالجة عدم المساواة الناجمة عن التوسع الرأسمالي السريع، ولطبقة المثقفين الجديدة الواعية بذاتها والمصممة على إعادة تعريف معنى "الإصلاح".

تحول السياسة :

في بعض النواحي، سارت التغيرات في السلطة العامة في الشمال بموازاة تلك التى جرت في الجنوب. فقد تولت حكومات الولايات مسئولية أكبر عن الصحة العامة والرعاية، والتعليم، والمدن واستثمرت بكثافة في بناء الحدائق وتحسين خدمات المياه والغاز. وازدهر تدخل الحكومة حيث كان الجمهوريون يتمتعون بأغلبية آمنة أو عندما كان الراديكاليون يهيمنون على الحزب. فقد أنشأت ماساشوستس، حين كان هناك كادر وثيق العرى من الراديكاليين يسيطرون على سياسة الحزب الجمهوري طوال ستينيات القرن التاسع عشر، مجالس الولاية التى تشرف على الجمعيات الخيرية العامة ومرافق الصحة العامة وشرطة الولاية. وتوسع الجمهوريون في ميتشجان في مرافق الدولة للأطفال المشردين والمجانين، والصم، والمكفوفين، وأنشأوا مجلسا للصحة، وجعلوا الالتحاق بالمدارس إلزاميا للمرة الأولى، وجرموا القسوة على الحيوانات، وأنشأوا مجلس شرطة للعاصمة ديترويت الديمقراطية.

و في ظل إدارة حاكم الولاية الراديكالي روبين فنتون، سنت نيويورك برنامج الإصلاح الأكثر طموحا في الشمال. وفيما بين عام ١٨٦٥ وعام ١٨٦٧، أنشأت الهيئة التشريعية ثمانية كليات جديدة لتدريب المعلمين، وأقامت أول مجلس ولاية للجمعيات الخيرية، وألغت رسوم مدارس التعليم العامة، وحددت معايير الحد الأدنى للإسكان في نيويورك. وحل قسم الإطفاء المكون من محترفين محل أفواج المتطوعين والتى اشتهرت بأنها غير

كفؤة، وأنشأت السلطة التشريعية مجلس إدارة جديد للصحة، وهو واحد من عدد قليل من الأجهزة الإدارية للسلطة فى تلك الفترة خولت له السلطة فرض لوائحها. وأحدثت هذه المبادرات، مقترنة بتقديم المساعدات للشركات زيادة سريعة فى الميزانيات، والديون، ومعدلات الضرائب في الولاية والمدينة. ولكن على عكس الجنوب، كانت قدرة الشماليين على دفع الضرائب المفروضة على الثروة الإجمالية أو دخل الفرد آخذة فى التزايد.

كما اتخذ الجمهوريون أيضا خطوات لتحسين حظ السود الشماليين. وحقق الحزب بضع منافع من الجهود المبذولة لمكافحة التمييز العنصرى، لأنه كان من المرجح أن يفوق عدد الناخبين البيض الذين تتسبب هذه السياسة فى استيائهم، العدد القليل للسكان السود. ومن ذلك، نشأت حملة المساواة المدنية والسياسية من الفكر الراديكالي، والتحريض من كنائس السود، والصحف، ومؤتمرات الولاية التي طالبت بإلغاء القوانين التمييزية، والحق فى الالتحاق بالمدارس وركوب عربات الترام، وتوسيع نطاق ثورة إعادة البناء الديمقراطية إلى الشمال.

و قد أنتجت توليفة من التدابير والإجراءات التى اتخذها الكونغرس على مستوى الولايات والحكومات المحلية تقدما مذهلا في مجال حقوق السود الشماليين. وأبطل قانون الحقوق المدنية لعام ١٨٦٦ وتعديلات ما بعد الحرب قوانين منع السود من دخول الولايات الشمالية، والشهادة في المحاكم، والتصويت، واستخدمه الأفراد للضغط من أجل المطالبة بالتعويض عن الأضرار ضد شركات السكك الحديدية والترام التي حرمتهم من استخدامها على قدم المساواة مع البيض. وحظرت الجمعية التشريعية فى بنسلفانيا الفصل فى عربات الترام في عام ١٨٦٧، وسن الجمهوريون فى نيويورك بعد ست سنوات قانون الحقوق المدنية الرائد الذي جرم التمييز في الأماكن العامة. وكما اكتسب السود حق الالتحاق بالمدارس الحكومية في الولايات التي لم توفر سابقا أي فرصة لتعليمهم. وفي عدد قليل من الولايات، أصبح التعليم المختلط الأعراق هو القاعدة. و حظرت الجمعية التشريعية عام ١٨٦٧ فى ميتشيجان الفصل العنصرى فى المدارس، وأستقبلت جامعة الولاية أول طلابها السود في عام ١٨٦٨. وقضت المحكمة العليا في ولاية إيوا بأن التعليم المنفصل يعد انتهاكا للتعديل الرابع عشر.

وعلى الرغم من إسقاط هذه الحواجز، ثبت إن إعادة البناء العرقى أقل اتساعا فى نطاقه منه فى الجنوب. فقد ظل معظم السود الشماليين واقعين فى اسار الاسكان الأقل شأنا والوظائف الوضيعة وغير الماهرة (وحتى هنا أصبح موطئ قدمهم يزاحمهم فيه تدفق مستمر من المهاجرين الأوروبيين والتمييز من قبل أرباب العمل والنقابات على حد سواء، حتى أصبح محفوفا بالمخاطر على نحو متزايد). وقد حددت دراسة استقصائية ١٨٧١ أجريت عن مجتمع السود في مدينة نيويورك أن هناك نحو ٤٠٠ من النوادل و٥٠٠ من عمال الشحن والتفريغ،

وهناك اثنين فقط من الأطباء وعدد قليل من الحرفيين المهرة. وقد افتقر السياسيون السود في الشمال إلى استراتيجية قادرة على البقاء للتصدى للمحنة الاقتصادية لمجتمعهم. ربما كان هذا أمرا مفر منه لمجموعة تمثل بالكاد إثنين في المئة من السكان في الشمال. ومع ذلك، فقد وجد السود الحياة العامة تتفتح أمامهم حينذاك بطرق كان لا يمكن تصورها قبل الحرب.و مطالبتهم بالحقوق السياسية- مما يعنيه أن تكون جمهوريا بحيث أن تسعين في المئة من ناخبي الحزب في ولاية نيويورك دعموا حق الاقتراع على قدم المساواة في استفتاء لم ينجح فى ١٨٦٩. ومع منح السود حق التصويت، ظلت المرأة هى "الفئة الوحيدة من المواطنين غير الممثلة كلية في الحكومة." وعلى الرغم من تفكك تحالف دعاة إلغاء الرق وأنصار النسوية في منازعات حول تعديلات ما بعد الحرب الأهلية، فإن حركة عريضة القاعدة ضغطت من أجل وضع حد للقيود المفروضة على الحقوق الاجتماعية والقانونية للمرأة. وقد ظل حق التصويت محوريا فى التفكير النسوي، لأنه كان يعد بإعطاء المرأة مكانة متساوية في الحياة العامة، وينقض الإيديولوجية التي تجعل المنزل مجالا للمرأة، ويمكنها سياسيا من معالجة المظالم الأخرى.

وقد كتبت ليديا ماريا تشايلد إلى تشارلز سومنر في عام ١٨٧٢ "لو أعطيت فرصة للتنفيس الحر عن كل غضبى المكبوت بشأن خضوع المرأة، فربما أرعبتك.... ومن ثم يكفي، القول بأن النظرية والحكومة زائفتان، أو أن يكون للمرأة الحق في التصويت ". ولم تكن مرارة شايلد أمرا غير مألوف بين النساء في القرن التاسع عشر، وكان منطقها لا يمكن دحضه. ولكن حتى في ماساتشوستس الراديكالية، فقد أدت المشكلة لإنقسام الحزب. وعلى الرغم من أن حاكم الولاية وليام كلافلين كان يؤيد حق الاقتراع، فإن مؤتمر الحزب فى ١٨٧١ تجنب الخوض في المسألة وأشار فقط إلى أنها "تستحق أكبر قدر من الاهتمام والاحترام" وفشل إجراء تعديل دستوري في الجمعية التشريعية. وحل نفس المصير بالمقترحات المقدمة في إيوا وماين، وعندما أجرت صحيفة ميتشجان الجمهورية استفتاء فى ١٨٧٤منى حق المرأة فى التصويت المرأة بهزيمة حاسمة.

وإذا كان التحريض على حق الاقتراع للنساء قد فضح عزوف الجمهوريين عن الوصول بتنفيذ الحقوق المتساوية إلى نهايته المنطقية، فإن المطالب السياسية من الشماليين المتضررين اقتصاديا واجهت الحزب بمشاكل مختلفة. فقد أثار توسع السكك الحديدية خاصة فى الغرب احتجاجات متنامية. حيث اشتكى المزارعون التجاريون من الأسعار الباهظة للشحن والمحسوبية المعطاه لشركات الشحن الكبيرة، وارتفاع أسعار السلع المصنعة. واستاءت موانئ الأنهار والبحيرات من تجاوزها، بل إن تجار شيكاغو أشتكوا من معاناتهم من رسوم الشحن العالية والتمييزية والرسوم العالية في المستودعات التي تسيطر عليها السكك الحديدية. وبالنسبة لجميع هذه المجموعات، وعلى نحو متزايد، بدت السكك الحديدية قوة غريبة، ومتطفلة عطلت الترتيبات الاقتصادية

التقليدية وقنوات التجارة وهددت استقلال الأفراد والمجتمعات المحلية. وكان هناك رد واحد هو الاعتراض على الانتشار السريع لشركة" باترونزاوف هاسبندرى، أوجرانج فى وادي المسيسيبي الأعلى التى اتجهت إلى إنشاء تعاونيات لتفادى الوسطاء الاستغلاليين و"لإجبار شركات النقل على شراء منتجاتنا بسعر عادل." وعلى الرغم من شركة أوجرانج لم تكن حزبية، فقد تحولت سريعا للعمل السياسى رسميا، مطالبة بأن تعالج الدولة التدخلية التي أغدقت المساعدات على الشركات الآن الاختلالات الناجمة عن نمو الاقتصاد الرأسمالي السريع. وجسد الرد الأكثر شهرة والأكثر إثارة للجدل من مجلس مفوضى إلينوي للسكك الحديدية والمستودعات، تعريفا واسعا للصلاحيات التنظيمية للولاية، لأن المجلس التشريعي أعطاه سلطة إلغاء التمييز فى الأسعار، ووضع حد أقصى للرسوم، وتنفيذ قراراته. وأنتج تحد قانوني من قبل شركات السكك الحديدية والمستودعات حكم المحكمة العليا الذى يعد علامة بارزة في قضية مون ضد إلينوي ١٨٧٧، الذى دعم سلطة الولاية لتنظيم الأعمال ذات الطابع شبه العام.

بل لقد نشأت مسائل سياسية وأيديولوجية شائكة بدرجة أكبر من إحياء الحركة العمالية الشمالية. فعلى الرغم من أن العمال إنقسموا على أساس من الحرفة والمهارة والعرق والدين، فقد نشأ شعور بالوحدة بينهم من جراء جوانب الحياة الاقتصادية التى شعر جميع العمال تقريبا (والعديد من الأمريكيين الآخرين) أنها تنذر بالخطر. وعلى الرغم من الإزدهار واسع النطاق، فإن تراكم ثروات لم يسبق لها مثيل لدى قباطنة التجارة والصناعة أنتج فوارق لم يسمع بها من عدم المساواة في الدخل. وحول الميل الجامح نحو ميكنة الصناعة والإنتاج الكبير حول الحرفيين المهرة إلى "رعاة للآلات" وهدد بأن يرسخ الحياة الأميركية ضمن ما أسمته صحيفة الأمة "اللعنة الكبيرة للعالم القديم، انقسام المجتمع إلى طبقات. وكان إدوارد أتكينسون قد أشار خلال الحرب الأهلية، إلى أن صناعة ماساتشوستس، وقفت "في حالة انتقال، وغيرت دور بنات المزارعين، من المساعدة العابرة، إلى العمل والعيش لبضع سنوات في منازل إلى أن يعملن ويعشن لبضع سنوات فى نزل، وعاملات دائمات فى المصانع." وبحلول عام ١٨٧٠، كان الاتجاه نفسه واضحا في الغرب. ففي سينسيناتي، على سبيل المثال، كان عدد قليل من المصانع الكبيرة توظف عددا من العمال يماثل ما توظفه آلاف من المنشئات الصغيرة في المدينة. وأثار كل هذا تساؤلات مقلقة حول استمرار صلاحية بديهيات العمل الحر: وهى أن الحرية تقوم على ملكية وسائل الإنتاج، وأن العمل من أجل أجر مجرد وضع مؤقت على طريق الاستقلال الاقتصادي.

وعندما دخلت مسألة العمل إلى الساحة السياسية، فقد أنتجت اصطفافا يختلف تماما عن اصطفاف إعادة البناء. وفي الكونغرس، أنتج قانون جورج دبليو جوليان لتحديد يوم عمل ذي الثماني ساعات للموظفين الاتحاديين تحالفا غير معتاد من الديمقراطيين الشماليين، وكان كثيرون

منهم يمثلون دوائر الطبقة العاملة الحضرية، وبفضل الجمهوريون الراديكاليون الذين اعتادوا على استخدام الدولة الديمقراطية لأغراض الإصلاح. أصبح المشروع قانونا في عام ١٨٦٨، بعدما هزم الراديكاليون والديمقراطيون اقتراح جون شيرمان لتخفيض الأجور لتحقيق التوازن مع خفض ساعات العمل.

وقد اعتبرت إحدى الصحف الجمهورية الدعم الراديكالى لمشروع قانون العمل لمدة ثماني ساعات طبيعيا تماما، حيث كان العمال والراديكاليون يشتركون فى الالتزام بالكرامة الأساسية للإنسان" و"المساواة الشاملة." بيد إنه على مستوى الولاية، أثبتت هذه المسألة أنها أكثر تعقيدا، لأنه فى حين أن تطبيق القانون الاتحادي اقتصر فقط على العاملين لحساب الحكومة، فإن تشريع الولاية كان لابد أن يؤثر على الموظفين في القطاع الخاص. وقد تبدت قدرة العمال على إثارة الانقسام في مسألة العمل لافتة للنظر في ماساشوستس، الولاية الأكثر تصنيعا في البلاد. فهنا تقاسمت الحركة العمالية والجمهوريون الراديكاليون أرضية مشتركة، لأن الكثيرين من زعماء النقابات قد تأثروا بالدعوة لإلغاء الرق، وقد دعمت صحيفة" بوسطن ديلى إيفننج فويس"، وهي صحيفة عمالية، سياسة الكونغرس لإعادة البناء، وحثت النقابات على وقف استبعاد السود. ومن جانبهم، أيد كثير من الراديكاليين فى ماساتشوستس، بما في ذلك رئيس مجلس النواب جيمس إم. ستون، تشريعات الحد من يوم العمل، وحظر تشغيل الأطفال، وضمان السلامة فى المصانع. بيد أن الآخرين، بما في ذلك القطب الراديكالى فرانسيس دبليو بيرد، أصروا على أن مطالب العمال تعد انتهاكات لقانون العرض والطلب وتتناقض مع المبدأ المهم لحرية التعاقد الذى كان الجمهوريين يحاولون إدخاله في الجنوب. وحققت سلسلة متعاقبة من اللجان الحكومية التى يهيمن عليها الراديكاليون في مدى الحاجة إلى تشريعات العمل، ولكن عارضت جميعها تنظيم الدولة لساعات العمل باعتباره "تخريبا لحق الملكية الفردية."

و عن طريق التشكيك في عدالة علاقات العمل الشمالية، أثارت الحركة العمالية أسئلة أساسية أمام أيديولوجية العمل الحر. ومثل المعتوقون الساعين للأراضي والمزارعون في الغرب الداعين إلى تنظيم السكك الحديدية، ضغط دعاة إصلاح قوانين العمل في الحزب الجمهوري للنظر في واقع القوة الاقتصادية السائدة غير المتكافئة والتبعية الاقتصادية السائدة على نطاق واسع ومسؤولية الدولة فى مكافحتها. ولم يكن الصراع الطبقي في حد ذاته،"الأرض الضحلة المغمورة التى غرقت فيها أحلام الراديكاليين"؛ وقد جنحت النزعة الجمهورية الراديكالية، كما رأينا، إلى العمل السياسى المرئي جدا المتعلق بالعرق وإعادة البناء. ولكن ما أسمته صحيفة الأمة نشوء "العمل السياسى بمشاعر طبقية" أضعف الراديكالية من خلال تعزيز نوع جديد من القيادة السياسية: إلى سماسرة سلطة غير أيديولوجية في، مجتمع متنافر وتعددي.

و قد يسر تنوع المطالبات من حكومات الولايات الشمالية فيما بعد الحرب حدوث تحول داخل الحزب الجمهوري من العمل السياسى الأيديولوجي إلى العمل السياسى التنظيمى. ولم تقع أحزاب الولايات تحت سيطرة أعضاء مجلس الشيوخ الأقوياء الذين اعتبروا الحكومة طريقا للحصول على المناصب وأداة للتوسط فى المطالب المتضاربة للمجموعات الاقتصادية والأثنية المختلفة داخل المجتمع الشمالى إلا بعد أن نزع تولى جرانت للرئاسة فتيل الأزمة الأيديولوجية لسنوات جونسون، وأضعف النفوذ الراديكالى في واشنطن. وعلى الرغم من أن كثيرين من هؤلاء الأنصار البواسل كانوا نشطين في الحملة الصليبية المناهضة للعبودية، فإن غالبيتهم لم يعودوا يطيقون صبرا على العمل السياسى الإيديولوجي الذى ساد الحزب.

وتحول جدول الأعمال السياسي ببطء من إعادة البناء إلى القضايا الاقتصادية التي حددتها التحالفات المتغيرة التى تقوم على انقسام الشرق والغرب، الريف والحضر، والخطوط المهنية بدلا من الانقسامات بين الراديكاليين والمعتدلين والديمقراطيين والجمهوريين. ومع ذلك، فإن حقيقة أن الجمهوريين أنقسموا حول كل قضية آخرى تقريبا قد زادت من أهمية الحرب الأهلية وإعادة البناء باعتبارها المحك الذى استخدم باعتباره تعريفا مستمرا لهوية الحزب. وكان هذا كان يعنى بالنسبة لبعض السياسيين، على حد التعبير المزرى "التلويح بقميص يسيل منه الدم" في وقت الانتخابات؛ وبالنسبة لآخرين استمر قلق حقيقي على مصير السود فى الجنوب. وهكذا، إذ تضاءلت قضية الجنوب باعتبارها مصدر إلهام للإصلاح بعيد المدى أو مصدرا للمبادرات السياسية الجديدة، فقد ظل الالتزام بإعادة البناء نقطة تجمع قوية لقادة الحزب. ومن المفارقات، أن صعود أنصار الوحدة قوض سياسة الجنوب الجمهوري بأقل مما فعله صعود مجموعة مؤثرة من الإصلاحيين في الحزب الذين انتهى تمردهم ضد السياسة الجديدة لحقبة جرانت ليشمل المطالبة بوضع نهاية لإعادة البناء.

صعود الليبرالية :

بحلول نهاية فترة جرانت الأولى، اشتكى أحد قادة الحزب الساخطين، من أن " المنظمة الجمهورية الكبيرة" قد "تفككت إلى سبعة وثلاثين جماعة باطنية أو"حلقة" من أعضاء مجلس الشيوخ" كل منها تحتكر حصتها من المحسوبيه الاتحادية، وكلها فاسدة بلا شك. وأنتج العمل السياسى الجديد للعصر الذهبي دعوة متنامية للإصلاح. وفى صدارة الإصلاح وقفت مجموعة صغيرة ولكنها مؤثرة من المثقفين والإعلاميين، والمهنيين. وكان من بين أعضائها رواد صحفيون مثل أيه إل جودكن، وهوراس هوايت، وصموئيل بولز، وأكاديميون اقتصاديون مثل فرانسيس أماسا ووكر وديفيد أ. ويلز ورجال أعمال لهم ميول فكرية مثل إدوارد أتكنسون وإسحاق شيرمان،

وسياسيون إصلاحيون مثل كارل ستشورز وجيمس أيه جارفيلد.. وكان معظمهم من خريجي الجامعات الذين كانوا يقيمون في شمال شرق البلاد في المناطق الحضرية أو فى المدن الغربية مثل سينسيناتي وشيكاغو، وقد صاغت هذه المجموعة التي تنتحل صفة "أفضل الرجال" أيديولوجية مشتركة وطورت شعورا بالهوية الجماعية من خلال منظمات مثل الجمعية الأميركية للعلوم الاجتماعية وشبكة من الصحف المؤثرة، من بينها نيشن، ونورث أمريكان ريفيو،و سبرنجفيلد ريبابلكان، وشيكاغو تريبيون. عكست أهميتها المتنامية مجيء عصر المثقفين الأمريكين المصممين على وضع بصماتهم على العمل السياسى في العصر الذهبي.

زودت الليبرالية الكلاسيكية الإصلاحيين ببديهيات "العلوم المالية" و"التجارة الحرة، وقانون العرض والطلب، وقاعدة الذهب. وشكلت الحكومة المحدودة ركيزة أخرى لعقيدة الإصلاحيين، لأن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية عزز جميع الجوانب المقيتة فى العمل السياسى للعصر الذهبي: الرشوة، والضرائب المرتفعة، والإسراف العام. وقد أعلن جودكن، "أن الحكومة يجب أن تخرج من أعمال الحماية و دعم مشروعات الأعمال وأعمال التحسين والتنمية.... ذلك أنها لا يمكن الاقتراب منها دون تنمية الفساد".

كان الإصلاحيون الليبراليون هم المتحدثون المخلصون النزيهون من وجهة نظرهم باسم الصالح العام. ومع ذلك، ساعدت أيديولوجية الإصلاح على بلورة وعى متميز ومحافظ على نحو متزايد لدى الطبقة الوسطى، وقد كتب المؤرخ فرانسيس باركمان، "بروليتاريا جاهلة وطبقة أغنياء نصف متعلمة، قد ارتفعت مثل أرواح فى الظلام فى أفقنا الاجتماعي والسياسي." ومع ذلك، ففي حين ثار الإصلاحيون على رجال السكك الحديدية و"حلقات الفحم والحديد" التى شوهت كل من السوق والإجراءات الحكومية، فقد بدا أنهم أكثر قلقا من الخطر السياسي المتنامي من الأسفل. ورد "أفضل الرجال" على قوانين تنظيم السكك الحديدية، والإضرابات، والمطالبة بسن تشريعات للعمل لمدة ثماني ساعات بهجوم مضاد عنيف. وكانت هذه "المخططات للتدخل " تنتهك "القوانين الأبدية للاقتصاد السياسي" من خلال تقويض مبدأ العرض والطلب وتوظيف قوة الحكومة القسرية لمصالح طبقة واحدة من المواطنين.

وقد اعتقد الإصلاحيون، أن كثير من تدهور العمل السياسى فى العصر الذهبي، نشأ من نجاح دعاة الإثارة والنهابين الذين صعدوا الى السلطة من خلال استغلال الأحكام المسبقة للناخبين من الطبقة العاملة. وانضم الإصلاحيون الليبراليون في نيويورك إلى عدد أكبر بكثير من رجال الأعمال والمحامين والممولين، والسياسيين المعارضين للإطاحة بالآلية الديمقراطية التى كانت تستخدمها "المجموعة المتألقة" لوليام إم. تويد، التي نهبت عشرات الملايين من الدولارات من المدينة (يتضاءل مقياس نهبها أمام أى نهب أثناء إعادة بناء الجنوب). ورأى "أفضل الرجال"، إن

فضيحة تويد رمزا للعلاقة التكافلية بين الفساد والعمل السياسى التنظيمي، والسلطة السياسية من كلا من رجال السكك الحديدية والطبقة العاملة الحضرية، وسوء استخدام سلطة الدولة. وقد حدث هذا لأن"المجموعة المتألقة" المسيطرة علي المحسوبية فى المدينة، شكلت تحالفا مع قطبى السكك الحديدية جيم فيسك وجاي جولد، وأقامت علاقات وثيقة مع نقابات العمال، وابتدعت نظاما غير رسمي للمحسوبية باستخدام أموال البلدية لمساعدة المدارس الكاثوليكية وتوفير الغذاء والوقود للفقراء. ومما أزعج الإصلاحيين " أن كشف الفساد فى فضيحة تويد، فشل في تقليص شعبيته بين الناخبين من الطبقة الدنيا. بل والأكثر فظاعة فضيحة تويد، لأنها تتعلق بزعيم جمهوري، كان عضو الكونغرس عن ماساتشوستس بنيامين إف. بتلر، الذي أيد بحماس متقد قضايا روعت الإصلاحيين: يوم عمل من ثماني ساعات، والتضخم، ودفع الدين الوطني بالدولارات الأمريكية. وزاد فى روعهم الأراء المحترمة عبر تبني منح المرأة حق التصويت، والقومية الايرلندية، وكوميون باريس. وأصبحت "البتلرية" اختصارا لنوع جديد من العمل السياسى الشعبوي التي غرس فى الحياة العامة الأمريكية "روح الغوغاء الأوروبية."

ومن الواضح أن، الإصلاح الليبرالي جمع بين عقيدة أخلاقية، وعلم الاجتماع الناشئ، وغضب طبقة المثقفين من الطبقة المتوسطة الذين أزعجهم الصراع الطبقي، ومن هيمنة العمل السياسى للهيئة التنظيمية، ومن استبعادهم من السلطة. وقد عكس ظهوره انشقاق الدافع الراديكالى الذي ازدهر خلال الحرب الأهلية وأوائل فترة إعادة البناء. وكان جميع الإصلاحيين تقريبا من المدافعين الأول عن إلغاء الرق وحق السود فى الاقتراع. ولكن حتى لو كان جميع الراديكاليين قد وافقوا على أنه يجب على الدولة تبني مبدأ المساواة المدنية والسياسية، فقد أصر الليبراليون على نحو متزايد على أنه ينبغي لها أن تفعل شيئا آخر. وبينما طالب العمال والمزارعون، ومجموعات أخرى من الشماليين، بإجراء تغيرات اجتماعية واقتصادية ترعاها الحكومة الجديدة، فقد هاجم نفس الإصلاحيين الليبراليين الذين كانوا من قبل قد مجدوا سلطة الدولة لمناصرة "زيف المحاولات القائمة لصالح الإنسانية في التشريع" وأصروا على أن السلطة العامة " هى بطبيعتها مسرفة وفاسدة، وخطيرة." وتخلى كثيرون من الإصلاحيين عن المبادئ الديمقراطية كلية، ودعوا إلى أن تكون المؤهلات التعليمية أساسا للتصويت، خاصة في المدن الكبيرة في البلاد، وزيادة عدد الموظفين المعينين وليس المنتخبين.

وكان إصلاح الخدمة المدنية أحد وسائل الليبراليين 'المفضلة لكسر سلطة آليات الحزب وفتح باب تولى مسئولية المناصب لرجال مثلهم. وبداية من عام ١٨٦٥، قدم عضو الكونجرس عن رود آيلاند توماس جنكز مقترحات، صيغت على غرار سابقة بريطانية، بإنشاء نظام امتحانات تنافسية وتولى الموظفين الاتحاديين مناصبهم بصورة دائمة. وكما هو متوقع، فقد اعتبر قادة الحزب الاقتراح

كتهديد لقوام الحياة فى منظماتهم ولأسباب خاصة بهم، وأشاروا إلى تداعيات الخطة المعادية للديمقراطية. ووجه النقاد اتهاما بأن تولى المناصب العامة لمدى الحياة، من شأنه أن "ينشىء أرستقراطية من شاغلي المناصب" معزولة عن إرادة الشعب. وأما نظام الامتحانات، في الوقت الذي لا تتمتع فيه سوى نسبة ضئيلة من الأميركيين بإمكانية الوصول إلى التعليم الجامعي، من شأنه أن يقصر المناصب على ثرى "غبي [أغبياء]" يمكنه " الحصول على دبلوم من جامعة ييل"، ولكنه لا يعرف شيئا عن الشئون العملية.

وقد أصبح الإصلاحيين محبطين على نحو متزايد مع إعادة البناء على الرغم من أنهم كانوا قد دعموا، صياغة وتعديلات وقوانين إعادة ما بعد الحرب، وساعدوا على ذلك بالفعل. ورأى الكثيرون منهم قضية الجنوب باعتبارها تشتيتا مزعجا للانتباه ليتمكن النهابين فى الحزب من الاحتفاظ بولاء الناخبين من خلال التلويح بقميص تسيل منه الدماء، في حين منع تخفيض التعريفة الجمركية، وإصلاح الخدمة المدنية، والحكم الرشيد من الهيمنة على النقاش السياسي. وعلى نحو متزايد، وجدت الانتقادات الديمقراطية لحكومات الجنوب جمهورا متقبلا بين الإصلاحيين الليبراليين من الشمال. وأكدت إعادة البناء مخاطر الديمقراطية الجامحة والعجز السياسي للنظم الأدنى مثلما فعلت حلقة تويد والبتلرية. وكما كتب تشارلز فرانسيس آدمز، الابن، في عام ١٨٦٩، فإن "الاقتراع العام" " لا يمكن في الانجليزية البسيطة حكومة إلا أن يعنى الجهل والرذيلة:، وإنه يعني بروليتاريا أوربية، خاصة الكلتية[1] (من غير الأنجلوساكسون)، والبروليتاريا على ساحل المحيط الأطلسي، وبروليتاريا أفريقية على شواطئ الخليج، وبروليتاريا صينية على المحيط الهادئ ". وقد بدت أفكار المساواة بالنسبة لإصلاحيين مثل آدمز، مفارقة تاريخية، ونكوصا إلى رقة عاطفة غير علمية من حقبة سابقة. وقد دعم التحيز الطبقي والعنصري كل منهما الآخر، حيث سار اهتمام الاصلاحيين بالبعد بأنفسهم عن المراتب الدنيا في الوطن جنبا إلى جنب مع عدم الحساسية المتزايدة إزاء تطلعات المساواة مع العبيد السابقين.

بالإضافة إلى التشابه الواضح بين الفساد فى الجنوب والشمال، وصمت السياسات الاقتصادية والاجتماعية لحكومات إعادة البناء، الإصلاحيين بأنهم دعاة "التشريعات الطبقية" الجامحة. وكسبت شكاوى من مؤتمرات دافعي الضرائب من النفقات الباهظة للمشرعين من غير الملاك "تعاطفا قلبيا من أفضل الشماليين" جزئيا بسبب زيادة الضرائب وتورم الميزانيات العامة في الشمال. وبإصرار أكثر من الجمهوريين الآخرين، جادل الإصلاحيون بأن الأمة قد فعلت كل ما في وسعها للسود، ويتعين علي المعتوقين الآن أن يشقوا طريقهم الخاصة في العالم. وكما أعلنت صحيفة الأمة في عام ١٨٦٧،"أن إلغاء تحامل البيض ضد الزنوج، يعتمد كليا تقريبا على الزنوج

[1] ملحوظة للمترجم نسبة لفرع من الهنود الأوروبيين سكن قديما فرنسا وبريطانيا وأيرلندا.

أنفسهم." إذ لا يمكن للتشريع أبدا مواجهة "العبء الكبير" الذى ينوء على العرق وهو "الرغبة فى الحصول على جميع المطالبات العادية بالاحترام الاجتماعي." وكان كثيرون حينذاك ينظرون إلى هدف حماية الحقوق المتساوية للسود بتهور فى النخوة. وكما أعلن ستشورز في مجلس الشيوخ "هناك العديد من الاضطرابات الاجتماعية، والتي يصعب جدا علاجها بواسطة القوانين". وماذا يحدث إذا أثبتت السلطات المحلية إنها غير راغبة أو غير قادرة على اخماد العنف؟ فإن السود، كما قال جودكن، يجب أن ينتقلوا إلى الولايات التى يتم احترام حقوقهم فيها.

إلا أن رجالا مثل جودكن، أدركوا ما إذا كان من المرجح أن السود يقدموا الكثير من الدعم إلى "الإصلاح". فهو بالنسبة إلى المعتوقين، يعنى التقشف وخفض الضرائب وعددا أقل من الخدمات الحكومية، وقد ميزوا ما وراء ضجة الإصلاحيين "ضد" التشريع الطبقى" وتقديمهم النصح إلى المعتوقين من أجل" صنع مصيرهم، بأنه لامبالاة قاسية بمصيرهم. وقد تسائلت صحيفة العصر القومي الجديد: "هل انتهى الواجب الفردى أو القومى، حيث يبدأ التوقف عن عمل الشر؟"، وعلاوة على ذلك، فإن السود يسلمون بأن إصلاح الخدمة المدنية سيمنع "السكان الملونين كلهم" من تولى المناصب العامة على نحو فعال. كما أوضح ببلاغة شخص معتوق من الميسيسيبي بعد أن أجرى الفحص الاتحادى لوظيفة حارس فنار:

لم يكن يحالفنى الحظ في تلقي التعليم. كنت في العبودية من الشباب إلى مرحلة الرجولة.... ولكنى تعلمت كل ما كان عمليا لواحد في مثل وضعي.... يمكننى أن أبحر بسفينة فى زقاقنا البحرى، ومع ذلك لا أستطيع النجاح فى امتحان الهندسة، في الهندسة العلمية، في الرياضيات، أو حتى في الرسم الصناعي... أعتقد، من دون غرور، أنني مؤهل للحفاظ على الفنار.... لو كان هذا الاختبار هو القاعدة، فسوف يتم استبعاد كل رجل ملون على هذا الساحل من الوظيفة. أنتم تقولون لنا إن أمجاد الأمة مفتوحة أمامنا، ولكن يمكنكم استبعادنا عن طريق اختبارات قاسية لا يستطيع أحد منا النجاح فيها.

وفي الأساس، كان الإصلاحيون يعتقدون، أن العنف الجنوبي نشأ من نفس السبب الفساد السياسي: استبعاد رجال من ذوى "الذكاء والثقافة." من تولى المناصب العامة، وإذا كان إصلاح الخدمة المدنية في الشمال قد قدم حلا، ففي الجنوب، دعا الإصلاحيون إلى إزالة المعوقات السياسية التي منعت كونفيدراليين بارزين "القادة الطبيعيين" فى المنطقة، من تولى المناصب العامة. لذا جرى انعكاس ملحوظ في التعاطف، ومع تصوير بيض الجنوب على نحو متزايد بأنهم ضحايا الظلم وأعتبر السود غير صالحين لممارسة حق الاقتراع، وجرت إدانة للساسة الغرباء من الشمال باعتبارهم مجرد لصوص عديمى المبادىء. وقد انتهى الإصلاح الليبرالي الذى نشأ باعتباره نقد للتغييرات الاجتماعية والسياسية فى الشمال إلى اعتبار إعادة البناء تعبيرا عن جميع الشرور

الحقيقية والمتخيلة للعصر الذهبي وقد أعلنت صحيفة الأمة، "إن إعادة البناء تبدو من الناحية الأخلاقية عملية أكثر كارثية من التمرد. و"فشلت كلية" باعتبارها تجربة في الحكم".

انتخابات عام ١٨٧٢ :

ومع اقتراب أجل فترة جرانت الأولى من نهايتها، لم يعد التصنيف إلى "معتدل و"راديكالى " ملائما لوصف الفصائل الجمهورية. فمع انحسار الراديكالية، وهيمنة العمل السياسى التنظيمي، وظهور الإصلاح الليبرالي، ركزت تحالفات الحزب عندئذ على جرانت نفسه وعلى العمل السياسى الجديد للعصر الذهبي.

وإدراكا من الإصلاحيين لضعفهم ضمن صفوف الحزب الجمهوري، نظر الإصلاحيون على نحو متزايد فى تشكيل حزب جديد. وليس هناك شيء كشف على نحو أكثر راديكالية عن كيف أن التنظيم الجمهوري قد تغير، أكثر من العدد الكبير من مؤسسي الحزب الذين احتشدوا حول قضية الليبرالية. وشملت القائمة كثيرين من الديمقراطيين السابقين، مثل ليمان ترمبل، الذي كان يعتقد أن "الهويج القديم سيطر على الحزب [الجمهوري] ". وكما كان هناك أيضا رواد مناهضى العبودية مثل جورج دبليو جوليان، مقتنعين بأن العمل السياسى تفكك إلى ما هو أكثر قليلا من "صراع بين الداخل وأهل الخارج على توزيع الأرغفة والأسماك." ولكن ما وحد كل هؤلاء السياسيين الساخطين تقريبا هو تجربة استبعاد القيادة الجديدة للحزب لهم. وكان من بينهم ثلاثة حكام من الحرب الأهلية: في نيويورك روبن فنتون، وكان نفوذه قد خسف به السناتور روسكو كونكلنج؛ وفى بنسلفانيا أندرو كورتين، الذي كان قد أطاحت به من السلطة حلقة أنصار سايمون كاميرون ؛ وأوستن بلير، الذى أصيب طموحه للحصول على مقعد في مجلس الشيوخ عن ميشيجان بالاحباط من قبل آلية زكريا تشاندلر.

وتجمعت مجموعة غير متجانسة من الرجال الذين أغتربوا عن نظام جرانت في سينسيناتي فى مايو ١٨٧٢ فى مؤتمر الحزب الجمهوري الليبرالي: الإصلاحيون والتجار الأحرار، وقدامى المحاربين من مناهضى العبودية، ومجموعة معتبرة من الرجال الذين "طردوا من تولى المناصب العامة أو كانوا يتوقعون الحصول عليها. " وفي النهاية، ومما أثار دهشة الجميع تقريبا، أن هوراس جريلي رئيس تحرير نيويورك تريبيون ظهر باعتباره مرشحا. ومما يوضح هذه النتيجة غير المتوقعة عدم قدرة الإصلاحيين على التوحد على مرشح واحد، وشعبية جريلي الشخصية بين الجمهوريين. ومع ذلك، فإن المرشح كان معاديا للتجارة الحرة وغير ميال لإصلاح الخدمة المدنية وغيرها من معايير الليبرالية. ونتيجة لذلك، تحولت حملة جريلي إلى التركيز على قضية واحدة مشتركة بين التحالف الليبرالي غير المتجانس: هى سياسة جديدة للجنوب.

وبشأن هذه المسألة، كان جريلي يمتلك أوراق اعتماد إصلاح لا تشوبه شائبة. فمنذ لحظة انتهاء الحرب، عارض المصادرة ومحاكمات الخيانة ودعا "السادة" من كلا الفريقين لدعم إعادة البناء السمحة على أساس " العفو الشامل والاقتراع النزيه." وفي عام ١٨٦٧ قدم جزء من المستندات التي حررت جيفرسون ديفيس من السجن. وفي حين كان جريلى يندد بالكلان ويدعم جهود الإنفاذ الاتحادي، فإنه حدد الضرائب المرتفعة واستبعاد "أفضل الرجال" من تولى المناصب العامة باعتبارهما حاجزين أمام التنمية الإقليمية والمصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، ردد هذا المدافع منذ زمن طويل عن حقوق السود على نحو متزايد شكاوى الديمقراطيين حول المعتوقين. وأصر جريلي، على إنه يجب على السود أن يدافعوا عن أنفسهم، وكانت وصيته القاسية هى"أضرب بجذورك عميقا، أتقن عملك، أو مت!" وبعد أن فاز بترشيح سينسيناتي الذى كان في جزء منه بسبب الدعم القوي من المندوبين الجنوبيين، صاغ جريلي خطاب قبوله الذى شدد على مسألة "الحكم الذاتي المحلي"، ودعا الأميركيين إلى "ضم الأيدي عبر الهوة الدامية" بإنهاء حالة الحرب وإعادة البناء وراءها.

وإذ واجه الجمهوريون هذا التحدي غير المتوقع، فقد تحركوا لاستباق خصومهم فى تحقيق غاياتهم. ففي غضون شهر من ترشيح جريلي، خفض الكونغرس رسوم التعريفة بنسبة عشرة في المئة، وسن قانون عفو بعيد الحق في شغل الوظائف تقريبا إلى جميع الكونفيدراليين السابقين الذين كانوا مازالوا مستبعدين بموجب التعديل الرابع عشر. وبالنسبة للديمقراطيين، كانت الحركة الليبرالية هبة من السماء لأولئك الذين كانوا يرغبون في إثبات أن حزبهم قد تصالح مع نتائج الحرب الأهلية. ولكن اختيار جريلي سقط عليهم "مثل بطانية مبللة." هل كان على الديمقراطيين أن يختاروا كمرشح لهم، رجلا كان قد كرس مسيرته لتوبيخ الحزب وكل ما دافع عنه ؟ لم يكن أمام الحزب بديل لو كان يأمل في هزيمة جرانت. وفي يوليو، أيد المؤتمر القومي الديمقراطي المرشح الليبرالي والبرنامج الذى قدمه باعتباره برنامجا له. وقد أعلنت صحيفة وورلد إنه سواء فاز جريلي أو خسر، فإن الأمر لم يكن مهما؛ ذلك أن ترشيحه "فصل الحزب من القضايا الميتة من الماض العقيم."

وباستثناء جورجيا، التي لم تفعل الإدارة الديمقراطية فيها شيئا لردع العنف، شهد عام ١٨٧٢ الانتخابات الأكثر سلمية فى فترة إعادة البناء برمتها. ولم يفز جريلي إلا بثلاث ولايات كونفيدرالية سابقا، هى جورجيا، وتينيسي، وتكساس، بالإضافة إلى ولايات كنتاكي، وميريلاند، وميسوري. وحقق الجمهوريون عودة مرموقة في الولايات المفقودة في عامى ١٨٦٩ و١٨٧٠ مكتسحا ولاية فرجينيا الغربية، ومنتخبا غالبية أعضاء الكونجرس في ولايتى تينيسي وفيرجينيا، ومنتخبا الحكام في كارولينا الشمالية وألاباما. على الرغم من بقاء المجلس التشريعى فى ألاباما منقسما بين الطرفين، فقد

أصبحت ألاباما الحالة الوحيدة خلال إعادة البناء التي استعاد فيها الجمهوريين السيطرة على إدارة الولاية "المستردة" سابقا من قبل الديمقراطيين. وعلى ما يبدو لم تكن الاستعادة، لا مفر منها ولا رجعة فيها، وبد أن الجمهوريين، كما يتذكر عضو الكونغرس المنتخب حديثا الأسود جون ر. لينش في وقت لاحق، يمثلون "حزب المستقبل".

وفي الشمال، وجدت حملة جريلي نفسها تكتنفها صعوبات منذ البداية، بدءا من تاريخ المرشح نفسه. فكما لاحظ أحد الديموقراطيين، "أنا متلهف على رؤية السيرة التى سيقدمها أصدقاؤه" وقد اضطر أنصار جريلي لإنفاق الكثير من وقتهم لشرح إشاراته فى الماضي إلى الديمقراطيين بأنهم "القتلة والزناة والسكارى، والجبناء، والكذابين واللصوص ".

فيما يتعلق بكلا الحزبين، اللذين انقسما داخليا بسبب قضايا أخرى، أصبحت السياسة الجنوبية النغمة الأساسية لحملة الخريف. وركزت خطب جريلي وأنصاره بشكل حصري تقريبا على شرور إعادة البناء والحاجة إلى استعادة "الحكم الذاتي المحلي." وهكذا فإن انتخابات عام ١٨٧٢ توجت العملية التى أصبحت بها المعارضة لإعادة البناء ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالحملة الصليبية الأوسع للإصلاح والحكم الرشيد. ومن جانبهم، لوح الجمهوريون بالقميص الذى يسيل منه الدم، مع تعزيز ذلك بإشارات إلى " اعتداءات الكو كلوكس كلان وعمليات القتل وغارات السلب فى منتصف الليل." ولكن الحزب دافع أيضا عن حقوق السود فى المواطنة المتساوية والحماية من الاعتداء العنيف والمفاهيم التى كانت تضرب بجذورها عميقا حينذاك بين جمهور الناخبين الجمهوريين. و قد خلص صحفى ليبرالي إلى "أن الصرخة بأن حريات السود لا تزال في خطر...كانت هى السلاح الأقوى للحملة." وفاز جرانت فى كل ولايات الشمال الممتدة على خط ماسون ديكسون. وعلى المستوى القومى، مثل حصول الجمهوريين على أكثر من خمسة وخمسين في المئة من الأصوات أكبر أغلبية في أي انتخابات رئاسية فيما بين عام ١٨٣٦ و١٨٩٢.

و عززت الانتخابات لعام ١٨٧٢ سطوة العمل السياسى التنظيمى. فمن جهة أولى، أكدت حقيقة أن عددا كبيرا من الراديكاليين السابقين قد ساندوا جريلي مما كان يعنى وفاة الراديكالية سواء باعتبارها حركة سياسية أو أيديولوجية متماسكة. وإضافة لذلك، فإن انفصال مجموعة من قادة الحزب البارزين، عزز فقط قبضة البواسل على السلطة. ولم يكن يمكن الاستغناء عن الأفراد، على ما يبدو لكى يبقى الحزب.

ومن المفارقات، أن الانتخابات أظهرت التزام الجمهوريين الشماليين بإعادة البناء وعززت الاتجاهات داخل كلا الحزبين التي كان من شأنها أن تضع سريعا السياسة الجنوبية على مسار كان الليبراليون رواده. وقد خرج الديمقراطيون الشماليون، في الواقع، من الهزيمة وهم فى وضع يؤهلهم استراتيجيا إلى الاستفادة من الكساد الاقتصادي القادم، لأنهم بالتخلي عن المناشدات

الصريحة فى قضية العرق واستيعاب مجموعة واضحة للغاية من الجمهوريين الليبراليين، قاموا بحل ارتباطهم القديم جزئيا بالعنصرية والخيانة، فى حين لم يغيروا بأي حال من الأحوال نيتهم بالتراجع عن الحماية الاتحادية لحقوق السود. وبالنسبة للجمهوريين، فإن الدعوة الديمقراطية الليبرالية إلى "الحكم الذاتي المحلي،" ووضع حد للفساد، وتحقيق المصالحة المحلية جمهورا أكثر تقبلا مما يبدو للنتائج التى كانت تشير إليه. وعلى الرغم من مناصرتهم لحقوق التصويت للسود، دافع عدد قليل من الجمهوريين الشماليين عمليا عن حكومات إعادة البناء. والأكثر شيوعا، أنهم بدوا متقبلين توصيف هذه الأنظمة باعتبارها غير كفؤة ومرتشية، واعتمدوا لهجة الاعتذار أو الشعور بالحرج والتراجع على أمل أن تجلب إعادة انتخاب جرانت إلى الجنوب الاستقرار والحكومة الرشيدة. ومنذئذ فصاعدا، كانت إعادة البناء في موقف دفاعي في الشمال وكذلك فى الجنوب على الرغم من فوز الرئيس الكاسح.

الفصل الحادى عشر

العمل السياسى المتعلق بالكساد

الكساد وعواقبه

انتهت سكرة التوسع الاقتصادي بعد الحرب بشكل مفاجئ في عام ١٨٧٣. ففي سبتمبر، انهارمصرف جاي كوك وشركاه، الذى كان دعامة للمؤسسة المصرفية في البلاد، بعد عدم تمكنه من تسويق سندات شركة شمال المحيط الهادئ للسكك الحديدية التى بلغت قيمتها ملايين الدولارات. وفي غضون أيام، اجتاحت حالة من الذعر المالي نظام الائتمان. وفشلت البنوك وشركات السمسرة، وعلقت سوق الأوراق المالية مؤقتا عمليات التداول، وبدأت المصانع فى تسريح العمال. ودفع الكساد الذي أعقب ذلك "القضية العمالية" إلي صدارة الفكر الاجتماعي، وقوض المبادىء الأساسية لأيديولوجية العمل الحر، وأعاد تشكيل جدول الأعمال السياسي وتوازن القوى بين الحزبين.

وبطريقة ما، فإنه من المناسب القول بأن المشاكل المالية لشركة شمال المحيط الهادئ قد أثارت الذعر فى عام ١٨٧٣، لأنه إذا كانت طفرة السكة الحديد قد عززت نمو ما بعد الحرب، فإن التوسع المفرط للشبكة، الذى موله الائتمان المضارب الجامح، أقام بيتا ماليا من أوراق اللعب كان مصيره الانهيار في نهاية المطاف. وبحلول ١٨٧٦ كان أكثر من نصف خطوط السكك الحديدية في البلاد «قد تخلفت عن سداد سنداته وخضع للحراسة. ومع توقف مسار الإنشاء، عانت الصناعات التي كانت تعتمد على نمو السكك الحديدية من نتائج كارثية. فبحلول نهاية عام ١٨٧٤ كان ما يقرب من نصف أفران الحديد في البلاد قد أوقف الإنتاج. وفى غضون ذلك كان جيل جديد من المؤسسات قد إعادوا تنظيم مشروعاتهم لزيادة الإنتاجية وخفض التكاليف بصورة جذرية. وعادة ما كانت فترات الركود تقدم فرصا مناسبة لإجراء تغييرات هيكلية في الإنتاج الرأسمالي، ولم

يكن كساد سبعينيات القرن التاسع عشر استثناء. وقد أحكم جون روكفلر السيطرة على صناعة النفط، ووضع أندرو كارنيجي أسس إمبراطوريته للصلب. وفي حين هبط الناتج الإجمالي، ظل عدد من المنشآت مستمر، وواصل عدد العاملين في الصناعة التحويلية الارتفاع، وهو ما عكس تركيزا متزايدا فى رأس المال وانتصار الإنتاج الآلي الكبير. وأورد تعداد ١٨٨٠ أن أربعة أخماس عمال الصناعة الكادحين كانوا يعملون "فى ظل نظام المصنع".

و قد كان الكساد كارثة، بالنسبة للعمال حيث انتشرت البطالة في المراكز الحضرية الكبرى. وقد توصل أحد التقديرات إلى أن ربع قوة العمل في مدينة نيويورك كانت بدون وظائف في عام ١٨٧٤. وخرج كثيرون من الرجال إلى الطرق بحثا عن العمل بحيث أنه بحلول منتصف العقد كان "التجوال طويلا على الأقدام" "مؤسسة ثابتة" فى المشهد الاجتماعي. وكما علق مكتب بنسلفانيا لإحصاءات العمل، لم يحدث أبدا من قبل، "أن انتقل الكثيرون من أفراد الطبقات العاملة، الماهرة وغير الماهرة،... من مكان إلى مكان بحثا عن عمل ولم يحصلوا عليه."

وقاوم كثيرون من عمال المصانع والمناجم خفض الأجور باضرابات مقاتلة وعنيفة. وشهد عام ١٨٧٤ منازعات عمالية مريرة فى السكك الحديدية ومناجم في الغرب الأوسط، وفى العام التالى ظل ١٥٠٠٠ من عمال النسيج مضربين لمدة شهرين في معارضة غير ناجحة لتخفيض الأجور. وبحلول عام ١٨٧٥، انتهى "الاضراب الطويل" فى مناجم فحم الإنتراسيت فى بنسلفانيا بهزيمة الجمعية العمالية الخيرية القوية وأسفرت محاكمات مولي ماجواير الشهيرة التى حكمت بإعدام عشرين من عمال المناجم المناضلين. ورأت إحدى صحف بوسطن، أن هذه الاضرابات ميزت "فترة انتقالية" في تاريخ البلاد. ويبدو أن الكساد، قد جلب الصراع الطبقي على النمط الأوروبي إلى أمريكا، كما علق مسؤول فى ولاية بنسلفانيا، وعمق "العداء بين الأغنياء والفقراء."

و قد جلب الكساد بالنسبة للمزارعين أيضا، اختلالا اقتصاديا وحفز أشكالا جديدة من الاحتجاج. فقد واصل سكان المزارع العمل وزيادة الناتج الزراعى طوال العقد، ولكن مع تهاوى الأسعار الزراعية وقيمة الآراضى أخلى ازدهار ما بعد الحرب الطريق أمام أوقات الصعبة. واستجاب كثيرون لذلك بالدعوة إلى زيادة تنظيم السكك الحديدية وتضخم العملة، وزيادة رفع أسعار المنتجات الزراعية وتمكين المزارعين المدينين من الوفاء بمدفوعات أقساط الرهن العقاري.

وميز كساد سبعينيات القرن التاسع عشر الذى آثار الاضطراب بصورة فظة رؤى التجانس الاجتماعى تحول في التطور الأيديولوجي فى الشمال. وأدى التوتر السائد على نطاق واسع بين العمال ورأس المال إلى خطاب عام منقسم على أسس طبقية. ففي المراكز الصناعية الصغيرة في جميع أنحاء الشمال، وجد العمال المضربين حلفاء لهم من بين المسؤولين المحليين ورجال الأعمال في البلدات الصغيرة، الذين شارك كثيرون منهم العمال فى الاستياء من التأثير المخرب للشركات التي

تسيطر على المجتمع من الخارج. ولكن في المدن الكبرى، وبين قادة كلا الحزبين، أخلت المفاهيم القديمة عن المساواة في الحقوق وكرامة العمل الطريق أمام شعور لا يمكن اختزاله بوجود حواجز بين الطبقات والحاجة للدفاع عن الممتلكات، و"الاقتصاد السياسي"، والوضع الاقتصادي الراهن.

ومع اشتداد الكساد، تبنت الطبقات الوسطى والعليا في المناطق الحضرية فى الشمال نقد الحركة العمالية وحركة المزارعين والدولة الديمقراطية التدخلية النشطة التى كان الإصلاحيون الليبراليون روادها. ولامت الصحف الحضرية التى انتقدت قادة العمال ووصفتهم بأنهم "أعداء المجتمع" الذين يعتقدون أن "العالم مدين لهم بحياته،" واتهمت الكسل والبذخ بإنه سبب الفقر وأصرت على أن قوانين الاقتصاد السياسي لم تمل سوى طريقة واحدة للخروج من الكساد: "يجب على الناس تنظيم شئونهم بأنفسهم ". وسرعان ما اتسعت هذه المعتقدات لتشمل الأعمال الخيرية غير الحكومية وجهود العمال الجماعية الذاتية على حد سواء. ولم يرفض تقرير خاص عن "العوز" أعدته جمعية العلوم الاجتماعية الأمريكية المساعدات العامة خارج دور إصلاحيات العمل فحسب، ولكنه اتهم الإغاثة الخاصة "العشوائية" و"المفرطة في السخاء" بأنها سبب تفاقم الاضطرابات العمالية من خلال تشجيع العاطلين عن العمل على رفض فرص العمل منخفضة الأجور. والواقع، إن كثيرا من الصحف الحضرية نظر إلى الكساد باعتباره " شرا لابد منه،" خيث إنه كان يعد بتخفيض الأجور، وانضباط العمل، والحد من قوة النقابات.

وكانت مثل هذه المواقف تجاه الاضرابات والفقر تضم دائما فرعا واحدا من فكر العمل الحر. وشكلت حينذاك وقد أنفضت عن أكثر جوانب هذه أيديولوجية دعوة للمساواة، جزءا من النظرة البرجوازية الواعية بذاتها التي شجع ظهور الإصلاحيون الليبراليون على ظهورها وتدعيمها بصورة مباشرة. وقد كتب جودكن نداء إلى رجال الأعمال للتعرف على مصالحهم الطبقية المشتركة قائلا أن "جميع الصناعات في عصرنا إما أن تقف أو تسقط معا". وخلال سبعينيات القرن التاسع عشر، انتشر فى مجتمع الأعمال، الوعي بانهم أعضاء في طبقة رأسمالية متميزة.. وتراجع كثيرون من التجار الذين كانوا ينتقدون من قبل شركات السكك الحديدية عن فكرة التنظيم. وكما عكس انتشار الجمعيات المهنية نمو الوعي الطبقي البرجوازي، فعل تشكيل تنظيمات سياسية جديدة بين رجال الأعمال، مثل جمعية المواطنين في شيكاغو. وهكذا، فإن الرأسماليين فى المدن الكبرى وقد واجهوا اضطرابات المزارعين وتشدد العمال، فقد توحدوا فى الدفاع عن النزعة المالية المحافظة وحرمة حقوق الملكية.

وعلى الرغم من أن الإصلاحيين فشلوا فى تحديد مؤهلات الملكية بالنسبة للناخبين في المناطق الحضرية، فقد عززت الأزمة الاقتصادية من عزمهم على حماية الحكومة من تقلبات الإرادة الشعبية. وكما لاحظ أحد المعلقين فإن دساتير الولايات الجديدة فى سبعينيات القرن التاسع

عشر، كانت تمثل "خروجا واسعا عن نظريات الحكم التى كانت مقبولة بيننا لهذا الزمن الطويل وبدون تردد،" لأنهم أطالت أمد تولى حكام الولايات والقضاة لمناصبهم، وقللت طول الدورات التشريعية، بل وقلصت في بعض الحالات نظام هيئة المحلفين. وعندما ضرب الكساد الهيكل المالي لحكومات الولايات والمدن وهدد بفرض ضرائب أعلى من أي وقت مضى، أصبح التقشف هو الشعار السائد. وحظرت عدة ولايات تقديم المساعدات العامة لخطوط السكك الحديدية، والإلتزام بالميزانيات محدودة وخفض معدلات الضرائب، وسلحت الحكام بحق النقض. وعلاوة على ذلك، لجأت السلطات فى الولايات بصورة متزايدة إلى المحاكم والميليشيات لمساعدة رأس المال، كما فعل جون هارترانفت حاكم ولاية بنسلفانيا الجمهوري فى "الإضراب الطويل" لعمال المناجم عام ١٨٧٥، مع اشادة الصحف من كلا الحزبين بذلك. وربما كان الأمر الأكثر دلالة عن الاتجاهات الجديدة في الحياة العامة الشمالية كان تكاثر قوانين التشرد الرامية إلى مكافحة التهديد المتوقع من الصعاليك. على الرغم من أن القصد من القوانين كان تنظيف البلدات من المتسولين أكثر من إنشاء نظام للعمل الحر، بجعل البطالة جريمة فإنها حملت القوانين أكثر من وجه شبه عابر بقوانين السود فى الجنوب فى ١٨٦٥-١٨٦٦. بل وأصدرت ولاية إنديانا توجيها بوضع من يرفضون التوظيف للعمل في شوارع المدينة وبتأجير المدانين بأحكام لشركات صناعة عربات السكك الحديدية. ويتضح من مثل هذه السياسات كيف أن مبادئ العمل الحر قد تداعت في أعقاب فترة الكساد.

وسرعان ما فاض الصدام بين المطالبة بتدخل الحكومة لتخفيف تأثير الكساد وتزايد الصخب من أجل القانون والنظام والاحترام على العمل السياسى الوطني. وأصبح الكونجرس الثالث والأربعون، الذي انعقد في ديسمبر عام ١٨٧٣، متورطا في جدل حول اقتراح جورج دبليو مككرارى العضو الجمهوري عن ولاية إيوا لإنشاء لجنة وطنية "لتحديد أسعار معقولة " لشركات السكك الحديدية. وانقسم الحزب الجمهوري وفق خطوط إقليمية، حيث حبذ الغربيون والجنوبيون مشروع القانون فى حين أن معظم الشرقيون. ومثلما لاحظ عضو الكونجرس عن تينيسى فإن مؤيديه رأوا تنظيم السكك الحديدية الاتحادية ممارسة مشروعة لسلطة وطنية موسعة. لكن الجمهوريون الشرقيون نددوا بمشروع القانون بوصفه شكلا من أشكال "الشيوعية"، مستدعين مبدأ حقوق الدولة، الذي أخذ ينبع الآن من الشمال فجأة وبشكل غير متوقع." وبفارق خمسة أصوات تم تمرير مشروع القانون في مجلس النواب، فقط لتزهق روحه في مجلس الشيوخ.

وأثبتت قضية العملة، التى وجدت أعضاء من كلا الحزبين يتخذون مواقف تمتد من التضخم "الغامر" إلى الدفع النقدى، أنها أكثر إثارة للاضطراب، وفي أوائل عام ١٨٧٤ أصدر الكونغرس "قانون التضخم" الذي اقترح إضافة ٦٤ مليون دولار من السندات الخضراء والأذونات

المصرفية الوطنية إلى التداول. على الرغم من الزيادة المغالى فيها، فإن القانون جسد فيه فكرة أن الحكومة يمكن أن تنظم المعروض من النقود لتلبية احتياجات الاقتصاد المتقلبة. وفيما يتعلق بالبرجوازية فى العواصم، فإن القانون لخص كل الدوافع الضلالية والاتجاهات الاجتماعية الخطيرة التي أطلق الكساد عنانها. وأدعت صحيفة الأمةأن كل رجل متعلم وخبير في المسائل التجارية والمالية"،عارض هذا التدبير وحشدت الصحافة الإصلاحية الرأى المحترم ضده. وفي نهاية أبريل، نقض جرانت مشروع القانون، وأغدق الإصلاحيون ثناءا غير مألوف على الرئيس. وميز حق النقض معلما بارزا في العملية أكتسبت بها ما أسماه هنري إل. دوز " المشاعر البطيئة، والمحافظة" سطوة في أوساط الجمهوريين وحلت الوجاهة الاقتصادية محل المساواة في الحقوق للمواطنين السود باعتبارها جوهر الصورة الذاتية للحزب.

وقد خدم هذا النداء الجمهوريين بشكل جيد في السنوات التالية. ولكن في عام ١٨٧٤، كما حدث في عامى ١٨٩٦ و١٩٣٢، كان رد فعل الناخبين إزاء الأوقات الصعبة هو الانقلاب ضد الحزب الذى يتولى السلطة. وفي الانعكاس الأعظم للتحالفات الحزبية في القرن التاسع عشر كله، فإنهم محوا الغالبية الضخمة للجمهوريين في الكونغرس التى كانوا تمتعوا بها منذ عام ١٨٦١، وتحول هامش ال ١١٠ صوتا للحزب في مجلس النواب إلى أغلبية ديمقراطية بمقدار ٦٠ مقعدا. "إن الانتخابات ليست مجرد فوز، ولكن ثورة"، كما أعلنت صحيفة في نيويورك، حيث فاز الديمقراطي صموئيل جى. تيلدن بهامش يصل إلى ٥٠٠٠٠ صوتا على حاكم الولاية جون ايه. ديكس. وقد استهلت الاضطرابات السياسية فى عام ١٨٧٤ عملا سياسا قوميا يتسم بالمأزق. وفى عام ١٨٩٦ فحسب تمكن الجمهوريون من إستعادة سيطرتهم الانتخابية؛ وحتى ذلك الحين، سيطر نفس الحزب على كلا المجلسين ثلاث مرات فقط، وسيطر مرتين فقط علي البيت الأبيض والكونغرس. وفى ضوء المأزق السياسي، كان على الأمريكيين تجاوز الأزمة الاقتصادية دون قيادة من واشنطن.

وعلى الرغم من أن وزن الكساد فاق كثيرا وزن إعادة البناء باعتباره سببا لهزيمة الجمهوريين، فأن التداعيات بالنسبة إلى الجناح الجنوبي في الحزب كانت مشؤومة في الواقع. فعندما تولى الديمقراطيون السيطرة على مجلس النواب في عام ١٨٧٥، فاز الجنوب بنصف مناصب رئاسات اللجان. وخشى الجمهوريون الجنوبيون أن تكون النتائج مبشرة بالتخلي عن الجهود الوطنية لتعزيز حزبهم وحماية حقوقهم. وقد هللت صحيفة نيويورك هيرالد،قائلة إن نتائج الانتخابات تبين أن عودة الجنوبيين البيض كانت محل ترحيب باعتبارهم "إخواننا ومواطنينا." ولو كان الشمال قد وضع أخيرا الحرب الأهلية وراء ظهره، فهل كانت إعادة البناء ستستطيع البقاء على قيد الحياة طويلا؟

التراجع عن إعادة البناء :

لم تقدم انتخابات لعام ١٨٧٤ سوى إشارة واحدة عن التحول الواضح في المواقف الشمالية نحو الجنوب خلال فترة الولاية الثانية لجرانت. ففي عام ١٨٧٥ أدرك وكيل مكتب المعتوقين السابق والمشرع من جورجيا جون إى. براينت كيف أن فكر الجمهوريين الشماليين قد تغير بعمق عندما كتب لصحيفة نيويورك تايمز مناقشة للوضع السياسي الذي تبنته ولايته. وقد قام تحليل براينت على فرضية العمل الحر التقليدية: "يجب أن يكون الرجل الكادح مستقلا مثل الرأسمالي." وتابع قائلا أن البيض الجنوبيين، لازالوا يعتقدون في أعماق قلوبهم، أن العمال "يجب أن يكونوا عبيدا". وعلى الرغم من المبالغة، فقد أكد تحليل براينت محورية علاقات العمل فى العمل السياسى أثناء إعادة البناء. ولكنه بدا أنها خارج التاريخ فيما يتعلق بنقطة واحدة. هل كان الجمهوريون الشماليون ما زالوا يعتقدون أن العامل يجب أن يكون "مستقلا مثل الرأسمالي"؟ ومثلما حذر أحد اصدقاء براينت الشماليين " كان هناك سبب للاعتقاد" بأن الموقف تجاه "قضية العمل" و"النظرة العامة للمجتمع والحكومة" التي تمسكت بها "الطبقة الحاكمة القديمة" أصبحت "فئة كبيرة في الشمال تشترك فيهما إلى حد كبير".

وقبل سنوات قليلة فحسب، كان الجمهوريون قد توحدوا لإعادة تشكيل المجتمع الجنوبي وفقا لمبادئ العمل الحر والمساواة القانونية والسياسية. والآن جعل تآكل أيديولوجية العمل الحر انبعاث العنصرية الجلية التي قوضت الدعم لإعادة البناء، أمرا ممكنا. وقد وصف كتاب جيمس إس. بايك المؤثر المعنون "الولاية الساجدة" ولاية كارولينا الجنوبية وكيف اجتاحها الفساد السياسي والبذخ الحكومي تحت سيطرة "كتلة من الهمجية السوداء... الديمقراطية الأكثر جهلا من أي وقت مضى عرفتها فيه البشرية." وكان بايك موضوعيا بالكاد حيث تمسك طويلا بالآراء العنصرية، استقى الكثير من معلوماته من حوارات مع قادة ديمقراطيين بيض، ويبدو أنه لم يتحدث مع واحد شخص أسود واحد من كارولينا الجنوبية. ولكن على الرغم من العديد من أوجه القصور، فإن كتاب "الولاية الساجدة" جعل اسم كارولينا الجنوبية مرادفا للحكم السىء الفاسد وعزز فكرة أن السبب فى ذلك يكمن في "حكومة الزنوج". وفى أعقابه انضمت حتى الصحف المؤيدة لإعادة البناء في إدانة المشرعين السود فى الولاية، وظهرت سلسلة من المقالات في مجلات الطبقة المتوسطة مثل سكرايبنرز،و هاربرز، وأطلانتك منثلى، مرددة الاستنتاج بأن العودة إلى "حكم المحلى" كان ضروريا قبل عودة الحكومة الجيدة والازدهار الإقليمى للجنوب. وفي الوقت نفسه، أعربت هذه الصحف نفسها عن مواقف عنصرية رجعية على نحو متزايد، وعكست بصريا انتقالا من الرسومات التي تصور المعتوقون باعتبارهم مواطنين شرفاء يتعرضون للمضايقات من قبل المسلحين المعارضين إلى سلسلة رسومات كاريكاتورية تقدمهم على أنهم أكثر

قليلا من الحيوانات الجامحة. ومن المفارقات، أنه بينما كانت العنصرية تأفل باعتبارها عنصرا صريحا فى النداء الشمالي الديمقراطي، فإنها اكتسب سطوة على الرأي الجمهوري المحترم، كتفسير مريح ل "فشل" إعادة البناء.

وقد رثا نائب الرئيس هنري ويلسون وليام لويد جاريسون ب أن"ثورة مضادة"، قد غشيت إعادة البناء: " فقد بدا الرجال يلمحون إلى تغيير أحوال الزنوج... ويجب على قدامى محاربينا المعادين للعبودية التحدث مجددا." ولكن بحلول منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر، عندما أخذ "الإصلاح" يوصى بحكم "أفضل الرجال" بدلا من الرغبة في تطهير الحياة الأمريكية من عدم المساواة العرقية، بدا أن الباقين على قيد الحياة من الجيل الراديكالى هدم مخلفات حقبة قد انقضت. فقد تم حل جمعية مساعدة المعتوقين بنيو انجلاند في عام ١٨٧٤، في حين أعلنت الجمعية التبشيرية الأمريكية، التى كان يزداد قلقها بفوز البيض الجنوبيين، حسنى النية هو بمثابة فشل حق السود فى الاقتراع، وأن الكثيرين من السود يمجدون جهود المنظمة نيابة عنهم.

و قد وجدت إدارة جرانت الثانية وقد أزعجتها موجات المد المتغيرة فى تحول الرأي العام، المشغول أولا بالكساد وبعد ذلك بموجة أخرى من الفضائح السياسية، إنه من المستحيل استنباط سياسة جنوبية متماسكة. وقد كتب السناتور الديمقراطي "إن الراديكالية آخذة فى التحلل ---و هى تتمزق أشلاء، ولكن الذى سيحل محلها، لا يظهر بشكل واضح." وجنحت الأحداث من أزمة إلى أخرى، مع لحظات متناوبة من المصالحة والثبات لكن بدون احساس مهيمن بالهدف. ومع ذلك، فإنه يتضح باسترجاع الماضى أن جرانت تراجع لأحداث خارجة عن سيطرته جزئيا، بصورة واسعة عن سياسات إعادة البناء.

وحتى لو كانت الإرادة فى اتباع سياسة تدخلية فى الجنوب قد استمرت في البيت الأبيض، فقد قوضت سلسلة من قرارات المحكمة العليا المبررات القانونية لمثل هذا العمل. كانت المحكمة قد أثبتت سابقا، احجامها عن التدخل في خلافات إعادة البناء. ولكن خلال سبعينيات القرن التاسع عشر تراجعت عن التعريف الموسع للسلطة الاتحادية، وقطعت شوطا طويلا نحو إضعاف تعديلات ما بعد الحرب – فى تطور حاسم، وذلك في ضوء حقيقة أن الكونجرس قد وضع كثيرا من عبء إنفاذ الحقوق المدنية والسياسية للسود على عاتق القضاء الاتحادي.

وتم إعلان القرار المحوري الأول، في قضية المجازر، المعلنة في عام ١٨٧٣. فقد كانت لويزيانا قد رخصت قبل أربع سنوات بإنشاء شركة لاحتكار أعمال الجزارة في نيو أورليانز. ورفع الجزارون الذين حرموا فجأة من العمل دعوى في المحكمة الاتحادية، معتبرين أن الاحتكار انتهك حقهم في مواصلة كسب رزقهم، الذى يضمنه كما أصروا التعديل الرابع عشر. والواقع، انهم طلبوا من المحكمة أن تقرر ما إذا كان التعديل قد وسع نطاق تعريف المواطنة القومية لتشمل جميع

الأميركيين، أو مجرد منح السود حقوقا معينة يتمتع بها البيض بالفعل. ورفض القاضي صامويل إف ميلر الذي تحدث نيابة عن أغلبية من خمسة رجال، دعوى الجزارين، مصرا على ان الكونجرس هدف في المقام الأول إلى توسيع حقوق العبيد السابقين. وقد يغفر للسود أنهم فكروا أن إعادة البناء ستدعم العمل الاتحادي نيابة عنهم، لكن ميلر ذهب إلى التمييز الحاد بين المواطنة فى الولاية والمواطنة القومية، والإصرار على أن التعديل لا يحمى سوى تلك الحقوق التي تدين بوجودها إلى الحكومة الاتحادية. وما هى هذه الحقوق الاتحادية؟ ذكر ميلر الوصول إلى الموانئ والممرات المائية الصالحة للملاحة والقدرة على الترشح للمناصب الاتحادية، والسفر إلى مقر الحكومة، والحماية في أعالي البحار والخارج. ومن الواضح أن عددا قليلا من هذه الحقوق لم يكن مصدر اهتمام كبير بالنسبة لمعظم المعتوقين. والتعديل الرابع عشر، كما أعلن ميلر، لم يغير جوهريا النزعة الاتحادية التقليدية، فمعظم حقوق المواطنين ظلت تحت سيطرة الدولة، ومع هذا التعديل لم يكن هناك " شيء يمكن القيام به." وكما أشار القاضي ستيفن جى. فيلد في معارضة لاذعة، فأنه لو كان هذا هو معنى التعديل "، فقد كان تشريعا بلا جدوى وخاملا، لم ينجز شيئا، وأثار الكونغرس والشعب دون داع عند إقراره".

وقد أكدت قضية المجازر على الأقل حقيقة لا جدال فيها هى أن تعديلات ما بعد الحرب كانت تهدف لحماية حقوق السود. وكان الأكثر تدميرا هو حكم ١٨٧٦ في قضية الولايات المتحدة ضد كروكشانك. وقد نشأت هذه القضية من مذبحة كولفاكس، أحد أكثر أعمال الإرهاب دموية في كل فترة إعادة البناء. وقد تم تجهيز لائحة للاتهام بموجب قانون الإنفاذ عام ١٨٧٠، مدعية وجود مؤامرة لحرمان الضحايا من حقوقهم المدنية. وألغت المحكمة العليا الثلاث أحكام إدانة التى تمكنت الحكومة من الحصول عليها، بحجة أن تعديلات ما بعد الحرب لا تحول الحكومة الاتحادية إلا سلطة منع انتهاكات حقوق السود فى الولايات؛ وتظل مسؤولية معاقبة الأفراد على الجرائم التى يرتكبها الأفراد مسئولية السلطات المحلية والولايات وباسم الاتحادية، فإن القرار جعل الملاحقة الوطنية للجرائم المرتكبة ضد السود مستحيلة عمليا مما أعطى الضوء الأخضر لأعمال الإرهاب حيث كان المسئولون المحليون غير قادرين على تطبيق القانون أو غير راغبين فى ذلك.

وتكاثرت الأدلة الإضافية على تراجع التزام الأمة نحو المعتوقين خلال سبعينيات القرن التاسع عشر. ومما كان له أعظم الأهمية بالنسبة لكثير من السود، مصير مدخرات المعتوقين والشركة التأمينية الخاصة بهم، وهى واحدة من الكثير من المؤسسات المالية التى خضعت للكساد. وسعى البنك الذى كان قد رخص به فى ١٨٦٥، بنشاط وراء ودائع المعتوقين، فى حين وجههم في نفس الوقت لأهمية عدم التبذير. حتى جاء السود بالآلاف إلى البنك بودائع صغيرة وكانت غالبية الحسابات تقل عن خمسين دولارا ولم يبلغ بعضها أحيانا سوى بضعة قروش واستخدموها

لمعالجة شؤونهم المالية وتحويل الأموال إلى أقاربهم البعيدين. وعهدت المنظمات من الكنائس إلى الجمعيات الخيرية بخزائنها المتواضعة إلى خزائنه. ولسوء الحظ، سرعان ما نسي مديرو البنك ممارساتهم التجارية الحكيمة، وانضموا إلى مضاربات سبعينيات القرن التاسع عشر في وقت مبكر، واستثمروا بكثافة في عقارات واشنطن وقدموا قروضا غير مضمونة لشركات السكك الحديدية وغيرها من الشركات. وفي يونيو عام ١٨٧٤، علق بنك مدخرات المعتوقين عملياته، لأنه لم يكن في يديه سوى ٣١٠٠٠ دولار فقط لتغطية الالتزامات تجاه ٦١٠٠٠ من مودعيه.

وعلى الرغم من أن البنك كان من الناحية القانونية شركة خاصة أكثر منه ذراعا للحكومة فانه غالبا ما تقاسم المناصب مع مكتب المعتوقين، واستخدم ظباط الجيش لجذب الزبائن، ومن خلال الإعلانات في الصحف والنشرات المزينة بصور لينكولن التى شجعت السود على الاعتقاد بأن الحكومة الاتحادية تقف وراء أنشطته. وحتى العضو الديمقراطي من كنتاكي الذى لم يعرف بصداقته للمعتوقين قال إنه أخبر مجلس النواب ان الحكومة "ملزمة أخلاقيا بأن تتأكد من أنه لم يفقد دولار واحد... بقدر ما يمكن إنشاء التزام أخلاقي." ولكن على الرغم من توالى الرؤساء ومراقبي الحسابات الذين حثوا على السداد للمعتوقين من الأموال الفيدرالية، فإن الكونجرس فعل القليل لمساعدة البنك لإصلاح شؤونه. وفي نهاية المطاف، تلقى نصف المودعين تعويضا بلغ في المتوسط بلغ ١٨,٥١ دولار للشخص الواحد، في حين لم يتلق الباقي شيئا. وحتى في القرن العشرين، كانت تصل نداءات مثير للشفقة إلى واشنطن من المودعين تسعى للحصول على بقية أموالهم. وقد كتب أحدهم في عام ١٩٢١، "السيد الرئيس"، "أرجوك أن تنظر لنا نحن كبار السن... لقد قضينا أفضل فترات حياتنا في العبودية.... أننا لا نطالب إلا بما عملنا من أجله." وحاليا توجد رسائلهم المجموعة يعلوها الغبار في الأرشيف الوطني.

وبعد ذلك، غرق مشروع قانون الحقوق المدنية، في النقاش في الكونغرس في عام ١٨٧٤ على الرغم من حقيقة أن جرانت كان قد أيده في خطاب ولايته الثانية علنا. وجعل هذا الإجراء من غير القانوني أن تمارس أماكن الإقامة العامة والترفيه أي تمييز بين المواطنين السود والبيض وحظر التمييز العنصري في المدارس العامة، واختيار هيئة المحلفين، والكنائس، والمقابر، والنقل. وكان بقاء مشروع القانون بسبب الدعوات التي لا تكل من تشارلز سمنر، بحيث أنه همس وهو يحتضر في مارس ١٨٧٤، لزائر: "يجب أن تعتنى بمشروع قانون الحقوق المدنية،... لا تدعه يسقط ". وبعد ذلك بشهرين، اعتمد زملاؤه مشروع قانون سمنر، وكان ذلك بمثابة تحية نهائية له، ورغم أن القانون حرم عدم اعتراف كنيسته، فإن الكثيرين صوتوا لصالحه لأنهم كانوا يعتقدون أنه ليس له أي فرصة للمرور في مجلس النواب. وكان راعى المشروع هو بنيامين بتلر، الذي كان قد قدمه في وقت سابق في جلسة عمل مع تقرير بليغ عن كيف أضعف سلوك الجنود السود تحيزه

العنصري. فقد مات أكثر من ٥٠٠ من السود، كما أشار بتلر، في اشتباك واحد على نهر جيمس: "عندما نظرت إلى وجوههم البرونزية المقلوبة في الشمس الساطعة إلى السماء كما لو كان ذلك نداءا أخرسا ضد مظالم البلاد التي ضحوا بأرواحهم من أجلها... وإحساسا منى بأننى ظلمتهم في الماضي... اقسمت لنفسي قسما رسميا... للدفاع عن حقوق هؤلاء الرجال الذين قدموا دمائهم لي ولبلدي ".

وتكلم السود السبعة في الكونجرس الثالث والأربعين بقوة وبلاغة عن مشروع قانون الحقوق المدنية. وقبل أن تكتظ صالات العرض بالمتفرجين السود، كانت خطاباتهم قد أثارت على حد سواء التجربة الشخصية وأيديولوجية السود السياسية التي قد نضجت خلال إعادة البناء. وذكر كثيرون "الاعتداءات والإهانات" التى واجهوها. فقد تم إلقاء جوزيف ريني من ترام فى ولاية فرجينيا، واضطر جون آر. لينش لركوب عربة التدخين فى السكك الحديدية مع المقامرين والسكاري، وجرى استبعاد كاين أتش ريتشارد وروبرت بى. إليوت من مطعم فى كارولينا الشمالية، ورفضت الفنادق الصغيرة في كل نقطة توقف بين مونتجومري وواشنطن خدمة جيمس تى رابير.

وقد أعتبر السود الجنوبيين تلك الفقرة من لوائح المدارس فى القانون هى أهم سمة فيه خاصة فى الولايات"المستعادة " حيث كان التعليم المتساوى.." ولكن المنفصل أمرا يدعو للسخرية، وأعلن مؤتمر سود تينيسي في إبريل عام ١٨٧٤، أن التعليم المنفصل فى الولاية كان "معيبا" و"معاديا للجمهورية" إذ كان يعلم البيض "روح الطائفة والكراهية" ويعلم السود "دونيتهم". لكن بتلر تعرض لضغط هائل لدفن مشروع القانون. وإذ واجه الجمهوريون في مجلس النواب ما يكفى ويزيد من المطالب السياسية، فقد تخلوا عن النظر فى قانون الحقوق المدنية حتى بعد انتخابات خريف ١٨٧٤. وجنبا إلى جنب مع المواقف المتغيرة للرئيس والمحاكم الفدرالية، فإن معالجة الكونجرس لمشروع القانون تشير إلى أن المدافعين عن إعادة بناء الجنوب سوف يواجهون وحدهم كل من عواقب الكساد والمعارضين الذين سوف يتحولون مرة أخرى إلى العنف.

أفول النزعة الجمهورية الجنوبية :

عاجل كساد عقد السبعينيات الجنوب بضربة أكثر شدة من بقية الأمة. ففيما بين عامى ١٨٧٢ و١٨٧٧، انخفض سعر القطن بنسبة خمسين في المئة، وعانى التبغ، والأرز، والسكر أيضا من انخفاض حاد فى الأسعار. وامتدت الآثار لتشمل الاقتصاد بأكمله، مما أدى إلى غرق المزارعين في براثن الفقر ونضوب مصادر الائتمان في المنطقة. وعطل الكساد التجارة وأفلس التجار، وقوض بشكل خطير الوضع الاقتصادى للحرفيين، واستبعد كل آفاق الحراك الاجتماعي بين العمال غير

المهرة من كلا العرقين. وحطم الآمال فى قيام اقتصاد الجنوب المزدهر والذى تم تحديثه بل وأفلس حتى هذه الحصون العريقة للصناعة الجنوبية مثل ريتشموند تريديجار للحديد. وفي عام ١٨٨٠، عندما لم يبلغ دخل الفرد فى الجنوب سوى الثلث فقط منه فى بقية الأمة، تخلف الجنوب إلى مدى أبعد وراء الشمال في إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي عما كان عليه عندما بدأ العقد.

و عندما وجد صغار الملاك داخل البلاد أنفسهم غارقين مرة أخرى فى البؤس والمديونية، تسارع الاتجاه نحو إنتاج القطن والاعتماد على التجار فى الحصول على الطعام والمؤن. وجنبا إلى جنب مع القطن جاءت الزيادات الجامحة فى استئجار الأراضى. ففي إحدى مقاطعات جورجيا داخل البلاد، كان الثلثان من المزارعين البيض يؤجرون أراضيهم مقابل مبالغ نقدية أو أنصبة بحلول عام ١٨٨٠؛ وفي مقاطعة أخرى، لم يجد التعداد سوى ٤٠ عائلة بيضاء قد أجرت مزارعها في عام ١٨٧٠، وورد أنهم وصلوا لما يقرب من ٢٥٠ عائلة بعد عقد من الزمان.

و في الحزام الأسود، شهد كثيرون من المزارعين الذين صمدوا فى سنوات ما بعد الحرب تراجع أسعار الأراضي مما قلل على نحو حاد في قيمة حيازاتهم، في حين جعل انخفاض الأرباح الزراعية من المستحيل بالنسبة لهم تسديد ديونهم للتجار المحليين في نهاية العام. وفي منطقة القطن الغنية المحيطة بناتشيز، كانت أراضى أكثر من ١٥٠ من المزارع قد تمت مصادرتها كليا أو جزئيا بحلول عام ١٨٧٥ بسبب الديون أو عدم دفع الضرائب. واستمر الاتجاه نحو السيطرة الخارجية على مزارع قصب السكر فى لويزيانا على قدم وساق، حيث فقد كثيرون من المزارعين حيازاتهم الصغيرة لأصحاب المزارع الأكبر. ومع عجز معظم المزارعين عن دفع الأجور النقدية، أكد الكساد المزارعة باعتبارها نظام العمل الشامل تقريبا في زراعة القطن.

و إذا كان سرعة انتشار المزارعة، قد حقق جزئيا طموح المعتوقين للاستقلال اليومى، فقد أثبت الكساد بطرق أخرى أنه كارثة للسود، حيث حد بشدة من قوتهم للتأثير على ظروف العمل. وحيث استمر العمل المأجور، كما هو الحال في حقول السكر فى لويزيانا وفى المزارع المتنوعة فى الجنوب الأعلى، وانخفض الدخل الشهري. وباستثناء مملكة الأرز وأجزاء من الجنوب الأعلى، أوقفت الأوقات الصعبة الانتشار المتواضع للزراعة السوداء المستقلة وحولت كثيرين من الملاك والمستأجرين نقدا إلى مزارعين بالحصة وعمال.

وفى مقارنة قاسية، ضرب الكساد الأماكن التى شهد السود فيها ازدياد نفوذهم السياسي في الولايات التي كانت إعادة البناء فيها لا تزال على قيد الحياة. وفي جميع أنحاء الجنوب الجمهوري، ارتفع عدد الموظفين السود بشكل ملحوظ في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر. ونما تمثيل السود في الكونجرس من خمسة إلى سبعة في عام ١٨٧٣ وبلغ ثمانية فى ذروة إعادة البناء في عام ١٨٧٥. وقد أختارت فلوريدا وأركنسو في عام ١٨٧٢ أول الموظفين السود، وانتخبت كل من

لويزيانا وكارولينا الجنوبية ثلاثة. وارتفع عدد المشرعين السود بشكل كبير في عدة ولايات، وحتى فى تلك التى لم تفعل ذلك، حصل مزيد من السود على رئاسة اللجان ومقاعد في مجالس شيوخ الولايات. وواصل من تولوا مناصب رسمية من السود المحليين الزيادة. وفى سفره في جميع أنحاء الجنوب في عامى ١٨٧٣ و١٨٧٤، التقى إدوارد كينج أعضاء سود فى المجالس البلدية فى مدن بطرسبرغ، وهيوستن، وليتل روك، وأعضاء سود فى لجان التحكيم فى أبرشيات لويزيانا، وعمد سود منتشرين في أنحاء الحزام الأسود. وفى الميسيسيبي، ساعدت القيادات السياسية السوداء، الذين قد استبعدتهم السياسات المحافظة لحكام الولايات مثل جيمس إل. الكورن وريدجلي بورز، فى تدبير ترشيح السناتور أدلبرت أميس، لمنصب الحاكم وانتخابه جنبا إلى جنب مع إعداد تذكرة الولاية من ستة رجال والتى شملت ثلاثة مرشحين سود. وفى الوقت نفسه، ازداد تمثيل السود زيادة كبيرة في المجالس التشريعية وعززوا قبضتهم على المناصب المحلية في جميع أنحاء حزام السود. وعندما تجمع صناع القانون، اختاروا متحدثا أسود للبرلمان وانتخبوا بلانش كى. بروس لمجلس الشيوخ الأميركي. وميز حزم السود المتزايد فى إثبات ذاتهم التخلى عن وضع استعدادهم السابق، على التنحي لصالح مرشحين بيض وأفول المثل الأعلى لنظام الحكم الذي كان يعتبر اللون فيه أمرا غير ذي صلة. فقد علم الواقع الصعب للحياة السياسية الجنوبية دوائر الناخبين السود بأنهم فى حاجة إلى مسئولين سود.

و فى ظل ظروف أخرى، كان السود يستطيعون استخدام قوتهم السياسية المعززة للضغط من أجل برامج سياسية واقتصادية جديدة جريئة. ومع ذلك، فعندما بدأ عام ١٨٧٣، لم يكن الجمهوريون يتمتعون بالسيطرة بلا منازع على حكومة الولاية إلا في اركنسو ولويزيانا والميسيسيبي، وكارولينا الجنوبية. أما تينيسي، وجورجيا، وفرجينيا فكانت قد تمت "استعادتها"، بينما واجه الحكام الجمهوريون في ألاباما، وفلوريدا، وكارولينا الشمالية، وتكساس، مجالس تشريعية معادية أو منقسمة.وعلاوة على ذلك، فإن الدور السياسي للسود قد زاد، على وجه التحديد، لأن احتجاج الشماليين ضد الفساد و" الإسراف " كان قد وصل لذروته. وقد أضاف الكساد، الذي دمر الائتمان فى الجنوب، وقواعد الضرائب، والميزانيات، إلحاحا على المطالبة بالتقشف. وتركت هذه التطورات مقترنة بالحاجة إلى اجتذاب الناخبين البيض، للجمهوريين الجنوبيين عددا قليلا من الخيارات السياسية. ووجد السود أنفسهم يساعدون فى ترؤس فترة من الاعتدال والاندماج، بدلا من المضى فى اتجاهات جذرية جديدة.

والمفارقة، أن حكومات إعادة البناء أخذت تتبنى حينذاك نداء خصومها "لتخفيض النفقات والإصلاح. وحدت الإدارات الجمهورية بصورة حازمة من ديون الدولة واستبدلت السندات القائمة بسندات أخرى جديدة تحمل سعر فائدة موحد وتمثل كميات أصغر من رأس المال. وذهب

التقشف لأبعد حد في فلوريدا، التي ألغت التشريعات الخاصة عن طريق تمرير قانون عام للشركات وحظرت إقراض ائتمان الولاية لأي شركة. وبحلول عام ١٨٧٦، خفضت المرتبات الرسمية، وولم يجتمع المجلس التشريعي إلا مرة كل سنتين، وتجاوزت تكلفة حكومة الولاية بالكاد تكلفة إعادة البناء الرئاسي.

وجاء رد فعل الجمهوريين السود لإغراء الإصلاح أقل حماسا من البيض. فقد ترك الكساد كثيرين من القادة السود يعتمدون على رواتبهم الرسمية لكسب الرزق، وكان كلا من المسئولين والمعتوقين العاديين يخشون أن يعنى التقشف إجراء تخفيضات في برامج الدولة مثل التعليم، ووهى برامج موضع اهتمام خاص بالنسبة لمجتمعهم. وعلاوة على ذلك، استمر كثيرون من السود، يتطلعون إلى الدولة التدخلية لتخفيف محنتهم الاقتصادية. وقد كتب أحد المعتوقين، داعيا إلى مساعدة الدولة لأولئك الذين يسعون للحصول على الأراضي. قائلا: "لن نفوز بطائل حتى لو عملنا كل أيام حياتنا... بدون الحصول على مساعدة من حكومتنا"، ولكن مثل هذه الأفكار كانت تحتاج لما هو أكثر من موارد محدودة لحكومات الجنوب وإلى ما يتجاوز النظرة لدور الدولة التي تمسك بها قادة الحزب القومي.

لم يكن هناك في مكان فيه الاحتياج إلى تغيير أكبر، أو كانت التداعيات المحافظة المترتبة على "الإصلاح" فيه أكثر وضوحا، مما كان عليه الحال في كارولينا الجنوبية. ففيها كان لأول حاكم جمهوري، وهو روبرت ك. سكوت، الذي تولى من ١٨٦٨إلى ١٨٧٢، سجل لا يحسد عليه من المخالفات حال توليه المنصب، وثبت أن خليفته الجنوبي الأبيض الموالى للاتحاد فرانكلين جى. موزيس، الابن، "محروم تماما من الاحساس الأخلاقي. " فخلال إدارة موزيس، انضمت كارولينا الجنوبية لرد الفعل على الصعيد الوطني ضد مساعدات السكك الحديدية والحكومة المسرفة، مما قلل من ديونها العامة ومن ضرائب الولاية. ولكن نمط الحياة الباهظة للحاكم في قصر تمكن بطريقة أو بأخرى من الحصول عليه نفر الكثيرين من الحزب. وفي عام ١٨٧٤ انتخب السياسى الغريب الشمالى دانيال اتش. تشامبرلين حاكما، واعدا بالإصلاح.

كان تشامبرلين المطالب المتحمس بإلغاء الرق من ماساتشوستس والضابط أثناء الحرب لفوج أسود، قد أتى إلى كارولينا الجنوبية في عام ١٨٦٦ على أمل النجاح فى زراعة القطن فى جزر البحر. وفشل مثل غيره من مزارعي الشمال الطموحين، وتحول إلى السياسة من أجل لقمة العيش. وقد وفر الإصلاح لتشامبرلين وسيلة لتعزيز سيطرة البيض على الحزب الجمهوري وجذب أعضاء محترمين من الديمقراطيين. وكان في وقت سابق من العقد قد خدم في منصب نائب رئيس فى مؤتمر دافعي الضرائب وتقدم مرة واحدة للترشيح لمنصب الحاكم "للحفاظ على الحزب من الانحياز إلى الزنوجية."

وعد تشامبرلين بإجراء تغييرات كاسحة لتأمين "الاقتصاد والأمانة في إدارة الحكومة"، ونجح إلى حد كبير. فقد نظمت إدارته مالية الولاية لتو حيد الدين وتمويله بشكل مناسب، وخفضت الضرائب ووازنت التقييمات، وخفضت تكاليف الطباعة العامة، وأستهلت التحقيقات في عمليات الاحتيال السابقة. وفاز بكل هذه التدابير بدعم من الهيئة التشريعية التي يسيطر عليها السود في جنوب كارولينا. ولكن مقترحات "الإصلاح" أخرى أثارت المعارضة السوداء على نطاق واسع. ولزيادة من تقليص النفقات والحصول على دعم دافعي الضرائب البيض، خفض تشامبرلين حجم ميليشيا الدولة ونحى العديد من قضاة المحاكم السود ومسؤولي المدارس المحلية السوداء، وفي كثير من الأحيان استعاض عنهم بالديمقراطيين البيض. واقترح أيضا، دون جدوى، إعادة تقنين عملية تأجير من صدر ضدهم أحكام جنائية، وخفض الاعتمادات المخصصة لملاجىء المجانين، وجامعة الولاية، والمدارس العامة. وبحلول منتصف عام ١٨٧٥ كان الحاكم قد أصبح من نخب القشرة العلوية للمجتمع الديمقراطي، وأجرى جولات فى الجمعيات الأدبية فى تشارلستون وتحالف علنا مع جورج دبليو داوتسون رئيس التحرير صاحب النفوذ فى صحيفة تشارلستون نيوز أند كورير.

وقد أثبتت سياسات تشامبرلين أن السود كانوا لا يزالون الشريك الأصغر في أعلى مراتب العمل السياسى في الجنوب. وجنبا إلى جنب مع الإحباط من فشل إعادة البناء فى تحسين ظروف معيشية السود جذريا والشعور المتزايد بالتشاؤم لأن الولايات أخذت تسقط الواحدة بعد الأخرى فى يد المستعيدين، أوحي هذا الواقع لبعض الزعماء السود بالسعى للتوصل إلى استراتيجيات جديدة للنهوض بالمجتمع. لكنهم لاقوا نجاحا قليلا. وانهارت الجهود المبذولة فى العمل السياسى المستقل خلال سبعينيات القرن التاسع عشر حيث ظل المعتوقون العاديون موالين لا يحيدون للحزب الجمهوري. وعندما نافس إدوارد شو، وهو زعيم أسود بارز فى ممفيس، ضد العضو الجمهوري الأبيض عندئذ فى الترشح للكونجرس، فإنه لم يحصل إلا على ١٦٥ صوتا. ومع الأخذ فى الاعتبار أن أصوات السود المأخوذة كانت تعتبر من المسلمات وأن الاستقلال السياسي كان يعد أمرا مستحيلا، لم يكن لدى الساسة السود سوى القليل من الخيارات، كما لاحظ فريدريك دوجلاس، غير أن يعملوا باعتبارهم "أيدى الميدان" للحزب الجمهوري.

وحث عدد من المتحدثين باسم السود دوائر ناخبيهم على الاعتماد بدرجة أقل على الدولة وبدرجة أكبر على النفس بوصفه استراتيجية للنهوض بأنفسهم. واكتسبت مثل هذه الأفكار، التى لم تغب تماما من تفكير السود، رواجا متزايدا خلال سبعينيات القرن التاسع عشر. وأعلن ديفيد يونغ المشرع ورئيس التحرير من لويزيانا انه "لا فائدة من المحافظة على نفس الأنين القديم" بشأن إنكار حقوق السود. وفي عام ١٨٧٦ أخبر أحد المندوبين لمؤتمر السود الوطني أن الاعتراف

بحقوقهم يتوقف على إثباتَ جدارتهم بالقبول: "يجب أن ينظر إلى الرجل المتعلم الملون في المسبك، وفي ورشة الميكانيكا، وفي محل النجارة".

وقد توقع مثل هذا الكلام عن النهوض الفردي الذي يتحاشى العمل السياسي لصالح الاعتماد الاقتصادي على النفس من الأيديولوجية المحافظة المرتبطة ببوكر تي واشنطن، التي ظهرت بعد استعادة الجنوب. فقد حث السود المحافظين، مثلهم مثل واشنطون، ناخبيهم خلال إعادة البناء على البحث عن تحالفات سياسية مع "عنصر مستقل محافظ من الجنوب." ورفضوا مثله مطلب المساواة في الوصول إلى المرافق العامة باعتبار إنه غير واقعي وغير مثمر.

و طالما بقت إعادة البناء، كانت النزعة المحافظة الجديدة قليلة الجاذبية بالنسبة للمعتوقين العاديين. لكن ظهورها اوضح التداعيات السياسية لتمايز فئة متنامية داخل مجتمع السود. وقد وجدت الأفكار المحافظة أعظم دعم لها بين الطبقة الصاعدة من رجال الأعمال السود الذين وفروا فيما بعد القاعدة الأساسية لأيديولوجية واشنطن. وبعد شراء الأراضي وانشاء مشروعات أعمال الوساطة في عام ١٨٧١، حاضر مارتن ديلاني السود مرارا وتكرارا عن الانسجام في المصالح بين رأس المال والعمل، وعارض الساسة الغرباء من الشمال باعتبارهم ممثلين "الأدنى درجة من المجتمع الشمالي." وقد أجمعت نظرته المحافظه على نحو متزايد بين المصالح الاقتصادية الشخصية، والطموح السياسي الخائب الأمل، والتشاؤم من المستقبل. وقد نصح بشأن الآمال الطوباوية لإحداث تغيير دائم في حياة الجنوب، بإنه ينبغي التخلي عنها، إذ كان مقدر للملكية الخاصة كما هو الحال في أماكن أخرى، أن تحكم في كارولينا الجنوبية، وأن على السود أن يعقدوا صفقة مع قيادة البيض بينما لا يزالون يحتفظون بقدرة كبيرة على المساومة.

بيد أنه حتى عندما كان السود المحافظون يبحثون عن أرضية وسطية سياسية جديدة، فإن الديمقراطيين الجنوبيين تخلوا عن الخطاب الوسطى وأبدوا تحول جديد تجاه العنصرية الصريحة لأوائل فترة إعادة البناء. وكانت هناك اعتبارات مختلفة سهلت انتصار العمل السياسى بموجب "الخط الأبيض"، بما في ذلك كارثة جريلي عام ١٨٧٢، وفشل التحول الجديد فى جذب أصوات السود، والحكم الصريح بأن التفوق الأبيض يتيح أفضل الامكانيات لتعبئة الناخبين الديمقراطيين والفوز على البيض الجنوبيين الموالين للاتحاد المتبقين. وكان لإعادة التأكيد على خط اللون سياسيا تداعيات عميقة على الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية الديمقراطية. فقد كانت تعنى ضمنا خصوصا في عمق الجنوب، حيث تطلب انتصار الديمقراطيين تحييد جزء من الناخبين السود، إحياء العنف السياسي. وكذلك فإن الكساد جعل التقشف وخفض الضرائب جذابا بالنسبة للناخبين البيض الذين ربطوا الحكومة المكلفة مع برامج الولاية الجديدة التي استفادت منها في المقام الأول الشركات والسود وهم الناخبون الذين كانوا يخشون من أن تهدد الضرائب المرتفعة على حد سواء المزارعين وصغار الملاك البيض بفقدان أراضيهم. ومع اقتراح الجمهوريين

لما يزيد قليلا على صيغة أخف من "الإصلاح،" لم يكن لديهم شيء يقدمونه للناخبين البيض لمواجهة النداءات العنصرية للديمقراطيين.

وقد هيمنت قضايا التفوق الأبيض، والضرائب المنخفضة، والسيطرة على القوى العاملة السوداء على الحملات الديمقراطية في منتصف سبعينيات القرن التاسع عشر. وأصبحت جاذبيتها واضحة في عامى ١٨٧٣ و١٨٧٤ عندما عزز الديمقراطيون سيطرتهم على الولايات التى كانت تحت سيطرتهم بالفعل و"استعادوا" ولايات جديدة. فقد هزم الديمقراطي ريتشارد كوك حاكم ولاية تكساس ادموند جى. ديفيس في عام ١٨٧٣ بهامش أكثر من أثنين إلى واحد. وفي الوقت نفسه، تخلص ديمقراطيو فرجينيا من الجمهوريين المعتدلين الذين كانوا قد تعاونوا معهم في عام ١٨٦٩ وفازوا بالولاية بقائمة موحدة وبرنامج"عرق ضد العرق." وأثبتت الانتخابات ١٨٧٤ فى الجنوب انها كارثية بالنسبة للجمهوريين مثلما كانت في الشمال. فقد فاز الديمقراطيون بأكثر من ثلثي مقاعد مجلس النواب في المنطقة، واستعادوا أركنسو، وتمكنوا من السيطرة على المجلس التشريعي في ولاية فلوريدا.

وفي هذه الحملات، التي جرت في الغالب في ولايات يشكل فيها السود أقلية من السكان، كانت الانتصارات الديمقراطية تعتمد أساسا على نجاح الحزب في رسم خط اللون السياسي. بيد أنه، في لويزيانا وألاباما، تقدمت وحشية خط السياسة البيضاء إلى الصدارة. وكانت رابطة بيض لويزيانا، التي نظمت في عام ١٨٧٤، مكرسة علنا لاستعادة التفوق الأبيض عن طريق العنف. وقد استهدف هذا العنف شاغلي المناصب الجمهوريين المحليين للاغتيال، وتعطيل جلسات المحاكم، وطرد العمال السود من منازلهم. وفي أبرشية النهر الأحمر، تحولت الحملة إلى عهد من الإرهاب العنيف، بلغ ذروته في القتل بدم بارد لستة مسؤولين جمهوريين في شهر أغسطس. وفي سبتمبر ١٨٧٤ تغلب ٣٥٠٠ من أعضاء الرابطة معظمهم من قدامى المحاربين فى الحرب الأهلية، على عدد مساو من أعضاء الميليشيات السود وشرطة العاصمة، بقيادة الجنرال الكونفدرالي جيمس ونجستريت واحتلوا دار البلدية، ومبنى المجلس التشريعي، والترسانة. ولم ينسحبوا إلا عند وصول القوات الفيدرالية، التى أمر الرئيس بإرسالها لمسرح الأحداث. وساعدت حملة مماثلة من العنف على "استعادة " الديمقراطيين لألاباما في انتخابات ١٨٧٤.

أزمـــة ١٨٧٥ :

وبحلول الوقت الذى انعقد فيه الكونغرس الثالث والأربعون في ديسمبر كان تحول المشهد السياسي قد تغير. ونتيجة لانهيار الديمقراطية، فإن هذه الدورة كانت هى المرة الأخيرة لأكثر من عقد الذى سيطر فيه الجمهوريين على كل من البيت الأبيض والكونغرس. ومع اندلاع العنف السياسي في أجزاء كثيرة من الجنوب، كانت هيمنة حزبهم في واشنطن على وشك الانتهاء، ووضع

بنيامين بتلر وأنصار أخرين برنامجا لحماية ما تبقى من إعادة البناء. وشملت مقترحاتهم مشروع قانون الحقوق المدنية، وقانون جديد للانفاذ يوسع سلطة الرئيس فى قمع المؤامرات التي تهدف إلى ترهيب الناخبين، واعتماد مخصصات للجيش لمدة سنتين (لمنع مجلس النواب الديمقراطي القادم من الحد من دور الجيش في الجنوب)، ومشروع قانون يوسع اختصاص المحاكم الفدرالية، وتقديم دعم لسكة حديد تكساس آند باسيفيك. وجسدت هذه الحزمة المثالية، الشراكة، وميزة اقتصادية نموذجية بالنسبة لعمل الحزب الجمهوري السياسى. وكانت برامج الحقوق المدنية، هى رأس الحربة لجعله أكثر قبولا، واسقط بتلر الحكم المثير للجدل الذى يفرض المدارس المختلطة من مشروع القانون.

ومزقت الأحداث في لويزيانا وحدة الحزب التى كانت ضعيفة بالفعل وضرورية لسن مثل هذا البرنامج. بعد أن قمع جرانت تمرد نيو أورليانز فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٤، حين صمم مجددا على "حماية الناخبين الملونين على الوجه الصحيح" وأمر الجنرال فيليب إتش شيريدان. باستخدام القوات الفيدرالية لمواجهة العنف والحفاظ على إدارة الحاكم وليام بى. كيلوج. وفي ٤ يناير ١٨٧٥، عندما حاول الديمقراطيون الحصول على السيطرة على برلمان الولاية عن طريق تثبيت أعضاء الحزب قسرا في خمسة مقاعد متنازع عليها، دخلت مفرزة من القوات المجلسين التشريعيين ورافقت الخمسة المطالبين بالمقاعد فى الخروج.

و إذا كانت كارولينا الجنوبية تجسد فى رأى نقاد إعادة البناء شرور الفساد و"حكم السود"، فإن لويزيانا كانت قد أصبحت حينذاك تمثل الأخطار التي يشكلها التدخل الاتحادي المفرط في الشؤون المحلية. وقد أثار مشهد الجنود وهم "يسيرون إلى القاعة... ويطردون الأعضاء بأسنة الرماح المعارضة الشمالية أكثر من أي عمل سابق للاتحاد في الجنوب. وفي بوسطن احتشدت مجموعة كبيرة من "المواطنين المحترمين للغاية" في قاعة فانويل للمطالبة بإقالة شيريدان وقارنوا بين الرابطة البيضاء وبين الآباء المؤسسين باعتبارهم مدافعين عن الحرية الجمهورية. وكان ويندل فيليبس من بين الحاضرين. وقال إنه بدأ مسيرته باعتباره داعية لإلغاء الرق في هذه القاعة، نفسها قبل أربع عقود، وهو يوبخ متحدثا أثنى على قتلة الصحفى إيليا بى. لوفجوى مناهض العبودية. ثم حول بلاغته للجمهور. وبعدئذ وبخ أولئك الذين سوف "يأخذون من الرئيس... القوة اللازمة لحماية الملايين" وقال الأمة قد تحررت من العبودية، ولم يسمع سوى الهسهسة، والضحك، وصرخات "إلعب بالخارج، وأجلس". وقد علقت صحيفة نيويورك تايمز، قائلة إن"ويندل فيليبس وويليام لويد جاريسون، لم ينقرضا من العمل السياسى الأميركي، ولكنهما يمثلان الأفكار التى رعتها أغلبية الحزب الجمهورى فيما يتعلق بالجنوب" وأدت الضجة بشأن لويزيانا بالجمهوريين للقلق الشديد من حدوث مزيد من التدخل العسكري في الجنوب.

وقد أصبح مشروع الحقوق المدنية قانونا قبل فترة وجيزة من فض الكونغرس، مثلما فعل قانون الولاية القضائية والإقالة، مما سهل تحويل الدعاوى من محاكم الولايات إلى المحاكم الاتحادية مؤكدا حقوق المواطن بموجب الدستور أو القانون الوطني، وكان ذلك ذروة لتوسع السلطة القضائية الاتحادية خلال فترة إعادة البناء. لكن قانون الانفاذ، وقانون تكساس باسيفيك، وقانون اعتمادات الجيش لمدة سنتين انتهت مع الكونجرس الثالث والأربعين. وحتى قانون الحقوق المدنية عكس العقل الجمهوري المنقسم. وعلى الرغم من حرمانه من الحكم الخاص بالمدارس، فقد شكل القانون ممارسة غير مسبوقة لسلطة وطنية. ومع ذلك، فإن القانون كان تأكيدا أوسع نطاقا لمبدأ أكثر منه مخططا لاتخاذ المزيد من الإجراءات القسرية من قبل الحكومة الاتحادية. حيث أنه ترك المبادرة للإنفاذ فى المقام الأول للمتقاضين السود الذين يقيمون دعاوى من أجل حقوقهم في محاكم فيدرالية مثقلة بالفعل. ولم يختر سوى عدد قليل من السود تحدي أعمال التمييز من قبل الفنادق، والمسارح، والسكك الحديدية، وقبل أن تعلن المحكمة العليا أنه غير دستورى في عام ١٨٨٣، كان القانون قد أصبح حبرا على ورق.

وفى ضوء كل ما قدموه من شكوك حول إعادة البناء، وجد الجمهوريون في الكونغرس الإرادة لتأكيد صورة حزبهم مجددا باعتباره حارسا للتصنيع ومدافعا عن المسئولية المالية. ومع اقتراب الكونجرس الثالث والأربعين من نهايته، فإنه ألغى خفضه للتعريفة الجمركية بنسبة عشرة في المئة لعام ١٨٧٢، وكلف باستئناف المدفوعات المسكوكة نقدا في غضون أربع سنوات. وقد لاحظت صحيفة الأمة أن اتحاد الجمهوريين معا لأول مرة كان حول السياسة الاقتصادية والمالية بأكثر من اتحادهم حول إعادة البناء، وعندما كان الديمقراطيون يستعدون لتولي السيطرة على مجلس النواب، فإن السياسة القومية، "خرجت من منطقة الحرب الأهلية."

و قد أصبحت التداعيات الكاملة لشعار "دع السياسة لحالها" واضحة في الحملة السياسية ١٨٧٥ في الميسيسيبي. وفسر الميسيسيبيون البيض انتخابات ١٨٧٤ على أنها رفض وطني لإعادة البناء. ورغم أن مؤتمر الولاية الديمقراطية تبنى برنامجا يعترف بالحقوق المدنية والسياسية للسود، فالحملة سرعان ما أصبحت حربا صليبية عنيفة لتدمير المنظمة الجمهورية ومنع السود من التصويت. ونظم أعضاء نوادي البنادق الديمقراطية استعراضات فى أنحاء الحزام الأسود، وعطلوا اجتماعات الجمهوريين واعتدوا على قادة الحزب المحليين. وعلى خلاف جرائم الكو كلوكس كلان المقنعين الراكبين، تلك التى من عام ١٨٧٥ فقد تمت الاعتداءات في وضح النهار من قبل رجال حاسرى الوجه، كما لو أنها تؤكد عجز السلطات المحلية وعدم قلق الديمقراطيين بشأن التدخل الاتحادى.

وحدد عملان من أعمال الشغب في أواخر الصيف نغمة الحملة. ففي أول سبتمبر، وضعت "سرية عسكرية" من مقاطعة يازو لفض تجمعا للجمهوريين، وطردت السياسى الغريب الشمالى

المأمور ألبرت تى. مورغان وغيره من المسؤولين من المنطقة، وقتلت كثيرين من مشاهير السود، بما في ذلك عضو مجلس تشريعى الولاية. وبعد بضعة أيام، هاجم الديمقراطيون على حفل شواء للجمهوريين في كلينتون، التى لا تبعد سوى خمسة عشر ميلا من عاصمة الولاية. وقتل عدد قليل من الأفراد من الجانبين، ومضى البيض المسلحين لتفتيش الريف، وأطلقوا النار ضد السود " مثل الطيور تماما." وزعموا انهم ربما كان ثلاثون من الضحايا، من بينهم معلمى المدارس وقادة الكنيسة، والمنظمين الجمهوريون المحليين.

وانهالت النداءات المطالبة بالحماية على مكاتب الحاكم أميس. وقد أعلنت عريضة قدمها سكان فيكسبيرج السود. "انهم يجوبون في الشوارع ليلا وهم يرتدون ملابس الجنود وجاعلين الناس الملونين يهربون بحياتهم....نحن نتعرض للترهيب من قبل البيض.... ونحن لن نصوت على الإطلاق، ما لم تكن هناك قوات لحمايتنا." واقتناعا من أميس بأن "قوة الولايات المتحدة وحدها هى التى يمكن أن توفر لمواطنينا الأمن الذى يستحقونه "فقد طلب فى أوائل سبتمبر من جرانت إرسال قوات إلى الولاية. وأرسل الرئيس من منزله الصيفي في شاطىء نيو جيرسي، تعليمات إلى النائب العام إدواردز بييربونت. وجاءت جملة واحدة نقلت عنه على نطاق واسع لتلخص تراجع الشمال عن إعادة البناء: ". إن كل الناس مرهقين من هذا الهيجان الذى يحدث فى الخريف سنويا فى الجنوب... [و] هم على استعداد الآن لإدانة أي تدخل من جانب الحكومة" وأرسل بيير بونت أحد مساعديه للولاية، الذي رتب في أكتوبر"اتفاق سلام" تم بمقتضاه حل سريتى الميليشيا النشيطتين الوحيدتين ووعد البيض بنزع سلاحهم. لكن الديمقراطيين، كما أورد عضو مجلس الشيوخ الأسود عن الولاية تشارلز كالدويل، أبرموا الاتفاق "في ازدراء تام." وعشية الانتخابات، تم طرد راكبون مسلحون، للمعتوقين من منازلهم وهددوا بقتلهم إذا حاولوا التصويت. وفي اليوم التالي، دمر الديمقراطيون صناديق الاقتراع أو استبدلوا بأصوات الجمهوريين أصواتهم. وقد قرر أميس لزوجته: "إن التقارير التي تأتي لي كل ساعة تقريبا مقززة حقا..." إن حكومة الولايات المتحدة لا تتدخل". وكانت النتيجة فوزا كاسحا للحزب الديمقراطي. ولم ينتج عن هذا "استعادة "المسيسيبي". واستمر العنف في مقاطعات المزارع حيث كان الجمهوريون لا يزالون يسيطرون على الأوضاع المحلية، بعد الانتخابات، مع اجبار المسئولين على الاستقالة تحت التهديد بالاغتيال وأنزلت جماعات الرقابة العقاب بالسود متهمة إياهم بالسرقة وغيرها من انتهاكات انضباط المزارع.و فى يوم عيد الميلاد، تم إطلاق النار على ظهر تشارلز كالدويل، " وهو أكثر رجل أعرفه شجاعة على الإطلاق،" على حد قول أحد المساعدين، فى كلينتون بعد استدراجه إلى الشراب مع"صديق" أبيض. وعندما اجتمعت الهيئة التشريعية، فإنها وجهت الاتهامات للملازم الأسود.

الحاكم الكسندر كى. ديفيس وعزلته من منصبه، وعندئذ اضطر حاكم الولاية أميس إلى الاستقالة ومغادرة الولاية بدلا من مواجهة الاتهامات التي كانت ستوجه له.

وهكذا، حصل الديمقراطيون على السيطرة على ولاية الميسيسيبي. كما كتب أميس في خضم الحملة الانتخابية، في تحد للقانون الاتحادي والدستور الوطني، فى ثورة أخذت بقوة السلاح وتم حرمان العرق من الحقوق، ليتم إرجاعهم إلى حالة من العبودية، إلى عصر العبودية الثانية." وأعطى جرانت، الذي كان قد أرسل قوات لدعم النظام الجمهوري غير المستقر والفاسد في لويزيانا، أذنا صماء لمناشدات حكومة المسيسيبى الأكثر قوة واستقامة. هل كان يمكن إبطال تعديلات ما بعد الحرب بطريقة فعالة وانتهاك والحقوق الدستورية للمواطنين الأميركيين أن تنتهك علنا دون إثارة تدخل اتحادى؟ إذا كان الأمر كذلك، كما لاحظ جون آر. لينش، عضو الكونجرس الجمهوري عن الميسيسيبي الوحيد الناجى من الانهيار "، إذن ستكون رحى الحرب قد دارت عبثا." وعندئذ كان الجمهوريون الشماليون يرون إعادة البناء باعتبارها مسئولية سياسية. وقد تعلم لينش نفسه درسا سياسيا عندما سأل الرئيس في نوفمبر عن السبب فى انك لم ترسل قوات؟. إذ أجاب غرانت، بأن قادة الحزب الشماليين، ضغطوا عليه لعدم التصرف، ولم يكن هناك معنى لمحاولة انقاذ الميسيسيبي إذا كانت محاولة القيام بذلك ستؤدى لخسارة أوهايو، حيث كانت تدور معركة حول منصب الحاكم فى الوقت نفسه.

و بالمجمل، فإن عام ١٨٧٥ أبتداء من عدم قدرة الكونغرس الثالث والأربعين في أيامه الأخيرة على الاتفاق على السياسة نحو الجنوب إلى فشل جرانت في التدخل في الميسيسيبي، كان علامة فارقة في التراجع عن إعادة البناء. ومع اقتراب انتخابات رئاسية أخرى، بدا من المؤكد إنه أيا كان من سوف يخرج منتصرا منها، فإن إعادة البناء نفسها قضى عليها.

الفصل الثانى عشر
الاستعادة وما بعدها
الانتخابات المئوية

للاحتفال بالذكرى السنوية لاستقلال البلاد، توافد الأمريكيون في عام ١٨٧٦ إلى فيلادلفيا من أجل المعرض المئوي، مأثرة "تقدم العصر." وحضر ما يقرب من عشرة ملايين يمثلون أكثر من خمس سكان الولايات المتحدة، وعرض الآلاف من العارضين كل شيء من العاج السيامي إلى نسخة لكليوباترا تنبض بالحياة "فى لباس مبتذل يكشف جسمها." وقد تكاثرت فيه الاختراعات الجديدة، التى كانت إرهاصا بتغييرات واسعة في الحياة الأمريكية: مثل الهاتف، والآلة كاتبة، والضوء الكهربائي والخميرة المعبأة، ومحرك الاحتراق الداخلي. ولكن اهتمام الجمهور كان منصبا على المحرك البخاري الجبار كورليس. وكان هذا المحرك الذى بلغ وزنه ٧٠٠ طن وارتفاعه أربعين قدم في الهواء، رمزا لموضوع المعرض: الآلات وإعادة تشكيل المجتمع، معلنا عن عصر التقدم التقني والوفرة المادية التي سوف يتقاسمها جميع الأميركيين.

في مواجهة الكساد الاقتصادي المستمر، بملايين من العمال العاطلين عن العمل وانتشار المنازعات العمالية على نطاق واسع، بدا مزاج تهنئة الأمريكيين لأنفسهم غير منطقي إلى حد ما. ولكنه لم يصح إلا بتجاهل المظاهر الأكثر خسة في الحياة الأميركية المعاصرة. لم يذكر معرض بنسلفانيا الاضراب المرير الطويل فى عام ١٨٧٥، وإن ماساتشوستس مرت بكل الظروف التي أثارها الإضراب الكبير لعمال نسيج فال ريفر، حتى عندما كانت سبعة وعشرين من المصانع في المدينة تعرض بضائعها. كما لم تتح للنساء فرصة حقيقية لعرض مساهماتهن في المجتمع الأمريكي.فقد أظهر جناح المرأة مواهبهن فى صناعة السجاد والمنسوجات الحريرية النسائية، وأنوالهن الآلية التى شرف عليها "مهندسة سيدة." ولكن التبعية القانونية للنساء لم تلق أي

اهتمام، و هو سهو تم تصحيحه عندما قاطعت داعيات الحركة النسوية بقيادة اليزابيث كادي ستانتون وسوزان بي أنتوني معرض احتفال ٤ يوليو لقراءة إعلان استقلال المرأة.

و قد لمس المعرض المئوي بالكاد سكان البلاد غير البيض. فقد تم استبعاد السود من طواقم البناء التي بنت قاعات المعرض، وغابوا إلى حد كبير من العروض. وقد صور المعرض الهنود الأمريكيين بأنهم إضافة ثانوية "غير ضارة"، و"بدائية" لحضارة البيض. ومع ذلك، ففي شهر يوليو، قاطع الهنود بخشونة الاحتفال عندما وصلت أخبار إلى فيلادلفيا عن مجزرة الجنرال جورج أيه كستر وقيادته على أيدى قبيلة سيوكس بقيادة سيتنج بول وكريسى هوروس زعيمى القبيلة. حيث كان الهنود يدافعون عن الأراضي المخصصة لهم بموجب معاهدة ١٨٦٨. وعلى الرغم من أن هزيمة كستر، لم تتوقف مسيرة الجنود، والمستوطنين، والمنقبين البيض، الجامحة إلا بصفة مؤقتة، فقد كشفت الكثير عن حقيقتين مترابطتين هما وعود الحكومة التى لم تتحقق ومثابرة الهنود في الدفاع عن طريقتهم في الحياة، بأكثر مما كشفته جميع المعروضات في فيلادلفيا.

وقد قدمت الصحة السياسية لأميركا، مثلما فعل اقتصادها، سببا صحيا ضعيفا للاحتفال في عام ١٨٧٦، لأنه حتى عندما كان العمال يضعون اللمسات الأخيرة على المعرض، اجتاحت فضائح جديدة إدارة جرانت. حيث استقال وزير الحرب وليام بلكناب عندما أصبح معروفا أنه أخذ عمولات من التاجر الهندي الذي عينته الحكومة في فورت سيل، وكشف وفضح تحقيق حلقة ويسكي، التي نهبت ملايين الدولارات من الإيرادات الداخلية الاتحادية، وكشف عن أن أورفيل إى. بابكوك، السكرتير الخاص للرئيس،عمل كوسيط فى عملية الاحتيال.

وأثر تصاعد نغمة الفضيحة بقوة على ترشح الجمهوريين للرئاسة. وحتى أوائل السنة المئوية. قد كان اختيار رئيس مجلس النواب جيمس جى بلين، الزعيم الأكثر شعبية للحزب، يبدو مؤكدا. ولكن في إبريل كشفت الصحف أن بلين قد استخدم نفوذه باعتباره رئيسا لمجلس النواب لتأمين منح أراضي لشركة السكك الحديدية في ولاية اركنسو التي كان يملك بعض أسهمها، وأن شركة يونيون باسيفيك، للسكك الحديدية المدعومة حكوميا هى الأخرى، قبلت هذه الأسهم كضمان للحصول على قرض لم يسدده بلين مطلقا. وبعد البحث عن مرشح أكثر استقامة، ذهب الترشيح إلى رذرفورد هايز، حاكم ولاية أوهايو وهو شخص "إمعة من الدرجة الثالثة" جاءت شهرته الرئيسية من الدعوة للحفاظ على علاقات ودية مع جميع فصائل الحزب في حين لم يتلوث بأى اتهامات فساد. ففي الكونغرس في ستينيات القرن التاسع عشر كان هايز قد أيد بولاء سياسة الكونغرس لإعادة البناء. لكنه في وقت لاحق "انتهى للشك في التدابير المتطرفة المتعلقة بالجنوب،" وتعهد فى رسالته لقبول الترشيح التى صيغت بعناية بأن يجىء للمنطقة " ببركات

الحكم الذاتي المحلي الشريف والقادر. وكان منافسه الديمقراطي حاكم ولاية نيويورك صامويل جيه تيلدن.

و تركز الاهتمام القومى في عام ١٨٧٦ على ولاية كارولينا الجنوبية، أكثر من أي ولاية أخرى، والتى كان المناخ السياسي فيها قد تحول من جراء حدث وقع في بلدة صغيرة أسمها هامبورج. وقد بدأ ما أصبح معروفا باسم مذبحة هامبورج مع احتفال الميليشيا السوداء بذكرى ٤ يوليو المئوية. فعندما وصل إبن وزوج إبنة مزارع أبيض محلى إلى الساحة وأمرا رجال الميليشيا بالتنحى جانبا من أجل مرور عربتهما، تم تبادل كلمات قاسية، على الرغم من أن قائد الميليشيا دوك آدمز فتح في نهاية المطاف صفوف جماعته، ومضي هذا الثنائى فى طريقه. لكن بعد أربعة أيام، تجمعت الميليشيا السوداء مرة اخرى في هامبورج، كما فعل عدد كبير من البيض المسلحين. وبعد رفض آدامز طلب الجنرال ماثيو سى بتلر، أبرز السياسين الديمقراطيين في المنطقة، نزع سلاح جماعته، اندلع القتال، وتراجع حوالي أربعين من رجال الميليشيات إلي ترسانة أسلحتهم، وحشد بتلر للمعركة، وعاد بمدفع ومئات من تعزيزات البيض. وحين حل الظلام، حاولت أعداد كبيرة من رجال الميليشيات الفرار من مكان الحادث. وسقط مارشال هامبورج الأسود مصابا بجروح قاتلة وتم القبض على خمسة وعشرين رجلا، وتم قتل خمسة من بين هؤلاء، بدم بارد. وبعد عمليات القتل، نهب الغوغاء المنازل والمحلات التجارية المملوكة للسود في المدينة.

وكان من أكثر سمات المسألة فظاعة، سلوك الجنرال بتلر، الذى اختار بنفسه السجناء ليتم إعدامهم (وفقا لشهود عيان سود) أو غادر المكان عندما بدأ الحشد "ارتكاب عمليات النهب" فقد كان حسب تقريره الخاص الأشد نفاقا بالكاد. وفي كلتا الحالتين، فقد أبرز سلوك بتلر الانهيار التام للشعور بالالتزام الأبوي، ناهيك عن اللياقة السليمة، بين الذين كانوا يطلقون على أنفسهم في المنطقة "القيادات الطبيعية." وبالتأكيد، لا يمكن لأحد أن يدعي مرة أخرى أن النخبة الجنوبية "المحترمة" كانت تزدرى هذا العنف، لأن مجلس الاستعادة التشريعى فى كارولينا الجنوبية انتخب فى واحد من أوائل أعماله في عام ١٨٧٧ بتلر لمجلس الشيوخ الأمريكي.

و كما يروى دوك آدامز، فإنه خلال عملية القتل ظل البيض يرددون: "هذه هي بداية استعادة كارولينا الجنوبية." وفي أغسطس اختار الديمقراطيون بطاقة لقائمة انتخابية يرأسها الجنرال ويد هامبتون، والذى ربما كان الشخصية الأكثر شعبية في الولاية (على الأقل بين البيض). وتعهد هامبتون بتعزيز النظام التعليمي، وتجنب "التمييز الثأرى"، وتوفير الحماية من العنف. ولكن من بين كل مشاهير السود، فإن مارتن آر ديلاني وحده شارك فى حملة نيابة عن هامبتون.

و مع وجود الكثير على المحك، أصبحت حملة ١٨٧٦ الأكثر صخبا في تاريخ كارولينا الجنوبية وشكلت استثناءا وحيد ومهما من إعادة البناء الذى وصف السود دائما بأنهم ضحايا للعنف

السياسي ووصف البيض دائما بأنهم المعتدون وحدهم. ففي سبتمبر، اعتدى الجمهوريون السود على الديمقراطيين من كلا العرقين على حد سواء الذين تركوا اجتماع تشارلستون؛ وأصيب كثيرون بجروح وخسر أحد البيض حياته. وبعد شهر بدأت مجموعة من السود إطلاق النار على "مناقشة مشتركة" في كاينهوى، وهي قرية قرب المدينة، مما أسفر عن مقتل خمسة من البيض وأحد السود.

لكن حملة التخويف التي أطلقها أنصار هامبتون ألقت بظلالها على مثل هذه الحوادث. فقد أفسدت أندية البنادق المسيرات الجمهورية "بالخطب العنيفة والمسيئة." واجتاح الارهاب مما ذكر بأيام الكو كلوكس كلان إيدجفيلد، وأيكن، وبارنويل، ومقاطعات بيدمونت الأخرى، وتم طرد المعتوقين من ديارهم وجلدهم بوحشية، وجرى قتل "رجال رواد". وأطلق الاعتقاد بأن البيض لا يتعين عليهم الخوف من التدخل الاتحادى بعدما حصل الديمقراطيين على إطلاق اليد. وقال العبد السابق جيري ثورنتون مور، رئيس النادى الجمهوري فى مقاطعة أيكن، أن مالك أرضه الأبيض أخبره أن المعارضين لإعادة البناء يعتزمون اكتساح الانتخابات " حتى لو كلفنا ذلك أن يصل الدم للركب." ورد مور "ضع فى ذهنك إنه مهما كان ما تفعلونه، فإن" "الولايات المتحدة شوكتها قوية." فأجاب مالك الأرض: "ولكن، يا ثورنتون، إن شعب الشمال في جانبنا."

لقد كانت انتخابات كارولينا الجنوبية، باعتراف أحد المراقبين الديمقراطيين، "واحدة من أكبر المهازل جرت فى أى وقت." وعلى الرغم من الترهيب، فإن تشامبرلين حصل على أكبر تصويت جمهوري في تاريخ الولاية. لكن الديمقراطين فى مقاطعتى إيدجفيلد ولورنس الديمقراطيتين نفذوا التعليمات بالتصويت "مبكرا، ومرارا" ومنع السود من الوصول إلى صناديق الاقتراع، وبالتالي التوصل إلى أغلبيات حاشدة مكنت حزبهم من إدعاء الانتصار على مستوى الولاية الصغيرة.

كانت النتائج المبكرة ليلة الانتخابات تظهر صحة التنبؤ بانتصار الحزب الديمقراطي القومي. حيث اكتسح تيلدن ولايات نيويورك، ونيو جيرسي، وكونيكتيكوت، وإنديانا، جنبا إلى جنب مع الجنوب الصلب، وكان ذلك أكثر من كاف لمنحه الرئاسة. بل إن محرر صحيفة نيويورك تايمز جورج إف. جونز أبرق إلى هايز معلنا هزيمته. ولكن في الساعات الأولى من صباح اليوم، لاحظ شخص ما في مقر الحزب الجمهوري فوز هايز بولايات كارولينا الجنوبية، وفلوريدا، ولويزيانا، حيث كان الحزب يسيطر على آلة التصويت، وكان لابد له من أن يحقق الأغلبية الانتخابية بصوت واحد. وقد أدعى كلا من الجنرال دانيال إى. سيكلس وويليام.إى تشاندلر في وقت لاحق إنهما صاحبى هذا الاكتشاف وأرسلا برقيات تلغرافية بتوقيع رئيس الحزب النائم، زاكري تشاندلر، وحثا المسئولين الجمهوريين على احتساب ولاياتهم لهايز. وبعد فترة وجيزة أستيقظ تشاندلر وأعلن : " إن هايز حصل على ١٨٥ صوتا في المجمع الانتخابي ومن ثم أنتخب."

الأزمة الانتخابية ونهاية إعادة البناء :

بعد ستة عشر عاما من أزمة الانفصال، دخل الأمريكيون شتاء آخر من الارتباك السياسي، وعدم اليقين الدستوري، والحديث عن حرب أهلية. فقد أبطلت مجالس الانتخابات في فلوريدا، وكارولينا الجنوبية، ولويزيانا ما يكفي من نتائج المقاطعات التي مزقتها أعمال العنف لجعل هايز والمرشح الجمهوري لمنصب الحاكم منتصرين. وطعن الديمقراطيون على النتائج وأرسلوا شهادات انتخابية معارضة إلى واشنطن.

و قد كتب المحرر الديمقراطى مانتون ماربل إلى تيلدن فى ١٠ ديسمبر، "إن كل شيء يتوقف حاليا علي رباطة جأشك وقيادتك". ولكن الطامح الديمقراطي، وهو رجل كان يخاف على الدوام من الاضطراب، بدا أنه أعد نفسه غالبا للهزيمة من بداية الأزمة. وبدلا من طرح قضيته واستحقاقه بشكل فعال أمام الجمهور، تراجع تيلدن ليتأمل وضعه، وقضي معظم ديسمبر فى بحث مطول للسوابق القانونية المتعلقة بفرز الأصوات الانتخابية. على النقيض من "الخمول المزعج لمنافسه، فإن هايز أعطى"على الأقل، موافقة ضمنية على سلسلة من المفاوضات المعقدة شملت المقربين منه سياسيا، وممثلي كارولينا الجنوبية ولويزيانا الديمقراطيين، ومجموعة من المخططين الذين كانوا يأملون في تعزيز رؤيتهم لجنوب جديد. وسعت هذه الجهود إلى تحقيق هدف مباشر، من خلال التأكيدات بأن الإدارة القادمة ستعامل الجنوب " بمراعاة طيبة،" لفصل ما يكفى من رجال الكونجرس الديمقراطيين الجنوبيين عن تيلدن لضمان انتخاب هايز. ولكن الكثير من الجمهوريين الشماليين كانوا يأملون أيضا فى استغلال الأزمة للحد من تأثير الساسة الغرباء والسود وجذب "أفضل طبقة" من البيض المحليين إلى النزعة الجمهورية الجنوبية. وأجرى هايز اجتماعا مع محرر صحيفة نيو اورليانز الذي جاء برسالة هى أن الديمقراطيين فى لويزيانا كانوا يهتمون بالسيطرة على ولاياتهم بأكثر من البيت الأبيض، وأضاف "أعتقد، وكنت اعتقد دائما، بإنه على أذكياء أي بلد أن يحكموه. "

في الوقت نفسه، كانت تجرى مجموعة منفصلة ولكن متداخلة من المفاوضات. وشملت هذه من بين آخرين، وليام اتش سميث، رئيس وكالة وسترن أسوشيتد برس والصديق المقرب من هايز، ومحرر صحيفة ممفيس أندرو جيه. كيلار، وهو من رجال السكك الحديدية من تينسى كان تواقا إلى المساعدة في "بناء الحزب الجمهوري المحافظ في الجنوب ". وبالنسبة لهؤلاء الناس، يتوقف إيجاد حل سلمي للأزمة، وتنصيب هايز، و بدء حقبة جديدة من العمل السياسى فى الجنوب جميعها على تأكيدات الجمهوريين بدعم التحسينات الداخلية للجنوب. وكانوا حريصين بشكل خاص على تعهد هايز بتقديم المساعدة لشركة السكة الحديدية تكساس آند باسيفيك. وكثرت الشائعات عن المناورات خلف الكواليس، وشغلت الصحف بالحديث عن

الخطوط العريضة للصفقة الجنينية. وقد أورد مراسل صحيفة نيويورك صن فى واشنطن فى منتصف سبتمبر: "هناك بلا شك خطر انشقاق بين الديمقراطيين الجنوبيين ولا شك أن عطاءات أصدقاء هايز تتزايد عاليا بالتأكيد في هذا الاتجاه.... وإعانة لشركة السكة الحديدية تكساس آند باسيفيك جزء من البرنامج، وكذلك العد والفرز لهايز... وهناك انطلاقة جديدة في سياسة الحزب الجمهوري ستبدأ من تاريخ تنصيب هايز ".

بيد أن الأمور لم تسر على هذا النحو السلس. لأن الجمهوريين كانوا منقسمين على نحو عميق إزاء الأزمة الانتخابية. وعارض بعض الرجال الشجعان عقد أى صفقة على الإطلاق، وكان آخرون يخشون ميول "الإصلاح" لدى هايز. ومع عدم تمتع الحزب لا بالقيادة القوية ولا بوحدة الهدف، أنشأ الكونغرس لجنة مستقلة للبت في النتائج المتنازع عليها. وقد عكس سن "خطة للسلام" رغبة متزايدة لدى الحزبين للوصول لتسوية، وكانت هذه فى جزء منها ثمرة للضغط من " المصالح الاستثمارية والتجارية" القلقة بشدة من الخطاب المتطرف السائد بين مؤيدي كلا المرشحين. وانهالت الالتماسات التى دعت إلى حل سلمي على واشنطن، والتى وقعت معظمها، كما لاحظ أحدهم ساخرا، "الشركات التى تعمل فى التجارة الجنوبية بشكل رئيسى."

وقد أنشأ اللجنة الانتخابية الصادر في أواخر يناير، هيئة من خمسة عشر عضوا: عشرة من أعضاء الكونجرس، وينقسمون بالتساوي بين الحزبين، وخمسة من قضاة المحكمة العليا. قد سمى القانون أربعة من هذه الفئة الأخيرة، أثنين من الديمقراطيين وأثنين من الجمهوريين، وصدر لهم توجيه لاختيار الخامس، الذي توقع الجميع إنه سيكون القاضى ديفيد ديفيس، وهو سياسي مستقل. ولكن بعد أن تم انتخاب ديفيس في مجلس الشيوخ عن ولاية إلينوي، استقال على نحو غير متوقع من اللجنة، وحل محله القاضى الجمهوري جوزيف برادلي، ونتيجة سلسة من عمليات التصويت انتهت بنسبة ٨-٧ وتم احتساب الأصوات المتنازع عليها لهايز. واحتج أحد الديمقراطيين فى غضب "لقد تعرضنا للغش، لقد خدعنا بصورة مخجلة".

بيد أن مزيدا من الاضطرابات، كان ينتظر هايز قبل دخوله البيت الأبيض. فقد هدد أنصار تيلدن بعرقلة العد النهائي للأصوات الانتخابية في مجلس النواب، وبالتالي منع التنصيب يوم ٤ مارس. ويدأ ممثلو هايز جولة جديدة من المفاوضات فى واشنطن. واقترح مؤتمر حزبي من الجنوبيين "المحافظين" أن يوافق هايز على تعيين السناتور ديفيد إم. كى من تينيسى فى الوزارة. وكان هناك أيضا حديث عن مساعدة الديمقراطيين الجنوبيين للجمهوريين في تنظيم مجلس النواب المنقسم في الكونغرس القادم، واستأنفت جماعات الضغط جهودها المبذولة لجعل المساعدات الاتحادية إلى شركة سكك حديد تكساس آند باسيفيك جزءا من أي صفقة. وفي ٢٦ إبريل اجتمع أربعة من الديمقراطيين الجنوبيين مع خمس من الجمهوريين من أوهايو فى فندق ورملي هاوس فى واشنطن. وأعلن أحد المقربين لهايز ستانلي ماثيوز أن الرئيس الجديد يهدف إلى

أن يعترف بالديمقراطي فرانسيس تى. نيكولز كحاكم لويزيانا وانتهاج سياسة عدم التدخل في شؤون الجنوب، في حين تعهد مبعوث نيكولز العقيد إدوارد إيه بيرك، بتجنب الأعمال الانتقامية ضد الجمهوريين واحترام حقوق السود. وتلت ذلك مناقشات مماثلة مع ممثلي ويد هامبتون. وخلالها ظل مصير إعادة البناء هو القضية المحورية في المساومة. وقد علقت صحيفة أبفيل في نهاية فبراير، قائلة: "لا يهمنا كثيرا من يحكم في واشنطن، إذا سمح لكارولينا الجنوبية أن تكون لهامبتون والحكم الذاتى."

وكان جيمس أيه جارفيلد، الذي غادر الاجتماع مبكرا، يعتقد " إنه تم التوصل إلى اتفاق من نوع ما" في ورملي هاوس، ولكن شروط "صفقة عام ١٨٧٧ كان " لا يزال من المستحيل تحديدها بأي قدر من الدقة. والمؤكد أن، هايز أصبح رئيسا، وكي مدير عام البريد. ولم تحصل شركة سكك حديد تكساس آند باسيفيك على المساعدة الاتحادية أبدا، ولا تم دعم ديموقراطي جنوبي واحد أو جرى ترشيح جارفيلد في الخريف التالى ليصبح رئيس مجلس النواب. ولم يعد طوفان من الهويج السابقين الذين دخلوا الحزب الجمهوري، ولا عودة الانتخابات النزيهة السلمية سريعا إلى الجنوب. ولكن "الحكم المحلى" سرعان ما جاء إلى لويزيانا وكارولينا الجنوبية. ففي غضون شهرين من توليه منصبه، أمر هايز القوات الفيدرالية المحيطة بمبنى الجمعية التشريعية فى كارولينا الجنوبية ولويزيانا بالعودة إلى ثكناتهم. (لم يحرك هايز، كما تقول الاسطورة، القوات الفيدرالية الأخيرة من الجنوب.) وتولى هامبتون ونيكولز منصبيهما سلميا، وذلك بمثابة انتصار نهائي "للاستعادة". "لكل الجنوب كله – وكل ولاية في الجنوب،" وأعرب عن اسفه هنري آدمز الأسود من لويزيانا، "قد وقع في أيدي نفس الرجال الذين أبقوا علينا كعبيد".

وقد علق احد المعتوقين، قائلا: "أعتقد أن هايز قد ينقلب علينا، بينما خضنا خلال الدم لمساعدته فى أن يكون فى مكانه حيث هو الآن." ولكن بدلا من التغيير المفاجئ في السياسة الشمالية، فإن إجراءات هايز، كما أشارت صحيفة نيويورك هيرالد، أكدت في ولايتين فحسب" ما كان يفعله سلفه والكونجرس على مر السنين في أماكن أخرى في الجنوب. والواقع، أن التخلي عن إعادة البناء كان سببا لأزمة ١٨٧٦-١٨٧٧ بقدر ما كان نتيجة لذلك، لأنه لو كان الجمهوريون على استعداد للتدخل في الدفاع عن حقوق السود، لم يكن تيلدن يستطيع الاقتراب من السيطرة على الجنوب بأكمله. ومع ذلك، فإن "انسحاب" القوات ميز نقطة تحول رئيسية في السياسة الوطنية. وأعلنت صحيفة الأمة،"إن الزنجي، سوف يختفي من مجال العمل السياسى القومي. فمن الآن فصاعدا، فإن الأمة لن يكون لها شأن به أكثر من ذلك."

ومن بين أمور أخرى، ميز عام ١٨٧٧ التراجع الحاسم عن فكرة، ولدت خلال الحرب الأهلية، عن إقامة دولة قومية قوية لحماية الحقوق الأساسية لجميع المواطنين الأميركيين. بيد أن الحكومة الاتحادية، لم تكن قد أصبحت عاجزة إلا في المسائل المتعلقة بالسود. ولكن في غضون ثلاثة أشهر

من نهاية إعادة البناء، واجهت إدارة هايز واحدة من أشرس انفجارات الحرب الطبقية مرارة في التاريخ الأمريكي-- الإضراب الكبير عام ١٨٧٧. فقد انتشر الاضراب الذى بدأ في ١٦ يوليو، عندما خرج عمال سكك حديد بالتيمور أوهايو من أماكن عملهم في مرتينسبورج، فيرجينيا الغربية، احتجاجا على خفض الأجور، غربا على طول خطوط رئيسية كبيرة، أثرت على كل منطقة من مناطق البلاد ما عدا نيو انجلاند وعمق الجنوب وامتد لغيرها من الصناعات. وفي بيتسبرج توقفت حركة المرور على خط سكة حديد، ولاية بنسلفانيا، ونظم عمال المناجم وعمال الصلب إضرابات للتعاطف معهم. وتم جلب رجال الميليشيات من فيلادلفيا ليحلوا محل الوحدات المحلية التى رفضت التحرك ضد المضربين، وعندما أطلقوا النار على الحشود التي استولت على تحويلات السكك الحديدية، أسفرت الاشتباكات عن مقتل عشرين شخصا، وأضرم المواطنون الغاضبون النار في أفنية السكك الحديدية فى بيتسبرج. والتهمت النيران أكثر من ١٠٠ من القاطرات و٢٠٠٠ من عربات السكك الحديدية. وأصابت الإضرابات العامة شيكاغو وسانت لويس بالشلل، مما وحد العمال المهرة وغير المهرة على مطالب يوم عمل ذي ثماني ساعات، والعودة إلى مستويات أجور ما قبل الكساد، وتأميم خطوط السكك الحديدية، وإلغاء "مراسيم التشرد" التى تسمح باعتقال العمال العاطلين عن العمل.

"وبينت هبة العمال، أو إضراب العمال الأكثر شمولا وبؤسا الذي وقع أصلا في هذا البلد، أو في الواقع في أي بلد آخر"، كما وصفته صحيفة الأمة، كيف كانت قد تمت إعادة تشكيل العلاقات الطبقية الأمريكية خلال الحرب الأهلية وإعادة البناء. وكشف الإضراب العداء العميق لخطوط السكك الحديدية التى تعد رمزا ومبتدعا لنظام الصناعة الجديدة الذي ساد العديد من المجتمعات المحلية الأمريكية. وفي الوقت نفسه، كشف الإضراب العظيم عن القوة السياسية والوعى الجماعى للطبقات الوسطى والعليا في المدن، التي انضمت إلى السلطات البلدية ومنظمات المحاربين القدامى لتشكيل "ميليشيات المواطنين" لخوض معركة مع المضربين. ونظمت لجنة سانت لويس للسلامة العامة جيشا خاصا ضخما، بقيادة جنرال اتحادى وجنرال كونفدرالي، وقمعت بشكل فعال الاضراب العام في المدينة. وتحول مجلس المدينة "عمليا إلى ترسانة،" حصل منها "المواطنين ذوى النفوذ والثروة" على أسلحة لدعم الشرطة المحلية.

و أبرزت الهبة العمالية تحالف البرجوازية الصناعية الجديدة مع الحزب الجمهوري والدولة القومية. فحيثما أثبتت السلطات المحلية ومواطنوا الطبقة المتوسطة، عجزهم عن استعادة النظام تخلت القوات الاتحادية لسد الثغرة. وكان هايز ملأ حكومته بقادة الحزب الذين كانوا أيضا من محامى الشركات ومدراء السكك الحديدية. وكان لتوماس أيه. سكوت، رئيس بنسلفانيا للسكك الحديدية، اتصال مباشر بالبيت الأبيض خلال الإضراب. وعندما ضغط الحكام المرتعبين ومديرى

السكك الحديدية التنفيذيين المحاصرين بشكل محموم لاتخاذ إجراء عسكرى، فإن هايز لا بحث الحاجة إلى القوات ولا وضع مبادئ توجيهية واضحة لاستخدامها. وهكذا فعندما تم إرسال الجنود إلى المدن من بفالو إلى سانت لويس، تصرفوا باعتبارهم مدافعين غير متميزين عن النظام بأقل مما تصرفوا باعتبارهم محطمى اضرابات، يفتحون خطوط السكك الحديدية، ويحمون العمال غير المضربين، ويمنعون الاجتماعات النقابية. ومع هذا الانتشار المفرط للجيش، نقلت وحدات على عجل من الجنوب، كان البعض منها حتى وقت قريب، يحرسون مبنى المجلس التشريعي فى لويزيانا. وبحلول ٢٩ يوليو كان الإضراب العظيم قد انتهى. وكما أن عصر إعادة البناء قد بدأ في عام ١٨٦٣ بوعد بالحرية للسود، سرعان ما تبعه انفجار من التناقضات الطبقية والعرقية في شوارع مدينة نيويورك، وتزامنت استعادة سيادة البيض في الجنوب مع تذكرة أكثر قوة بالصراعات التي قسمت المجتمع الشمالي. وقد وضعت الهبة علامة مميزة على التحول الأساسي في جدول الأعمال السياسي في البلاد. وقد أعلنت صحيفة تشارلستون إن "القضية الجنوبية ميتة" ---فإضراب السكك الحديدية دفع إلى صدارة العمل السياسى "مسألة العمل ورأس المال والعمل والأجور." وفى زيارة استمتاع بانتصاره إلى أوروبا، أعلن الرئيس الأسبق جرانت أن أحداث عام ١٨٧٧ مثل "مأزق صغير. وكتب إنه " أثناء إدارته، وكان الحزب الديمقراطي بأكمله " الشرفاء والقسم 'الإصلاحي والنزية بشكل مرضى من الجمهوريين "كانوا يعتقدون أنه " من المرعب" استخدام القوات الفيدرالية "لحماية حياة الزنوج. بيد إنه لا يوجد حاليا أى تردد بشأن استنفاد قوة الحكومة لقمع إضراب عند أدنى ايحاء بأن هناك تهديدات خطيرة ". ولم يكن جرانت هو المعاصر الوحيد الذى لاحظ مفارقة التناقض بين الحكم المحلى للجنوب والتدخلات المسلحة في الشمال. وقد قال أحد الجيران لوليام لويد جاريسون الثاني. "أود أن كان شيريدان في بيتسبرج، ورد جاريسون"، ولكن تذكر كيف دانت له في نيو أورليانز."

بالمجمل، فإن ١٨٧٧ أكد تزايد النزعة المحافظة للحزب الجمهوري وبشر بدور جديد للدولة القومية في سنوات ما بعد إعادة البناء. فقد استخدمت المحاكم الاتحادية، على سبيل المثال، الولاية القضائية المتوسعة بشكل كبير التى نتجت عن إعادة البناء في المقام الأول لحماية الشركات من التنظيم المحلي. ففي عام ١٨٨٣ أعلنت المحكمة العليا أن قانون الحقوق المدنية لعام ١٨٧٥ غير دستورى. وكتب جوزيف برادلي، الذى جعل صوته فى اللجنة الانتخابية هايز رئيسا، رأي الأغلبية، الذى أبرز أن السود يجب أن يتوقفوا "عن أن يكونوا المفضلين بصفة خاصة لدى القوانين." ولم ينشق سوى جون مارشال هارلان من كنتاكي. وقد حذر، من أن الولايات المتحدة، قد دخلت "عصر القانون الدستوري، الذى لا يمكن فيه لحقوق الحرية والمواطنة الأمريكية أن تحصل الأمة على الحماية الفعالة، والتي كانت تمنح دون تردد قبل الآن إلى العبودية. وقد لاحظت

صحيفة الأمة، " إن الموافقة العامة التى استقبل بها القرار، كشفت "كيف أسرفت بشكل كامل التوقعات " التي أثارتها الحرب الأهلية والتى "ماتت الآن."

دعاة استعادة الجنوب الجديد :

مع تنصيب هايز، انتهت على نحو لا رجعة فيه إعادة البناء، باعتبارها فترة سيطر فيها الجمهوريون على السياسة في الجنوب، وتمتع السود فيها بسلطة سياسية واسعة النطاق، وقبلت الحكومة الاتحادية مسئولية حماية الحقوق الأساسية للمواطنين السود. بالطبع، إن مجىء "الحكم المحلى" لم يضع حد لعملية التغيير أو حل الصراعات الاجتماعية التي أطلقتها الحرب الأهلية. ولكن هذ حدث في سياق جديد، وتمتع فيه حكام الجنوب بإطلاق يدهم في إدارة الشؤون المحلية في المنطقة. وقد تحرك دعاة الاستعادة الذين لم تكن تقيدهم سوى امكانية بعيدة، للتدخل الاتحادى، وبقاء جيوب للسلطة السياسية الجمهورية، والخوف من الانقسامات داخل الجبهة الديمقراطية السائدة حينئذ، في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر إلى وضع أنظمة جديدة من العلاقات السياسية، والطبقية، والعرقية. ولم يأت نظام اجتماعي جديد إلى حيز الوجود فورا، ولا كانت إنجازات إعادة البناء غير فاعلة. لكن حكم دعاة الاستعادة أكد ما كان قد توقعه ديمقراطيوا كارولينا الشمالية حيث بدأت إعادة البناء: "عندما ترحل الحراب... أبحث عندئذ عن رد الفعل."فعندئذ سوف ينقلب الأمر رأسا على عقب.

لم يكن هناك تعميم واحد يصف بشكل كامل الأصول الاجتماعية أو الأغراض السياسية لدعاة الاستعادة في الجنوب، الذين شملت صفوفهم الديمقراطيين الانفصاليين والهويج الاتحادين وقدامى المحاربين من الكونفيدرالين والقيادات الشابة الصاعدة، وملاك المزارع التقليديين ودعاة تحديث الجنوب الجديد. وقد تشاركوا، مع ذلك، فى الالتزام بتفكيك دولة إعادة البناء، والحد من السلطة السياسية للسود، وإعادة تشكيل النظام القانوني لصالح مراقبة العمالة والتبعية العنصرية. وفي معظم الولايات الجنوبية، عملوا عند توليهم المناصب، على أن تحل محل دساتير إعادة البناء وثائق جديدة تفرض قيودا مشددة على نطاق ونفقات الحكومة. فدساتير الاستعادة خفضت رواتب المسئولين في الولاية، وخفضت ضرائب الولايات والحكومات المحلية على الممتلكات، وقلصت سلطة الحكومة فى تحمل الالتزامات المالية.

وقد نجح دعاة الاستعادة، إذا حكمنا عليهم بتعهداتهم بخفض تكلفة الحكومة وعبء الضرائب على الممتلكات. ومع ذلك، لم يحصل المستأجرون على فائدة من خفض الضرائب المفروضة على ملكية الأرض، وكان صغار الملاك البيض، على الرغم من دفعهم ضرائب أقل، قد شهدوا قوانين إعادة البناء وهى تستثنى مبلغا ثابتا من الضرائب على الممتلكات وتستعيض عنها

بالإعفاءات على بنود محددة فحسب مثل الآلات والتجهيزات المستخدمة في المزرعة. وكان العمال، والمستأجرون، وصغار المزارعين يؤدون ضرائب على كل شيء يملكونه تقريبا، بينما كان لدى الكثير من المزارعين ممتلكات تزيد قيمتها عن الآلاف من الدولارات معفاة من دفع الضرائب. وأصبح نظام الضريبة تنازليا على نحو متزايد، وكان من لديهم أقل الممتلكات يتحملون العبء الضريبى الأكبر.

و سار التقشف المالي جنبا إلى جنب مع التراجع عن فكرة الدولة التدخلية التى تتحمل مسئوليات اجتماعية واسعة. وقد نصح حاكم فلوريدا جورج إف.دريو المجلس التشريعي في عام ١٨٧٧، "بعدم انفاق شيء إلا إذا كان ضروريا" ووضع المشرعون نصيحته فى أعماق قلوبهم، فتم إلغاء السجون والتخلي عن استكمال كلية الزراعة تقريبا، وترك الولاية دون أي مؤسسة للتعليم العالي، عامة أو خاصة. وأغلق دعاة الاستعادة فى ألاباما المستشفيات العامة في مونتجومري وتالاديجا، وكانت لويزيانا "اقتصادية جدا حيث اختفت تقريبا الخدمات التي تقدمها الدولة للشعب." كان التعليم العام، الذى تم وصفه حاكم من دعاة الاستعادة بأنه "ترف"، قد تضرر بشدة خاصة، حين ألغت بعض الولايات نظم التعليم التي كانت قد أنشئت خلال إعادة البناء. وأنفقت لويزيانا القليل جدا على التعليم لدرجة أصبحت معها هى الولاية الوحيدة في الاتحاد التي شهدت انخفاض نسبة البيض الأصليين القادرين على القراءة والكتابة فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩٠٠. وقد عانى السود أكثر من التقشف التعليمي، لأن الفجوة بين الانفاق على التلاميذ السود والبيض اتسعت باطراد.

و في نفس الوقت، شدد دعاة الاستعادة قبضتهم على الولاية والحكومة المحلية وقلصوا السلطة السياسية المتبقية للجمهوريين. واستمر الجمهوريون البيض فى التصويت فى ولايات الحدود وداخل الجنوب، ولم يكن لظهور "الحكم المحلى" سوى تأثير فوري صغير على حق السود فى الانتخاب، مما أبقى على قدرة الحزب على المنافسة إلى تسعينيات القرن التاسع عشر. ولكن في أعماق الجنوب، حيث ظل تزوير الانتخابات والتهديد بالعنف معلقا بشكل كبير فوق رأس مجتمع السود، انهار الحزب الجمهوري بعد ١٨٧٧. وأخذت الحقوق السياسية للسود تتآكل باطراد، قبل وقت طويل من إلغاء الحقوق الانتخابية الصريح حول منعطف القرن. وبقيت أعداد صغيرة من السود في المجالس التشريعية الجنوبية، بل أن عددا أقل فاز في الانتخابات للكونغرس. كان السود ما زالوا يشغلون مقاعد فى مجالس المدن، ومناصب صغرى في بعض مقاطعات المزارع، وكانت جيوب من السلطة السوداء الحقيقية لا تزال قائمة، فى منطقة الكونجرس السوداء الثانية فى شرق كارولينا الشمالية إلى الأرض المنخفضة فى كارولينا الجنوبية والحزام الأسود فى تكساس. ولكن السياق السياسي كان قد تغير بشكل عميق عن أيام الحكم الجمهورى. وواجه المسؤولون

المحليون حكومات ولاية معادية، ووجد المشرعون السود أنفسهم بلا تأثير في الهيئات التشريعية الديمقراطية. وكانت قدرتهم على توفير الخدمات لناخبيهم تعتمد حينذاك على الاتصالات مع الجمهوريين المؤثرين البيض أو حسن نية من الديمقراطيين المحليين البارزين، وليس على قيادة مجتمع محتشد سياسيا.

وهكذا، شهد الجنوب الجديد تناقصا مطردا فى الخيارات السياسية والاجتماعية للسود. ولا ريب أن التغيير جاء بطيئا في بعض النواحي. وظلت العلاقات بين الأعراق الجنوبية لفترة مرنة وغير قاطعة إلى حد ما. وكان لا يزال فى الامكان قبول السود في المسارح والبارات، وعدد قليل من الفنادق وكانوا يستطيعون الحصول على مقاعد متساوية فى بعض عربات الترام والسكك الحديدية. وتشكلت تدريجيا آداب جديدة للعلاقات بين الأعراق فى ظل دعاة الاستعادة، حيث حلت أنواع أكثر تحفظا من السلوك اليومي محل تأكيد السود لمكانتهم الذى كان واضحا خلال إعادة البناء. ولكن لم يصبح الفصل العنصري جزءا لا يتجزأ من القانون الجنوبي حتى تسعينات القرن التاسع عشر.

ومع ذلك، كان التغيير فوري فى مجالات أخرى. ففى كل أنحاء الجنوب، أعاد الديمقراطيون كتابة مدونات القوانين الأساسية لتعزيز سيطرة ملاك المزارع على قوة عملهم. وسمحت قوانين التشرد الموسعة الجديدة باعتقال أي شخص عاطل عن العمل تقريبا، وجعلت قوانين مكافحة الإغراء " تقديم العمل إلى أي شخص يعمل بالفعل بموجب عقد أو في حالة تركه العمل قبل نهاية العقد جريمة جنائية. وفي الوقت نفسه، شددت القوانين الجنائية الجنوبية بحدة من عقوبة السرقة الضئيلة بصورة حادة. وجعلت كارولينا الجنوبية الحرق العمد المصاحب جريمة عقوبتها الإعدام وجعلت عقوبة السطو على البيوت السجن مدى الحياة. وحد قانون الميسيسيبى الشهير ب"قانون الخنزير"سرقة أى ماشية أو أي خنزير بإنها سرقة كبيرة يعاقب عليها بالسجن خمس سنوات.و قد علق أحد السكان السود للولاية، بقوله "يبدو لي أن البيض يضعون في السجن كل شخص يمكن أن يضعوا أيديهم عليه." وكانت إحدى نتائج ذلك هى التوسع الشاسع فى نظام تأجير المساجين المدانين. وفي غضون شهرين من الاستعادة، أذن المجلس التشريعي لولاية كارولينا الجنوبية بتأجير كل المحكوم عليهم في الولاية تقريبا، كما فعلت ولاية فلوريدا بعد تفكيكها السجون. وتنافست شركات السكك الحديدية والتعدين والأخشاب، وملاك المزارع على هذا الشكل الجديد من العمل الجبرى، كان فى معظمه من قبل السود المسجونين لجرائم صغيرة.

كما أعطت القوانين الجديدة ملاك المزارع السيطرة على الائتمان والملكية جوهر القوة الاقتصادية في الجنوب الريفي. وأعطت قوانين الامتياز أسبقية للمالك للمطالبة بنصيبه من المحصول قبل نصيب العامل مقابل أجر أو التاجر نظير الإمدادات، وبالتالي تحول الكثير من

مخاطر الزراعة من صاحب العمل إلى العامل. ووضع قانون المالك والإيجار لعام ١٨٧٧ لكارولينا الشمالية سيئ السمعة المحصول بأكمله في يد مالك المزرعة حتى إذا تم دفع الإيجار ومكنه من أن يقرر متى يستوفى التزام المستأجر، مما جعل المالك "المحكمة، والمأمور، وهيئة المحلفين،" كما اشتكى أحد العبيد السابقين. وقد حددت سلسلة من أحكام المحاكم المزارع بالحصة ليس باعتباره شريكا في الزراعة أو مستأجرا له حق الملكية في المحصول المزروع، ولكن باعتباره عاملا مأجورا لا يحوز "سوى الحق فقط للذهاب إلى الأرض للزراعة، والعمل، وجمع المحصول ".

و كان السود، علاوة على ذلك، جميعا مستبعدين من آلية إنفاذ القانون. وبقيت قلة منهم فى قوات الشرطة المحلية أو في ميليشيات الولايات، الذين كانت ميزانيتها معفاة من شح دعاة الاستعادة. ولم يعد السود ينضمون لهيئات المحلفين إلا في عدد قليل من المحليات. وإذا لزم الأمر، كانت ولايات الاستعادة تستخدم القوة الغاشمة للسيطرة على العمل. وطوال الثمانينيات والتسعينيات فى القرن التاسع عشر سحق مآمير الجنوب المدعومين بميليشيات الولاية، جهود تنظيم عمال المزارع.

ولم يثبت حكم الاستعادة سوى نجاح جزئي في السيطرة على القوى العاملة السوداء. فقد استمرت الشكاوى من "نقص العمالة"، وتشبث السود بالاستقلال الذاتي الذي يمكنهم انتزاعه من نظام المزارعة والحق في التنقل من مزرعة إلى مزرعة. لكن ميزان القوى بين الطبقات الاجتماعية في الجنوب كان قد تحول. وقد أوردت صحيفة الأعمال في نيويورك في نهاية عام ١٨٧٧، "إن العمل فى العام الحالى تحت السيطرة للموسم الأول منذ الحرب."

و لم تشكل سياسات حكومات الاستعادة العلاقات الطبقية الجنوبية فحسب، ولكنها أثرت أيضا على التنمية الاقتصادية الإقليمية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. وخرج الجنوب باعتباره هجينا متميزا جزئيا بسبب حكم الاستعادة، أنبثق الجنوب --الفقر الذى ضرب الاقتصاد الاستعماري العصى والمتكامل في السوق الرأسمالي القومى رغم نظامه المتمايز لعلاقات العمل القمعية. وفى حين أزدهرت الطبقة العليا الجديدة في المنطقة من ملاك المزارع والتجار والصناعيين، فإن غالبية الجنوبيين من كلا العرقين على حد سواء غرقت على نحو أعمق وأعمق في الفقر. وقد جلبت استعادة الأسياد لصغار الملاك البيض مكآفات اقتصادية قليلة فمع انخفاض أسعار القطن وركود الطلب العالمي، أضطر المزارعون فى داخل البلاد للوقوع فى أسار المديونية والاستئجار. بحلول عام ١٨٩٠، كان الملاك يزرعون فى أقل من نصف المزارع في بيدمونت جورجيا. وقضى تعزيز مراقبة العمالة الريفية على أي حافز لميكنة الزراعة. ومع ذهاب الكثير من الاستثمارات الشمالية للمشروعات الاستخراجية مثل التعدين وقطع الأخشاب التي ساهمت قليلا في التنمية الإقليمية، وفقر الجنوبيين الريفيين الذى حال دون قيام سوق محلية كبيرة، برهن على

النمو الاقتصادي على إنه هزيل بشكل ملحوظ. ولم يتحقق فى داخل الجنوب أي زيادة على الإطلاق في دخل الفرد من الدخل فيما بين عامى ١٨٨٠ و١٩٠٠. وفي وقت متأخر حتى عام ١٩٠٠، كان ستة في المئة فقط من القوة العاملة الجنوبية يعملون فى الصناعة التحويلية.

و قد وقع السود في جنوب الاستعادة في إسار سلسلة متلاحمة من القهر الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وسياق من الأمية، وسوء التغذية، والسكن غير الملائم، ومجموعة من الأعباء الأخرى، فقد دفع السود أعلى سعر لنهاية إعادة البناء وركود الاقتصاد الجنوبي. ومع استبعاد العمل السياسى سبيلا إلى السلطة، واستعراضات التشدد التى كان من المرجح أن تقابل بالقوة الساحقة، تحول الرجال السود الطموحين والموهوبين إلى التعليم، والأعمال التجارية، والكنيسة، والمهن. وإذ قطعوا الأمل من أي هدف سياسي أكبر، فقد أصبح الاعتماد على النفس اقتصاديا، خاصة بين الطبقة الوسطى السوداء الناشئة، بديلا عن المشاركة في الحياة العامة. فقد أخبر مالك أسود لجنة الكونجرس " إن كل عملى السياسى، أيها السادة هو أنه إذا حصل رجل على ٢٥ سنتا فأننى سآخذه للأحياء السكنية من المدينة فى حافلتي." وبشكل عام، انكفأ النشاط الأسود إلى الداخل. وبافتراض إنه موقف دفاعى، فإنه ركز على تعزيز مجتمع السود بدلا من التحدي المباشر للوضع الراهن الجديد.

وكان هناك مؤشر واحد على الاحتمالات الضيقة للتغيير هو إحياء الاهتمام بالهجرة إلى أفريقيا أو إلى الغرب، ولكنه احتضر خلال فترة إعادة البناء. وتركز الاهتمام الأعظم على كانساس، التي أصبحت وجهة لعشرات الآلاف من اللاجئين من "القهر والعبودية." وعارض الزعماء السود البارزون على الصعيد القومى، بما في ذلك فريدريك دوجلاس، الهجرة إلى كانساس، خشية أن تكون معادلا للاستسلام الضمني بدلا من النضال من أجل حقوق المواطنة في الجنوب. لكن الحركة ولدت إثارة بالغة بين السود العاديين. إذ كان الخروج، كما أطلقوا عليه، يضرب بجذوره عميقا فى القناعات الدينية. وقد أعلن مؤتمر مونتجمري للمعتوقين السود بعد وقت قصير من استعادة الديمقراطيين ألاباما في عام ١٨٧٤، إن المعتوقين قد يضطروا "لتكرار تاريخ بني إسرائيل" و"البحث عن وطن جديد... بعيدا عن سطوة فرعون." وقد كانت كانساس تقدم لعدد لا يحصى من السود، فرص للمساواة السياسية، والتحرر من العنف، والحصول على التعليم والفرص الاقتصادية، والتحرر من طبقة قديمة كانت تملك أرقاء - خلاصة القول، "الاستقلال العملى الذى فشلت إعادة البناء فى توفيره.

و كان قدر السود أن يظلوا فى الجنوب، إلى أن ألغى أصحاب العمل الشماليين حاجز اللون الذي قصر جميع الوظائف الصناعية تقريبا على البيض. ومع ذلك فإن خروج كانساس لم يكشف خيبة الأمل التي أعقبت نهاية البناء فحسب، ولكن أثبت حقيقة أن الإذعان الظاهر للسود 'لا

يعني ضمنا الموافقة على هيمنة دعاة الاستعادة. وكما علق لوسيوس كيو سى لامار من الميسيسيبي بسرعة بعد تنصيب هايز. " فليس أمامنا عدو لنا، لكن الزنوج منضبطين غالبا كذلك في صمتهم وخمولهم كما كانوا من قبل في عدوانيتهم." وفي عيون السود، فإن النظام بأكمله الذى شكله دعاة الاستعادة حمل علامة عدم الشرعية. وفي عام ١٨٧٩، في اليوم الأخير لتسع سنوات لعضويته في الكونغرس، عرض جوزيف اتش. ريني تعليقا مناسبا على حكم دعاة الاستعادة: "مما لا شك فيه إن [حكومة إعادة البناء] كانت أكثر اسرافا... [لكن] هل يمكن لتوفير بضعة آلاف أو مئات الآلاف من الدولارات تعويض عن فقدان التراث السياسي للمواطنين الأميركيين؟ " وكما كان الحال فى ظل العبودية لم يعترف السود في الجنوب الجديد المستعاد أبدا بعدالة النظام الاجتماعي الذى اضطروا للعيش بموجبه.

خاتمة
"للنهر انعطافته"

وهكذا، فإنه على حد تعبير دبليو إى بى دو بوا، "فإن الرقيق أصبح حرا؛ ووقف لحظة وجيزة في الشمس، ثم عاد مرة أخرى نحو العبودية." وسجل حجم الثورة المضادة لدعاة الاستعادة يؤكد كلا من نطاق هذا التحول الذى جربته إعادة البناء وعواقب فشلها.و لا ريب، أن عصر العتق والحكم الجمهوري لم يفتقرا تماما للانجازات. فقد ارتفع مد التغيير ثم انحسر، لكنه ترك وراءه مشهدا متغيرا. لقد ثبت أن المساواة السياسية والمدنية للمعتوقين كانت عابرة، ولكن نجت العائلة السوداء المستقلة، وشبكة من المؤسسات الدينية والاجتماعية فى نهاية البناء. ولا يمكن أن تكون بذور التقدم التعليمي التى زرعت قد اقتلعت تماما.

وإذا كان السود قد فشلوا فى تحقيق الاستقلال الاقتصادي المتوخى في أعقاب الحرب الأهلية، فإن إعادة البناء أغلقت بدائل أكثر قمعا مما لدى دعاة الاستعادة الجنوب الجديد. ولم يجسد نظام العمل بعد إعادة البناء العودة إلى فرق العمل التى تخضع لأشراف وثيق ونزع الملكية كاملة وتقييد حركة قوة العمل السوداء ونظم التلمذة الصناعية القسرية التي توخاها الجنوبيون البيض في عامى ١٨٦٥ و١٨٦٦. ولا كان السود، كما الحال فى جنوب أفريقيا في القرن العشرين، محرومين من المواطنة، ولا تم سوقهم إلى محميات العمل الجبرى، أو حظر القانون انتقالهم من جزء واحد من البلد إلى آخر. فبدون إعادة البناء، من الصعب أن نتصور وضع إطار الحقوق القانونية المنصوص عليها في الدستور، التى أنشأت وسيلة للتدخل الاتحادى في شئون الجنوب بينما انتهكت على نحو صارخ بعد عام ١٨٧٧.

ومع ذلك، فإن إعادة البناء سواء تم قياسها بواسطة الأحلام المستوحاة من العتق أو الأهداف الأكثر محدودية لضمان تأمين حقوق السود باعتبارهم مواطنين وعمال أحرار وإنشاء وجود جمهورى دائم في الجنوب،اعتبارها فشلا. ومن بين حشد التوضيحات لهذه النتيجة، هناك

عدد قليل "يبدو له أهمية خاصة. فقد جرت ظروف أبعد من سيطرة الجمهوريين على الجنوب مثل نظم الائتمان والأنظمة المصرفية الوطنية، وكساد سبعينيات القرن التاسع عشر، وركود الطلب العالمي على القطن - حدت بشدة من آفاق التغيير الاقتصادى بعيد المدى. وقد ترك الرفض في وقت مبكر للإصلاح الزراعى برعاية اتحادية طبقة قائمة ملاك المزارع أضعف بكثير وأقل ثراء مما كانت عليه قبل الحرب، ولكنها كانت لا تزال قادرة على توظيف مكانتها وخبراتها لمعارضة إعادة البناء. وقد قوضت الطائفية والفساد، على الرغم من أنهما لم يقتصرا على الجمهوريين الجنوبيين، شرعيتها وعقدت الجهود الرامية إلى التصدى للهجمات من قبل خصوم عقدوا العزم. وجعل الفشل في التوصل إلى نداء مقبول بالنسبة إلى الناخبين البيض من المستحيل تقريبا بالنسبة للجمهوريين مكافحة العمل السياسى لدعاة الاستعادة. ومع ذلك، فإن أيا من هذه العوامل، لم يكن حاسما دون حملة العنف حولت الاتجاه الانتخابي في أجزاء كثيرة من الجنوب وكان إضعاف عزيمة الشماليين، وهو في حد ذاته نتيجة للتغيرات الاجتماعية والسياسية التي قوضت العمل الحر ومبادئ المساواة في قلب سياسة إعادة البناء.

فيما يتعلق بالمؤرخين، فإن تدبر ما جرى فى الماضى يمكن أن يكون حليفا غدارا. فهو إذ يمكننا من تتبع الأنماط الخفية لأحداث سابقة، فإنه يضللنا بسراب الحتمية، وافتراض أن نتائج مختلفة تكمن وراء حدود الممكن. والمؤكد، إن تاريخ مجتمعات زراعية أخرى لا يقدم سوى مبررا قليلا للتفاؤل بأن العتق يمكن أن يؤدى إلى قيام جنوب مزدهر تسوده المساواة أو حتى جنوبا أفلت من نمط التخلف الاستعماري. كما أن آفاق توسيع الدعم الضروري للجنوبيين البيض الموالين للاتحاد – وهو ضرورى لبقاء الجمهوريين الجنوبيين على المدى الطويل – لا يبدو باسترجاع الماضى سوى إنه كئيب. ولم تفتقر الأمة ليس للإرادة لكن إلى الآلية البيروقراطية الحديثة للإشراف على شؤون الجنوب بشكل دائم. ربما لم يكن الشيء الرائع حول إعادة البناء هو فشلها، ولكن هو أنه تم الشروع فيها أصلا، وبقيت بهذا القدر من الزمن. وأعتقد، إنه يمكن للمرء، تخيل السيناريوهات البديلة والنجاحات المتواضعة: ترسيخ الحزب الجمهوري لمكانته باعتباره ركيزة دائمة على الساحة الجنوبية، يستدعى من الشمال العزم على تطبيق الدستور.

ومع ذلك، فنحن ندخل هنا عالم من الرجم بالغيب المحض. ولا شك أن ما تبقى هو ما فشلت فيه إعادة البناء، وإن كان فشلها كان كارثة بالنسبة للسود لا يمكن حجم ضخامتها بالانجازات التى استمرت.. وكان انهيار إعادة البناء بالنسبة للأمة ككل، مأساة أثرت تأثيرا عميقا في مسار تطورها. وإذا كانت العنصرية قد ساهمت فى التراجع عن إعادة البناء، فقد عجل كذلك زوال إعادة البناء، وظهور السود كعمال غير مستقلين محرومين من حقوق الانتخاب بانتشار العنصرية، التى سادت حتى مع أوائل القرن العشرين ثقافة الأمة وعملها السياسى. وقد حولت

إزاحة جزء كبير من السكان العاملين من الحياة العامة عن العمل السياسى الأمريكي إلى اليمين، مما عقد جهود أجيال من المصلحين. ولفترة طويلة في القرن العشرين، ظل الجنوب منطقة ذات الحزب الواحد تحكمها نخبة رجعية استمرت في استخدام العنف والاحتيال لخنق المعارضة الداخلية. وتمثلت نتيجة دائمة لفشل إعادة البناء، فى مساعدة الجنوب المتصلب فى تحديد معالم العمل السياسى الأميركي وإضعاف آفاق التغير ليس فقط في القضايا العنصرية ولكن فى التشريعات التقدمية عموما.

وتبعثر الرجال والنساء الذين قاتلوا من أجل إعادة صنع مجتمع الجنوب على الطرق الجانبية التي لا حصر لها بعد زوال إعادة البناء. وعاد معظم الساسة الغرباء إلى الشمال، وغالبا ما وجدوا هناك نجاحهم المالي الذي زاغ منهم في الجنوب. فقد عاد حاكم كارولينا الجنوبية السابق روبرت ك. سكوت لنابليون، فى أوهايو، حيث أصبح وكيل عقارات ناجح "و هى المهنة الأكثر ملائمة" فى ضوء انخراطه فى مضاربات الأراضي بالعمولة.

و قد وجد الحكام الجمهوريون الذين اشتهروا باعتبارهم معتدلين عبر مغازلة البيض الديمقراطيين للحصول على دعمهم والسعي للحد من النفوذ السياسي للسود أن الجنوب المستعاد متسامح بشكل ملحوظ. فقد غادر دانيال إتش. تشامبرلين كارولينا الجنوبية في عام ١٨٧٧ لممارسة القانون التى حقق فيها نجاحا، ولكنه كان يلاقى استقبالا جيدا فى زياراته الكثيرة للولاية. وباسترجاع الماضى يتبين أن تشامبرلين غير رأيه في إعادة البناء: "تجربة مخيفة" حاولت "رفع عرق متخلف أو منحط" إلي المساواة، وأنتجت حتما "حكومة صادمة غير محتملة." وقد علقت صحيفة تشارلستون في عام ١٩٠٤، " الحاكم تشامبرلين عاش وتعلم."

ومع ذلك، فلم يتخل كل الجمهوريين البيض،عن المثل العليا لإعادة البناء. فقد استمر أدلبرت أميس، الذي كان قد غادر الميسيسيبي في عام ١٨٧٥ ليعمل فى مشروع مطاحن والده فى مينيسوتا واستقر في وقت لاحق فى ماساشوستس، فى الدفاع عن سجله فى إعادة البناء. وقد عاش أميس حتى بلغ ٩٨ عاما، ولم يتخل أبدا عن الاقتناع بأن "الطائفة هى لعنة العالم." وقد نشر سياسى غريب آخر من الميسيسبى، ولد فى ماساتشوستس وكان معلما ومشرعا وهو هنري وارن، سيرته الذاتية في عام ١٩١٤، وكان لا يزال يأمل فى إنه فى يوم ما، "ربما في القرن الحالي،" سوف ترقى أمريكا إلى مستوى مثل "الحقوق السياسية المتساوية للجميع دون اعتبار للعرق ". وأصبح لويس إف. بوست، السياسى الغريب المولود فى نيو جيرسي مدون اختزالى للملاحظات فى المجلس التشريعى لكارولينا الجنوبية في أوائل سبعينيات القرن التاسع عشر من أتباع هنري جورج، وحضر الاجتماع التأسيسي للNAACP، وباعتباره مساعدا لوزير العمل وودرو ويلسون حاول التخفيف من الخوف من الخطر الشيوعى عام ١٩١٩، ومنع ترحيل المتطرفين المولودين في

الخارج.. وأصبح ألبرت بارسونز الجنوبي الأبيض الموالى للاتحاد من تكساس صحفيا معروفا على الصعيد القومى بإنه من الإصلاحيين فى صفوف عمال شيكاغو وإنه لاسلطوى[1]، والذي وجه خطبا قارن فيها بين محنة السود الجنوبيين وعمال الصناعة الشماليين. بعد أن نجا بارسونز من مخاطر إعادة بناء تكساس، توفي على منصة الإعدام فى ولاية إلينوي بعد إدانته ظلما بالتواطؤ في تفجير هايماركت عام ١٨٨٦.

وقد عاش كثيرون من المحاربين القدامى السود لفترة إعادة البناء معتمدين على الرعاية الاتحادية بعد مجيء "الحكم المحلى". وتولى بى بى إس بنشباك وبلانش كى. بروس سلسلة من هذه الوظائف وانتقلا لاحقا إلى واشنطن، العاصمة، حيث دخلا جمعية السود المتميزين في المدينة. وترك زعماء سود أخرون الساحة السياسية لتكريس أنفسهم كلية للأعمال الدينية والتعليمية، ومشاريع الهجرة، أو التقدم الشخصي. فقد واصل روبرت جى. فيتزجيرالد التدريس فى كارولينا الشمالية حتى وفاته في عام ١٩١٩. ووجد آخرون، على حد تعبير، محامي أسود، أن " الشجرة الأطول... تعاني أكثر فى العاصفة." وقد مات الونزو جى رانسير عضو الكونغرس السابق لكارولينا الجنوبية وملازم حاكم الولاية فقيرا في عام ١٨٨٢، بعد أن عمل خلال السنوات الأخيرة من حياته باعتباره حارسا ليليا في كوستوم هاوس تشارلستون وكناسا فى شوارع المدينة. ووجد روبرت بى. إليوت، المنظم السياسي الأبرع للولاية نفسه "غير قادر تماما على كسب عيشه بسبب النبذ الشديد والتحيز الوضيع من قبل المعارضين لى سياسيا." وقد توفي في عام ١٨٨٤ بعد انتقاله إلى نيو أورلينز وكافح من أجل البقاء على قيد الحياة كمحام. وغرق معظم القادة المحليين في الظلام، وأختفوا من السجل التاريخي. إذا كانت ذريتهم قد مضت إلى الأمام، فقد كان ذلك خلال الأعمال، والفنون، أو المهن، وليس السياسة

وبحلول مطلع القرن، فإنه مع انضمام جنود من الشمال والجنوب للنهوض "بعبء الرجل الأبيض" في الحرب الأسبانية الأمريكية، سرعان ما أصبح ينظر إلى إعادة البناء على أنها لا تزيد كثيرا على قليلا من حودة مؤسفة عن طريق إعادة التوحيد. فبالنسبة لمعظم الجنوبيين البيض، كان من البديهي اعتبار إعادة البناء زمن "الطغيان الوحشي" الذى "لم تنجز فيه أى نتيجة واحدة مفيدة، ولم تترك وراءها، أى شىء لطيف يذكر." وفي لغة أكثر تعففا، نقول أن كثيرين من الشماليين، بما في

---

[1] ملحوظة للمترجم الترجمة السائدة والشائعة فى كل القواميس (انجليزى\ عربى) لكلمة anarchy هى فوضوية وهى ترجمة سيئة للغاية ولا تعبر عن مدلول الكلمة بالانجليزية، فأصل الكلمة يونانى مكونة من شقين a وهو حرف نفى بمعنى لا أو ضد أو بلا والشق الثانى archy بمعنى حكم فالكلمة حرفيا تعنى بلا حكام أو لا حكم وهى تختلف عن كلمة choas بمعنى فوضى، ولذلك اعتمدت ترجمتها للعربية بما يتفق ومدلولها الصحيح لا حكمى أو الذى أصبح أكثر شيوعا عبر صفحات الانترنت المختلفة "لا سلطوى".

ذلك المهندسين الاجتماعيين لسياسة الكونجرس الباقين على قيد الحياة من سياسة الكونغرس، قد وافقوا على هذا الحكم. فقد أقنعت "سنوات من التفكير والمراقبة" أو أو هوارد "أن استعادة أراضيهم للزراعة وفرت [أ] مستقبلا أفضل للزنوج". وسجلت ذكريات جون شيرمان تغييرا مماثلا فى الفكر والهوى: "بعد انقضاء هذه الفترة الطويلة من الوقت أصبحت مقتنعا بأن مخطط السيد جونسون لإعادة التنظيم كان حكيما وحصيفا.... ومن المؤسف أنه لم يحظ بمصادقة الكونغرس."

وقد اكتسبت إعادة كتابة تاريخ إعادة البناء هذه، الشرعية الأكاديمية ___ وذلك عارها الأبدى - على أيدي أخوية من المؤرخين المحترفين فى البلاد. ففي أوائل القرن العشرين اجتمعت مجموعة من الشباب الباحثين الجنوبيين في جامعة كولومبيا لدراسة عصر إعادة البناء تحت إشراف الأساتذين جون دبليو بورجيس، وويليام أ. دانينغ. ودرس لهم معلميهم أن السود كانوا "أطفالا"، عاجزين تماما عن تقدير الحرية التي تم تأمينها لهم. وقد ارتكب الشماليون "شيئا وحشيا" بمنحهم حق التصويت، لأن "الجلد الأسود يعني الانتماء إلى جنس من البشر لم ينجح بنفسه أبدا في إخضاع الهوى للعقل، ومن ثم، لم يخلق أي حضارة من أي نوع. وقد شكلت " وجهات نظر مدرسة دانينغ الكتابة التاريخية لأجيال وحققت شعبية واسعة من خلال فيلم ميلاد أمة لدى دبليو جريفيث (الذي مجد الكو كلوكس كلان وكان العرض الأول له في البيت الأبيض أمام وودرو ويلسون) والكتاب الأكثر مبيعا على الصعيد القومى والمعنون "العصر المأساوي" لكلود جى. باورز. كتب باورز يقول أن البيض الجنوبيين، "حرفيا تم طرحهم للتعذيب" من قبل "مبعوثي الكراهية" الذين ألهبوا "أنانية الزنوج" بل وأوحوا "بالاعتداءات الشهوانية" من قبل السود على الأنوثة البيضاء.

وقد كان لعدد قليل من تفسيرات التاريخ هذه العواقب بعيدة المدى مثلما كان لمثل هذه الصورة لإعادة البناء. كما لاحظ فرانسيس بى. سيمكينز، وهو مؤرخ ولد فى كارولينا الجنوبية، خلال ثلاثينات القرن العشرين فإن "الفظائع المزعومة لإعادة البناء" فعلت الكثير لتجميد عقل الجنوب الأبيض في معارضة غير قابلة للتغيير للضغوط الخارجية من أجل التغييرالاجتماعى، ولأي تفكير في خرق السطوة الديمقراطية، والقضاء على الفصل العنصري، أو اعادة حق الاقتراع للسود المحرومين من حقوقهم الانتخابية. كما أنها بررت للشماليين عدم الاكتراث ببطلان التعديلين الرابع عشر والخامس عشر.

ولم تبق على قيد الحياة صيغة مختلفة لإعادة البناء إلا فى التقاليد العائلية والذكريات الشعبية الجماعية للمجتمع السود ذلك أن بولى موراى التى ترعرت في عشرينيات القرن العشرين، "لم يكن لها أبدا أن تنسى" أنها كانت تسير " فخورة" لأن جدها، روبرت جى. فيتزجيرالد، كان من الذين "حاربوا من أجل الحرية" في جيش الاتحاد وبعدئذ عمل مدرسا في

"الحرب الثانية" ضد العجز والجهل الموروثين من العبودية. وعندما أرسلت إدارة تقدم العمال وكلاء إلى الحزام الأسود خلال فترة الكساد الكبير لإجراء حوار مع العبيد السابقين، وجد إن إعادة البناء تذكرهم بخيبات الأمل والخيانات، ولكنها كانت أيضا وقتا للأمل، والإمكانية، والإنجاز. وقد أعلن الرقيق السابق توماس هول ذو الواحد وثمانون عاما " إن البيض الشماليين ساعدوا على تحريرنا، ولكنهم تركونا لنعاد إلى العبودية مرة أخرى." ومع ذلك فإنه يقترن بزوال هذا الوهم، ذكريات حية متباهية عن وقت "تولى الملونين مناصبهم." وقد سحب بعضهم من رفوفهم سجلات القصاصات المتربة من صحف إعادة البناء، ولازال آخرون يستطيعون سرد أسماء القادة السود المحليين. وقد لاحظ أحد المعتوقين المسنين لقد كانوا موظفين عادلين تماما وقال آخر وأعتقد إنهم كانوا يمثلون زمنا طيبا في البلاد" ورددت تابي جونز، التى ولدت عبدة في كارولينا الجنوبية في عام ١٨٥٠، "أعتقد إنه ينبغى اعطاء الزنوج مزيدا من الامتيازات فى التصويت لأنهم يخرجون خلال فترة إعادة البناء بلافتات طائرة"، وتحدث السود الأصغر سنا عن أنهم تعلموا من والديهم"عن العصور القديمة، أساسا عن إعادة البناء، والكو كلوكس كلان". وقد قال أحد العبيد السابقين الذى يبلغ من العمر ثمانية وثمانين عاما "أعرف أن الناس يعتقدون أن الكتب تقول الحقيقة، لكنها لاتفعل بالقطع".

وقد انقضى أكثر من عشرين عاما قبل أن يطلق جيل آخر من الجنوبيين السود التحدى النهائي للنظام العنصري في الجنوب الجديد. فبحلول هذا الوقت كان جيل إعادة البناء قد خرج من المشهد، وحتى الذكريات داخل المجتمع الأسود كانت قد اختفت منذ فترة. ومع ذلك، فإن المؤسسات التي تم إنشاؤها أو دعمها بعد الحرب الأهلية - الكنيسة والعائلة، والمدرسة السوداء وفرت قاعدة تنطلق منها ثورة الحقوق المدنية الحديثة. وبالنسبة لاستراتيجيتها القانونية، عادت الحركة إلى قوانين وتعديلات فترة إعادة البناء.

إن "النهر لديه منعطفه،وأطول طريق لابد وأن ينتهى". لقد كتب القس بيتر راندولف، وهو عبد سابق، هذه الكلمات في عام ١٨٩٣، حيث كانت ليلة دهماء من الظلم قد استقرت فوق الجنوب. وقد انقضى ما يقرب من قرن قبل أن تحاول الأمة حتى حاولت مرة أخرى أن توطن نفسها مع تداعيات العتق وجدول الأعمال السياسي والاجتماعي. وفي نواح كثيرة، وتعين عليها أن تفعل ذلك.